بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى
اله وصحبه اجمعين وبعد فهذه حاشية على شرح سيدي وجدي
خاتمة المحققين شيخ الاسلام زكريا الانصاري الخزرجي الشافعي جعل
الله روحه الشريفة في اعلا عليين مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين
والشهدا والصالحين امين الذي وضعه على مقدمة التجويد وما معه
تاليف شيخه العلامة العمدة الفهامة الشمس ابن الجزري لما
انطوى عليه من الصعوبة عند ذوي التحقيق ومن عدم الوقوف
على مراده الا بزيادة التدقيق ومن ثم لم يحم احد حول رفع
ذلك الساتر ولا نال منه سوى ظاهر الظاهر سالكا فيها غالبا
بيان نكاته وحل مشكلاته غويصاته وايضاح وجه ما خالف
فيه الشارح بما فتح لي من فضل الله تعالى ولاح معجوبا بالجواب
عما اورد عليه بما يريد ان شا الله تعالى وسميتها النكت
اللوزعية على شرح الجزرية راجيا من الله تعالى الامداد
والاسعاف بالاخلاص في الاعمال الالطاف ومن
الانابة وجزيل الاثابة والنفع بها لي وللطلاب في الدنيا ويوم
المآب امين الحمد لله الذي افتتح بالحمد الى اخره فيه
انه افتتحه بالبسملة ايضا وجوابه ليس في عبارته حصر ويراد
بالحمد الثنا والبسملة منه قطعا والضمير في افتتح عايد لله
وفيما ذكره براعة استهلال الا ان علوم القران كثيرة
كالناسخ والمنسوخ واسباب النزول والتفسير وغيرها
فمن ثم اتى بما يعينه في السجعة الثانية فان قلت

المستفاد

المستفاد منهما التجويد وهو بعض ما المقدمة فيه فانها مشتملة على
الصفات والمخارج والوقف والرسم قلت المراد بالتجويد هنا معناه
اللغوي وهو التحسين وكل من هذه الامور محسن على ان الصفات
والمخارج يتوقف عليها التجويد فكانهما من المسماة والوقف والرسم مذكوران
تبعا واجزل اي اكثر له العطايا والجزا اذ الجزل كما في القاموس
الكثير من الشي كالجزيل من الشي فاقتضى كلامه ان كلا من المجود
والعامل وغيرهما مشترك في ثواب القران وان ذينك اعظم ثوابا
مع انه قد يكون غيرهما مرتكبا محرما ولعله بالنسبة لغير المجود
جرى فيه على ظاهر ما ياتي ان وجوب التجويد صناعي بما فيه
فالاحسن ان يمنع اقتضاوه الاشتراك في الثواب اذ مفهومه
ان من لم يتصف بهذين الوصفين لم يجزل له الثواب وهو كما
يصدق بحصوله غير جزيل يصدق بعدمه اصلا لان السالبة
تصدق بنفي الموضوع والضمير في ثوابه يصح ان يكون راجعا للقران
ولله عز وجل غير انه على الثاني يود بالاثابة المنظومة
ان كانت المقدمة بمعنى الالفاظ كما هو مختار السيد فالوصف
ظاهر والا فلا بد من تاويل كان يقال المنظوم دوالها اذ النظم وان
كان في اللغة التاليف كما في القاموس لكنه غلب على الشعر الذي
هو الكلام الموزون المقفى فتجويد القران بالمعنى الاصولي
وهو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه
المتعبد بتلاوته لا الكلامي حتى يكون المعنى النفسي فان قلت هي
هي في امور اخر كالخارج قلت علم جوابه مما مر غير ان التجويد كما
ياتي اعطا كل حرف ما يستحقه الى اخره فلا يصح ان يكون ظرفا
للمنظومة اذ الاعطا فعل الا ان تجعل في للتعليل كما في فذلكن الذي

لمتنني فيه اي لاجل التجويد او يتذر مضاف اي في علم التجويد او يراد
بالتجويد نفس العلم وفي ظرفية العلم لمشاوذ لكن اشكال مشهور بجوابه
ببناه في غير هذا الكتاب للشيخ اي المنسوبة للشيخ الظاهر
انه حال لو قوعه بعد معرفة اعني المقدمة لكن جوز خفيد السعد
في قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم كونه
صفة ايضا بجعل تغريز القسم لفظيا او متعلق الجار معرفة وفي
القاموس الشيخ والشيخون من الستبانت فيه السن او من
خمسين الواحد وخمسين الى اخر عمرهما والى الثمانين ثم قال
وشيخه دعاه شيخنا تبجيلا انتهى قبل ويطلق ايضا على من
جاوز الاربعين والامام قال في القاموس ما ائتم به وان لم يكن
وغيره والجمع للعام بلفظ الواحد وليس على حد عدل لانهم قالوا
اما مان بل جمع مكسر مايم والمة والمة بتشاد والحبر بفتح الحا
وكسرها العالم بتحبير الكلام وتحسينه كما قال الشم في شرح الكفاية
وفي القاموس الحبر بالكسر النقش يعني المداد المعروف ومنه
المحبرة بالفتح لا بالكسر وغلط الجوهري وكل محبره بالضم
كمقبرة وقد تشدد الراء تابعه الجبري لا الحبار والعالم اي
الصالح او يفتح فيهما الجمع الكسر احبار وحبور انتهى ويوخذ منه
ان الافصح الكسر وهو ما صرح به ابن المجدي في شرح التجبيرية
موافق لما نقل عن الجوهري والفارابي وعبارة الصحاح الحبر والحبر
واحد احبار ايضا وبالكسر افصح لانه يجمع على افعال دون الفعول
قال الفراء هو حبر بالكسر لا غير ذلك للعالم وانها تقيل كعب الحبر لمكان هذا
الحبر الذي يكتب به وذلك انه كما ما صاحب كتب قال الاصمعي لا ادري ما هو
الحبر الحبر للرجل العالم وقال ابو عبيد والذي عندي انه الحبر بالفتح ومعناه

العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه قال وهكذا يرويه المحدثون
كلها بالفتح انتهى ومن ثم اقتصر على الفتح فقط كما نقل عنه الهمام ج
الهما وتخفيف اليم الذي اهم شيء امضاه قاله البيضاوي وفي حاشيته
الشهاب على شرح العقايد تبعا للقاموس الهمام بفتح الهاء الملك العظيم
المهمة والعصر قال في القاموس مثلثة ومحركتين الدهر والجمع اعصار
وعصور ما عصر وعصر اشهى طيب الله ثراه اي نزيه وما لا صق
جثته او جميعه حتى يطيب كل ما حواليه او ثراه نفسه او اضافته
اليه لما ورثته له وفي القاموس الثرى الندى والتراب الندي او الذي اذا بل
لم يبق طينا او الارض كالتربة بمعدوده والخير والارض اهـ لما اعتنى بمهمي
اهتم كما في القاموس خبرا ان والاجتهاد عطف تفسير على الجد المكسور
الجيم وكانت موصوله ما حوت بمعنى جهته يحتمل ان يكون مصدرا
على اغتنى ويحتمل ان يكون حالا واختيارها لا لجسه حالها بل بالباقي
الواقع عليها فالمعنى انه محتاج لذلك فاسناد الاحتياج اليها مجازي
او وصفت به مبالغة او استعارة والبيان مصدر بان بمعنى انفتح
او بانه او ضحه كما في القاموس فعلى الاول لموصوف ومضاف ففاعله وعلى الثاني
لمفعوله والمراد يحتمل ان يكون معناه المراد منها والظرف للجار
والمجرور لجذف كثيرا ويحتمل ان يكون ال بدلا من مضاف اليه اي مراد
مصنفها مع مزيد الجم اي ثلة الاوراق ويلزمه الاختصار غالبا
وفي القاموس الضرخلاف العظم او الجسم باضافته على الاول الى المجسم
الذي هو كما في القاموس ملمس الشيء الثاني تحت يدرك ظاهره ودونه
الثاني وحسن الاختصار فيه استعارة اذ الحسن كما في القاموس
الجمال وان اراد كان من الراي حبرا به علما ان كانت مرئيا وهو مذهب
سيبويه وبح باشيا منها قلها قضينا عليه الموت ما دام على يوسه

الاول قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين فان ما بعدها
الناجية واذا التي للمفاجأة لا تعمل فيما قبلها وسيأتي
ان بيدها وهو كما ثبت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة
لزوم الفعل بين المضاف والمضاف اليه بانه وعاملها ان كانت ظرفا وهو
ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة لكن بمعنى حين وقال ابن مالك
بمعنى اذ وردة ابن فروخ بجواز كونها اكرمتني امس اكرمتك اليوم لها
اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع المستقبل لا يقع امس
واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته فالمعنى الاخبار بما
ثبت اليوم اكرمتك امس اكرمتك وجوابها فعل ماض كما هنا اتفاقا
واسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك ويضارع عند
ابن عصفور بملذا الى الطفر وحواشيه يحل الفاظها ويبين مرادها
حل الالفاظ فك التركيب ببيان نحو الفاعل وفي العبارة استعارة مكنية
وتخييل بان شبه الالفاظ بعقد ايفا جها شيء كان معقودا على المطلوب ان يحل
عقده وتوصل بذكر اليه والحل قوبنتها وبين حل الالفاظ وبيان المراد عموم
مجمل لان حل التركيب قد لا يبين بمجرده والمراد وبيانه قد يكون بدون حل بان
يقول والمراد كذا او يذهب بعضهم الى ان بينهما تباينا اذ المراد بالالفاظ
المفردات وبالمراد غيرها واستعمالها مجازا الا ان يقدر مضاف
كامر ويبرز دقائقها من ابرز بمعنى اوجد واظهر والدقائق جمع
دقيقة وهو ما يستخرج بقوة الفكر ويقيد مطلقها ان كان القيد
مراد الناظم انه من جملة بيان المراد فلا حاجة اليه والا كان مخلا عنده
اذ لم يره قيدا فمحتاج اليه على ان مقام المخاطبة يقتضي مثل هذا فيه ويجوز ان
يقال معنى بيان مرادها اي مفهوم اللفظ لخفائه مثلا ويفتح مغلقها
للظاهر انه عطف عام على خاص وهو حل الالفاظ على بيان المراد سوى ما اتمام

بشانه

منشائه وكونه مقام حسطانية تشبيه مسايله بالخزائن على الاستعارة
بالكناية والتعلق تخييل والفتح ترشيح او شبه الكل بالاقفال من حيث عدم
الوصول الا بزوالها مانع على الاستعارة التحقيقية وبناسبه التحقيق الرافع
للاشكال بفتح الغلق المنغلق للوصول لما وراءه من المطلوب وتسميته
الى اخره استيناف او عطف على مقدر اي يرد ذلك فوضعه وتسميته لا عطف
على محل لان الظاهر انه لم يركونه بشرحها شرحا سمي وانما عرضت
التسمية بعد بالدقائق الى اخره الاحكام الاتقان فان قلت هذا
لا يفيد معرفة خصوص المقدمة المشروحة قلت ممنوع فانه
جعل جميع هذا اللفظ علما على الشرح على ما في اقلها اي بزيادة
بيت في اخرها وهو على النبي المصطفى واله وصحبه وتابعي منواله قال
ناظمها رحمه الله تعالى ان قلت الواقع منه حقيقة انما هو مجرد الكتابة
قلت لعل بلغه ان الناظم تلفظ حقيقة بان املاها او مع الكتابة ان لم
يعلمها او بنى على ان الغالب على من كتب شيئا تلفظ به او لانها في حكمه
اللفظ فعرش تبديل القلم احدى اللسانين او انه اراد بالقول الفعل كما في
حديث صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم قال بيده هكذا او تسليط القول
على البسملة ظاهر كقوله ابتدائها وبالجملة متى ما اطلع على ما يفيد انها
بلفظه او لفظه لا ينافيه قول ابن الناظم انشدا بالحمد تقدم الجر على ان
من حفظ حجة تقول الجوهري ان نحاتا قالوا عليه الا صول ان لا تحل
حينئذ تحت القول غير فتجه اذ اراد بالاصول قول ابن الناظم المذكور وما
تبعه وكونها لا تدخل تحت القول لا ينافي الجواز ان تكون مقدمة
على القول للابتدا او ابتدي وهو اولى واوفى بسنه اولى بحكما بتشوق
الروض وغيره بالواو والبسملة كما بانى يجوز ان تكون الكاف
بمعنى على كما في المغني او في عند من يطلق نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

لاني لم اراه فليجرد وعلى الاول فيجوز ان يكون المعنى على ما ياتي للشارح
من كونه ابتدا اضافيا او للمصنف من ذكره لها فيساوي الثاني
اقتدا اي للاقتدا وكذا يقال في عملا يخبر كل بالتنوين
وتركه مع رفع كل امر اي قولي او فعلي فهو اعم من رواية
كل كلام وزعم بعضهم ان الكلام يطلق كالفعل على الفعل فاسد
لان اللغة لا تثبت قياسا وبتقديره فثم فارق قاله شيخنا
الغنيمي رحمه الله وفيه نظر ذي بال اي حال يهتم به شرعا او
قلب شبيها بذي قلب على سبيل الاستعارة المكنية اعني
ذكر المشبه وهو هنا الامر وشيء من لوازم المشبه به وهو
هنا القلب او على ان هذا الامر لشرفه كانه ملك قلب صاحبه
لاشتغاله به فنسب اليه لا يبدا فيه لفظا او خطا والاول
اشبه بظاهر الخبر قاله الشيخ مختصر المزني ومعنى بدا الشيء
بالشيء تصديره بدا بادي بدء اي اول عمل يعمل وفي الصحاح
بدات بدا ابتدات به وبدات الشيء فعلته ابتدا والقاموس بدا
به كمنع ابتدا والشيء فعلته ابتدا كابداه وابتداه غيرهما
اعترضه الحلبي بان حقه ما بعدهما لان غيرهما ما تخلل بينهما
وما بعدهما ومجموع ذلك لا يعتبر الاضافة اليه ويجاب بانه
لما كان ما بينهما ليس مقصودا اصلا بل ذكره لمحض الشرطية
كان كانه ليس مقصودا من الكتاب علم اي بالغلبة التقديرية
للذات يستعمل استعمال النفس فيؤنث والشيء فيذكر
ومنه قوله الواجب الوجود اي بالذات لانه المفهوم من الاطلاق واختلف
في ذلك هل هو من تمام التعريف قال الشارح نعم وحفيد السعد لا
من الرحمة الذي هو المصدر لا من حم الذي هو الفعل لان الصحيح ان الاشتقاق

انما

انما هو من المصدر للمبالغة اي للدلالة عليها في الرحمة المدلول
عليها بهما لانه ابلغ اي الرحمة المستفادة منه اعظم والا
فليس مشتملا على ما في الرحيم وزيادة لان زيادة البنا
اي بنا احد اللفظين المتلاقيين في الاشتقاق على بنا الاخر
فاندفع ما قيل انه منقوض بحذر فانه ابلغ ما حاذر لان الاول
صفة مشبهة والثاني اسم فاعل اي مؤمل الى اخره فيه نوع نشر
مرتب ففي القاموس الرجا ضد الياس والمه رجاه والعفو عفو
الله تعالى عن خلقه والصفح ترك عقوبة المستحق عفى عنه ذنبه وعفى
له ذنبه وعن ذنبه والمحو والامحا واحل المال واطيبه وخيار الشيء اجوده
والفضل والمعروف ورب كل شيء مالكه ويستحقه او صاحبه اهـ
فقول بعض الشارحين الرجا الطمع في ممكن المحمود وقد
يستعمل في طلب غيره تعبير عن اللازم بالملزوم اذ الامل
يلزمهما فان قلت كما يطلق الرب على المالك يطلق على امور
اخر منها السيد والمولى والمطاع فلم اختار الشارح ذلك من
بينها قلت لان الصحيح ان اسما الله توقيفية والمالك
ورد التصريح به في الكتاب والسنة بخلاف تلك الامور ويرد بان العبرة
في التوقيف باللفظ لا بمعناه فليتامل اتم في المراد منها مع ان
بعضها كالسيد يطلق على ما لا يصح في جانب الله من الزوج ومحمل
اذى قومه وغيرهما على ان السؤال دوري ومثله لا يحتاج الى
جوابه وبما تقرر علم سقوط ما يقال هلا حمل على جميع المعاني
لانه اما من قبيل المشترك او الحقيقة او المجاز وكل جائز على انه هنا
مما لا فائدة فيه لان المراد منها واحد هو الله تعالى وايضا حمل اللفظ
على الحقيقة على الحقيقة والمجاز يتوقف على قرينة هذا وقد اعترض

الهروي ذلك بانه تفسير بالاخفى فالاولى طامع مغفرة ب وهو
ممنوع اذ اراد الاخفى لغة لما تقرر وكذا عرف التساوي الامل والطمع
والعفو والمغفرة حتى عند العوام كما هو ظاهر سامع لرجايه
وغيره اللام هنا للتقوية لكون سامع فرعا في العمل فيه ان الرجا
امر قلبي لا تعلق للسمع به فلعل فيما ذكره ايما الى تاويل سامع
بعالم وان كان متعديا لواحد لان علم يتعدى لواحد اذا كان بمعنى
عرف او انه غلب ما يتعلق بالسمع على ما لا يتعلق به او انه
يقدر مضافا اي لدال رجايه وانما فعل ذلك الشارح محافظة على
المناسبة بين رجا وسامع والا فلو قال سامعا لدعايه لصح
فيجيبه لما رجاه يحتمل ان يكون معناه يعطيه ما امله من انواع الخير
ويحتمل ان يكون في العبارة التقاء وحذف من الثاني لدلالة
الاول اي فيجيبه لما رجاه وغيره بمعنى ان يرتب على ما صدر منه
مقتضاه من ثواب او عقاب او اعطا لما طلبه ورجاه او منع او غيرها
جزيرة ابن عمر هو عبد العزيز بن عمر من اهل بز فقد بناها
فنسبت اليه وحذفت البا لان النسبة الى فعيلة صحيح العين غير
مضاعف يكون بحذفها كنفي وعفي لحقيقة وجبلة واضافها اليه
لتميزها فقد ذكر في القاموس تسعا وعشرين جزيرة
عطف بيان على راجي او بدل الاول اولى لان البدلية تقتضي ان يكون
المبدل منه مطروحا غير مقصود وليس كذلك هنا واجيب بان المراد
بكونه مطروحا انه غير مقصود بالذات بان يذكر توطئة قاله الشنواني
وفيه بعد تسليم ما علل به ما لا يخفى اذ الاولوية لا تدفع به وفي ظني ان بعض
مشايخنا قرر ان المراد بكونه مطروحا من حيث العامل لا من حيث
الحكم والظاهر جواز الوجهين في ابن الجزري اذ لا فرق بينهما وكان

الشارح

الشارح تركه كذلك وان اقتصر ابن الناظم والقسطلاني على الاول للاول
والثاني للثاني وفي اقتصاره عليها ايما الى الرد على من جعل محمد
فاعلا وراجي عفو حالا ببلاد الشرق اي بديار بكر بالقرب
من الموصل وقال في القاموس انها شمال الموصل تحيط بها دجلة
مثل الهلال نسبة الى الشافعي بحذف بايه كما في سايرونه
المستويات الى المنسوب فقول الهروي الاقرب والانسب
نسبة الى مذهب الشافعي لان الشافعي نسبة الى شافع جده
غلط وهو مرفوع صفة لمحمد او مجرور صفة للجزري والاول
انسب والثاني اقرب وخفف ياه وسكنها ضرورة اختصاص
الحمد بالله اي قصر كل فرد عليه حقيقة فلا فرد منه في الحقيقة لغيره
وان كان في الظاهر اذ ما من محمود عليه الا وهو منه بوسط او بغيره
وسط تظاهر اي لان مفادها بالمطابقة ذلك سوا جعلت لام
لله للملك او للاختصاص او الاستحقاق لكنه على الاول يخرج حمد الله
تعالى نفسه لان الملك انما يتعلق بالحادث فلا فرد منه لغيره
اذ يلزم من اختصاص الجنس اختصاص كل فرد من افراده فلام
التعريف حينئذ تفيد الاختصاص لزوما على العهد الخارجي العلمي
الذي هو احد قسمي العهد الخارجي المنصرف اليه مطلق العهد معنى
ان الحمد هو بالاضافة البيانية وحمد به انبياوه اي وحمده به
انبياوه فالمفعول محذوف مختص بالله او مستحق له
مملوك لكنه لا يجري في حمد الله تعالى نفسه كما علمت والبرة
الواو للحال فلام التعريف حينئذ تفيد الاختصاص لزوما ايضا بتنزيل
حمد غير من ذكر منزلة العدم فاندفع قول الحلبي الاختصاص هنا
لخصيصة معينة والحمد اي اللفظي لغة الثنا اي الاتيان بما يدل

على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير اللسان على ما فهم
من الصحاح والكشاف والمعاني لخبر لا احصى ثناء عليك وعليه
جمع معقود خلافا لمن قال انه هنا الذكر بالخير او الكلام
الجميل لما يلزم عليه من جعل قيد اللسان مستدركا وبيان الواقع
وان يجاب عن الخبر بان النفي فيه يجاز للصفات كلها
باللسان كما ان يدع الله تلك القوة في عضو من الاعضا
على الجميل اي لاجله وهو ما يليق بالشيء ويحسن منه
الاختياري اي المحمود جهة التجميل
بالاضافة للبيانية ومتعلق المدح اي اللغوي اضا
العرفي فهو يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضايل
لكن يجزي الاختياري اي على الاصح فقد قيل
بالاشتراطه في المدح ايضا والشكر اي اللغوي المساوي
للحمد العرفي اما الشكر العرفي فهو صرف العبد جميع ما انع
الله به عليه من السمع وغيره فيما خلق لاجله فعل
اي من الشاكر ينبئ عن تعظيم المنعم اي بخبر غيره
ممن اطلع عليه عند ذكره فاندفع ما قيل هذا لا يشمل اعتقاد
الجنان الذي هو المراد بفعله الشامل له الفعل المصدور به
التعريف على الشاكر او غيره اعترضه الحلبي بانه
بوهم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
ويرد هذا الاعتراض من انهذا بيان بمكان منه غني عن البيان
وقد جعلت له بيانا لاحتمال ان يظهر له معنى يحمل
عليه وقد عرضت ذلك على شيخنا فاستمر عصره الشهاب
القليمي فقال انه لا يفهم قولا باللسان فان يثني به

على النعمة وانتصابه كنظايره الاتية على التمييز
وعملا بالاركان فان يذب بها في طاعة المنعم بقضاء
الكل وان ندب والقوا عتقادا جازما او راجحا ولو غير
ثابت وان كان التحقيق ان الاعتقاد ليس فعلا للجنان
وانما هو كيفية وهو اي الشكر اعم منها اي الحمد
والمدح مورد الشمول له للاركان والجنان مع اللسان
واختصاصهما به واخص متعلقا منهما
لشمولهما النعمة وغيرها واختصاصهما بها تين كل
منهما وبينه عموم وجهي من الحمد مطلقا
اي عهديا مطلقا لعدم اشتراط فيه الاختياري فيه
وسلم كانه اتى بهذا خوفا من وقوعه او نوع عثرة
من كل واقف على هذا الشرح في الكراهة بالتلفظ
بصلاة الله والا نهذا لا يدفع الاعتراض عليه كذا ظهر لي
وقد يقال محله عند قصد الانشاء لا الحكاية نحو انكفر
كلمات نحو الكفر والطلاق والقذف لا يترتب عليها
احكامها عند قصد الخبر كما صرحوا به ومثله حالة الاطلاق
فيما يظهر تامل فان قيل هو ايما الى الاعتراض
قلنا بانا في التفرج به اي الصلاة اي لغة لا شرعا كما قيل
في القاموس الصلاة الدعاء والاستغفار والرحمة وحسن
الثناء من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم وقوله من
الله رحمة الى اخره قال الحلبي فيه استعارة بان نزل الصلاة
واحد في نفسه يختلف باختلاف الموصوف كما نبه عليه بعض
المحققين ولا يرد على انها موضوعة لمعان مختلفة

باوضاع متعددة ليلا يلزم الاشتراك انتهى وفيه تامل
لغير ايضاح ومن ثم لم يذكره في غالب كتبه
وكان ينبغي له اي كما فعل اخر المتقدمين ذكر السلام
يعني لفظا وخطا كالصلاة لانا نريد الصلاة عنه
مكروهة كعكسه اي لفظا وخطا لا تحتاجها الى اخره
في كون هذا قيدا للكراهة نظر لان العطف في الاية
بالواو وهي لمطلق الجمع فلا تفيد تعقيبا فالمستفاد
منها مجرد طلبها ولو بتاخير معين على ان الكراهية
انما اثبتت بدليل خاص ولعله ذكره لفظا
عملا بالامكان في الاعتذار وان وقع فيها خطا فليبين
في العبارة ان الكراهة خاصة باللفظ كما توهم فحينئذ
لو اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا كان مكروها لفظا
وخطا لكن قال شيخنا الحلبي ان كلام النووي يفهم كراهة
الافراد الاعم من اللفظ والخط فعليه لا كراهة حينئذ
قال ويؤيده قول الشهاب الرملي انتهى مع ان الشهاب
السنباطي حمل كلام النووي في الافراد لفظا والمواد تعلم
النووي لا طلاقه كما يعلم صالح لذكر والافراد لفظا
وخطا ولافراد خطا فقط واجاب بعضهم بان المعتمد
صلح في الحصن بعدم الكراهة حيث قال والجميع
اولى ولو اقتصر على احدهما جاز من غير كراهة فقد
جرى عليه جماعة ممن سلف منهم مسلم في الصحيحه
وهلم جرا حتى الشاطبي في الالفية والرابية وقول النووي
نقلا عن العلماء ومن نص على الكراهة الخ ليس بذلك فاني لا اعلم

احرا نص على ذلك من العلماء ولا غيرهم انتهى
وفيه نظر لانه منع الكراهة واثبت خلاف
الاولى الجائز اذ يريده الشارح مع ان ارتكاب هذا مع
ذلك لا يمنع الكراهة قطعا وبقي عليه لا ينافي نقل
النووي المتفق على ثباته واعتماده وبسعة
اطلاعه كما هو ظاهر كلام ~~النووي~~ غيره ~~وغيره~~ بسلام
~~الشيخ~~ وبالجملة فالراجح عند متاخري الشافعية
الكراهة لفظا وخطا كما هو ظاهر كلام النووي
وقررت به كلام الشارح انفا وان قال الشهودي
ان كراهة خطا خطا وقد اشار الى المالكي في ان
الكراهة من خصوصيات نبينا صلى الله عليه
وسلم وكلام اصحابنا ظاهر في الاطلاق مع ما
في الخصوصيات انها تثبت بدليل ثم الضابط
في الانزار العرف لفظا اي في اللفظ
لان النبي صلى الله عليه وسلم مخبر عن الله تعالى فيجب
ابدا لانه لا يجب عليه ان يخبر بغير ما يكون وبكل ما عمله
بامكان الاخبار فيما يتعلق به وما اوحي اليه في حقه
بل من شانه الاخبار بنحو الاخلاق والاداب ارشادا
وتعليما على ان القرافي في طائفة يرى وجوب الاخبار
بالنبوة وقول القاموس انبي المخبر عن الله تعالى يحتمل
الضبطين قيل انه تخفى الى اخره بفتح
الهمزة على جعل القول بمعنى الاعتقاد كما في قال ابو حنيفة
كذا والجزم كما في قال فلان بكذا وان ثبت هذا اللفظ

بعينه عن هذا القايل لان المقصود حاصل فيكون الجار محذوفا
وبكسرها على جعل القول باقيا على معناه المشهور ان ثبت
هذا اللفظ بعينه عنه وقصدت حكايته ويحتمل
كسرها وان لم يثبت ذلك بنا على صرف الحكاية الى
المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قايم فيجوز ان يقال قال
زيد قايم هذا حاصل ما افاده الدماميني في شرح المغني
الممزوج فقلبت همزته الخ اي بسبب انه
قلبت همزته يا او لاجل ذلك فالفا سببية او تعليلية
وتصح ان تكون داخلة على مقدر اي فيقال في بيان ذلك
قلبت الخ ان الاصل عرفه كما قال في حاشية شرح
جمع الجوامع تبعا لشيخه المحلي ليفيد انه اصل المهموز
ولو نكره لتوهم ان كلا اصل قال الشهاب العبادي فينبغي ان
يكون بمعناه او عكسه والا فكيف يكون احدهما اصلا للاخر
واقول كما قال الشهاب السنباطي يكفي في ذلك اشتراكهما
في اصل المعنى لان اخباه عن الله تعالى رفعة مخصوصة ثم قوله
فينبغي ان يكون بمعناه فيه نظر ظاهر فان جعل غير المهموز
بمعنى المهموز لا يصح مع قول الشارح من النبوة من النبوة
اي فهو واوي والاصل نبو قلبت الواو يا لاجتماعها مع اليا وسبق
احداهما بالسكون وادغمت احداهما في الاخرى اي
الرفعة من جملة مقول قيل فلا يتوجه على الشارح ان الذي
صرح به القاموس وغيره انها المكان المرتفع على ساير
الخلق غير الانبيا اما هم فقد يكون مرفوعا عليهم مطلقا وهو
نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون مرفوعا عليهم في الجملة وهو باقي

الانبيا

الانبيا انسان اعترض بان الاولى ذكر للاجماع على عدم
استثنا الانثى واجيب بان الانسان لشموله الاناث
الذي وقع الاختلاف في بعضهن اولى فقد ذهب الاشعري الى
عدم اشتراط الذكورة ووقع الاختلاف في نبوة مريم وايسية
وسارة وهاجر حكاه ابن جماعة وغيره فدعوى الاجماع ممنوعة
على ان الانسان قد يفرق بين مذكره ومونثه بالتا
والرسول انسان مقتضاه انه لا يكون من الملايكة كالنبي وقد
صرح النووي في شرح مسلم بخلافه مستدلا بانه الله
يصطفي من الملايكة رسلا واقره الشارح عليه في شرح الكفاية فلعل
المسئلة ذات قولين اعم منه مطلقا اي على كلامه وعلى
كلام النووي يكون وجيها فان قلت حيث كان الرسول اخص فلم
لم يعبر به قلت لانه اذا استحق الصلاة والسلام بالاعم فبالاخص
اولى او اراد بمصطفاه رسوله ولا ينافيه تفسير الشارح
له بمختاره لجواز ان يريد للرسالة على ان حذف المعمول
يوذن بالعموم انا سيد ولد ادم الذي منه اولو العزم
الذين هم افضل الخلق فهو سيد ادم ايضا فقوله ولا فخر اي
لاحد على اولى على احد قال ذلك لقوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث ولانه مما يجب تبليغه امته ليعرفوه فيعتقدوه
ويعاملوه بمقتضى اعتقادهم قاله الشارح
في شرح لفظة العجلان او بدل منها
فيه اتحاد البيان والبدل مع تعدد المبني والمبدل
منه ويجوز ان يكون الواو بمعنى او الا انه يلزم عليه
تقديم عطف النسق على كل من عطف البيان والبدل

وهو لا يجوز فالمتعين بدليته وبيانه لمصطفاه
ثم سالت شيخنا الغنيمي فاجاب بما لفظه
لا يخل الحال اما ان تكون الواو في قوله ومصطفاه
بمعنى او ويكون قوله او بدل منهما معناه اي من
احدهما او هي باقية على معناها الجمعي والاصلي
وعليه فاما ان يكون المراد المجموع من حيث هو
مجموع او المراد انه بدل من كل منهما من غير
نظر الى المجموع من حيث هو مجموع فان كان الاول
وهو كون الواو بمعنى او اشكل كونه بدلا من نبيه
لما صرحوا به من ان التوابع اذا اجتمعت يقدم
منها البدل على عطف النسق وكذا يقدم منها عطف
البيان على النسق واما كونه بدلا او عطف بيان
على مصطفاه فلا اشكال فيه لانه في هذه الصورة
لم يتقدم البدل على النسق بل هو بدل من النسق ولا
محذور فيه وكذا القول في كونه عطف بيان عليه
وان كان الثاني وهو كونها باقية على معناها
الجمعي الاصلي فان اريد فيه النسق الاول منه
وهو ان المراد المجموع من حيث هو مجموع اشكل غاية
الاشكال اما اولى فلان المجموع من حيث هو مجموع
ليس هو المتبوع لان المجموع من حيث هو مجموع
ليس باسم ولا فعل ولا جملة والمتبوع في البدل
لا بد وان يكون اسما ولا يجوز ان يكون جملة كما صرح
به ابن هشام على انا لو جوزنا كونه جملة لم يصح

هنا

هنا اذ المجموع ليس جملة فان قلت قد اعتبروا
لا نسلم ان المجموع من حيث هو مجموع ليس باسم
قلت قد اعتبروا في مفهوم الاسم الافراد
على انا لو سلمنا ذلك لم يصح ان يكون عطف بيان
عليه لما صرحوا به ان عطف البيان لا بد وان يوافق
متبوعه في اعرابه وتعريفه وتنكيره والمجموع
من حيث هو مجموع كذلك ليس معربا لا لفظا ولا محلا
فان العامل انما هو متسلط على المفردات من حيث
هي مفردات وليس معرفة ولا نكرة ايضا لان كلا منهما
اخذ في مفهومه الافراد لانهما قسمان من الاسم
وهو مفرد فكذا هما فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا وعطف
البيان وكذا البدل تبع الاول في اعرابه اللفظي او المحلي
وايضا ليس المجموع من تلك الحيثية اسما لانه يعتبر
في مفهومه الافراد لانه قسم من الكلمة ولا شيء من المجموع
بكلمة ولا يشكل ببعض المركبات لما تقرر في محله وان اريد
الشق الثاني منه اشكل ايضا لان مقتضى كونه بدلا او عطف
بيان من الثاني ان يجب تاخيره فيلزم ان يكون متقدما ومتاخرا
في ان واحد وهو باطل انتهى بحروفه اطال الله تعالى بقاه
المضعف اي المضعف العين بان نقل المجرد الى باب
التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حروفه
الاصول من التضعيف كمس وظل قاله الشارح في حاشية

جمع الجوامع للمبالغة متعلق بالمنفي لا بمنقول لان علته
ما باني من رجاحمده في السما والارض الا ان تقدر مضاف
اي لوجاز ان مدلول المبالغة مستعملة في المعنيين
يقال الخ دليله ان التصغيرين هنا للمبالغة لا لغيرهما
ومسماه بسجده هذا هو الصحيح وقيل امه
ملوت ابيه قبلها هذا هو الصحيح وقيل بعدها بثمانية
وعشرين واتظر من سماه على هذه الاقوال فقال
رجوت ان يحمدا الخ وخره ان قلت كان حقه ان يقول
رجوت ان تكثر خصاله الحميده لانه مدلول يحمد بخلاف
حمده في السما والارض قلت هو وان لم يكن
مدلولا مطابقا فهو مدلول التزامي اذ كثرة الخصال
الحميدة تستلزم عرفا كثرة الحامدين سومنلا
بزهاء هم الى اخره فيهما تغليب فالمراد ما يشمل
الملوينات من البنات لا ولاذهب اذ لا حق لهم
في الخمس وتجوز الصدقة عليهم كما هو مقرر في محله
وانما لم يقسم بامة الاجابة وان كان هو الاولى
في الدعا الافضلية العام بعلق الناظم الصحيح ومن
يرده عليه المفيد للعموم على الاصح مقابله
انواله منها جميع الامة بقرامة الاجابة ومنها كل
تردد منها عترته المنسوبون اليه لتصفيره على اميل اعرضيان
قبه دود الالات الاصغر فرع ز

الملكه

المكبر وقد يتوقف العلم باماله ذلك الحرف في المكبر
على اماله في المصغر واجيب بان توقف الفرعية على
ما ذكر توقف وجود ويوقف اماله الحرف على ما ذكر
توقف علم واعترض ايضا بان اهيل مصغر اهل واهيل
واهيل وال واويل واجيب بان ائمة اللغة نقلوا ذلك
فعلمهم فهموه من كلام العرب بقرائن لكن يشكل
حينئذ الاستدلال المذكور كالذي بعده بالتصغير
الثاني فالظاهر ان للال اصلين وقد يقال ان كلا
من التصغيرين صح عند فريق ولم يصح عند الاخر
هذا وقد قال الدماميني في تعليقه الصغرى على
المغني الحق انهما مادتان مختلفتان قوله تولت
الها همزة توصلا لقلبها الفا فاندفع ما قيل الهمزة اثقل
فكيف عدلت اليها قوله الا في الاشراف زاد
بعضهم العقلا الذكور المعارف فلا يقال ال
الاسكاف والحايك ولا ال البصرة ولا ال فاطمة ولا ال
رجل لكن نقل عن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال
البصرة وقال الشاعر عفى عن ال فاطمة الجوان
وعن البصريين ان اللفظين قوله بتصويره بصورة
الاشراف زاد في بعض كتبه او لشرفه في قومه قوله
وجمع له عند الاخفش ضعف بانه لا يجمع فاعل على
فعل قوله لقي النبي اي في اثنا نبوته وبعد نبوته صلى الله
عليه وسلم لقا متقاربا فالاكثر الانبيا والملايكة
في السما ليلة الاسرا وغيرها واعترض بصدقه على من

مات مرتدا مع انه لا يسمي صحابيا واجيب بانه كان يسماه
قبل الردة وذلك كاف في صحة التعريف ومن زاد فيه ومات
مسلما لاخراج من ذكر اراد تعريف من يسمي صحابيا بعد
موته قاله الشارح في شرح التنقيح اما من مات علي
الاسلام فلا شك في صحبته الا عند من يقول كمالك
ان الردة بمجردها تحبط العمل قوله العامل به قيد به لانه
اللايق والجدير بان يدعي له قوله اي القران او مقربه
قال الهروي وهو ابلغ في مقام البرهان انتهي اي ولو
ان رجوع الضمير للمضاف اولي واكثر ويجوز ايضا رجوعه
لمحمد وعليه مشي الحلبي ثم قال وقيل انه راجع للقران
او مقربه اعتبارا بقرب المرجعين وضمير اله وصحبه العايدان
اليه صلي الله عليه وسلم لا يمنع ما ذكره الشارح ان الهروي
قال ان رجوعه لمحمد صلي الله عليه وسلم في غاية البعد
قوله وبها استقلالا هذا هو الصحيح وقيل حرام
وقيل خلاف الاولي وقال احمد مباح قوله لانها حينيذ
شعار الخ عبارته في شرح الكفاية لانه عرفا صار شعارا
لذكرهم ولهذا كره ان يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا
جليلا قال وكالصلاة السلام الا اذا كان خطابا اي ولو
حكما لمراسلات او جوابا فان الابتدا به سنة ورده واجب
انتهي والحق بالانبيا الملايكة قوله ال ابي اوفي المراد
ابو اوفي نفسه كما قاله الناشري والشارح في شرحه
البخاري زاد لان الاول يطلق علي ذات الشي كما قال
صلي الله عليه وسلم عن ابي موسي الاشعري لقد اوتي

بلغ مقابلة

مزمارا

مزمارا من مزامير ال داود يريد داود نفسه انتهي قوله
لبيان الجواز اي المقابل للحرمة لكن كلام شرح البهجة
يفيد انه جايز جواز مستوي الطرفين منه ومن غيره من
نبي وملك قال لانه حقهما فلهما الانعام بهما علي غيرهما
ومن هنا يظهر التوقف في قوله هنا من خصايصه الا
ان يقال الخصوصية بالنسبة الي الامة قوله اي وبعد
البسملة الخ يجوز ان يكون المنوي معا في هذه الثلاثة
فبعد مبني علي الضم وان يكون الفاظها فهو منصوب
علي الظرفية وعلي كل اما ان يراد رتبتها فتكون ظرف
زمان او نقشها فتكون ظرف مكان قوله اشارة الي محسوس
الي اخره مبني علي ان الكتب اسم للنقوش اما اذا قلنا انها اسما
للالفاظ كما هو مختار السيد فهي اشارة للمعقول مطلقا
اذ الالفاظ اعراض لا وجود لها في الخارج لانها تنعدم بمجرد
التلفظ بها وقد يقال مراده بالمحسوس الالفاظ الصادرة
من المص في الوقف المخصوص علي الوجه المخصوص او مطلقا
بتنزيل المعدوم منزلة الموجود فيجري علي مختار السيد ايضا
وعلي كل فالمراد مفصل نوع ذلك فلا يرد ان الموجود
ذهنا المجمل والكتب اسم لامور مفصلة وان الوجود في
في الخارج ليس الا الشخص وهو ليس بمسمي الكتاب
والا الحصر فيه قوله معقول اي بتنزيله منزلة المحسوس
لتصح الاشارة اليه قوله من قدم اللازم قد يجعل من
قدم المتعدي لان هذه الامور لاشتمالها علي سبب
التقدم كانها تقدم نفسها او من عرفها اشار اليه الشارح

في حاشية المطول قوله بمعني تقدم اي اللازم والا فقد يكون
متعديا كما في زيد تقدمه عمرو ووقع لبعضهم ان حكمة عدم
التقييد باللازم شموله للقسمين فليحرر قوله والمراد
ان هذه الخ دفع بهما قد يتوهم كل من المعنيين انه يذكر
انه يذكر بعدها امور اخر فتكون مقدمة علم او كتاب مع ان كلا
غير مراد فان قلت هل لا حمله علي ما يفيده للفظ من انها
مقدمة علي غيرها ويراد بالغير ما شابهها من كتب الفن
ليفيد مدح المقدمة كما علم بخلاف صنيعه فانه لا يفيد اكثر
من كونها كتابا صغيرا قلت هو حاصل علي صنيعه ايضا مع
افادة لطافتها مجردا وكونها من الرجز وهو مستفعلن
ست مرات اما بان يقال والمراد اي زيادة علي تقدمها
علي غيرها مما مر ويقال قوله لطيفة اي بالغة في غاية من
اللطافة لفظا ومعني بان الشي عند الاطلاق ينصرف لفرده
الكامل وذلك يقتضي ذلك المعني فتامله قوله يجب علي
قاريه قدره خاصا لا عاما من مادة الاستقرار او الكون
بوجود ما يدل عليه من قوله علي اي الاصل فيها علي الوجوب
وقوله اذ واجب الخ فليس في كلامه ان الواجب مستفاد
من مقدر خلافا لمن زعمه وفي نسخ فيما علي القاري ان يعلمه
واثر الشارح علي هذه لما يلزم عليها من وجوب فعل الغير
علي الشخص لان ان والفعل في تاويل مصدر وهو هنا
التعليم وان اجيب عنه بانه اطلق التعليم واراد التعلم
مجازا من باب اطلاق السبب وارادة المسبب قوله
في تجويده اي تحسينه من المخارج وما بعدها فاندفع

قوله

بلغ مقابلة

ما عساه

ما عساه يقال في بيان ما علي القاري علمه بالتجويد قصور قوله
اذ واجب اذ هنا تعليلية مثلها في ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم انكم في العذاب مشتركون قال في المغني وهل هذه
حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة
الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد
الوقت اقتضي ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان
انتهي قال الدماميني يلزم علي ثانيهما ان تكون اذ للتعليل
في نحو قولك ساء ضرب زيدا اذ اساء ولا قايل به انتهي ثم
لا يخفي ما في هذا التعليل في هذا المقام فانه يشبه تعليل
الشي بنفسه فلو قال فيما علي قاريه ان يعلمه وهو كذا وكذا
لكان اولي قوله صناعة بمعني الخ اعترض بان ما لا بد منه
تفسير للوجوب الشرعي لا الصناعي فانه ما يستحسن فعله
فيغني عن قوله وبمعني ما يوتم الي اخره علي انه حينئذ بين
الاطلاق والتقييد منافات ويجاب بانه يستعمل في
الصناعي ايضا فانه لا بد منه في عرفهم ففي كلامه اشارة
الي ان المص استعمل الوجوب في مجازه وهو ما لا بد منه
عند القرا اوهم خلل المعني او تغيير الاعراب لكنه
يفهم انه لا اثم مع انتفا الايهام فيشكل بحرمة نحو فك
المدغم واظهار المخفي كعكسه وقد يجاب بان في مفهومه
تفصيلا وهو ان ما لا يوهم ان تعلق بالوقف والابتدا
فلا اثم بتركه او نحو مخارج الحروف وصفاتها اثم بتركه
فليتامل او بانه انما قال صناعة لان الكلام هنا فيها

والحكم الشرعي في الفروع وتصبه حالا ثم رايت في فتاوي
ابن حجر ما نصه ثم رايت الحافظ الجلال السيوطي نقل عن
ابن الجزري نفس ما يوجد ما قاله شيخنا حيث قال
في اتقانه قولهم لا يجوز الوقف على المضاف دون
المضاف اليه كما قال ابن الجزري انما يريد به الجواز الذي
يحسن في القراءة به وقف في التلاوة ولا يريدون
بذلك انه حرام ولا مكروه اللهم الا ان يريد بذلك
تحريف القرآن وخلاف الذي اراد الله فانه يكفر
فضلا عن ان يأثم انتهى ومفهوم قوله لا يجوز الوقف
على المضاف الخ ان الصناعي مخصوص بما يتعلق
بالوقف والابتدا كما قدمناه وان الوجوب في
نحو عدم فك المدغم وفي الاخفاء ونحوهما شرعي وتشبيه
حالا لا مفعولا لان شرطه ان يكون مصدرا فلا
يجوز حينئذ الا ما والخشبة بتقدير اشتغاذ لك ولا مفعولا
مطلقا وقول ابن الحاجب بجوازه اوانه من المصدر المؤكد
لغيره لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم مدلول الاجماع
لغة العزم والدلالة شرعية واما الغوية رده ابن هشام
بان اللغة ليست مصدرا لمؤكد الغيره اي ان انما يأتي
بعد الجملة خلافا للزجاج ولا تمييزا بانه اما تفسير لمفرد او
نسبة وليس هذا شيا منهما لعدم تقدم نسبة او اسم
مبهم وضعا لا يقال الوجوب يحتمل الصناعي واللغوي
لانا نقول المشترك لا تمييز فيه فلا يقال رايت عينا ذهبا

لانه

لانه موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار الحقيقة
والالباس لعدم قرينة وانما العدد ونحوها لم توضع
لذات باعتبار حقيقتها التي تحصر بالتمييز فانه لا يفهم
من عشرين الا عشرة ان من اي معدود فهو موضوع
على الابهام ولا ستصوبا بنزع الخافض ولذلك يجرون
به لانه ليس بقياس وللتزامهم التنكير ولعدم ما
يتعلق به هذا الحال ولان سقوطه لا يقتضي النصب
من حيث هو بل من حيث ان العامل الذي كان الجر متعلقا
به مما زال لفظا ظهر اثره لزوال معارضه فان لم يكن
ثم ما يقتضي النصب لم يجز قوله اي القرا اشار به الى
ان الضمير في عليهم راجع لقارئه باعتبار معناه فان
المضاف لمعرفة يفيد العموم قوله تاكيد لواجب قيل
وفي اولا انها تاسيس باستعمال الواجب في الموسع والمحتم
في المضيق ويكون الطرفان يعوده على طريق اللف والنشر
المرتب قلنا لمعنى انه يجب وجوبا موسعا قبل الشروع في القراءة
القراءة ومضيقا عند ارادة التلبس بها انتهى وهو انما
يصح لو كان مفهومي الواجب والمحتم فرقا مع انه لا قرينة
تدل عليه ومن هنا يظهر ايضا ما قد يقال ان الوجوب
قبل ارادة التلبس كفائي وعنده عيني فحمل واجب على
الاول ومحتم على الثاني ويكون الطرفان يعوده على طريق
اللف والنشر المرتب ايضا قوله الهجائية لاحروف المعاني
ولا الكلمات القرانية التي تقرأ على اكثر من وجه لما يلزم
عليهما من القصور ولانه ليس لواحد منهما مخرج واحد

رد م

وان لو كانت مصدرا

بل كل مركب من حروف لعل منها مخرج قوله وهي تسعة
وعشرون حرفا اشاريه للرد على المبرد في زعمه انها ثمانية
وعشرون بجعل الالف والهمزة واحدا محتجا بان كل حرف يوجد
سماه في اوله والالف اوله همزة ورد بلزوم ان الهمزة تكون
هكذا انها اول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما ان الالف
لا تكون الا ساكنة ولا يتصور ان يوجد لها اسم يكون سماه
ساكنا والهمزة تكون متحركة وساكنة وكان حقها ان تقال لها
همزة لكنها ابدلت منها ولذا قيل دليل تعددها ابدال
احدهما من الاخر كما في ال واهل وارأق وهراق والشيء
لا يبدل من نفسه والحاصل ان الالف على نوعين لينة
وغيرها فهي اعم لغة واعتبارا وان كانت مغايرة للهمزة
اصطلاحا وان مخرج الهمزة محقق والالف مقدر ولا يقع
ما قد يتوهم من تعريف الحروف ان المراد بها ما يشمل الحروف
العجمية والمتفرعة التي اشار اليها فيما ياتي ولم يبال الناظم
بذلك لان تصاريف الحروف عند الاطلاق الى المشهورة عند
العرب قوله وسياتي عدة الخ ذكره لما قد يقال لم ذكر عدة
الحروف دون المخارج قوله بواسطة صوت فيه نظر فان
الضمير في حروفه للحرف وهو كما ياتي صوت يعتمد الى اخره
فيصير التقدير موضع خروج الصوت بواسطة الصوت
وهو غير معقول اذ الشيء لا يتوقف على نفسه وقد
يجاب باختلافهما اذ المسبب صوت معتد باعتماده على مقطع
محقق او مقدر والسبب صوت مطلق عن التقييد بذلك كما
يشير اليه ما ياتي للشارح قبيل ثم لا يقضي الحلق ولعل الحامل

له على ذلك ان منشا الحروف انما هو الرية فهو موضع الخروج
وليس ذلك مخرجا للحرف وانما مخرجه المحل الذي يتميز
فيه عن غيره وقد ذكره الهروي في مبحث الصفات
ان التحقيق ان الهوي الخارج من داخل الرية ان خرج
بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بالارادة
وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض
للصوت كيفيات مخصوصة باسباب معلومة تسمى حروفا
واذا عرض للحروف كيفيات اخر عارضة بسبب الآلات
تسمى تلك الكيفيات صفات قوله وهو هوا الخ هذا
عند اللغويين وعند اهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق
الله تعالى من غير تاثير لتموج الهوا او القلع والقرع
وعند الحكما كيفية في الهوي بسبب التموج الحاصل
للقرع الذي اساسه عنف او القلع الذي هو انفصال
بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
قوله وهو محقق او مقدر المحقق هو ان يكون اعتماده
على جزء معين من اخر الحلق واللسان والشفتين وذلك ما عدا
حروف الجوف والمقدر هو هوا الفم وذلك حروف الجوف
الثلاثة وانها لا معتمد لها في شيء من اجزاء الفم بحيث انها
تنقطع في ذلك الجزء لذلك تقبل الزيادة قوله وضعا قيد
به لانه قد يعرض لغير الانسان كالدرة قوله عرض تحله
اي الحرف هو ظاهر في ان الحركة مقارنة للحرف وهو الصحيح
وقيل متاخرة عنه وقيل متقدمة عليه وفي ان كلا من الحرف
وحركته اصل وهو الصحيح ايضا وقيل الضمة اصل الواو

والكسرة اصل الياء والفتحة اصل الالف وقيل بالعكس وقيل ان
الحركة مساوية للحرف لا ناقصة ولا زايدة عليه وهو كذلك
قوله وان يعلموا الصفات اعاد العامل ليلا يتوهم عطفه على
الحروف قوله التي للحروف تخصيص للصفات اوجبه المشي
على الصحيح عند البصريين من ان ال لا تكون عوضا
عن المضاف اليه قوله وهي عشرة المذكورة في قول الناظم
صفاتها جهر ورخو مستفل منفتح مصمتة والصفير
والقلقلة واللين والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة
المذكورة بعد تلك الصفات والجواب بان مراده بالصفات
التي لها اضداد وفيه نظر مقتضاه ان ما عداها ليس
مشهورا وانه لا يجب تعلمه قوله التي نزل القران بها
اشارة الى ان افصح اللغات لغة قريش التي نزل بها القران
فعطف التبيين على ذلك من عطف الخاص على العام للاهتمام
ويطابق ما ياتي في الخبر قوله لخبر اجيب الخ وجه الدلالة
منه ان يقال ان فيه احدى مقدمتي القياس وطوي الاخرى
والنتيجة وهما معلوم انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب
ولسان اهل الجنة افصح الالسنة ولغة القران افصح اللغات
فافصح اللغات ما ذكر قوله المذكورة اي في قوله وبعد فان
المقدمة المنظومة الخ وفي قوله وبعد ان هذه مقدمة
ما ذكر يصح وقوع ما على حروف الهجا وعلى المخارج
والصفات ولم يلحقه علامة تانيث مراعاة للفظها قوله
فروع في شرح التوشية للمرادي انها بلغت حروفها
بفروعها خمسين حرفا قوله ويتردد بين مخرجين

فيه

فيه ان من جملة الفروع الفصيحة الصاد كالزاي والالف
المهالة وليست واحدة متترددة بين مخرجين اذ الصاد
والزاي مخرجهما واحد والالف واليا المدية كذلك وقد
يجاب بان كلامه هنا جار على التحقيق الاتي في كلامه من
ان لكل حرف مخرجا غير ان له لبيان الواقع قوله غير فصيح
اي لعدم وجودها في كلام العرب وانما نشئت من مخالطتهم
العجم وذلك حين جاء الاسلام وافتتحوا امما من
غير جنسهم وجاءتهم اولاد واخذوا حروفا من لغة
امهاتهم فخلطوها بلغة العرب وذلك كالجيم المبدلة من
الكاف كما يقال في كل جمل وعكسه كما يقال في رجل
ركلى والقاف المبدلة من اليا كما يقال في اصبهان
اصفهان وعكسه والصاد كالسين كسبغ في سبغ
والطا كالتا وهي في لسان اهل العراق كثيرة كستان
في سلطان وينشا هذا من لغة العجم لان الطا
ليست من لغتهم فاذا تكلموا بها ضعفوا عنها والتا
الضعيفة وهي التي مخرجها بين مخرجي الصاد والطا
والسين كالزاي كما يقال في ظهير زهير سهير والجيم
كالزاي كما يقال في جابر زابر والقاف كالكاف قوله
والوارد من الثاني يقتضي ان غير هذه الخمسة وهو كذلك
كالشين التي كالجيم نحو اشدق كما في الشافية وان وقع للهروي
ما يخالفه قوله خمسة زاد سيبويه الالف التي يجي بها نحو
الواو كالصلاة والزكاة والحياة وهي لغة اهل الحجاز ولهذا
تكتب بالواو في زعمهم وعورض بانها مجهورة فقطوا بانها

امارسمت واو لتدل علي اصلها وعلي ضمته ولعله استغني
عنها بذكر اللام المضمومة لان الالف تابعة للحرف الذي قبلها
في الترقيق والتفخيم فلبتامل قوله الالف الممالة كرمي
وسماه سيبويه الف الترخيم لان الترخيم تليين الصوت
ونقصان الجهد فيه جعل الالف كالاخيار في قولك زيد
قايم تالمراد سماها وهذا كقولهم الباحرق جر والواو
حرف عطف وكذا يقال فيما بعده قوله والهمزة المسهلة
المفتوحة بين الهمزة والالف والمكسورة بين الهمزة واليا
والمضمومة بين الهمزة والواو وخرج الهمزة معاير لكل
من الثلاثة والتسهيل اذا اطلق كما هنا لا ينصرف الا
لبين بين فلا يرد ان الهمزة المبدلة والتي تقلب حركتها الي
الساكن قبله سهلة مع انها ليست من الفروع قوله
واللام المفخمة وهي التي يقع قبله مفتوح او ساكن من صاد
اوطا او ظا كصلاة ويصلون وكذا لام الله اذا كان
قبلها ضمة او فتحة قوله والصاد كالزاي اي التي كالزاي
اي تشبهها نحو من اصدق من الله قيلا قوله والنون
المخفاة سميت بذلك لاخفايها عند الحروف وتسمي خفية
لخفايها عندها وحقيقة لسكونها وهذا وقد عورض
بانه ليس فيها ولا في اللام المفخمة شايبة حرف اخر ولم
تتردد بين مخرجين قوله الالفاظ الموضوعة اعترض
بان الاولي اللفظ الموضوع لان مفهوم اللغة افرادي
بدليل قولهم الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحوه
وبانه لا يصدق بالمركبات لانها غير موضوعة علي احد

القولين

القولين وهي من اللغة اتفاقا وبانه يصدق بالمركبة
بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة والخاصة
والجواب عن الاول ان ال للجنس وعن الثاني انه
يكفي في الحدود جريانها علي المشهور وعلي الثالث انها
باعتبار المعاني المنقول اليها موضوعة لها في اللغة
بوضع ثان بالنوع فهي من مجازات اللغة المشتملة عليها
وعلي الحقايق قوله من لغي متعلق بما خوذ لا بمشتق
اذ المشتق اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة علي ان
الصحيح ان الاشتقاق انما يكون من المصدر قوله
لغي او لغو منشا الشك ان لغي يجوز ان تكون ياوه
اصلية او منقلبة عن واو كرضي وجرد الاصل من
الها لقوله والها عوض اذ لا يجتمع بين العوض
والمعوض منه قوله ان يعلموا اذكر حالة الخ قضية
صنيعه انه حال من ضمير يعلموا وهو ظاهر لانه في
مقام بيان الواجبات وانسب شارح في جعله حالا
من ضمير يلفظوا وعلي كل فهي حال مستمرة كما تبسم
ضاحكا لان معرفة المخارج والصفات متقدمة علي
ذلك كما ياتي نعم يقال مقتضاه عدم الوجوب في غير تلك
الحالة الا ان يقال انها حال لازمة قوله اي بحال الوقف
فيه انه يخرج عن كيفية الوقف من كونه بالسكون او
الاشمام او الروم وكيفية الابتداء بهمزة الوصل
من كونها مكسورة او مفتوحة او مضمومة فلو جعله

قدم والابتداء

مصدرا كما فعل الشيخ خالد لشمل ذلك الا ان يقال انه نظر
لظاهر اللفظ **قوله** وما الذي رسم الخ ظاهر كلام الشارح انه
معطوف على التجويد وجعله الحلبي معطوفا على مفعول يعلموا
وقال الهروي فهو في حال البعد قليلا ثم يصح كما قال
الهروي ان تكون زائدة وموصولة موحدة قال واغرب
كلام الشارح يعني الحلبي في قوله ما استفهامية **قوله** من
كل مقطوع الخ اخره انما اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه
في معرفة الوقف كما سيأتي اخر المقدمة والا فالواجب معرفة
جميع الرسم اذ هو احد اركان الاداء القرآن **قوله** للوقف
فيه اشارة الى ما صرح به الرضي من انه ما كان من حروف
المعجم على حرفين اذا دخل عليه عامل ضعفت الفه قلبت
همزة للساكنين انتهى وانما كان الوقف مسوغا لقصره لان
الهمزة وقعت فيه متطرفة بعد الف والقاعدة في مثله
تحقيقه بقلب همزته الفا فيجتمع الفان فاما ان تبقيا
لان الوقف يحتمل اجتماع الساكنين المحققين فغيرها
اولى او يحذف احدهما للتخلص من ذلك كما وقف بحمزة
وهشام في نحو السماء والى الرد على من جعله للضرورة **قوله**
تلاوة القرآن باعطاء الخ هو الذي سيأتي في النظم ان الاعطاء
لاالتلاوة الملتبسة به **قوله** وصفته اراد بها ما يشمل
ما يستحقه من ترقيق وتفخيم ونحوهما ليوافق قول النظم
الآتي **قوله** والوقف والابتدا والرسم في توقف التجويد
على هذه الثلاثة نظر قليوبي **قوله** بختاره الاولى التعبير
بالمافي لان الاختيار سابق على النظم وليطابق قوله

بلغ مقابلة

اختير

اختير لا يقال غير بالمضارع لضرورة الشعر لانا نقول التعبير
باختار لا يلزم عليه الاقطع الهمزة وهو جائز للضرورة لكن
قال الهروي اختار المضارع حكاية للحال الماضية **قوله**
ذلك من اهل المعرفة بها يحتمل ان يكون اسم الاشارة راجعا
للقول المختار وفيه انه كان المناسب ايراده بضمير
الغيبة ويحتمل ان يكون راجعا للمخارج بتاويله بالمذكور
ولعل هذا انسب لان الاختيار انما ينشأ عن اختيار المخارج
فان من امعن النظر في المخارج ظهر له ترجيح هذا القول
على غيره من الاقوال واما اختيار القول المختار دون غيره
فلا يقتضي ترجيحا ولا عدمه **قوله** حرف الجوف اي حروفه
الثلاثة لكونه مفردا مضافا لمعرفة والمراد الجوف
نفسه اذ الكلام في المخارج وعليه فخرج الالف فهي
الحلق كما هو مذهب الشاطبي والواو والشفتان والياء
وسط اللسان فلا فرق بين الواو واليا المدنيتين وغيرهما
قوله وجعل مخرج الخ يحتمل ان المراد وهو المفهوم مما
ياتي للشرقيل قوله والطا والدال وتا ان صاحب هذا
القول يعد مخارج الثلاثة مخرجا واحدا مع تسليم ترتيبها
في طرف اللسان نظير ما في الهمزة والها الخارجين من اقصى
الحلق فيكون الحلق لقطيا ويحتمل ان يريد الثلاثة بحيث
معين لا ترتيب فيه لكن ينظر على هذا ما هو فليحرر **قوله**
والا فلكل حرف مخرج اي يخالف لمخرج غيره والا لكان
اياه فالمخارج حقيقة بعدة الحروف لان اختلاف المخارج
والات التقطيع هو الموجب لاختلاف الجهات القائمة بالاصوات

قاله الشارح في شرح الشافية واعترض بان التمييز حاصل
باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات
ولذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار
ومعرفة الصفة بمنزلة المحل والمعيار قوله فسكنته
قال القسطلاني اوشدده وهو ابين قوله همزة الوصل
ولهذه الهمزة مكسورة الا ان يكون الحرف الذي اريد
امتحانه الالف فتكون مفتوحة لان الالف لا تثبت بعد
كسرة قال بعضهم والذي يقتضيه النظر الصحيح انها لا يؤتى
بها في الالف بل يؤتى باللام بعدها فيقال لها لانه الحرف
الذي استعير للنطق بمسمى الالف اذ الالف اسم للحرف الاخير
من نحو الفتى والعصى وانما قوله العوام لام الف فخطأ
قاله الشارح في شرح الشافية وينبغي ان الواو المدية
يؤتى قبلها بهمزة مضمومة وعبارة الهروي همزة وصل
باي حركة اتفق ولعل مراده ان معرفة مخرج الحرف لا يتوقف
على حركة بعينها ومراد شارح الشافية انه حيث اريد
النطق بها على القواعد لا تكون الا مكسورة اذ الاصل
في همزة الوصل الكسر وقد تفتح في مواضع ليس هذا
منها على انه يمكن ان يكون مراد الهروي انها تضم
مع الواو وتفتح مع الالف وتكسر مع ما عداهما كما تقرر
قوله كان يخرجه بالحلق وحيث يمكن انقطاعه في
الجملة فالمقدر قاله الهروي واذا سئلت عن التلفظ
بحرف من كلمة وكانت حكيته بهمزة وصل وان كان
متحركا حكيته بها ساكنا لانه لما سأل الخليل اصحابه

كيف يلفظون بجيم جعفر فقالوا جيم فقال انما لفظتم
بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جه قوله اي فخرج الالف
الجوف فيه اشارة ان الجوف اي ان الجوف في البيت بالرفع
خبر عن الالف بتقدير مضاف وكان حق الناظم على هذا
ان يقول فالف الجوف لانه اذا كان اصل التركيب فخرج
الالف يبقى اللفظ بعد حرف المضاف بحاله على انه في التكبير
الخبل وهو اجتماع الخبن والطي بخلاف التعريف فان
فيه الطي فقط وفي الهروي ما يفيد ان الجوف مبتدا
ثان وخبره محذوف تقديره مخرجها او عكسه وفيه
ايضا انه ضبط بالجر على الاضافة الى الظرف نحو صيام
النهار او على الاضافة اللامية او لادنى ملابسة قال
الحلبي وفي بعض النسخ للجوف الف وفيه نظر لان فيه
زحافا غير مسموع في بحر الرجز انتهى هذا لو قال بحاجي
طيبته فالجوف للهاوي واخته وهي الخ لكان اولى
قوله وهو الخلا الداخل في الفم كذا جزم به المهدوي في
التمهيد والجعبري في موضع لكن جزم به ثانيا بانه
جوف الفم والحلق وقد يراد بالخلا الداخل في الفم
ما يشمل الحلق لمجاورته اياه ويؤيده ما مر من جعل
الفم عاما لانواع المخارج قوله واختاها انما جعلت
الالف اصلا للزومها الجوف بخلافهما قوله اذا تحركت
بضم او فتح او كسر قوله والمراد بمجانستهما ما قبلهما
بان انفتح ما قبلهما وانما ضم ما قبل الياء وكسر ما قبل
الواو فلا يقع في الكلام لوجوب قلب الياء حينئذ واوا

خوفو وقلب الواو حينئذ ياء لموسيقات **قوله** تغيير لها حيز وهو وسط اللسان للمجاورة للياء والشفتان للواو كما سيأتي في النظم **قوله** حروف مد قال ابو شامة وبعضهم اختار تقصير الالف على اختيها في المد وتقصير الياء على الواو لكن قال النويري امكن الثلاثة عند الجمهور الالف وقال ابن القاصح امكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الالف انتهى وعبارته قد تفهم الاتفاق على تقديم الواو على الياء وهذه الثلاثة كما تسمى جوفية وبدية تسمى هوائية وخفيه لانها تخفى في اللفظ والالف خصوصا الجرمي لانه لا معتمد له في الحلق **قوله** ولينين قال النويري في باب المد والقصر يصدق اللين على حرف المد بخلاف العكس لانه يلزم من وجود الاخص وجود الاعم ولا ينعكس وان اعتبر قبول اللين المد نشأ وبأي صدق الاسم عليهما وعلى هذا فكل من حروف المد وحرفي اللين يصدق عليهما حرف لين على الاول وحروف مد على الثاني وحروف مد ولين عليهما قلت لكن الاصطلاح ان حرف المد ما قبله حركة غير مجانسة فعلى الاصطلاح بينهما مناسبة وكل من وقع في عبارته حرف مد ولين انما هو نظر للمعنى انتهى وقرر شيخنا اللفاني ان اللين ان اضيف اليه حرف كان مكسور اللام مصدرا لان وان لم يضف اليه شيء كان مفتوح اللام مخفف لين بتشديد الياء وفي القاموس لان يلين ولينا بالفتح ويلين فهو لين ولين كهيبة وميت **قوله** اي عند

عند انتهاء متعلق بتنتهي كفسره وهو الهوي قلامه بمعنى عند ويجوز ان تكون تعليلية اي بسبب انتهاء **قوله** لانه اخر انقطاع مخرجها كذا نقله النويري عن الخليل واعترضه الحلبي بان حقه ان يقول لانه مخرجها ويجاب بان الخلا الداخل في الفم الذي هو مخرجها ليس جوفا حقيقيا وانما هو مجاور له ينتهي عنده فهو اخر انقطاع المخرج لا هو وبه يعلم ان التعبير عن الخلا المذكور بالجوف مجاز للمجاورة **قوله** لانها تخرج الخ هذا على ما هنا من جعل الثلاثة جوفية لكن ابن الحاجب في الشافية مشى على خلافه وعلله الشرف في شرحه بما هنا فليتامل **قوله** من غير كلفة على اللسان الظاهر انه صفة كاشفة للين مع ما فيه اشارة الى ان اللسان له عمل في كل الحروف **قوله** لاتساع مخرجها لكن مخرج الالف اوسع لانك تضم شفتيك للواو وترفع لسانك نحو الحنك للياء فيتضيق مخرجاهما ويحصل عمل العضوين الالف تجد فيه الفم والحلق منفتحين لا اثر لهما في الصوت بمنفعل ولا عصر قاله الشارح في شرح الشافية والظاهر ان الياء اوسع مخرجا من الواو لان في الواو اعمال الشفتين معا فيتضيق مخرجها بخلاف الياء ليس فيها الا اعمال اللسان **قوله** واشد عطف تفسير ومن ثم قابلهما بالانضغاط **قوله** وكل حرف مساو لمخرجه الا هي فانها دون **قوله** واعلم من العلم اي انتهما فرضت اي بامر مقتض لجعلهما اولا بان كان وضعه على الانتصاب او باختيار القارئ

بان لايكن كذلك **قوله** ومن ثم هي في الاصل للمكان البعيد
وتستعمل مجازا في المعنى كما هنا للمشابهة فان المعنى محل
للكفر وتردده اليه بملاحظة المرة بعد الاخري كما ان
المكان محل للجسم باتيانه المرة بعد الاخري وقوينة المجاز
استحالة كونه مكانا حقيقيا قال الدماميني في شرح
المسهيل على ما نقل وانظر في قول العلما ومن ثم كان
كذا هل معناه معنى هنالك التي للبعد او معنى هاهنا
التي للقرب والظاهر **قوله** كان اول المخارج اي اول ما يحصر
ما يحصر انواعها ولم اتقرر في الباقي والا فاللسان ليس
ثاني المخارج والحلق ليس ثالثها اذ في الشفتين مخرجان
وفي اللسان عشرة كما سياتي وهذا كما ترى عندي
يزد الخيشوم اما من زاده كالقائم فيقدمه على الشفتين
لكونه اعلا منها **قوله** مادة الصوت الهوي فالهوا
مع الصوت كالعلة المادية مع العلة الصورية اذ الهوا
قبل تكيفه بكيفية مخصوصة هواء ثم هو بعدها صوت
قوله حيث قال والف الخ ان قلت الجوف هو الخلا
الداخل في الفم فليس ابعد من الحلق حتى يجعل اخر
حروفه مقدمة على غيرها قلت لما كان الجوف الحقيقي
ادخل من الحلق وكان سببا في الاطلاق كما مر صح ذلك
على انه قد يقال هذا السوال دوري فانه لو قدم
غير حروفه لادور نظيره ثم رايت الحلبي قال وانما
اعتبراه متاخرا عن الثلاثة التي قبله وان كان يليها
لانها اخبار محققة فاذا اعتبرت اولا تعين تاخره

لانه

عن

لانه غير محقق **قوله** ثم لاقصي الحلق الظاهر ان ثم
هنا وفيما ياتي في قوله ثم لوسطه وقول الشراي ثم لاقرب
الحلق للترتيب الذكري اذ لا ترتيب بين الحلق والجوف
كما انه لا تراخي بين اقصي الحلق ووسطه ولا بين وسطه
وادناه وان اللام بمعنى من كما في سمعت له صراخا ولقول
جرير **لنا** الفضل في الدنيا واقك راغم **ونحن** لكم يوم القيامة
افضل اي ثم الهمزة **والها** والها مخرجهما من اقصي
الحلق ويجوز ان تكون بمعنى في كما في قوله ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة وان تكون للاختصاص
نحو الجنة للمتقين **قوله** وهو اخره مما يلي الخ في العبارة
ايضاح والا فقوله وهو اخره مغن عما بعده كما انه مغن
عن قوله وهو اخره لما مر قبيل هذا البيت **قوله** حرفان
اشارة الي ان لاقصي الحلق خبر مبتدا محذوف وهمزها
بدل منه وانما لم يقدره مقدما على الجار والمجرور والكونه نكرة
وليلا يفصل بين البدل والمبدل وكذا يقال في قوله الاتي
ثم لوسط الحلق حرفان **قوله** همز ثم ها الظاهر ان العطف
بالفا اولي لشدة القرب حتي قيل انه لا ترتيب بينهما
وقد نقل عن الخليل ان الهمزة من الجوف كالالف قال لان
مخرجها الصدر وهو متصل بالجوف ورده في النشر بان
حروف المد اصوات يعتمد على مكان حتي يتصل بالهوا
بخلاف الهمزة انتهي وفيه نظر فان الخليل انما احتج بكونها
تخرج من الصدر وهو متصل بالجوف لا باتصالها
بالهوا حتي يمنع مما ذكر **قوله** لما مر اي من جعلها

جوفيه لان سيدها سيد الخ كذا علل به غير واحد والظاهر ان
هذا بعينه جار في الواو واليا المربتين فيلزمه ان يجعل
الثلاثة من اقصى الحلق مع انه جعل اليا من وسط اللسان
والواو من الشفتين ولعل هذا هو السر في تعريف الحلبي ذلك
ثم رايت الهروي قال ابن الهم مخرجهن بين جوف الفم والحلق
يريد ان سيدها سيد الحلق ثم تمتد وتعرض على كل جوف الفم الخ **قوله**
وذكرها الشاطبي وغيره معها اي في باب مخارج الحروف ولا
بنا فيهما مر ذكرها معها اي في باب احكام النون الساكنة
والتنوين لوجوب فتح ما قبلها ولعل هذا هو السر في بيانها
ثم مع انه بيانها في محلها وهو بيان مخارج الحروف فكانه
قال وعند غالب حروف الحلق **قوله** لكنه جعلها بعدهما
حيث رتب بين الحروف جمعها بقوله اهاع حثا غاو خلا
وان قال ابو شامة ها لم يطاوعه كلمة مستقلة على ذلك
الترتيب فقدم الها على الالف ولو فرض بان الهمع له معنى
لم لم يحصل الغرض لان المدة بعد الهمزة لا يتقطن لها
انها مقصودة حرفا ولهذا سقط من الرسم الا ترى انه اذا
كتب ادم لم يكتب بعد الهمزة الا الدال انتهى **قوله** وغيره
جعلها بينهما كابي العباس احمد بن عمار المهدوي وذهب
بعضهم الى ان الها قبل الهمزة كذا في شرح التسهيل لابي
حيان **قوله** ثم الهاسوي ابو الحسن بين الها والالف
ورد بان الالف اذا حركت انقلبت الى الهمزة ولو كانت
من مخرجها كانت اقرب اليها من الهمزة فكان ينبغي
ان تقلب الها من الهمزة واجيب بان هذا يدل على فساد

مذهبكم

مذهبكم لان الها اقرب اليها عندكم من الهمزة فلو كان الانقلاب
للقرب لانقلبت ها فلما انقلبت همزة دل على انه لا فاصل
بينهما وبين الهمزة ولم تقلب الى الها لانها معها في المكان
وضعف بان المانع من قلبها اليها خفاؤها لاكونها
في مكانها هذا مع انهما لو اتحدا مخرجا لم يتغير احدهما عن الاخر
قاله الشرفي في شرح الشافية **قوله** باسكان السين الخ احترز منه
الهروي حيث قال وسط الشيء محركا ما بين طرفيه كاوسطه
فاذا سكنت كان ظرفا اوهما فيما هو مصمت كالحقة فاذا
كانت اجزاؤه متباينة فبالاسكان فقط او كل موضع صلح
فيه بين فهو بالتسكين والا فبالتحريك كذا في القاموس
فقول شارح سين وسط ساكنة في النظم على لغة ضعيفة
ضعيف انتهى وانت خبير بان ما نقله عن القاموس من
قوله اوهما فيما هو مصمت كالحقة فاذا كانت اجزاؤه
متباينة فبالاسكان فقط يفيد جواز الوجهين في هذا
فان الحلق ليس اجزاء متباينة وما نقله عنه من قولهم
وكل موضع الخ يعني الفتح فيه فاتفق القولان على الفتح واختص
الاول بزيادة السكون وذلك ادل دليل على ضعفه بالنسبة
للفتح ثم عبارة القاموس تفيد ان في نحو جلست وسط
القوم السكون فقط ويوافقه قول الاشموني في شرح قول
منهاج الفقه في باب الاستنجاء وقيل يوزن لجانبيه والوسط
ما نصه قال اهل اللغة كل موضع يصلح فيه بين كوسط الدار
والقلادة وحلقة الناس فتحت فيه وسط باسكان السين
وان لم يصلح فيه بين وهو الذي لا يتبعض بعضه من بعض

كالدار والساحة فتحت ويجوز الاسكان على ضعف وقد نبه عليه
في المحكم فانتهى الان الهروي لم يجزم حول هذا الاولي من
هذا البيان وقد يجاب بعد تسليمه ان هذه عبارة القاموس من
غير تصرف بانه ليس محيطا بجميع اللغات فقد فاته نصف
اللغة او اكثر كما قرره العلما فيجوز ان يكون اقتصر على هذه اللغة
على ان الشارح كما احتجزم بوقوفه في النقل فقد المعارض
فقد عدمه كما هنا اولي **قوله** في فتحها اي في سقوطها يعني
انه يجوز في الوسط المفتوح لغة اخري فانتفع ما عساه يقال
لا تقبل هذه الظرفية **قوله** عكس نحو جلست الي اخره اي فان ٢
الاصح فيه الاسكان والضعيف **قوله** فعيني حاء الفا للوزن
والا فالوجه ادخالها على الماكذا في الاصل لكنه رجع عنه
فضرب عليه الان قوله للوزن تبع فيه سيبويه والاخفش
يجيز زيادتها مطلقا ذكره ابن هشام في مغنيه وسياتي في تظير
هذا التركيب من قوله ومن بطن الثنية فالفا للتوزيع ان
الفا جواب شرط مقدر ولم يتعرض لذلك هنا ولعل وجهه
انه لا يمكن تقديرها هنا فليحرر **قوله** ثم حا قدره دون
الواو ليفيد ان الحا متاخرة عن العين في المخرج وهو
ما عليه الجمهور كما قال ابو حيان في شرح التسهيل وظاهر
كلام سيبويه وزعم ابو الحسن بن خروف ان سيبويه لم
يقصد ترتيبا في ذكرها هو من مخرج واحد ولذا لم يقدم
الها على الالف قال مع ان مذهبه ان الالف متوسطة
بين الهمزة والها قال ويدل على ذلك انه ذكر الزاي والسين
قبل الصاد وهي بلا شك قبلها ولذلك ذكر الخا قبل العين

وهي

وهي بالعكس انتهي وخالف شريح فجعل الحا قبل العين قاله
ابو حيان في شرح التسهيل واستظهره قال والى هما انفردت
بها العرب في كلامها ولا توجد في كلام غيرها والعين مما
انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة في كلام بعض الامم
ومفقودة في كلام كثير منهم انتهى **قوله** اي ثم لاقرب الحلق
الخ يعني ان مراده عطف ادناه على وسطه لا على اقصاه اذ
محل قولهم الاصح ان المعطوفات وان تكررت على الاول
في غير ثم والفا وعطف عين حاء وها على فعين حا لكن يلزم
عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين وقد جوزه
الاخفش كما في المغني ويحتمل ان مراده جعل العاطف والجار
مقدرين ويكون من عطف الجمل فلا محذور **قوله** وهو
اوله لم يوضحه بقوله مما يلي اللسان نظير ما مر في اقصي
الحلق اكتفا عنه بقوله ثم وهو اخره مما يلي الصدر **قوله**
العين ثم حاوها ان لم يجز علي منوال ما سبق في حرفي
وسط الحلق من موافقة المتن في التنكير لمناسب المعطوف
عليه المضاف للضمير **فان قيل** التناسب حاصل بدون
ال قلنا حروف المعجم من قبيل الاعلام لانها موضوعة
للدلالة على النقوش المخصوصة **قلت** ممنوع فقد صرح
المرضي بما نقل بانها من قبيل النكرات بدليل وصفها بها في
نحو هذه ا بالحسنة ان العين متقدمة على الحا قال ابو
حيان وهو ظاهر كلام سيبويه وعثمان الصيرفي وقول ابي
الحسن ونص ابو محمد القيرواني على تقديم الحا فيه على العين
والاظهر الاول انتهى والظاهر ان عموم كلام ابن خروف السابق يشمل

يتم نقايده

وقد ذكر الحاطف ثم دون الواو ليفيد

ما هنا قوله المعجمان ايضاح والاقصي ضبطه حرفي وسط الحلق
بالاهمال غنية عن هذا الا ان يكون لدفع توهم ان لهما مخرجين
قوله ستة اي علي كلام الناظم او سبعة علي كلام الشاطبي
قوله لمشاركتها الخ اي فان كلا منها رخو مستفل منفتح
مصمت والخا مهموسة والعين مجهورة وهذه النكتة
اصوب من قول الهروي الاضافة اليها لادني ملابسة
وهي المشاركة في الحروف الهجائية او صفة الحلقية او في
الاتصاف بالعجمية لما لا يخفي وان سبقه الي الثاني النويري
قوله ثم الي الخ لما الخ لما يتعلق باخذ المهلة ليست مرادة
هنا فثم في موضع الفا كما في قول الشاعر جري في الانابيب
ثم اضطرب والفا في قال لتعقيب مفصل علي مجمله كتوضا
فغسل وجهه كذا قيل وفيه نظر فان المفصل انما هو
مقول القول نفسه قوله اي مخرجها الخ اقصي الي اخره
يحتمل وهو الظاهر ان مراده تصحيح حمل الاقصي علي القاف
بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون مراده جعله خبر المبتدا
محذوف وهما خبر عن قوله القاف ولا يضره علي هذا
الاتيان باي التفسيرية وانما لم يجعله بحذف الجار اي
من اقصي كما وقع لبعضهم لان النصب بنزعه شاذ
وحذفه وابقا عمله كذلك قوله اي اخره عبر به هنا وفي
اقصي الحلق ما بعده الذي هو المعني الحقيقي لمقابلته
هنا بالطرف وثم بالادني وان عبر به في المحلين بالابعد
في شرح الشافية او يقال المعني الحقيقي غير كاف في بيان
المراد اذ هو كما يحتمل ان يكون التقدير ابعد من الفهم

كما

كما جري عليه في شرح الشافية يحتمل ان يكون التقدير ابعد عن
الحلق ومن ثم لم يقتصر عليه فيما مر بل احتاج الي قوله
وهو اخره الي اخره علي ما مر فكان ذكر الاخر هو المقصود
بالذات وذكر الابعد لمجرد بيان المعني اللغوي فاكتفي
عنه هنا بما سبق وقوله مما يلي الحلق ايضاح كما مر نظيره
قوله فوق هو كاسفل مبني علي الضم لقطعه عن الاضافة
كذا قال النويري ويجوز ايضا نصبه علي الظرفية لجواز
نية لفظ المضاف اليه قوله اي وما فوقه اي كما عبر به
ابن الحاجب في شافيته فليس اقصي اللسان وحده مخرجا
اذ الحروف اصوات فلا بد لتحققها من جسمين يتموج الهوا
بتصادمهما ثم هذا الصنيع اصوب مما وقع لبعض
الشارحين من جعل ذلك قدرا زايدا علي المتن لما
يلزم عليه من الغا الظرف والاخلال بذلك من المتن
ومن جعل بعضهم اقصي اللسان حالا والخبر الظرف
لما لا يخفي لكن في تقدير الشارح حذف الموصول الاسمي
وابقا صلته وبجوازه صرح في الارتشاف في قوله تعالي
واذا رايت ثم رايت نعيما معناه ما ثم وجري عليه الحلبي
فيما ياتي في قول المص واللين واو الخ وابو شامة في قول
الشاطبي وفوقه من الحنك احفظه حيث قال اي وما
فوقه من الحنك لكن تعقبه بان حذف الموصول
ضرورة انتهي وهذا تابع في ذلك لمنع بعضهم فلعل ما
في الشارح حل معني لا اعراب قوله اي مخرجها الخ
فيه ما مر مع الاشارة الي ان الكاف معطوف علي القاف

والجر علي اقصي اللسان بحذوف لدلالة ما قبله قياس
ما مر في حروف الحلق من جعل مخرج الهمزة والها
واحدا وكذا العين والحا المهملتان كالمجتبين وما
ياتي في نحو حروف وسط اللسان ان يجعل مخرج القاف
والكاف واحدا وان ترتبا فيه قلت تباعد القاف من
الكاف اشد من تباعد تمادكر من قوله من الحنك الاسفل
عبارة ابن الناظم والهروي من الحنك الاعلي **قوله** عند
اللهات ذهب شيخ كما في شرح التسهيل لابي حيان
الي ان القاف تخرج من اللهات مما يلي الحلق وانى ان
الكاف تخرج منها بعد القاف اقول ولعله انما قال
من اللهات تحوا لما قارنتها لمخرجها فلا يخالف غيره
قوله وهي اللهاة الخ وقيل اقصي الفم **قوله** للوزن
او للتخفيف كما في قراءة قل هو الله احد بترك تنوين احد
قوله للوقوف لا للضرورة كما وقع لبعضهم **قوله** اي
ووسط اللسان الخ يحتمل ان يكون مراده الاشارة الي ان
الل عوض عن المضاف اليه علي طريق الكوفيين وعليه
جري الهروي ويحتمل ان يكون علي معني ان البصريين
في مثل هذا يقدرون له متعلقا كان يقال والوسط
منه وظاهر كلامه ان الوسط مبتدا وقيم مع معطوفيه
خبر فالفا زايدة نظير ما مر في قوله فعين حاسوا سوا
لكن جري النويري هنا علي خلافه فقال فالجم جواب
اما محذوف اي واما وسط اللسان لان القاعدة ترفع
علي الخبر الا اذا اقتضي خبر المبتدا معني الشرط والجم

مبتدا

مسند او الشين وتا معطوفان بحذوف وخبر الثلاثة
محذوف اي فيه والجملة جواب اما انتهي اقول ويجوز
علي هذا ان تكون الجيم خبر الي اخره كذا في شافية ابن
الحاجب وغيرها ولعل الناظم تركه لظهوره اذ من المعلوم
ان وسط اللسان لا يستقل بالاخراج بل من انه لابد
لتحقق الحروف من جسمين يتموج الهوا بانصادمهما **قوله**
ثم الياء الشناة تحت اي الفم المدية وكان الشارح تركه لما
مر انفا من قوله بخلافهما يعني الواو والياء اذا تحركتا
او سكنتا وانجا نسهما ما قبلهما فيصير لهما خرج مخفق ومن
ثم كان لهما مخرجان **قوله** وقدم بعضهم يعني الهروي
ومكيا علي ما نقل عنهما **قوله** وهو منفتح ما بين اللهين
هذا كما في شرح التسهيل لابي حيان مذهب غير الخليل انه
هو فقال هو مفرج الفم اي منفتحه وتبعه الهروي
كابن الناظم فقالا لانها تخرج لشجر اللسان وما يقابله
والشجر مفرج الفم اي منفتحه وفي مجمع اللغة
عند المنفرجة انتهي وفي القاموس الشجر كالمنع
فتح الفم انتهي فيوخذ منه ان النسبة اليه بسكون
الجيم علي الاصل وانه الفتح لا المنفتح فليحرر **قوله** من
حافته قال الهروي فاوه مخففة علي ما في القاموس من
مادة الاجوف وتوهم الجبري كونه مضاعفا فقال مخفف
للوزن **قوله** اذ وليا يعني ان حافة اللسان ليست مستقلة
باخراج الضاد بل انما تخرج منها وقد ولیها الاضراس
اي العليا بان قدرت منها فان بعدت الحافة منها

انثنت وقد ذكروا لإذ معاني الاول ان تكون اسما للزمن
الماضي اما ظرف نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا واما مفعول به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا واما
بدل منه نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت واما مضاف
اليه اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ او غير
صالح له نحو بعد اذ هديتنا والثاني ان تكون اسما
للزمن المستقبل نحو لن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم في العذاب
مشتركون والرابع للمفاجاة وهي الواقعة نحو انتم
بين اوسيما والخامس للتوكيد بان تحمل على الزيادة
اما مطلقا او بعد بينا وبينما والسادس للتحقيق
وهذا ان ليسا بشيء كذا افاده في المغني والظاهر
انه لا يصح سهاهنا الا الثاني فليتامل **قوله** بالرفع
الاطلاق اي لان الاضراس اذا قري بالرفع كما قيل
ظاهرا وبالنصب وهو الرواية كما قال الحلبي فلان
الضمير راجع لمقدر هو الحافة واما ذكرنا باعتبار
المعنى اذ هي الجانب او لاكتسابها التذكير من
المضاف اليه وهو اللسان كما اومأت اليه عبارة
ابن الناظم على ما قال الحلبي قال والاول هو المليح
لعبارة الجمهور فانهم اعتبروا الولي بين الاضراس
والحافة لا بين الاضراس واللسان انتهى مع ان
الضمير غالبا يرجع للمضاف دون المضاف اليه هذا
وقد قال الهروي انها للتشبيه والحكم لكلا الجانبين
على انفراده وهو ما يتجه ان قري الاضراس بالنصب

اما اذا

اما اذا قري بالرفع فينبغي ان يكون للاطلاق كما قاله
الشارح **قوله** اصلها اي هذه الكلمة **قوله** نقلت
حركة الهمزة الخ الي اللام اي ثم حذفت الهمزة ساكنة
للتخفيف فان بقاها ساكنة انقل منه متحركة كما قاله
ابو شامة **قوله** واكتفي بها الخ اي علي اللغة القليلة
فان لام التعريف اذا دخلت علي ما اوله همزة قطع
ونقلت حركة تلك الي اللام جاز في الابتداء وجهان
احدهما وهو ما عليه اكثر العرب كما قاله النويري
اثبات همزة الوصل كما كانت عند عدم النقل لاجل
سكون اللام وحركة النقل عارضة لا يعتد بها فكان
اللام ساكنة وثانيهما حذفها اكتفاء بالحركة العارضة
قوله من طرف اللسان الخ في التعبير بالطرف تسمح
فانه الراس وليس هو بحرجا للفاد اذ هي انما تخرج
من جانب اللسان مقابلا لما يلي مخرج الجيم والشين
واليا مستطيلة الي مخرج اللام وعبارة الشافية وشرحها
وللفاد المعجمة من المخارج اول حافتيه اي اللسان
اي لجانبيه الايمن والايسر انتهى فالمراد بالطرف
اول الحافة وقوله مستطيلة الي ما يلي الاضراس
اي ممتدة فيه اشارة الي انه لا يشوب جميع الجانب
كما يوهمه الشق فان جانب اللسان الذي يقرب
من الاضراس عند تحركه هو ما يلي مخرج الحروف
الثلاثة لا جميع الحافة الذي هو من اصله الي راسه
فعلم ان ذلك كله شرح لقوله والفاد من حافتيه دون

احد

دون ما بعده والا لاقتضى ان الضاد يخرج من ذلك
المحل من غير ميل اللسان وقربه الى الاضراس فليتامل
ثم ما تقرر من الاضراس تخرج مما ذكر هو الاصح ومقابله
مما نقل عن الخليل من ان مخرجها مخرج تلك الحروف
الثلاثة فهي شجرية ايضا وقيل مخرجها مخرج الثلاثة
قوله اي ايسرها الضمير فيه وفي يمناها للحافة او للاضراس
قال الهروي وكان حق الناظم ان يقول من ايسر او
ايمن او يسراها او يمناها لكن غاير بينهما ضرورة
وهو اكثر وايسر زاد في شرح الشافية عند الاكثر وقد
يستويان عند بعضهم انتهى وقال ابو حيان في
شرح التسهيل من الجانب الايسر عند الاكثر والايمن
عند الاقل انتهى وذكر نحوه النويري هذا والظاهر ان
التفضيل في قول الشارح اكثر وايسر ليس على بابه
بدليل مقابلته له بقوله وهو قليل وعسر والا
لقال وهو كثير ويسير قوله او منهما وعليه يدل
كلام سيبويه على ما قيل قوله واشدها على اللسان
عطف تفسير قوله ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
الخ في الهروي صرح الحفاظ منهم الناظم انه موضوع
انتهى وفي سيرة الشمس الشامي ما اشتهر على السنة
كثير من الناس انه صلى الله عليه وسلم قال انا افصح
من نطق بالضاد قال الحافظ عماد الدين بن كثير
وتابعه تلميذه الزركشي وابن الجزري والبخاري
انه لا اصل له ومعناه صحيح والمعنى انا افصح العرب

لكونهم

لكونهم الذين ينطقون بها قوله بيد اني من قريش
تمامه واسترضعت في سعد بن بكر قال في المغني ويقال
مِيد بالميم وهو اسم مضاف الى ان وصلتها ونازعه
الدماميني بانه يجوز ان يكون حرف استثنا قال ثم
رايت ابن مالك اختاره في اعراب مشكلات البخاري
قال لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها
وبان ملازمتها الاضافة الى ما ذكر هو المشهور انتهى قوله
اصل العرب اي اعظمهم لما مر في حديث ان الله اصطفى
كنانة قوله فانا افصح اعترض بنا على ما ياتي من ان
بيد بمعنى اجل بان الحديث انما يدل على انه افصح من غير
قريش لا على انه افصح منهم ايضا واجيب بان في الكلام
مقدمة مطوية للعلم بها اي وهم افصح من نطق بها ومعلوم
اني افصحهم فانا افصح الى اخره وفيه انه مصحح للتفريع
لا دافع للاعتراض فالاولى ان يدفع بان قوله في الحديث
من قريش متعلق فافصح مقدر فتامل قوله وخصها
بالذكر الخ مع انه يفهم انه لا عسر فيها على العرب وتقدم
ما ينافيه وقد يجاب بان هذه نكتة اخرى قالوا وبمعنى او
ونفي عسرها على العرب لعله بالنسبة لغيرهم وان كان
فيه شدة وصعوبة عليهم على انه قد يدعى انه لا يلزم
من نفي العسر نفي الصعوبة فليتامل قوله لعسرها على غير
العرب اي اذا ارادوا النطق بها في لغتها او لغتهم فقد
وقع اضطراب في وجودها في لغتهم لصاحب القاموس
وكذا الجاربردي على ما قيل على انه لا ضاد الا في العربية

قد يقال هذا لا حاجة اليه مع قوله فيما مر
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الى اخره

بلغ مقابلة

وقال علي ان العرب انفردت بكثرة استعمالها وهي قليلة في
لغات بعض العجم وذكر نحوه ابو حيان في شرح التسهيل
وكذا الناظم في التمهيد عن الاصمعي بعد ان ذكر ما يوافق
الاول على ما نقل **قوله** معنى من اجل بفتح الهمزة وكسرها
قاله الدماميني في شرح المغني المزوج ونقل عن الجوهري
انه قال في محل يقال فعلت كذا من اجلك اي من جراك
اي من اجلك وهذا المعنى بعيد ذكره جماعة منهم ابو
عبيدة وانشد عليه ابن مريم افعلت ذاك بيد اني ٭ اخاف ان هلكت
ان تتزني ٭ **قوله** قاله في المغني ويروي لم يزني من الازنان
لا من التزيني كما وقع في المغني لان الفعل هنا رباعي
كما اشار اليه الجوهري قاله الدماميني في شرح المغني
قوله وقيل بمعنى غير ذكره في اصل المغني لبيد الجوهري
كما قاله في المغني ونقله فيه ابن مالك وغيره في خصوص
الحدث ان الاصل في الاستثناء الاتصال قد كرر اداته
قبل ذكر ما يعدها ليوهم اخراج شيء مما قبلها فاذا وليها
صفة مدح فان كيد ما فيه من المدح والاشعار بانه
لم يجد صفة ثم يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه في البيت من
جريهني احدهما ما تقدم والاخر انه كدعوى الشيء
تنبيه اذ معناه اثبات شيء من العيب للمدوح
على تقدير كون قول السبق من مضرية الجيوش
عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق

كذا قاله

كذا قاله الدماميني في شرح المغني **قوله** فلول الفلول
كسور في حد السيف جمع فل بالفتح والقراع الضراب
والكتايب جمع كتيبة وهي الجيش قاله الشارح في حاشية
البهتاوي وفي صحاح الجوهري الكتيبة الجيش تقول منه
كتب فلان الكتايب تكتيبا اي عباها **قوله** ادناها منتهاها
الضميران للحافة كما يأتي في كلام الشارح مقتضاه ان اللام
تخرج من اول حافة اللسان وتمتد الى اخرها مما يلي الحلق
وليس كذلك فانها انما تخرج مما دون ذلك في الحافة ممتدة
الى ادناها ثم الى منتهى طرف اللسان كما قاله الحلبي وعبارة
الشافية واللام مما دون طرف اللسان الى منتهاه وما فوق
ذلك وعبارة المفصل على ما نقل الحلبي تخرج اللام مما دون
اول حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك
الاعلى اللهم الا انه يقدر مضاف اي واللام تخرج من دون
ادنى الحافة ممتدا الى طرف لسانها وعلى هذا ينزل
منزلة كلام الشارح ويجوز ان يقرأ المتن على وجه اخر
بان يجعل الضمير الاول للام والثاني للضاد واللام في منتهاها
اما بمعنى عند قال في المغني كما خرج عليه ابن جني قراءة
الحجري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف
الميم او بعد كما في اقم الصلاة لدلوك الشمس او في كما في
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة او مع كما في قول الشاعر
٭ فلما تفرقنا كاني ومالكا ٭ لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
او من كما في سرعت له صراخا اي واللام ابتدائية تخرجها عند انتهاء
مخرج الضاد او بعده اي عقبه او فيه او معه اي في او مع

مجاوزة او منه الا ان فيه عدم ذكر المنتهي وان شاركه الاول
في تقدير المضاف قوله قوله من اول حافة اللسان قال ابو
حيان في شرح التسهيل قال شيخنا ابو علي بن الاخوص
ويتاتي اخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمني واليسري
الا ان اخراجها من حافته اليمني امكن بخلاف الضاد
فانها من اليسري امكن انتهي قوله مع ما يليها اي مع
ما يقرب منها عند المحاذاة من الحنك الاعلي وهو اللثة
وهذا جري علي ظاهر المتن والا فالمعتبر المحاذي لما دون
الحافة الي منتهي الطرف كما يعلم مما مر قوله فريق الضاحك
الخ قال في شرح الشافية واعلم ان الاسنان اربعة اقسام
ثنايا وهي الاسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان
تحت ورباعيات بفتح الرا وتخفيف اليا وهي الاربع
خلفها وهي مع الثنايا للقطع وانياب وهي اربع اخري
خلف الرباعيات للكسر والبقية وهي عشرون في الغالب
اضراس فمنها الضواحك وهي اربعة من الجانبين
ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم النواجذ
من كل جانب ثنتان وواحدة من فوق واخري من
تحت ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل انتهي وبه
يعلم ان ال في الضاحك وما عطف عليه جنسية قوله
والتثنية كما في المفصل علي ما نقل ومثله في شرح الشافية
لكن خالف ابن الناظم فقال من اللثة في سمت الضاحك
لا التثنية خلافا لسيبويه انتهي وتبعه بعضهم وقال
النويري قال ابن الحاجب كان ينبغي ان يقال فوق الثنايا

فقط

فقط الا ان سيبويه ذكر ذلك فلذلك عدوا والا فهي في
الحقيقة ليست فوق ذلك لان مخرج النون يلي مخرجها وهي
فوق الثنايا واطال في ذلك فانظره انتهي فليحرر قوله والنون
تخرج الي اخره فيه اشارة الي ان النون مبتدا ومن طرفه
خبر وتحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف فما في المتن
جملتان اسمية ثم فعلية معطوفة بمقدر وجعله وجعله
النويري جملة واحدة حيث قال النون مفعول اجعلوا ومن
طرف اللسان متعلق به وتحت مخرج اللام مقطوع مبني علي
الضم انتهي وتقدم نظيره وفوق واسفل بالنصب ايضا
قوله مع ما ذكر اي مع ما يليه من الحنك الاعلي قال
الحلبي الحق اعتبار اللثة كما هو راي الناظم وفاقا للجعبري
وهي ليست من الحنك الاعلي بل اسفل منه حول الاسنان
وفي الرباعية عن سيبويه ان مخرجها من طرف اللسان بينه
وبين ما فوق الثنايا وبه جزم صاحب المفتاح وهو اية
ظاهرة علي انه لا دخل للحنك الاعلي في مخرجها اصلا انتهي
ويجاب بان الحنك الاعلي يطلق ايضا علي ما يشمل اللثة
كما جري عليه ابن الناظم في قوله في البيت السابق من الحنك
الاعلي من اللثة فهي المرادة من قول الشارح من الحنك
الاعلي لانها التي طرف اللسان كما هو ظاهر والعجب منه
حيث اعتبر في مخرج اللام تبعا للمفصل الحنك الاعلي كالشارح
وخالفه هنا مع ان المراد بالحنك الاعلي ثم اللثة قطعا
كما مر فان قلت لعله يري الفرق بين الحرفين فيجعل اللام
مما فوق اللثة والنون منها قلت بعد تسليم امكان خروج

ابن و

اللام من ذلك ينافيه ما ياتي عنه مما يصرح باشتراك اللام والنون
والرا في اللثة فليتامل قوله تحت اللام قليلا اي بعيد
مخرجها مما يلي الاسنان فهي اقرب من اللام وعبارة الشافية
وشرحها عقب ذكر اللام والرا منها اي مما دون طرف اللسان
وما فوقه ما يليهما والنون منهما ما يليهما بعد الرا فمخرج الرا
ادخل من مخرج النون واخرج من مخرج اللام كما يعرف بالوقف
عليها انتهي لكن تقدم عنها كالمفصل وغيره ان اللام تمتد الي طرف
اللسان فليس بعد مخرجها شي من اللسان يخرج منه الرا ثم
النون اللهم الا ان يكون منتهي طرف اللسان خارجا عن
اللام وبعضه مخرج الرا والاخر للنون او يكون المراد ان
ابتدا مخرج النون اقرب الي طرف اللسان مما يلي الاسنان
من ابتدا مخرج اللام وابتدا الرا بينهما فتكون الثلاثة
مشتركة في المنتهي مختلفة في المبتدا فليحرر قوله بالقصر
للوزن يجوز ان يقال انه وصل بنية الوقف كما وجه به
سكون همزة سبا من قوله تعالي لقد كان لسبا في مساكنهم
وجيتك من سبا بنبا يقين في قراة قنبل فقلبت الهمزة
الفا ثم قصر بحذف احدي الالفين علي ان قصر الممدود
لغة قوله مخرجها يدانيه فيه اشارة الي ان الرا مبتدا اول
ويدانيه خبر مبتدا محذوف والجملة خبر الاول ويجوز ان
تكون يدانيه خبر الرا بتقدير مضاف اي ومخرج الرا يدانيه
ثم ها يدانيه مشبعة لغة كما في قراة ابن كثير اليه ولديه
ويجوز عدم اشباعها فيدخله الطي وهو حذف الرابع
الساكن قوله وهو ادخل فيه اشارة الي ان ادخل خبر

بلغ مقابلة

مبتدا محذوف

مبتدا محذوف ولظهر متعلقه ولامه بمعني الي الكنية يقتضي
جواز حينئذ ان الظهر غاية لمخرج الرا لا انه عينه وهو
ظاهر قول الشاطبية وحرف يدانيه الي الظهر مدخل الا ان
ابا شامة قال في شرحه يعني يداني النون وهو الرا تخرج من
مخرجها لكنه ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون
لانحرافه الي اللام انتهي فجعل الي بمعني في وتبعه الناظم في النشر
حيث عبر بفي علي ما نقل هذا وقد نبه الحلبي علي ان
افعل التفضيل ليس علي بابه واستشهد له بتعبير
الشاطبي بمدخل وفيه نظر فان النون دخولا ما وكلام
الشاطبي قد لا ينافيه فليتامل وجوز الهروي ان يكون
لظهر متعلقا بمقدر تقديره مائلا وادخل خبر مبتدا محذوف
تقديره وهذا القول والمعني انه اقرب الي التحقيق فانه
مذهب الحذاق واهل التدقيق ثم قال ادخل مفرد
يقرا باشباع الضمة واوا في نسخة ادخلوا باثبات الواو
بصيغة الجمع وهو يحتمل الامر والمضي قوله وجري
عليه بعضهم جري هو ايضا علي ذلك في شرح الشافية
كما مر انفا لكن قال ابو شامة ما نصه واورد الشيخ ابو عمرو
ان هذه تقتضي ان يكون مخرج الرا قبل النون لان الرا ادخل
منها الي ظهر اللسان واجاب بان المخرج بعد مخرج النون
وانما يشاركه ذلك لا علي انه يستقر به الا تري انك
اذا نطقت بالنون والرا ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق
بالنون بالرا فيما هو بعد مخرج النون هذا هو
الذي يجده المستقيم الطبع قال وقد يمكن اخراج الرا

اللسان

مما هو داخل من مخرج النون او من مخرجهما ويمكن
بتكلف لا على حسب اجزا ذلك على الطبع المستقيم والكلام
في المخارج انما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف
انتهى وقال ابو حيان في شرح التسهيل قال ابو العباس
ابن عمار النون من طرف اللسان واصول الثنايا العليا
من بين مخرج اللام والرا انتهى **قوله** سيبويه والحذاق
الخ فيه ايما الى ترجيحه قال ابو حيان في شرح التسهيل
نقلا عن شيخه ابن ابي الاحوص انه الصواب لتباين
مخارجهما عند اعتبار المجموع في النطق باسكانها
وادخال همزة الوصل عليها **قوله** وذهب يحيى الفرا
وكذا ابن دريد وابن كيسان على خلاف منه قاله ابو
حيان في اول المخارج من شرح التسهيل وقال هنا
انه الظاهر من كلام الخليل لكن قدم عنه ثم انه كسيبويه
يرى ان المخارج سبعة عشر فليحرر **قوله** وقطرب هو ابو
علي محمد بن المستنير النحوي وفي القاموس القطرب
بالضم اللص والفارة والذيب الامعط وذكر الغيلان
كالقطروب والجاهل والجبان والسفيه والمصروع
ونوع من الماليخوليا وصغار الكلاب وصغار الجن
والنحيف وطاير ودويبة لا يستريح نهارها سعيا ولقب
به محمد بن المستنير لانه كان يبكر الى سيبويه فكلما
فتح بابه وجده فقال ما انت الا قطرب ليل انتهى **قوله**
الى ان مخرجها واحد قال ابو حيان في شرح التسهيل
لان الزيادة التي في الرا واللام كالزيادة التي في النون

من الغنة

بلغ مقابلة

من الغنة الخارجة من الخيشوم واختلاف هذا المخرج
كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان وهو
مخرج الشين والجيم واليا ولم يجعل ثلاثة مخارج بل
جعل مخرجا واحدا وكذلك هذه الحروف ينبغي ان
تجعل كذلك ثم قال صاحب الرعاية قال ابن كيسان
محتجا ومن وافقه ان النون ادخل في اللسان من
الرا وفي تكرير ليس في النون بارتعاد طرف اللسان
بالرا لتكررها فمخالف لمخرج النون فهذان مخرجان
متفقان قال واللام مايلة الى حافة اللسان عن موضع
النون بتحرف عن الضاحك والباب والرباعية حتى
تخالط الثنايا فهذا مخرج ثالث قال وينبغي لمن
قال المخرج واحد ويحتج بما تقدم ابتدا الجيم والشين
واليا من مخرج واحد وانما اختلفت هي في انفسها
باستطالة مزيد تفشيها وانبساط الجيم ومد اليا
كما ان الدال والتا والطا من مخرج واحد وهي مختلفة
في انفسها بالاطباق الذي في الطا والجهر الذي
في الدال والهمس الذي في التا انتهى وقال الحلبي
جعلها من مخرج واحد ترجيح من غير مرجح لاشتراك
الحلقية في الحلق مع انها ليست من مخرج واحد بالاتفاق
فان اجيب بان الحلقية متفاوتة في الحلق رد بان
الثلاثة المذكورة متفاوتة في طرف اللسان ايضا
انتهى **قوله** ومن اصول عليا الخ قدر لفظ اصول لان
المتن ظاهر في ان مخرج الثلاثة طرف اللسان مع جميع

الرا

ان يقال

الثنايا العليا ويحتمل للاوساط مع اصول او هي مع الاصول
او مع الاطراف فقط او مع الاصول مع بعد في هذين لتكرر
اولهما مع ما ياتي في الظا والزال المعجمتين والثا المثلثة
ولانه لا يعقل في ثانيهما خروجهما من طرف اللسان
واصولهما مع خلو الوسط وليس واحد منها مرادا فعبارة
سيبويه على ما نقل مخرجها طرف اللسان واصول الثنايا
العليا لكن نازعه ابن الحاجب كما قيل بانها قد تخرج من
الوسط وتبعه الشيخ في شرح الشافية فقال وقد يكون
ذلك من بعدها اي اصول الثنايا العليا عند سلامة
الطبع انتهى قوله عليا الثنايا ثلاثة من اضافة الصفة
الى موصوفها والاصل الثنايا العليا ولم يذكر سيبويه في
في عبارة العليا وهي مراده وهذه الاضافة صحيحة لان
الثنايا قسمان سفلى وعليا فميز بالاضافة نحو علما القوم
وفضلا الرجال وليس في كل جهة الا اثنتان فالمجموع اربعة
وجواز التعبير عن المثنى بالجمع تحقيقا وهو هنا اولى من
غيره لان من الالباس ونظيره قولهم هو عظيم المناكب
وغليظ الحواجب وشديد المرافق وضخم المناخر انتهى
قال الهروي ويمكن ان يحمل على القول بان اقل الجمع اثنان
والتحقيق ان الثنايا اربعة اثنان فوق واثنان تحت فالتقدير
عليا الثنايا الاسنان الثنايا اي العليا منها وانما الاشكال
اذا قيل التركيب من اضافة للموصوف انتهى قوله من نطع
غار الى اخره فيه تسمح لما مر ان مخرجها اصول الثنايا
التي هي اللحم النابت فيه الاسنان فالمراد من مجاوز نطع

قال ابو شامة في قول الشاطبي ومنه ومن عليا الثنايا

الصفة

الى اخره

الى اخره قال في القاموس النطع الاديم جمع انطاع ونطوع
وبالكسر وكنسب ما ظهر من الغار الاعلى فيه اثار كالتحرير
جمع نطوع والحرف النطعية طرت قوله والزاي يقال
ايضا زا بالمد وزي بالكسر والتشديد قاله القسطلاني
قوله والسين ينبغي تقديمها على الزاي لانها ادخل في الضم
فهي مقدمة في المخرج في المخرج كذا نقله في شرح الشافية عن
شرح الهادي واقره قوله مستقر خروجها اشار الى ان
هذا هو الاصل فلما حذف لفظ خروج المضاف اقيم المضاف
اليه مقامه استكن في الخبر وصار مرفوعا ومتصلا على ان
النويري جعل من في قوله منه بمعنى في فلم يحتج لتقرير
هذا قوله ولا منافات الخ وجه عدم المنافات ان الشا
جعل مخرج حروف الصفير من طرف اللسان والثنايا
العليا على ما فهمه الشارح لبعضهم والمص جعله
منه ومن فوق الثنايا السفلى وحاصل ما اجاب به
انه اذا كان مخرجها من طرف اللسان والثنايا العليا
صدق انها من فوق الثنايا السفلى فمخرجها من طرف
اللسان ومما بين الثنايا العليا والسفلى قوله وهي
مستدقة كذا في الصحاح كما في مناهي الشارح على شرح
الشافيه لكن في القاموس الاصل محركة نبات الواحدة
والرماح والنبل وشوك النخل وعيدان تنبت بلا ورق
يعمل منها او الاسلة كل عود لا عوج فيه ومن اللسان
طرفه ومن البعير قضيبه ومن الفصل والزراع مستدقة
ومن البغل راسها قوله والظا والذال وثا قال ابو حيان

بلغ مقابلة

طبي

الحصر

في شرح التسهيل الظاهر مما انفردت به العرب واختصت
بها دون العجم الذال لكنها في الفارسية واليا لبست
في الرومية والفارسية ايضا قال ابن قريب انتهى **قوله** للعليا
هو مع عاطف ومعطوف حذف للعلم بها خبر انظا ومعطوفيه
واللام فيه بمعنى من ومن طرفيها حال اي في الطا والزال
والتا تخرج من الثنايا العليا واللسان حال كونها من طرفيها
والاولى ان يكون بدلا من العليا وما عطف عليها لان
جعله حالا انما يأتي من المبتدا كما تقرر وهو خلاف
المشهور وقال الحلبي هو خبر ثان **فان قلت** بما قال
من طرفيها مع ان مرجع الضمير اللسان وهي ثلاثة
قلت لجعله الثنايا نوعا مقابلا للسان كما في قوله تعالى
اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا
ففتقناهما هذا وما قاله الناظم من تاخير الجار هذه
الثلاثة عن حروف الصفير تبعا لابن الحاجب وكذا
سيبويه على ما نقل اوجه مما فعله الشاطبي من عكسي
ذلك قال الشارح في شرح الشافية لان هذه الثلاثة
لها اطراف اللسان واطراف الثنايا واحرف الصفير لها
طرف اللسان ونفس الثنايا والثنايا سابقة على اطرافها
انتهى وقال الهروي لانها تقارب مخرج الطا واخيتها
لانها تقبل اطراف الثنايا **قوله** نسبة الى اللثة بكسر اللام
كما قاله القسطلاني لكن في كلام الهروي انه بضمها والنا
نسبت اليها لقرب مخرجها منها لا لخروجها منها كما قيل
ثم الظاهر ان تسمية هذه باللثوية انسب من تسميتها

الثلاثة السابقة بها لخروج هذه من طرف اللسان والثنايا
وتلك من طرف اللسان مع ما تليه من الحنك الاعلى على
ما مر فليتامل **قوله** وهي اللهجة الي اخره كذا نقله القسطلا
عن الجوهري قال وقال غيره وهو الذي ثبت فيه الاسان
قوله فمخارج اللسان عشرة اي على كلام سيبويه والخراز
وثمانية على مذهب الفراء ومن وافقه **قوله** ثم احد
في بيان الخ فلعل ذلك هنا وفيما مر قال ثم لما فرغ من مخارج
الحلق الي اخره فانظر ما الحكمة في ذلك هل التفنن او غيره
قوله فالفا قال ابو حيان في شرح التسهيل هي ليست في
لسان الترك **قوله** وزيادة الفاكهي اوجبتها ملحقة بخطه
وتقدم انه ضرب على نظيره في قول الناظم ثم لوسطه
وعين حا فليتنظر ما سره هذا وقد جعلها التوربشتي واقعة
في جواب شرط مقدر كما قدمنا نقله ثم قال الدماميني
في تعليقه الصغير متعقبا قول ابن هشام في مغنيه
من جانب من منع زيادة الفا مطلقا كسيبويه انها للضرورة
في قول الشاعر واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
ما نصه كانه لم يجد وجها لتخريجه فادعى الضرورة ويمكن
ان يخرج على حذف اما وهو من المواضع التي يطرد فيها
حذفها على ما ذكره الرضي انتهى **قوله** باسكان العين
لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه كما في المغني
واعلم جعل الشارح حركة العين اصلية لا عارضة
لانه يلزمه حذف همزة القطع وهو خاص بالضرورة
فتامله **قوله** من باطن الشفة اي من اوله فيما يظهر

وانظر ما الحكمة في مخالفة المتن في التقديم بباطن **قوله** المشرفة
اي العليا كذا قاله جمع تبعا لسيبويه على ما نقل عنه ومنهم
مكي في الرعاية فيما نقله القسطلاني عنه من انها من اطراف
العليا السفلى لعله في غير ها **قوله** لعدم تأتي النطق بالفاء
العليا اي ولقوله المشرفة فان تقديره المشرفة عليها وهي
انما تشرف على الشفة السفلى وكان الظاهر ابدل مع تمكن
الا ان تكون بمعناها **قوله** للشفتين الواو يعني غير المدلجة بما مر
من ان مخرجها الجوف **قوله** والباء الموحدة فيه اشارة
الى ان العاطف من المتن محذوف للضرورة **قوله** وانطباقهما
في الاخيرين اي ان انطباقهما مع الباء اقوى **قوله** وبعضهم
قدم الباء الخ ظاهره ان هذا البعض وافق المتن في تقديم الواو
على الميم واخرها مكي في الرعاية واستوجهه الهروي
بشدة اطباق الشفتين مع الباء واصله مع الميم
والانفتاح مع الواو وفيه نظر فان الانطباق وعدمه
لا دخل لهما في التقدم والتاخر بل الملحوظ فيهما انما هو
كون الحرف ادخل في الفم واقرب الى البشرة والذي يظهر
ان الواو ادخل ثم الباء ثم الميم فضيع النظم اولي هذا وقد
فصل الهروي الواو من الباء والميم وجعلها مخرجا
على حدة قاله ابو حيان في شرح التسهيل **قوله** فمخارج
الشفتين اثنان وحروفها اربعة فيه الاخبار عن الجمع
بالمثنى وعبارة شرح الشافية فهذه الاحرف الاربعة
مخرجها الشفة وان كان يشاركه غيرها في البعض
ويقال شفهية او شفوية على الخلاف في ان لام الشفة ها

وهو المختار

وهو المختار أو واو انتهى وقال ابو شامة الفا مشتركة بين
الثنايا والشفة تمن حيث تعلقها بالثنايا فارقت حروف
الشفة ومن حيث لا تعلق لها باللسان فارقت حروف اللثة
فالتحقيق انها قسم برأسها انتهى وقال النويري بعد قول
المص للشفتين الواو والميم هذه الثلاثة هي الشفوية
وحروف الحلق هي المبتدا بذكرها والواقي حروف الفم والفا
مشتركة بين الثنايا والشفة فيجوز وصفها بالامرين
انتهى **قوله** اعني قد يقال هذا التعريف يلزمه الدور اذ
لا يمكن معرفة الغنة الا بعد معرفة الصوت الاغن وبمعرفته
متوقفة على معرفتها الا ان يكون من التعاريف اللفظية
قوله اي مخرج محلها مع قوله ومحلها النون الخ اشارة
الى دفع ما اورد على المتن من ان الغنة صفة فكان
اللايق ذكرها في الصفات وحاصل الجواب ان في المتن
مضافا مقدرا هو عبارة عن النون والميم المشددتين بما
ذكر فيفيد انهما يخرجان من الخيشوم ولا ينافيه ما مر
من ان النون من طرف اللسان والميم من الشفتين لان
المراد بهما ثم غير المذكورين هنا وعبارة النشر المخرج
السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهي تكون في النون
والميم الساكنين حالة الاخفاء وما في حكمه من الادغام
بالغنة فان خرج هذين الحرفين يتحرك في هذه الحالة من
مخرجهما الاصلي على القول الصحيح كما يتحرك مخرج حروف
المد عن مخرجه الى الجوف على الصواب وقول سيبويه
ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد

به النون المظهرة انتهي وعبارة ابي شامة في اثنا الكلام علي
قول الشاطبي وغنة تنوين ونون وميم ان سكن ولا اظهار
في الانف يختلا قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشدة
والرخوة وبينها حرف يجري منه الصوت لان ذلك الصوت
غنه من الانف وانما مخرجه من انفك واللسان لازم
لموضع الحرف لانك لو امسكت بانفك لم يجر منه صوت
وهو النون وكذلك الميم انتهي لكن بنافيه ما في التمهيد علي
ما نقل من ان النون الساكنة المخفاة تخرجين مخرجا لها
ومخرجا لغنتها وان غنتها تخرج من الخيشوم انتهي فهو
كما ترى صريح في ان الذي يخرج من الخيشوم انما هو الغنة
فقط وانما ذات النون فليس مخرجها هو الخيشوم
وانما هو طرف اللسان اذ لا واسطة ويوافقه ظاهر قول
ابي شامة في اول الكلام علي البيت المذكور ما نصه اراد
ان يبين مخرج الغنة فبين اولا الحروف التي تصحبها الغنة
حيث اضاف الغنة اليها وهي التنوين والنون والميم ثم قال
قال نصر بن علي الشيرازي وفيها حروف الغنة وهي النون
والميم سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخيشوم وقال
ايضا بعد ما نقله عن سيبويه وقال فيقال ذلك يعني
سيبويه ومن الحياشيم تخرج النون الخفيفة واراد بها
الغنة انتهي ويمكن ان يجاب بانه لاستفاضة لجواز حمل
ما في التمهيد علي ان المخرج الحقيقي للنون مركب من محلين
احدهما للصفة والاخر للذات وحمل ما في النشر علي المخرج
الذي يظهر في الحس عند الاختبار وان لم يكن مخرجا

للذات حقيقة وهو الخيشوم فقط لان الغنة لما كانت صفة
قوية حتي انها تمكن في رعايته وان رده الجعبري جعلها حرفا
مجهورا شديدا اذا تحمل منه ظاهرا مخرج الذات وصار
المخرج كانه الصفة خاصة فلا خلاف في الحقيقة ومن ثم جمع
ابو شامة في شرح البيت الواحد بين العبارتين المتقدمة ولم
يبال بظهور التنافي بينهما وقريب من هذا ما ذكروه في الحروف
المشتركة حيث جعلوا للمخرج الواحد جملة كحروف الصفير
والنطعية واللثوية والشجرية مع ان التحقيق ان لكل
حرف مخرجا مستقلا كما مر في كلام الشارح فان قلت
اقتصر جمع كمكي في رعايته وابي حيان في شرح التسهيل
وابن الحاجب في شافيته علي ان الذي يخرج من الخيشوم
دونها فما وجهه قلت لعلهم ان الغنة لما كانت اصلا
في النون وفرعا في غيرها وكانت الغنة فيها اقوي بمكان
مخرج الذات فيها اقرب للاضمحلال من مخرج الميم وكلام
الشارح قد لا ينافي هذا في الامكان حمل محلها في قوله
ومحلها النون الخ المحل الذي تكون الغنة صفة له اعم من
ان يكون مخرجها الخيشوم او لا فيكون في كلامه شبه
استخدام هذا وقد اجاب بعضهم عن المتن بان النون
المخفاة تسمي غنة كما صرح به ابو شامة والجعبري فتكون هي المراد بالغنة في المتن قوله وهو اقصي الانف
عبارة الحلبي فرق الانف المتجذب الي داخل الفم كذا في التمهيد
وقيل هو المركب فوق ثمار الحلق الاعلي وقيل الاقصي الانف
انتهي قوله وهو تقييده الخ فان قلت يلزم من ذلك ان

يكون الخيشوم لموصوفها دايما **فالجواب** ان الفتة لما كانت
ضعيفة في موصوفها حالتي التحريك والسكون للاظهار
نزلت حينيذ لضعفها منزلة العدم وجعل لموصوفها
مخرج غير الخيشوم نبه عليه بعض الشراح **قوله** اي
كيفيات بين به انه ليس المراد بالصفة هنا المشتق
الذي هو اللفظ الدال على معنى في موصوفه على حد
قولك وصفت زيدا كما توهم بل المراد ما يعرض للحروف
من اجرا النفس ونحوه وذلك لان المص رحمه الله انما هو
بصدد بيان التي يحتاج القاري الي مراعاتها في الحروف
عند قراته ولا شك ان ذلك هو العوارض لا المشتقات
قوله بها يتميز الحروف الخ اي بسببها يحصل التمييز المذكور
للحروف المشتركة اي في المخرج بخلاف غيرها فانه يتميز
بتمايز مخارجه فالصفات ضرورية في الاول لتوقف
الامتياز عليها كما افهمه قول المازني اذا همست وجهرت
واطبقت وفتحت اختلفت اصوات الحروف التي من
مخرج واحد وقريب منه قول الدماميني وغيره لولا
الاطباق لصارت الطا دالا لانه ليس بينهما فرق الا
الاطباق ولصارت الظا ذالا والصاد سينا انتهى لكن في
جعلهم الحروف المشتركة دون غيرها متوقفا تمييزها على
الصفات مخالفة ظاهرة للتحقيق من ان لكل حرف مخرجا
فان قلت حيث كانت الحروف الغير المشتركة ليس
تمييزها متوقفا على الصفات فلا حاجة الي ذكرها
فيها لعدم فايدتها فضلا عن وجوبها مع انه يجب العمل بها

في جميع

في جميع الحروف كما يقتضيه اطلاقه فيما مر **قلت** اما اولا
فلم يجعل الشارح هذا علة لوجوب الصفات حتى ترد
مخالفته لما اقتضاه اطلاقه فيما مر من الوجوب اذ لا
قرينة عليه خصوصا وليس الكلام فيه هنا واما ثانيا
فليس في كلامه ان فوايد الصفات منحصرة فيما ذكره
حتى يرد انه لا فايدة لها في غير المشتركة فمن فوايدها
ايضا ما في شرح التسهيل لابي حيان من ان بها تعرف الحروف
العربية فينطق غير العربي بمثل ما نطق به العربي كبيان
رفع الفاعل ونصب المفعول فكما ان مخالفتها لحن في اللغة
العربية كذلك النطق بالحروف مع اختلال الصفات وما
يمتنع لبعدها وقوله بعضها بدل من الحروف **قوله**
اذ المخرج الخ فيه لف ونشر مشوش اذ قوله المخرج
راجع لغير المشتركة والصفة راجع للمشتركة فمقتضاه
فمقتضاه ان المخرج لا يبين كمية الحروف المشتركة وان
وان الصفة لا تبين كيفية غيرها وفي كل نظر ظاهر وقد
يقال ان كلا من الامرين راجع الي جميع الحروف غاية الامر
ان المخرج كاف في تمييز الحروف الغير المشتركة بعضها عن بعض
وان كان مبنيا لمقاديرها فاضطر الي الصفات فيها
لتميز ذواتها بعضها عن بعض **قوله** يعرف بها كيفية
تبع فيه ابن الناظم واعترضه الحلبي بانه لا معنى لمعرفة
الكيفية ويجاب بان المراد بالكيفية التي وقع بها
التعريف غير التي وقع عليها فالاولى هي الامر العارض
للحروف عند النطق بها كما مرت الاشارة اليه والثانية

هي ما تكيف به الحروف في نفس الامر وجعل الامر العارض
علامة عليه مثلا الحروف المهموسة صفتها في نفس الامر
الضعف وعلامته ضعف الاعتماد عليها في مخارجها عند
النطق **قوله** ببيان المشهور منها اشار به الى دفع ما قد
يرد على المتن من انه يفيد حصر الصفات فيما ذكر مع انها
تزيد على اربعين وسنذكر الباقي **قوله** سبعة عشر اي
بادخال ما بين الشدة والرخوة في احدهما لكن يوخذ
مما نقله ابو حيان في شرح التسهيل عن ابي عمرو الصيرفي
في انها داخلة في الشديدة ونص عبارته قال ابو عمرو
الصيرفي وما عدا الشديدة على نوعين شديد يجري فيه
الصوت ورخو الشديد الذي يجري فيه الصوت
خمسة احرف الخ **قوله** المناسب التعبير الخ اعتنى به الحلبي
بيان التعبير بالاستقبال وما بعده لا يلائم **قوله**
مهموسها وشديدها الخ وبانه يستلزم كثرة التجوز او
تقدير مضاف اي رخاوة رخو ونحوه قال فالاولى ان يجعل
جهر بمعنى مجهور انتهى وانت خبير بما سيان المراد بالصفة
ما يطرا على الحروف لا المشتقات التي يصح حملها عليها ولا
يحسن في بيان الطارئ لا التعبير بالمصدر تارتكاب كثرة
التجوز او تقدير المضاف السابق كل منهما الحاصل معه
بيان المراد اولى من غيره ثم عدم الملائمة الذي ادعاه
ممنوع فان بيان الحروف المهموسة يستلزم او يتضمن
لبيان الهمس كما اشار اليه الشارح بقوله وقد اخذ في
بيانها مع بيان الخ المحتمل للدلالتين ومع ذلك فالخطب

فيه سهل

فانه وقع التعبير بكل من الامرين في كلامهم
فان قلت لم خص الشارح الاعتراض بمستفل وما
بعده مع تاتيه في مخاويضا فقد قال ابو شامة والنويري
انه صفة **قلت** يحتمل ان الشارح اطلع على انه يطلق على
المصمت ايضا **قوله** والضد بالنصب مفعول قل لضمنه
معنى اذكر قاله النويري **قوله** والانطباق والانذلاق
الاتسب بما ياتي من قول النظم مطبقه ومنزلقة الاطباق
والاذلاق **قوله** المعلوم الخ وجهه ان الهمس ومقابله
مثلا ضدان فان ثبت احد الضدين في عدد ثبت ضده
للباقي وهذا كما هو ظاهر بالنظر للمشهور والا فساتي
عن الخليل وسيبويه ان ثم واسطة بين الاصمات والاذلاق
قوله مهموسها الضمير راجع لمطلق الحروف فاضافته
على معنى من كما في خاتم حديد وليس من اضافة الصفة
للموصوف حتى يرد عدم انقياسها قال النويري وهو مبتدا
خبره فحثه الخ فقول الشارح عشرة الخ بيان معنى الاعراب
فان قلت ما المانع من كونه اعرابا فعشرة هو الخبر
وفحثه الخ فاعل فعل محذوف اي يجمعها **قلت**
هو تكلف لا حاجة اليه مع ان الفعل انما يحذف في جواب
نفي او استفهام محقق او مقدر او فيما اذا كان قبله
ما يستلزمه او بعده ما يفسره وليس هنا واحد منها
نعم يمكن على بعد تقدير الاستفهام اي وما الذي يجمعها
قوله لفظ فحثه الخ هو مصدر بمعنى اسم المفعول واضافته
بيانية اي ملفوظ هو فحثه **قوله** شخص سكت والاصل

بلغ مقابلة

سكت فحثه شخص ففي كلامه تقديم وتاخير كما قاله
النويري والحث الحض كما نقل عن الصحاح ثم هذه الحروف
وان اشتركت في الهمس فبعضها بالنظر لما يقوم بها مع
الهمس من صفات القوة اقوي من بعض فالخا المعجمة والصاد
المهملة اقوي من غيرها لما فيهما من الاستعلا والصاد
المهملة اقوي الخا المعجمة لما فيها من الاطباق والصفير
وكذا يقال في الحروف بالنسبة لجميع الصفات فالحروف المجهورة
مثلا بعضها اقوي من بعض هكذا يستفاد من شرح
التسهيل لابي حيان والنشر وشرح الطيبة للنويري
ولطايف الاشارات للقسطلاني فقوله في الشرح واقواها
هاهنا الضاد والخا المعجمة فيه نظر هذا وذهب بعضهم
الي ان الضاد والظا والذال المعجمات والزاي والعين
والغين واليا التحتية مهموسة والي ان الكاف والتا
الفوقية مجهورة بنا علي ان الشده توكد الجهر وليس
كذلك اذ هي انحصار جري الصوت عند الاسكان
والجهر انحصار جري الصوت النفس مع التحرك فقد يجري
النفس ولا يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد
والغين المعجمتين كذا في الشافية وشرحها **قوله** فحروف
الجهر الاضافة فيه وفي نظايره الاتية علي اللام اي فالحروف
فالحروف المنسوبة للجهر من حيث اتصافها به تسعة عشر
ويجمعها كما في القاموس طل قوربص اذا غدا جند مطيع
فان قلت الاوفق بالمتن ان يقول فالحروف المجهورة
قلت انما فعل كذلك لكونه انسب لكنه خالفه في المنفتحة

والمصمتة

والمصمتة **قوله** وهي ما عدا هذه العشرة اي من الحروف
الاصول التي هي تسعة وعشرون وكذا يقال في نظايره
الاتية اما المتفرعة عليها فالظاهر ان صفة كل منها
متردده بين صفتي الحرفين الذي تولد منهما كما ان
مخرجه متردد بين مخرجيهما كما مر فالصاد المشمة
مثلا متردده بين الجهر والهمس فلا يمتنع النفس معها
امتناعه مع الزاي الخالصة ولا يجري جريه مع الصاد
الخالصة **قوله** لقلتها اي وليعلم انها ضد المجهورة
واخواتها المشار اليها في البيت السابق فيستفاد اسما
الصفات كلها من كلامه منطوقا **قوله** والهمس لغة
الخفا الانسب الاخفا وبه عبر في شرح الشافية ونقل
عن الصحاح انه الصوت الخفي وفي القاموس الصوت
الخفي وكل خفي او اخفي ما يكون من صوت القوم الي اخر
كلامه لكن في التلخيص وشرحه للتفتازاني في مبحث
التشبيه ما نصه طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان
كالورد والخد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
اي الصوت التي اخفي حتي كانه لا يخرج عن فضا الفم
من المسموعات انتهي وهو صريح في ان اطلاق الهمس
علي الصوت الخفي مجاز والا لما صح تشبيهه به وقد
يقال خفي مضارع اخفي فلا يتحقق هذا الكلام بل هذا
عين كلام الصحاح فليحرر **قوله** سميت حروفه مهموسة
يحتمل وهو الظاهر رجوع الضمير للهمس وهو وان كان
فيه تهافت لاتحاد المعمول والموضوع باعتبار الاصالة صحيح

كما في انا ابو النجم وشعري شعري ويصح رجوعه
الى لفظ تحته شخص سكت ولذا يقال في نظايره
الاتية فليتامل هذا والظاهر ان مراده بقوله سميت
هنا وفيما وصفت بالهمس مثلا كما يستفاد من قول
النظم صفاتها الخ فليتامل قوله لضعفها
وجريان الخ عبارة الحلبي لجريان النفس معها
لضعفها وضعف الاعتماد عليها ثم قال معترضا
على الشارح وهذا اولى من ضم ضعفها للجريان
في وجه التسمية وجعل ضعف الاعتماد علة للجريان
لان المحققين على اعتبار علة مستقلة بانه لبيي
في كلام الشارح مايدل على ان المجموع علة واحدة
فيجوز ان يكون كل منهما علة مستقلة ان لم يكن
ظاهرا فيه بل قد يقال ان التوجيه بضعفها
انسب من الجريان لان الشيء كلما ضعف خفي فبين
الضعف والخفا مناسبة اي مناسبة ولعل هذا
هو السر في ذكره مقدما ثم جعله ضعف الاعتماد
في كلام الشارح علة للجريان فقط فيه تطويل
الظاهر انه علة لكل من الامرين فتامل ثم المراد
بضعف الاعتماد كما قاله الكازروني ان لا ينقطع
جري النفس معه بل يمكن ان يتلفظ به وبنفس
فيحصل بصوت ضعيف انتهى وبه يعلم معنى شدة
الاعتماد عليها قوله لغة لا علة ان في القاموس
مايفيده فقول ابن الناظم تبعا لما نقل عن ابيه

في المجهد

في المجهد انه الصوت القوي فيه تجوز قوله للجهرها
الخ يأتي فيه نظير ما مر عن الحلبي في توجيه المهموسة
من الاعتراض وكذا الجواب قوله شديدها ثمانية
الخ فيه ما مر في قوله مهموسها عشرة وكذا قوله
لفظ اجد الخ فيه ما مر في قوله لفظ فحثه الخ قال
الهروي اجد امر من الاجادة وقط سنون مجرور
بحذف لمعنى حسب وبكت مجرد التبكيت يقال بكته
اذا غلبه بالحجة انتهى وفي الصحاح التبكيت بالتوبيخ
والتعنيف وبكته بالحجة اي غلبه وفي القاموس
بكته ضربه بالسيف والعصى واستقبله بما يكره
فبكته والتبكيت التقريع والغلبة بالحجة انتهى قوله
محروف غيره اي غير الشديد اي الحروف الغير الشديدة
وانما لم يجر على منوال قوله لحروف الجهر لتعدد الضد
هنا واتحاده ثم قوله لكن حروف الرخو الخ استدراك
بيا في لقوله لحروف غيره والا فما قبله لا يخالفه حتى يكون
استدراكا حقيقيا ثم الاضافة في قوله حروف الرخو
ظاهره ان ثبت ان الرخو هو عين الرخاوة كما هو
مقتضى كلام الشارح فيما مر والا فهو موصول بها
وجمعها كما في ابن الناظم حسن حط شص هزو
ضعث يا فذ قوله وحروف المتوسط اي منها
والاضافة بيانية اي وحروف هي اللغط بين اللفظ
الرخو واللفظ الشديد خمسة قوله اي وما بيي اشار
به الى ان بين صلة موصول لحذوف هو مبتدا خبره

بخ

لن عمر او خمسة على ما تقدم في نظيره من ظهوسها الى اخره
وجعل التوربشتي لن عمر مبتدا اخبره الظرف وهو صحيح
ايضا الا ان الاول انسب بما قبله فليتامل قوله
انقا عن سيبويه وجري عليه ابن الحاجب في شافيته
وابن مالك في تسهيله ومكي في كشفه وزعايته
فقول التوربشتي وجعلها مكي سبقة قاسقط الالف
لعله في غير هذين الكتابين قوله لمنعها النفس الخ
عبارة شرح الشافية وسميت شديدة اخذا من الشدة
وهي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه اشتد
اي امتنع قبوله المطلق ثم قال وسميت رخوة اخذا
من الرخاوة وهي اللين لقبولها التطويل لجري الصوت
في مخرجه عند النطق كما يعلم بالوقف عليها انتهى
وهو المناسب بما مر عنه من ترجيح ان الشدة تغير
الجهر واما ما ذكره هنا فيودي الى اجتماع الضدين
لان الكاف والتاء الفوقية من المهموسة والشديدة
فيجري فيها النفس للهمس ويحبس للشدة والالف
والراي والذال والضاد والظاء والشين الجيم والواو
واليا التحتية من المجهورة والرخوة فيمتنع فيها النفس
للجهر ويجري للرخاوة اللهم الا ان يجاب بجريانه
هنا على ما تقدم انفا لبعضهم عن شرح الشافية او يحمل
ما ذكره على مجموع الحروف لاكلها او بان مراده بالنفس
الصوت ومن ثم عبر هويه فيما ياتي عند قول الناظم
وراع شدة وسهل ذلك ان كلا منهما هوا غاية الامر

بلغ مقابلة

انه ان

زيادة جعلت بعضها في الحاشية الثلاثة
وهو ثابت في م

انه ان كان بدفع الطبع فهو النفس والا ان كان
بالارادة فهو الصوت وعرض له تموج لتصادم
جسمين فهو الصوت كما قاله الهروي على ان
اخر كلامه يدل على ان بينهما عمومًا وخصوصا
قوله انحباس الشديدة الاولى انحباس مع
الشديدة كالتي بعده وقد وجه بنية هذه
الخمسة مع حروف العلة الثلاثة ابو حيان في
شرح التسهيل بما نصه قال سيبويه فاما الين
فبينها لانك تصل الى الترديد فيها لشبهها بالحا
وكذلك اللام قال سيبويه هو حرف شديد جري
فيه الصوت ولم يعترض يعني هذا الحرف على الصوت
كاعتراض الشديدة وهو المخرج ولذلك ان شئت
مددت فيه الصوت قال ولين كالرخوة لان طرف
اللسان لا يتجافر عن موضعه اي لا يزول بل يلزم
موضعه قال ولين مخرج الصوت من موضع اللام
ولكن من ناحيتي شدق فوق ذلك فيني عنه
ان تكون كالرخو كما فعل بالعين وكذلك النون
واليم لانهما يجري معهما الصوت مع ان اللسان
لازم موضع الحرف وذلك الصوت غنة من الانف
ولذلك لو امسكت انفك لم يجر معهما صوت وهما
حرف الغنة وكذلك الراء قال هو حرف شديد جري
فيه الصوت لتكريره وانحرافه الى اللام بتجافي الصوت
اي لم يلزم كالرخوة ولولا التكرير لم يجر فيه الصوت

وهو المكرر وكذلك له حكم في الامالة ليس لغيره وكذلك
الواو واليا والالف وهي اللينة لان مخارجها اتسعت
لمر الصوت اشد من اتساع غيرها فان شئت اجريت الصوت
ومددت واعتبر ذلك في الواو واليا بالتريد لقولك
وو ويي وانا الالف وهو الحرف الهاوي فاتسع
مخرجه لمد الصوت اشد من اتساع الواو واليا لانك
تضم شفتيك بالواو وترفع في اليا لسانك الى الحنك الاعلى
انتهى قوله سبع علو الاضافة على معنى اللام قال
النويري وهو مبتدا خص ضغط ثان وحصر خبره
والجملة خبر الاول والعايد مقدر اي حصره وقال الحلبي
سبع علو خص ضغط قط اسمية وحصر مستانفة والضمير
راجع لخص ضغط قط ويجوز جعل خص ضغط قط
مبتدا وحصر مع ضميره خبره وسبع علو مفعولا
لحصر مقدما لكن عامة النسخ على انه مرفوع انتهى
فقول الشارح والمستعلية الخ بيان معنى لا اعراب
تعم ان قد الاستفهام هنا جاز ان تكون خص الخ
فاعل لفعل محذوف نظير ما مر فان قلت اللايم
لظاهر المتن ان يقول اي وسبعة احرف تسمى للعلو
جمعها الخ قلت انما عدل عن ذلك لتقييد الصفة
الاصطلاحية التي الكلام فيها منطوقا كما جرى عليه
فيما مر من قوله مهموسها وفيما ياتي من قوله مطبقة
ونحوهما فان قلت افادة ذلك يحصل بقوله اي وحروف
الاستعلا فلم اثره عليه مع انه سلكه في قوله فحروف

الجهر

الجهر ونحوه قلت ما كان هذا وبلا للمتن وقد
غير مهموسها ومطبقها ونحوها اراد ان يكون القاظم
على نسق واحد والعلو مختص المكان العالي والمراد به
الحنك الاعلى وانما نسبت اليه وان لم يكن مخرجا لها
لكون اللسان يرتفع اليه عند النطق بها اما المشدد فحصل
عملا اذا ارتفع ويجوز بقطع النظر عن قول الشارح بضم
العين وكسرها اراده ايضا في النظم وخففه للضرورة
وانما نسبت اليه لارتفاع اللسان عند النطق بها قوله
بضم العين وكسرها وفتحها كما قاله الكمال الزميري في
شرحه صلاة الجماعة في شرح المنهاج فيكون مثلثا قوله
سبعة احرف وبعضهم جعلها تسعة بزيادة الغين
والخا المهملتين قاله ابو شامة قوله خص ضغط قط
الخص البيت من القصب والضغط الضيق وهو
مجرور باضافة الخص اليه المنصوب بقط الذي هو اسم
من القيظ وهو الاقامة بالمكان في الضيق بعد شدة الحار
والمعنى قط في خص تحرز بهر الكفي بغسل مسه
كما نمثل الطرف الثقلب قاله الحلبي والمراد ان هذا
معنى اللفظ في الاصل والا فالمراد هنا لفظه ومن هذا
القبيل قوله الشارح الاتي عند قول المصنف من لب اي
هرب الجاهل من العاقل قوله وتيه الخ مع قوله اي
جمعها ظاهر في الاول من اعراب الحلبي ويحتمل ما
قاله النويري قوله من العلو اي مشتق منه لان المزيد
فيه مشتق من المجرد قوله وهو لغة الارتفاع يحتمل وهو

يحتمل وهو الظاهر ان يكون الضمير راجعا للاستعلا
ويطلق ايضا على طلب العلو ويحتمل ان يكون راجعا
للعلو فيكون بيانا للمعنى المشتق منه المعلوم منه معنى
المشتق فان الاشتقاق رد لفظ الخ ولو مجازا لمناسبة بينهما
في المعنى والحروف الاصلية ويبقى النظر في حكمة ذكر اشتقاق
المصدر المزيد من المجرد دون ان يذكر اشتقاق الوصف
الذي هو المقصود بالذات مع انه مشتق منه ايضا على
الراجح ومقابله انه مشتق من الفعل المشتق من المصدر
قوله لاستعلا اللسان الخ فاسناد الاستعلا اليها مجاز
عقلي كما في ليل نايم ونهر جار ويجوز ان يقال ان استعلا
اللسان عند النطق بها يلزمه استعلاوها الى الحنك الاعلى
بالنظر للمستفلة اذ هي منخفضة عن الحنك لانخفاض
اللسان فاسناد الاستعلا اليها حقيقي فان قلت
من جملة هذه الحروف الخا والغين المعجمتين وهما من الحلق
فلا يرتفع اللسان عند النطق بهما كما ان بقية حروف
الحلق من المستفلة فلا ينخفض اللسان عند النطق بها
قلت لعل التعليل بالنظر لاكثر الحروف او ان كونها من الحلق
انما هو بالنظر للظاهر والا فقد قال فقهاونا الاعتماد
في جميع الحروف على اللسان وبه يستقيم النطق فلو
ابطل بعض الحروف بالجناية على اللسان وجب قسطه من
ثمانية وعشرين حرفا قوله وصاد مبتدا جوز الابتدا
به مع كونه نكرة كونه نايب فاعل معنى لمطبقة بفتح الموحدة
وفاعلا لها بكسرها فقد جعل الشيخ خالد المسوغ للابتدا

بكلام

حروفه اي خص ضغط قظا والاستعلا لكن لا يخفى
ما في الثاني وان تعين في قوله حرف مستفلة وقس
نظايره الاتية قوله

بلغ مقابلة

بكلام من قول الالفية قد يوم كونه نايب فاعل في المعنى
وظاهره انه لا فرق بين الفاعل ونايبه خبره مطبقة ثم في
جعلها مطبقة تجوز اذ المطبق انما هو اللسان وما
حاذاه من الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينيذ
بينهما واما الحرف فانه مطبق عنده فاختصر
فقيل مطبق كما قيل للفظ المشترك فيه مشترك ومثل
ذلك ياتي في المنفتحة والمستعلية والمنخفضة
قاله في شرح الشافية قال ابن مريم قال الشيرازي
ولولا الاطباق لصارت الطا دالا والظا دالا والصاد
سينا ولخرجت الصاد عن الكلام لانه ليس من موضعها
شي غيرها ومن موضعها موضع الاطباق فاذا عدم
الاطباق عدمت الصاد ولاجل انها غير مشاركة في
المخرج لم يوجد في شي من كلام الامم الا في العربية وانما
اخذ ذلك من كلام ابن السراج وفي كلام الرماني زيادة
فانه قال لولا الاطباق لصارت الطا دالا لانه ليس
بينهما فرق الا بالاطباق ولم ينظر للفرق بينهما من جهة
الجهر والهمس وكذلك سبيل الصاد والسين لانهما
مهموسان ولم يجب مثل ذلك للزاي لانها مجهورة
وكذا الطا والدال ولم يجب في اليا لانها مهموسة قاله
ابو شامة وفي قوله لولا الاطباق لكانت الطا دالا
والطا دالا والصاد سينا نظر فان كلا من الثلاثة
مستعل منطبق واذا عدم الاطباق بقي الاستعلا
وبه يحصل التمييز بينها وبين الثلاثة المذكورة وكذا

في قوله فاذا عدم الاطباق عدمت الصاد فانه لا يلزم
من انعدام الصفة انعدام موصوفها وانما يركب هذه
الحروف على قياس ما تقدم لعدم تاتيها في النظم
ولثقلها على اللسان وقد جمعها في القاموس في ضبط
صط قوله فالمفتحة انظرها خالف اسلوبه السابق
هنا وفيما بعد حيث عبر ثم بحروف الجهر مثلا وهنا
بالمفتحة ويعد بالمصمتة مع انه سوان الاول انسب
قوله والانطباق لغة الالصاق والاطباق الالصاق في
والتعبير اوفق بما المطبقة من الانطباق قوله لانطبا
طابقة الخ اثره على اطباق طابقة لان الحروف محلها اللسان
والحاصل له انما هو الانطباق تقول اطبقت اللسان فانطبق
فالتعبير بما هو حاصل لمحل الحرف اظهر في وجه التسمية
بما هو حاصل لتلك الصفة وليشير الى انه كما يقال لها
مطبقة يقال لها منطبقة ايضا وبه صرح في النشر وغيره
فليتامل ثم في قولهم ان اللسان ينطبق على الحنك الاعلى
عند النطق بهذه الحروف نظر فان الصاد تخرج من
طرف اللسان وما بين الثنايا السفلى والعليا والطا تخرج
منه مع اطراف العليا والصاد من حافته مع الاضراس
وبون بعيد ما بين ذلك والحنك اللهم الا ان يقال
ان هذه الاعتبارات نسبية ولا شك ان اللسان
يقرب منه عند النطق بها ما لا يقرب منه عند النطق
بغيرها وان اختلفت قربه منها ايضا فليحرر قوله
على الحنك الاعلى اي على ما يحاذي تلك الطابقة

منه

منه وتظهر هذا المراد لاستحالة محاذاة جزء من
اللسان لجميع الحنك فيبادلها يتوهم خلافه قوله
لانفتاح ما بين الخ فيه مع ما مر من ان الانفتاح لغة الافتراق
نظر فان الافتراق انما يكون بين امرين يفترق كل
منهما من الاخر وما بين اللسان والحنك عبارة عن
الخلا الحاصل منهما وهو لا يوصف بافتراق ولا بغيره
هذا ان قرب اضافة الانفتاح الى ما ما ان قري بتنوينه
مدغما لم يرد ذلك قوله واقواها حروف الاطباق
والطا اقواها واسكنها جهرها وشدتها والظا اضعفها
لرخاوتها وانحرافها الى طرف اللسان مع اهول الثنايا
العليا والصاد والضاد متوسطتان قاله ابو حيان
في شرح التسهيل وتبعه القسطلاني في لطايف الاشارات
وظاهره تساوي الصاد والضاد وهو قريب لاتصاف
كل بصفة ترجحها اذ المهملة من حروف الصفير
والمعجمة من المجهورة ويحتمل ان يقال ان الصفير
لا يقاوم الجهر فالمعجمة اقوى وكذا يقال في الثلاثة
الباقية من بين حروف الاستفال فاقواها القاف لشدتها
وقلقلتها فاضعفها لهمسها ورخاوتها والعين
متوسطة بينهما للجهر بها ورخاوتها قوله ومن
ثم سغت الامالة المضير لحروف الاستفال الخصوص
حروف الاطباق لان حروف الاستفال هي المحدث عنها
ولان المنع لا يختص بحروف الاطباق بل يجري في سايز
الاستفال لكن على تفصيل معلوم من محله وحاصله

ان اسباب الامالة ثمانية الكسرة الظاهرة متاخرة عن
الالف كعالم او متقدمة عليها منفصلة بحرف ككتاب
او حرفين احدهما ساكن او هما كشملال وتضربها او
ثلاثة مشتملة عليها وساكن كدرهماك او المقدرة بان
انقلبت الالف عن عين فعل يوول عند اسناده للتا
الي قلب بكسر الفا كخاف او اليا الظاهرة متاخرة عن
الالف كبايع او متقدمة عليها متصلة كبيان ومنفصلة
بحرف كشيبان او بحرفين كبيبها او المقدرة بان انقلبت
الالف المتطرفة عنها كالهدي او الت اليها في بعض
التصاريف من غير شذوذ ولا ممازجة بحرف زايد
كتلي وسجي فان الفهما تقلب يا اذا بنيا للمجهول
وارادة التناسب كالضحي فان امالتها لمناسبة روس
الاي بعدها وانما يمنع حرف الاستعلا الامالة اذا
لم يكن بينهما كسرة ولا يا مقدرتين ولم تل الالف را
مكسورة كابصارهم غير انه ان كان متاخرا عن الالف
فانما يمتنع اذا اتصل كساحر او انفصل بحرف كمنافق
او بحرفين كمواثيق او متقدما فانما يمنع في غير مكسور
او ساكن بعد كسرة كمصباح او اتصل كصالح او انفصل
بحرف كقلايد فان قلت كما ان هذه الحروف منعت
الامالة كذلك الرا المتصلة الغير المكسورة كفراش وراشد
وهذا حمار مع انها ليست من اقوي الحروف قلت
هي وان لم تكن كذلك الا انها اشبهت الحروف المستعلية
لاستحقاقها التفخيم المقتضي لكون حروف الاستعلا

مانعة

مانعة قوله بحذف التنوين قال الحلبي لو قال حروف
مذلقة بالتنكير لتبين تنوين لب لم يكن ضرورة كما لو قال
من لب بفتح الميم واللام والبا ولب لغة في الب بمعني اقام
انتهي فان اراد به مجرد افادة ذلك فمسلم وان اراد الاعتراض
علي الناظم بان ما ارتكبه غير جايز لتمكنه من غيره فهو انما
ياتي علي ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه قال الدماميني
في شرح المغني المزج وهو راي يفضي الي عدم تحقق الضرورة
لان الشعرا قادرون علي تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب
المختلفة فلما يتحقق تركيب معني لا مندوحة لهم عنه
وكيف وهم امرا الكلام وفرسانه المقتدرون علي ركوب
الطرق المتغايرة في التعبير عن المعني الواحد وايضا
فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التي يمكن ادا
المقصود بها فقد لا يحضره في وقت النظم الا عبارة واحدة
تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لاتسع
الخرق وامكننا في ما يدعي انه ضرورة ان يدعي انه امر
اختياري لتمكن الشاعر ان ياتي بغير العبارة ويعين تركيب
اخر يتم الوزن به وهذا سهل علي من له محاولة لنظم الشعر
ولا يكاد يعوقه ذلك في جميع الاشعار وغالبها وقد فسر
الايمة الضرورة بانها ما لم يرد ارتكابه الا في الشعر وذلك
اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة انتهي
قوله للوزن كذلك يجوز ان يكون للتخلص من التقا
الساكنين كما في ولا ذاكر الله الا قليلا قوله اي والحروف
المذلقة بالمعجمة فيه ما مر في مهموسها قوله ستة كذا

اولا

بلغ مقابلة

في الشافية والتسهيل والنشر وغيرهم وفي شرح التسهيل
لابي حيان وقال مكي ابن ابي طالب في كتاب الرعاية الحروف
المذلقة ثلاثة اللام والراء والنون قال ووجدت في بعض
النسخ المعين للخليل حروف المذلق ستة ر ل ن ف ب م
انتهى ونبوه المرادي على ذلك الا انه اسقط قوله قال
وجدت الخ وقد راجعت تسخا من الرعاية فلم ار فيها
ذلك فلعل النسخ مختلفة ونص عبارتها وهي اي الحروف
المذلقة ستة احرف ثلاثة تخرج من الشفة لا عمل للسان
فيها وهي الفاء والباء والميم وثلاثة تخرج من اسلة اللسان
الي مقدم الغار الاعلى وهي الراء واللام والنون مع الشفة
هي قولك فرمن لب فهذه الستة هي المذلقة والمصمتة
ما عدا هذه الستة من الحروف وهي اثنان وعشرون
حرفا ثلاثة منها معتلات وهي الواو والياء والهمزة
وتسعة عشر صحاح والالف خارجة عن المذلقة
والمصمتة لانها هوا لا مستقر لها في المخرج انتهى **قوله**
اي هرب الجاهل الخ بين به مرجع الضمير المستتر
في قوله فرقانه عايد على غير مذكور لكن سياق الكلام
يستلزمه استلزاما قريبا وفي قوله العاقل اشارة الي
بيان المراد بالعقل الذي هو معنى اللب وهو مذهب
الكوفيين في نحو رجل عدل حيث قالوا ان صحة ذلك
على التاويل بالمشتق كعادل واختاره على مذهب
البصريين المقدرين في مثله مضافا كذي عدل لانه
اخصر الا ان ال كالجزء من الكلمة بخلاف ذي فهي

مع مدخولها

مع مدخولها كلمتان مع ان همزة ال تسقط في الدرج
الكثير واما انه على انه لا تاويل ولا حذف بل جعل
العدل نفس المعنى مبالغة نحو زيد عدل او ادعاء
قطاهر لان الجاهل يهرب ممن قام به اصل العقل
وان لم يكن عقله تاما بحيث يستحق ان يجعل
هو نفس العقل مبالغة ولم يقل من عاقل كما يقتضيه
ظاهر المتن اشارة الي ان التعميم مراد هو بان
كانت النكرة في سياق الاثبات لا تفيده وفي عبارة
التسهيل ما ينقل قال ابو حيان في شرحه وجمعها
غيره من اصحابنا الاندلسيين في قولهم يرمي
بن لف واللف بلغتهم سبع يشبه المذيب ويكون
في جزيرة الاندلس وسمعت انه لا يوصف غيرها
وجمعها بعضهم ايضا في قوله بلغ فر واملف
في لغتهم هو الذي يسمى في مصر بالخرج ويترقبه
عندهم وجمعها بعضهم ايضا في قوله مذلق انتهى
قوله ثلاثة وعشرون حرفا هذا ما في التسهيل
والشافية والنشر والتوبري وظايف الاشارات
وغيرها وهو مخالف لما مر عن الرعاية من ان
الالف لا مذلقة ولا مصمتة ونقل عن المتهتد
ما يوافقها وعن الخليل ان حروف العلة والهمزة كذلك
قوله سميت حروفه ظاهرة رجوع الضمير للمذلق
وهو صحيح ويصح هنا رجوعه للفظ فمن ليست
كما تقدم التنبيه على ذلك **قوله** مذلقة لشمل ايضا

بثير والف لغتهم سبع يشبه المذيب ويكون في جزيرة الاندلس وسمعت انه لا يوصف غيرها وجمعها بعضهم ايضا

ذلقية وذولقية كما في شرح التسهيل للمرادي قوله
لخروج بعضها الي اخره مع قوله لانها ممنوعة الي اخره
يقال عليه حيث كان هذا هو السر في تسمية القسمين
مما ذكر فلا حاجة للتعرض لذكرها اذ الكلام انما هو
في صفات ينبغي للقاري مراعاتها عند النطق بالحروف
وكل الاصمات والاذلاق لا دخل له في النطق بها
ومن ثم لم يتعرض الشاطبي لواحد منهما فان قلت
يجوز ان يكون ذكر الاذلاق لكونه يعلم منه محل خروج
تلك الحروف قلت بيان محل تلك الحروف تقدم
صريحا في المخارج والكلام انما هو في الصفات المبينة
لكيفيات الحروف ويقال ايضا انه يرد على الاول الصاد
والسين والزاي والطا والدال والتا والظا والذال
والثا لانها في ذلق اللسان ولا تسمى بذلك
ويمكن دفعه ~~مع عدم امتناع انفرادها اصولا في~~
بان هذه حكمة ~~حكمة~~ التسمية بعد الوقوع فلا
يلزم اضطرادها او ان العلة ما ذكر مع عدم امتناع
انفرادها اصولا في بنات الاربع والخمس غير انه
حذف هذا للعلم به فليتامل قوله وبعضها من ذلق
الشفة تبع فيه كابن الناظم النشر وخالفه في شرح
الشافية حيث قال وسميت بذلك لان الذلاقة هي
السرعة في النطق اي ومن ثم قال الكازروني
مع معنى قول البيضاوي يعتمد عليها اي يتكلم بها
فالسرعة انما هي في تطرف اسلة اللسان والشفتين

من ح

بلغ مقابلة

وهما

وهما مدرجتا هذه الحروف لانه ثلاثة منها ذولقية
ذولقية وهي اللام والرا والنون وثلاثة شفهية وهي
البا والفا والميم فتسمية الستة على هذا ذلقية تغليب
انتهى وقال البردي الاولى ان يقال اضيفت اليها لانها
السهولة من قولهم لسان ذالق اي حاد ولهذا لم يخل
رباعي ولا خماسي عن شي منها لانهما ثقيلان والتلفظ بهذه
الحروف سهل فكانه دافع لبعض ثقلها انتهى وهو ظاهر
ويمكن توجيه ما هنا بان الثلاثة الشفهية لما لم تكن خارجة
من اصول الشفتين بل بعضها من بينهما وهو البا والميم
وبعضها من اول بطن الشفة السفلى وهو الفا ولا شك
ان كلا من هذين قريب من البشرة ناسب جعلها خارجة
من طرف الشفتين فقول الحلبي انما هو خارج عن نهج الصحة
وهو الخارج عن نهجها قوله وهو لغة المنع في الصحاح
صمت يصمت صمتا وصموتا وصماتا سكت واصمت مثله
والتصمت التسكيت والتصميت ايضا السكوت ورجل
صميت اي سكيت وفي القاموس الصمت والصموت
والصمات لكل من الصمت والاصمات وقوله المنع
ان اراد به المنع من الكلام خاصة وهو السكوت لم
يحسن توجيه تسمية تلك الحروف مصمتة بما ذكره
لاختلاف المتعين الا على سبيل التجوز بتشبيه المنع من
الانفراد بالمنع من الكلام واطلاق اسمه عليه وان اراد
مطلق المنع كما هو ظاهر العبارة كان هو فيها تجوز
على ما في الصحاح والقاموس لكن الشارح واسع

السكوت كالاصمات والتصميت انتهى
نقول الشارح وهو يصح رجوعه

الاطلاع وكتب اللغة كثيرة وقد ذات الصحاح تصف اللغة او
اكثر كما قاله العلماء وفي ذكره اشتقاق المصدر المزيد من المجرد
دون ان يذكر اشتقاقه الوصف الذي هو المقصود بالذات
مع انه مشتق منه ايضا على الراجح ما مر في حروف الاستفهام
قوله لانها ممنوعة اسناد المنع اليها مجازا اذ المنوع
الشخص وعبارته في شرح الشافية لانه صمت اي
سكت عنها في بنات الرباعي او خماسي منها او لانها لثقلها
كانت كالشيء المصمت الذي لا جوف له من انفرادها
عن المزلقة قوله لابد ان يكون فيها الخ اي سواء المجرد
والمزيد كما يدل تمثيلهم بعسطوس ودهدقة وزهرقة
قوله اعجمي الخ قال الحلبي بعد ما هذا حاصله وقال الرضي
انه شاذ انتهى وكلام القاموس يقتضيه وعبارة الصحاح
العسجد الذهب وهو احد ما جاء من الرباعي بغير حرف
ذولقي وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل ذكر الليث
ابن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل في حروف
الزلاقة وفي المصمتة سرا عجيبا قال ليست واحدا
في جميع كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف
المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك غير ضرب واحد يقال
له الرباعي المعري وهو قليل وما جاء فالسين لازمة
له نحو عسجد وعطسوس وانما استخفت العرب ذلك
لخفة السين وهشاشتها والحروف المزلقة ستة احرف
في حيزين احدهما حيز القائية الفاء والباء والميم والاخر
حيز اللام فيه الراء واللام والنون وهي اخف في النطق

واكثرها

واكثرها في الكلام واحسنها في البناء الاحسن بنا
الرباعي المنبسط والخماسي التام الا بمخالطة
بعضها نحو جعفر ودرديس وسفرجل
واشباه ذلك الا ان كلمة قد جاءت عارية منها نحو
عسجد انتهى كلامه وقال ابو الفتح قد جاء قليلا جدا
كلمات معراة عنها نحو ~~عسجد انتهى كلامه وقال ابو~~
~~الفتح قد جاء قليلا~~ يعني عن حروف الذلاقة منها
العسجد والعسطوس والدهدقة والزهرقة قال
قال علي ان العين والقاف قد حبست الحال الصناعة
العين لذاذة سمعها وقوة القاف وصحة جرسها قال
وهناك الذال والسين والذال لانت عن صلابة الطا
فارتقفت عن صوت التاء والسين لانت عن استعلاء
الصاد ورقت عن جهر الزاي فقدمت وانسبكت
انتهى كلام ابي حيان في شرح التسهيل فاستفد
من كلام الخليل وابي الفتح ان عسجدا عربي قليل
على خلاف كلام الشارح ومن كلام الخليل خاصة
انه ليس علة للتسمية على خلاف كلام الشارح ومن
ثم قال ابو حيان بعد ذلك وسميت مصمتة لانها
اصمتت فلم تدخل في الابنية كلها انتهى وعلى ذلك جرى
المرادي في شرح التسهيل ايضا قوله صفيرها ما فرغ
من ذكرا ضداد الصفات الخمسة المتقدمة في قوله
صفاتها جهر الخ شرع في ذكر صفات اختصت ببعض
الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود اضدادها

قوله اي حروف الصفير يحتمل انه اشار بذلك الى
ان في كلام المصر مضافا مقدرا وان مجموعهما مضاف للضمير
وانه لمطلق الحروف فاضافة المجموع للصفير على معنى
اللام واضافتهما للضمير على معنى من فان قلت مجموع
المضاف والمضاف اليه كما قاله شيخنا العزيمي لا يكون مضافا
الى شيء اخذ قلت يجاب عن ذلك اخذا من كلام ابي
شامة في قول الشاطبي ابو عمرهم بان هذا المركب
نقل الى معنى افرادي وهو هذا الصاد والزاي والسين
ويحتمل انه اشار بذلك الى ان في كلام المصر مقدرا يضاف ذلك
المقدر الى صفير والى الهاء وان الضمير لمطلق الحروف ايضا
وعلى ذلك جرى الحلبي حيث قال صفيرها بتقدير حروف
الصفيرها فحروف مضاف الى الصفير ثم الى الضمير لكن
مع اعتبار المضاف اليه السابق على حد قول الشاطبي
وفي ها تانيث الوقوف وقبلها مال الكسائي فيرعشر
ليعد لاقال الجعبري وهو على حد ماوردي وبذلك
يعد ما اعتبر اضافة الها الى التانيث وكرا الى الوقوف
واراد بضمير صفيرها حروف النهجي انتهى وعبارة الجعبري
واضاف الها الى التانيث للتخصيص وكرا الى الوقوف
وليس التانيث مضافا الى الوقوف للعموم وهو على حد
ماوردي انتهى وعلى ذلك جرى ابو شامة ايضا وهذا
من الحلبي ظاهر في ان صفيرها هنا ليس مضافا الى الها
وانما المضاف لفظ حروف المقدر كما تقرر وعليه فاضافة
لصفير على معنى اللام والها على معنى من ويحتمل بقي اضافة

صفير

صفير الى الها نظير قول الجعبري وليس التانيث مضافا
الى الوقوف ان يكون صفيرا ايضا مضافا للها وعلى كل
حال فاكل عوقن عن المضاف اليه اي صفيرها ويحتمل
انه اشار بذلك الى ان الاضافة في صفيرها من اضافة
الصفة للموصوف كمستحق عمامة قال ليست عوضا
الا انه يرد عليه انه غير منقاس كما مر في مهموسها
فليتامل ولهذه الاحتمالات اتى بقوله اي حروف الخ
هنا دون مهموسها وشديدها ثم هذا وما في كلام بعض
الشراح اي ضمير صفيرها للصفات قال الهروي يحتاج
الى تكلف في الحمل قوله صاد الخ اكتفى بعضهم بها التي
قوله وزاي لم يقل بعجمة لانها لا تشتبه بغيرها في الرسم
قوله سميت اي حروف الصفير الصاد والزاي والسين
كما مر نظيره في غير مرة قوله لصوت الخ لا يخفى ان الحرف
كما مر في كلامه صوت يعتمد على مقطع محقق او مقدر
فيقتضي ان في كل من حروف الصفير ثلاثة اصوات
الصوت الذي هو نفس الحرف وصوت يخرج معها والصفير
الذي هو صوت كما في القاموس لكن قال مكي هو حده
الصوت ويقتضي كلام القسطلاني والهروي ان فيه
صوتين فقط حيث قالا واللفظ عند خروجها وعبارة
الشافية وشرحها للشارح حروف الصفير ما يصفر بها
لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت
ثمة ياتي كالصفير انتهى وهي ظاهرة في انه ليس ثم الصوت
واحد وجرى على ذلك الحلبي قوله لاجل صفيرها علة قريبة

للقسطلاني وعداي الصفير صوت زائد
الصاد وامثالها من حروف

على المعلول **قوله** في ذلك اي الصفير **قوله** للاطباق
والاستفلال وجهه في الاطباق ظاهر لان اللسان اذا انطبق
على الحنك عند النطق بها قوي احتصار الصوت فتقوي
الصفير واما في الاستفلال ففيه نظر اذ لا يلزم من ارتفاع اللسان
عند النطق الى الحنك الاعلى ذلك الاحتصار ولعل لهذا
حكمة اسقاط الحلبي له **قوله** للجهر انما كان الجهر مقتضيا
لقوة الصفير لانه عبارة عن منع النفس ان يجري في الحرف
فاذا اشتد جريانه احبس الصوت فيظهر الصفير **فان**
قلت ما السر في كون الاطباق مقتضيا لقوة الصفير
على الجهر **قلت** لعل ذلك ان انطباق اللسان على الحنك
فيه تلاق في جسمين فيكون اقوى على حبس الهوي من
الجهر على ان الشراح اعتبروه الاستفلال فهما سببان والجهر
سبب واحد وقوله ثم السين هو لكونه اخر المراتب
لا حاجة اليه وعبارة الحلبي واما السين فهي اضعفها
وعلى هذا فينبغي ان يبين صفيرها اكثر من الزاي لانه
مبين بالجهر وصفير الزاي اكثر من صفير الصاد لانه
مبين بالاطباق واقتصر الناظم في تمهيده على انه ينبغي ان
يبين صفير السين اكثر من الصاد لانه مبين بالاطباق
انتهى **قوله** اي وحروف القلقلة تحتمل انه نبه بذلك
على ان لفظ قلقلة مستعمل في ذلك مجازا وانه يحتمل على
تقدير مضاف وهو اولى ليبقى استعماله على حقيقته وانما
وانما فعل ذلك ليصح الحمل **قوله** ويقال لها اي للقلقلة
لاحروفها والا لقال حروف القلقلة الا ان يقدر مضاف

لي حروفا

اي حروفا للقلقلة **قوله** خمسة الخ فيه ما مر في شرح
مهموسها قال الشاطبي واعرفهن القاف كل يعرفها
قال ابو شامة في شرحه اي هي مجمع على عدها من حروف
القلقلة قال الشيخ ابو الحسن قالوا واصل القلقلة القلق
لان ما يحس به من شدة الصوت المتصعد من الصدر
مع الضغط والحصر فيه اكثر من غيره انتهى هذا وقد
قال ابو شامة نقلا عن ابن مريم الشيرازي زعم بعضهم
ان الصاد والزاي والذال والظا منها لتوهما وضعطها
في مواضعها الا انها وان كانت شديدة في مخارجها فانها
غير مضغوطة لضغط الحروف الخمسة المذكورة لكن تخرج
معها عند الوقف عليها شيء النفخ انتهى ثم قال نقلا
عن ابي الحسن وعد المبرد منها الكاف الا انه جعلها
دون انقاف لان حصر القاف اشد وقال في النشر
اضاف بعضهم اليها الهمزة لانها مجهورة شديدة ولم
يذكرها الجمهور لما يدخلها من التحقيق حالة السكون
فقاربت اخواتها ولا يعتريها من الاعلال وذكر سيبويه
معها التابع انتهى من المهموسة وذكرها نفطويه وهو قوي
في الاختيار انتهى **قوله** قطب جد مثلثه وكعنق حديده
يدور عليها الرحى كالقطبة وبالضم تبنى عليه القبة وسيد
القوم وملاك الشيء ومدار اقطاب وقطوب وقطبة
كقنبة قاله في القاموس والجد ابو الاب وابو الام
والبخت والحظ والخطوة والرزق والعظمة قاله في القاموس
ايضا فتخفيف الدال ضرورة ويحتمل انه من جداه اذا طلب

منه الجدوي وهي القطبة او علي بحذف لامه كقاض
قوله لغة الحركة الانسب التحريك ففي القاموس ~~القلقلة~~
اللقلقة صوته اي الطاير وكل صوت في اضطراب
او شدة الصوت وادامة الحية تحريك لحيتها واخراج
لسانها والتحريك والتقلقل المتقلقل انتهي وعبارته
في شرح الشافية وهي شدة الصوت ويقال اللقلقة
وهي شدة الصياح انتهي ونقله اليزدي في شرح الشافية
وكذا ابن الجزري في نشره عن الخليل قوله سميت حروفها
اي حروف القلقلة اي قطب جد كما مر نظيره وقوله وبذلك
اي المذكور من كونها حروف قلقلة او لقلقة ومر
التنبيه علي ما في مثل هذه العبارة قوله لانها حين
سكونها الخ قال الحلبي فيه تجوز لانه اراد بها بتقلقلها
مشابهتها للمتقلقل لا تحركها حقيقة والا لزم اجتماع
السكون والتحرك في حين واحد انتهي ومن ثم عبر في
شرح الشافية تبعا لابن الحاجب علي ما نقله ابو شامة
عنه بقوله وسميت بذلك لشبه صوتها بالقلقلة التي
هي صوت الاشيا اليابسة او اخذا من قلقله اذا
حركه لانها شديدة مجهورة بالجهر يمنع النفس ان
يجري معها والشدة تمنع الصوت ان يجري معها
فلذلك يحصل لها ما يحصل من الضغط للمتكلم بها ساكنة
حتي تكاد تخرج الي شبه تحريكها لقصر بيانها اذ لولا
ذلك لم تتبين انتهي وعقبه ابو شامة بقوله قال ابن
مريم الشيرازي هي حروف مشربة في مخارجها الا

بلغ مقابلة

انها لم

انها لم تضغط ضغط الحروف المطبقة غير انها قريبة
منها فان فيها اصواتا كالحركات تتقلقل عند خروجها اي
تضطرب ولهذا سميت حروف القلقلة انتهي قوله
تقلقل اي يجب فيها ان تقلقل لما فيها من الضعف
عند سكونها وعبارة النشر سميت هذه الحروف بذلك
لانها اذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج الي
صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره
انتهي قوله عند خروجها ظرف لتقلقل قوله حتي
يسمع لها نبرة قوية اي ارتفاع كما يوخذ من الصحاح
والقاموس قوله لما فيها من شدة الصوت الصاعد
بها اي معها وقوله مع الضغط اي العصر كما في القاموس
قال ابو شامة قال الداني هي حروف مشربة ضغطت
في مواضعها فاذا وقفت عليها خرج معها صوت من
الفم وبنا اللسان عن موضعه ولا يكون الا عند القلقلة
صوت حادث عند خروج حرفها لضغطه عن موضعه
انتهي قوله اي وحروف اللين تقدم عند قول الناظم
حروف مد للهوا انتهي تفصيل ضبطه عن شيخنا اللقاني
فيحتمل وهو الظاهر ان الشارح اراد انه بالكسر وان في كلام
المص مضافا مقدرا ويحتمل انه اراد انه بالفتح فيما ذكره
بيان لمعني الاعراب والالقال اي والحرف اللين فان قلت
يلزم علي ما قدمه الاخبار بالمثني عن الجمع في موضع
المثني تحقيقا علي ما تقدم عن ابي شامة عند قول
المتن والطا والدال وتا منه ومن عليا الثنايا وتقدم

ظهور

قلت يجوز ان تكون الاضافة للجنس او انه استعمل الجمع

ثم عن الهروي انه يجوز ان يكون علي القول بان اقل
الجمع اثنان فكذا هنا وبالجملة فحكمة العدول عن المثني
الذي هو الاصل الي الجمع زيادة عن التحقيق السابق
مناسبة ما قبله من الصفات السابقة **قوله** بلا مد اي مساو
لما في حروف المد والا ففي حرف اللين مد ما ففي النويري
ما نصه في حروف المد مد اصلي وفي حروف اللين مد ما
يضبط كل منهما بالمشافهة والنقصان منه فيهما والزيادة
عليه وترعيد الذات لحن فظيع والدليل علي ان في حرفي
اللين مدا ما من العقل والنقل اما العقل فان علة المد
موجودة فيهما والاجماع علي ان دوران المعلول مع علته
وايضا فقد قوي شبههما بحروف المد لان فيهما شيا من
الخفا ويجوز ادغام الحرف بعدهما باجماع في نحو كيف فعل
بلا عسر ويجوز مع ادغامهما الثلاثة الجايزة في حروف
المد بلا خلف ولم يجز النقل اليهما في الوقف في نحو زيد
وعوف بخلاف بكر وعمر ولتعاقبهما في قول الشاعر
مخاريق بايدي اللاعبينا تصفقها الرياح اذا جرينا
وايضا جوز اكثر القرا التوسط فالطول فيهما وقفا وجوز
ورش من طريق الازرق مدهما مع السبب افتراهم مدوا
غير حرف مد واما النقل فنص سيبويه وناهيك به علي
ذلك وكذلك الداني وكذلك مكي حيث قال في حرفي اللين
من المد بعض ما في حروف المد وكذلك الجعبري حيث قال
لا يخلو من ايسر مد بقدر طبيعي قد رواه الداني **فان**
قلت اجمع القايلون به علي انه دون الف والمد لا يكون

دون الف

وفقنا لله تعالى

دون الف **قلت** ممنوع كيف وقد تليت عليك النصوص
الشاهدة بثبوت مد ما افتري قايلوها وانما الالف نهاية
الطبيعي ونحن لا ندعيها ولا بد انتهي وهو المدعي **فان**
قلت قال ابو شامة فمن مد عليهم واليهم ولديهم
ونحو ذلك وصلا او وقفا فهو مخطي وهذا صريح في
ان اللين لا مد فيه **قلت** ما اعظمه مساعد لو كان في
محل النزاع لان النزاع في الطبيعي وكلامه هنا في الفرعي
بدليل قوله قبل فقد بان لك ان حرف المد لا مد فيه الا
اذا كان بعده همز او ساكن عند من راي ذلك والاجماع
علي انهما سببا الفرعي وايضا فهو يتكلم علي قول الشاطبي
وان تسكن اليا بين فتح وهمزة وليس كلام الشاطبي
الا في الفرعي بل اقول في كلام ~~الشاطبي الا في الفرعي~~ ابي
شامة تصريح بان اللين ممدود وان مده قدر حرف
المد وذلك انه قال في الانتصار لمذهب الجماعة علي ورش
في قصر اللين وهنا لم يكن فيهما مد كان القصر عبارة عن
زيادة يسيرة يصيران بها علي لفظهما اذا كانت حركتهما
مجانسة فقوله علي لفظهما دليل المساواة وعلي هذا
فهو يري مما فهم السايل من كلامه وهذا مما لا ينكره
عاقل انتهي بحروفه **قوله** سكنا اما اذا تحركا فليسا
حرفي لين كما انهما ليسا حرفي مد **قوله** وانفتحا الخ
اما اذا كان قبلهما ما يجانسهما فحرفا مد كما مر واما
كون قبل الواو كسرة وقبل اليا ضمة فلا وجود له
كما مر وفي مبحث جمع المذكر السالم المضاف ليا المتكلم

من الرضي كلام فليراجع **قوله** اي وانفتح ما قبلهما
الخ فيه حذف الموصول وتقدم ما فيه فالاسلم ما في
بعض الشروح من تاويل انفتح بوقع الفتح واولي
من ذلك جعل فاعل انفتح ضمير لفظ وقوله قبلهما
حالا منه **قوله** نحو خوف وبيت اي نحو واو
خوف ويا بيت **قوله** يخرجان في لين الظاهر
ان في هنا بمعني مع **قوله** وعدم كلفة الخ يحتمل
انه من عطف العلة علي المعلول ويحتمل انه عطف تفسير
قوله كما مر فيه ان السابق في حروف المد واللين
هنا في حروف المد واللين فلو قال لما مر كان اولي
ويمكن ان يقال معناه نظير الذي مر فيه من توجيه
حروف المد واللين من قوله وسميت حروف المد واللين
لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة علي اللسان
لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت
وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت
وصلب انتهي وفيه ان هذا لا يتاتي فيما هنا لان الواو
واليا الساكنين المفتوح ما قبلهما لا اتساع في مخرجهما
كما شمله قوله ثمة وكل حرف مساو لمخرجه الا هي اي
حروف المد واللين ويمكن ان يقال ان التنظير في مجرد
الخروج مع لين وعدم كلفة علي اللسان وان انتفت
العلة المتقدمة ثم رايته في شرح الشافيه سوي بين حرفي
اللين وحروف المد في التعليل بما ذكر **قوله** مجري هو بضم
الميم اذا كان اجري كما هنا فان كان من جري فبفتحها **قوله**

حتي اذا

حتي اذا الخ هنا للتعليل مقصودا منه التقييد يعني
ان البعض المذكور اجراهما مجري حروف المد في هذه
الحالة لكن ظاهر كلامه ان حتي غايبة فيفيد ان
حكم حرفي اللين عند هذا البعض حكم حروف المد
في كل ما لها وفيه انه اذا وقع بعدها همز متصل نحو
خلوا الي وابني ادم جاز فيهما ما يجوز في المد المنفصل
من القصر والمد بمراتبه علي الخلاف فيه بين القرا
وانه اذا وقع بعدها همز متصل كان فيهما المد لا غير
مع الخلاف في مقداره وانه اذا وقع بعدهما ساكن لازم
كان فيهما المد المشبع لا غير وليس كذلك في الثلاثة
بل الحكم فيما بعده منهما همز منفصل القصر لا غير اجماعا
وفيما بعده همز متصل القصر لا غير ايضا عند غير حمزة
وورش اما هما فالمد والتوسط في الباب جميعه عن
ورش الا مويلا والموودة فالقصر والاسوات
فالتوسط والقصر علي ما اختاره ابن الجزري والقصر
عند حمزة عند الجمهور ومنهم من اجاز له التوسط
في شي وفيما بعده ساكن لازم انه ان كان في حرف
ولم يقع منه الا موضع واحد وهو عين في سورة مريم
والشوري ففيه المد والتوسط علي ظاهر الشاطبية
كالاكثرين وجري عليه المص في تحفة النجبا وانفرد
ابن شريح بقصره كما في النشر عليه في طيبته حيث
قال ونحو عين والثلاثة لهم وان كان في كلمة وهو
موضعان هاتين في القصص واللذين في فصلت

فالجمهور علي قصره ومنهم من قرا فيهما بالمد ومنهم
من قرا بالتوسط فالاولي ما صدرت به من انها
تعليلية بالمعني السابق وحينئذ فلا يرد عليه
ما سبق باعتبار ان المفهوم فيه تفصيل كما تقرر قوله
ساكن لوقف لا فرق فيه بين ان يكون سكونا محضا
او مع اشمام فيما يسوغ فيه الاشمام لكن يستثني منه
لورش ما بعده همز متطرف نحو سي والسو فليس
فليس فيه الا المد والتوسط علي ما مر قوله او ادغام
لا فرق فيه بين ان يكون ادغاما مخففا او مع اشمام
فيما يسوغ فيه الاشمام نحو فلما جن عليه الليل راي
في قراة ابي عمرو وان لم يصرح بهذا التعميم النشر بل قد
توهم عبارته خلافه لذكره له في ساكن الوقف هذا
والناقل للاوجه الثلاثة في الوقف والادغام مختلف
ففي النشر في الوقف الاشباع مذهب ابي الحسن
بن بشر والتوسط هو مذهب المحققين واختيار
الداني وبه كان يقرا الشاطبي والقصر مذهب الحذاق
بل حكي الاكثر الاجماع عليه واجراه مجري الصحيح
وهو قول النحويين لكن مشي علي الثلاثة الشاطبي
وفي الادغام ان الجمهور علي القصر وان المد والتوسط
نقلهما ابن القصاع انتهي وبه يعلم ان افراد البعض
في قوله واجري بعضهم مختلف ونبه ابن الجزري في
نشره علي ان التحقيق في الوقف ان الاوجه الثلاثة
لا تسوغ الا لمن ذهب الي الاشباع في حرف المد من هذا

بلغ مقابلة

دون هذا صح

الباب

الباب واما من ذهب الي القصر فلا يجوز له الا القصر
فقط ومن ذهب الي التوسط فيهما فلا يسوغ له
هنا الا التوسط والقصر اعتد بالعارض او لم يعتد ولا
يسوغ له هنا اشباع فلذلك كان الاخذ به في هذا النوع
قليلا انتهي والظاهر مجي مثله في الادغام فليراجع
قوله اي صحح الخ بين به ان فاعل التصحيح هو الجمهور
ومقابله ان للانحراف حرفا واحدا وهو اللام فقط ونسب
للبصريين ذكره في النشر وذلك لان النظم لا يعلم منه ذلك
وان علم منه ان في الليلة خلافا وفي قوله ثبوته اشارة الي
ان الضمير راجع للانحراف علي تقدير مضاف لان الخلاف
لا يصح تعلقه بنفس الصفة فهو من دلالة الاقتضا
وحينئذ فيجوز ان يكون مجازا باستعمال الانحراف في ثبوته
وان يكون حقيقة ~~حقيقة~~ مستعملا فيه نفسه لكن
بتقدير مضاف كما ذكروا نظيرهما في واسيل القرية وعلي
الاول ففي كلام النظم استخدام بنا علي الظاهر من كلام
~~الظاهر~~ الشارح من استعمال الانحراف في ثبوته ايضا
لم يكن استخدام والحاصل انه يجوز ان يستعمل الانحراف
في المحلين في حقيقته ويحتمل ان يستعمل في مجازه
وعلي هذين فلا استخدام ويحتمل ان يستعمل الاول في
حقيقته والثاني في مجازه وعكسه علي الاستخدام
فيهما قوله بترك الهمز للوزن تقدم ما فيه عند قول
النظم والرايد انيه لظهر ادخل قوله لانحرافهما الي اخره
عبارة النشر لانهما انحرفا عن مخرجهما حتي اتصلا بمخرج

فيهما صح

اولا في حقيقته واستعمال الضمير ثانيا في مجازه كما تقرر فان استعمال الانحراف صح

بلغ مقا

غيرهما انتهي فالراء الحرف الي مخرج اللام كما في الرعاية
واللام الحرف الي مخرج الصاد كما نقله الحلبي عن بعضهم
وعبارة القسطلاني لان اللام فيه انحراف الي طرف اللسان
والراء فيه انحراف الي ظهر اللسان وميل قليل الي جهة اللام
ولذلك يجعلها الالثغ لاما **قوله** الا ان الراء الخ ومن
هنا قد يقال من اقتصر علي ان للانحراف اللام فقط
نظر الي ان قلة الانحراف لا اثر لها وحينئذ فلا خلاف
في المعني **قوله** وتكريره له هذه اللام للتقوية فان
التكرير هو كما في القاموس اعادة الشيء مرة بعد اخري
واقله مرة علي الصحاح يتعدي بنفسه لكنه اتي باللام
ايضا للمتن علي تضمينه وانظر حكمة عدم اتيان الشارح
لمعناه لغة علي طريقة ما مر وما ياتي **قوله** لانها تتكرر
الخ هو جواب سوال مقدر وتقريره مقتضي جعله من
الصفات ان المحافظة عليه مطلوبة وليست كذلك واجاب
ابن الناظم بان معني قولهم مكرر ان له قبول التكرير
لارتفاد طرف اللسان له عند النطق به عند اللفظ
كقولهم لغير الضاحك انسان ضاحك وانصاف الشيء
اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة واجاب الشارح
بما حاصله فيما يظهر ان مراده انها يلفظ بها مرتين
اذا شددت مثل فروخ ومرة واحدة ان خففت مثل
نار فوصفت بالتكرير في حد ذاتها لتكررها في بعض
احوالها تغليبا له علي غيره واول كلام ابن الناظم
علي ما سياتي وفيه ان هذا القدر لا يختص بها بل كل

حرف

حرف كذلك ان شدد لفظ به مرتين وان خفف لفظ به مرة
ولا يصح انه اراد بالتكرير امكانه في المشدد دون المخفف
فقد قال مكي كما نقله عنه ابو شامة التكرير تضعيف يوجد
في جسم الراء لارتفاد طرف اللسان بها يقوي مع التشديد
ولا يبلغ به حدا يقبح وفي الرعاية له التكرير هو ان يعاد
طرف اللسان بالراء مكررا لها واكثر ما يظهر تكريره اذا كان
مشددا محركة ومرة فواجب علي القاري ان يخفي تكريره
ولا يظهره ومتي ما اظهره فقد جعل من الحرف المشدد حرفا
ومن المخفف حرفين انتهي وسياتي بعد ذلك نقلا عن مكي
في الشرح عند قول الناظم واخف تكريرا الي اخره علي انه لو
لم يرد ذلك كان غير كلام ابن الناظم فلا يصح تاويله **قوله**
فروخ رايته في نسخة صحيحة علي خط الشارح بالخاء
المعجمة وفي القاموس انه كشور اخو اسماعيل واسحاق
ابو الحي المدين في وسط البلاد انتهي وعليه فهو غير
منصرف للعلمية والعجمة وبه صرح صاحب النور في
فروخ والدهستان ولو قري بالجيم لصح ففي القاموس
انه كشور قميص الصغير وقباشق من خلنه وفرخ
الدجاج وبضم كشيوخ انتهي **قوله** وهو اي قوله الخ
كان الاظهر ان يقول وهو اراد ابن الناظم بقوله كذا
واجاب بان المراد من قوله مقوله فما بعده بدل او
عطف بيان ويحتمل ان ثم مضافا اي مقدرا اي قبل قول
الخ فتامل وانت خبير بان حمل عبارة ابن الناظم ومن
تابعه علي هذا في غاية البعد وغاية ما يتكلف ان يدعي

ان مراد ابن الناظم القبول في المشدد دون المخفف وان مراد من
عطف عليه بالامور المتعددة محال التشديد وقد علمت ما فيه
قوله لارتعاد الخ يعني ان طرف اللسان يرتعد عن النطق بالرا
وهذا ضروري فاذا بولغ فيه بان لم يتحفظ في القراة تولد
التكرير وصار الارتعاد مظنة للتكرير المنهي عنه هذا توجيه
اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن تاويل الشارح له قوله كما انه
مراد من قال الخ قيل هو ابن الحاجب وحمله على ذلك ابعد
من حمل كلام ابن الناظم كما هو ظاهر لانه والحالة هذه
لا اجرا اصلا بل المشدد حرفان ادخل احدهما في الاخر وفي
كلام ابي شامة ما نصه قال الشيخ ابو عمرو المكرر الرا لما
فيه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك
اجري مجري الحرفين في احكام متعددة فحسن اسكان
يشعركم وينصركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم
وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن
منه وان يمسسكم ولم يمل طالب واميل طارد وغارم وامتنعوا
من امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه
راجعة في المنع والتسويغ الى التكرير الذي في الرا انتهى قوله اي
والتفشي ثابت للشين المعجمة اشار به الى ان في العبارة قلبا
لان الغرض اثبات الصفات للحروف لا عكسه وانت خبير
بان هذا مقتض للاولوية لا للتعيين فيجوز عكسه على ان
لنا ان نقول التقدير الشين مستحق للتفشي قوله لغة الاتساع
الاتساع كذا في الصحاح فقول القاموس تفشت القرحة
بمعنى اتسعت انتهى ليس تقييدا وان اوهمته عبارة الحلبي

بلغ مقابلة

حيث

حيث عرفه بالانبثاث والانتشار وحكى كلام الشارح
بقيل مكملا له بكلام القاموس فوقع فيما هو اشد منه حيث
فسر بما سبق وكانه اخذه من قول القاموس لتاخره
وعرفه وفصله فشوا وفشوا وفشا انتشر انتهى لان
التفشي من تفشى لا من فشا وكانه ظن اتحاد معنيهما
وليس بلازم مع تصريح الصحاح قوله انتشار الريح
الخ تبع فيه ابي شامة وفيه ان الانتشار للحرف لا للريح
وان ذلك الانتشار عند النطق بالحرف فكان الاولى
ان يقول انتشار الصوت عند النطق بالحرف كما فعل
غيره ويمكن ان يجاب بان الريح لما كان مادة الصوت
اطلقه عليه وبان هذا القيد امره ظاهر لان التفشي
من صفة هذا الحرف والصفة لا توجد بدون الموصوف
فكانه تركه لوضوحه قوله حتى يتصل الخ كذا في ابي شامة
ويظهر انه ليس من تتمة التعريف لانه لا يجري على الاقوال
الاتية فان كلا من الفا والثا المثلثة والضاد المعجمة
لا يتصل بمخرج الظا المشالة فكان الاولى اسقاطه من التعريف
وجعله حكمة للتسمية على منوال ما سبق وما ياتي كان
يقول وسمي حروفه متفشيا لانتشار الريح فيه حتى يتصل
الخ وكان الذي يسهل ذلك ان الصحيح اختصاص التفشي
بالشين وان كان الحدود للحقايق بقي ان جمعا من متاخري
الشراح قالوا حتى يتصل بمخرج حروف الطرف وكان الشارح
اختار الاقتصار على الظا منها لسبقها على غيرها كالثا المثلثة
والتا المثناة فوق والانتشار لا يتجاوز الى ما بعدها على انه

هذا الاتصال ليس بحقيقي بل على سبيل التخيل كما صرح
به ابو شامة قوله وبذلك الخ اي بهذا التعريف عرف
ان سبب تسمية الشين متفشيا ان الريح ينتشر في
الفم عند النطق به حتى يتصل بمخرج الظا وقال ابو
شامة نقلا عن السخاوي سمي الشين متفشيا لانه
انتشر في الفم لرخاوته حتى اتصل بمخرج الظا قوله
وعد بعضهم الخ جرى عليه مكي في رعايته وعبارتها
في باب الفا الفا حرف ضعيف لانه مهموس رخو ولكن
فيه تفش كالشين والشين اكثر تفشيا منها ونقل
عن صاحب درر الافكار قوله وبعضهم الثا
المثلثة عبارة الهروي وقد الحق المتقدمون
الثا المثلثة بالشين في التفشي وقالوا انها تفشت حتى
اتصلت بمخرج الفا ولذا تبدل فيها فيقال حذق
وحدث انتهى ونقل ذلك القسطلاني والحلبي عن
مكي ولم اجده في الرعاية في باب الثا قوله وبعضهم
الضاد اي المعجمة قال ابو شامة لاستطالتها لما اتصلت
بمخرج اللام انتهى قال الجعبري والتحقيق ان الضاد انتشر
لمخرجه وذاك اي للشين بصوته وعبارة النشر واضاف
بعضهم اليها اي الشين الفا والضاد وبعض الرا والضاد
والسين والبا والثا والميم انتهى قوله ضاد استطل جملة
فعلية امرية تقدم مفعولها الا ان تفسير الشارح الاستطالة
لغة بالامتداد يقتضي ان استطال لازم ومن ثم قال الحلبي
معناه اوقع الاستطالة في الضاد فيكون استطل مضمنا معنى

الايقاع

الايقاع كما وقع للشاطبي في كثير من الافعال وفي محذوفة
على حد كما غسل الطريق الثعلب وقيل معناه صفه
بالاستطالة انتهى فقول الشارح اي اجعلها بمعنى صير
الضاد او اعتقدها حرفا مستطيلا تفسير معنى لا اعراب
ويحتمل انه اشارة الى ان معنى الاستطالة اصطلاحا الجعل
المذكور فيكون على وزان ما مر في التفشي من الجمع
بين المعنيين هذا وتامل سر حذفه للاصطلاحي في
بعض المواضع قوله انت زيادة ايضاح والا فنصب
ضادا تمنع قراءته بالبنا للمجهول وتوهم تقدير
عامل بعيد قوله لغة الامتداد انما اقتصر عليه
لمناسبة لتسمية الضاد مستطيلا والا ففي القاموس
استطال امتد وارتفع وتفضل وتطاول لكن في الصحاح
طال الشي اي امتد ثم قال استطال عليه اي تطاول
يقال استطالوا عليهم اي قتلوا منهم اكثر مما كانوا
قتلوا وقد يكون استطال بمعنى طال انتهى فيفيد ان
استطال بمعنى امتد قليل بالنظر لمقابله قوله سمي
حرفها اي الضاد تقدم في مهموسها ما فيه بما يعلم منه
الجواب عنه وقوله بذلك اي مستطيلا قوله لانه
يستطيل الخ هذا مع قوله الاتي والفرق الخ يقتضي ان
الاستطالة فيه لذاته بحيث لا يتحقق خروجه من مخرجه
الا بها وهو موافق لظاهر ما مر في المخارج لكن في ابي
شامة عن مكي والاستطالة تمتد عند بيان الضاد للجهر
والاطباق والاستعلا ومثله في النشر فيفيد ان استطالتها

للجهر وما عطف عليه الا انه يرد عليه ان الطا المهملة حالة
منصفة بذلك مع الشدة الموكرة للجهر فكانت اولى بالاستطا
فليتامل **قوله** حتى ينتهي الخ الظاهر ان المراد حتى يعرف منه
كما قد يعلم مما مر في المخارج الكلام على المخارج **قوله** جري
في مخرجه الخ يعني ان امتداد المستطيل ممتد من مبدا
مخرجه الى اول مخرج اللام على ما مر وامتداد الممدود
بمد الصوت فيه من غير امتداد مخرجه ولهذا الوارث
الزيادة في المستطيل بعد اتصاله بمخرج اللام لم يكن بخلاف
الممدود فان مده ممكن بل واقع الى ان يقطع القاري
صوته كما يعلم من قول الناظم فيما مر حروف مد للهوا انتهى
ومن هنا ينشا التوقف في ذكر صفة الاستطالة فان
الكلام في صفات زايدة على ذوات الحروف بل راعيها
القاري عند النطق بها ولا كذلك الاستطالة ولعل
هذا هو السر في عدم ذكر ابن الحاجب وابن مالك لها
في الشافية والتسهيل **قوله** والممدود في نفسه العطف
على معمولي عاملين مختلفين فان الممدود معطوف
على المستطيل وعامله ان وفي نفسه معطوف على
تخرجه جري والاصح منعه في مثل هذا وجوازه
في مثل في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وقيل بالمنع مطلقا وقيل
بالجواز مطلقا وعليه فيخرج كلامه فان قرئ الممدود بالرفع
على انه مبتدا خبره متعلق في نفسه اي جري كان فيه رفع
المعطوف على اسم ان المفتوحة من غير تقدم علم او معناه
وظاهر التسهيل والالفية جوازه لكن نقل المرادي في شرح

وعامله

التسهيل

التسهيل لا بد من تقدم ذلك كما في وان من الله
ورسوله الاية **قوله** علم بما تقرر الخ الظاهر ان مراده
ما يستفاد من التعاليل السابقة للاتصاف بالصفات
كقوله في مهموسها سميت حروفه مهموسة الخ **قوله**
قوية الخ فالقوية كالجهر والضعيفة كالهمس والمتوسطة
كما بين الشديد والرخاوة ثم الصفات القوية بعضها اقوى
من بعض فالاطباق اقوى من الاستعلاء والضعيفة بعضها
اضعف من بعض فالهمس اضعف من الرخاوة فالصفة
الواحدة قد تكون قوية باعتبار وضعيفة باعتبار وحينئذ
تكون متوسطة لكن جعلها بعضهم قسمين فقط فلم يذكر
المتوسطة وجعل التقسيم الى الثلاثة الحروف وعبارة المرادي
في شرح التوضيح اعلم ان هذه الصفات المذكورة تنقسم ايضا
الى صفات قوة وصفات ضعف فصفات القوة الجهر والشدة
والاستعلاء والاطباق والقلقلة والصفير والتكرار
والتفشي والاستطالة وصفات الضعف الهمس والرخاوة
والاستفال والانفتاح واللين والهوي ومن ثم انقسمت
الحروف ثلاثة اقسام قوي مطلقا وهو ما اجتمعت فيه
صفات القوة وضعيف مطلقا وهو ما اجتمعت فيه صفات
الضعف وقوي من وجه ضعيف من وجه وهو ما اجتمعت
فيه صفة قوة وصفة ضعف ومثله في بعض الشروح
مع زيادة ان الضعيفة تتفاوت كالقوية بقي انهم يتعرضوا
للاصمان والذلاقة من اي الاقسام والظاهر ان لا دخل
لواحد منهما في قوة ولا ضعف حتى يوجد فيهما فقول الشارح

الاقسام ثلاثة بالنظر للمجموع فليتامل **قوله** فيما اي
الذي يترتب عليها اي جملة المخارج والصفات وهو
التجويد فقط اما المترتب علي الصفات فقط فسياتي في قوله
فرققن الخ واشار الشارح الي استقلاله بقوله ثم شرع في
ذكر احكام وقواعد الخ علي ما سياتي واما المترتب تارة
علي الصفات وتارة علي المخارج وتارة عليهما فسياتي في قوله
واولي مثل الي اخره وفي احكام النون الساكنة والتنوين
قوله والاخذ بالتجويد في القاموس الاخذ التناول
وفي الصحاح اخذت الشي اخذه اخذا تناولته ثم قال يقال
خذ الخطام وخذ بالخطام بمعني وحينيذ فيؤول التجويد
بمعني الاتيان به في القراءة لا تعلمه فانه سبق في قوله
النظم اذ واجب الخ **قوله** اي لانه كان الاوفق بمامر
في قول النظم حتم من انه تاكيد لواجب ان يقول هنا
لانه تاكيد حتم وكانه خالفه لفظا تفننا وقد يستفاد
من كلامه جوازا حذف اي التفسيرية وهو مقتضي قوله
المعني تعليلا لكون ما بعدها عطف بيان او بدلا لانسقا
لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما **قوله** للقاري
الظاهر ان اللام مقوية لان فعله متعد بنفسه
ففي الصحاح لزمت الشي الزمه **قوله** حينيذ الخ فيه اشارة
الي ان هذه الجملة مفرعة علي ما قبلها بقا محذوفة
وهو اولي من جعله علة لما قبله وان جزم عليه الحلبي
وقال كثيرا ما تستانف الجمل للتعليل انتهي لانه يشبه تعليل
الشي بنفسه اذ الواجب ما يثاب علي فعله ويعاقب علي

تركه

تركه فكانه قال والاخذ بالتجويد يعاقب القاري علي
تركه لان تاركه يعاقب **قوله** القران بترك الهمزة
قرا ابن كثير ووجهه ابو شامة وتبعه الجعبري بانه
يحتمل انه نقل حركة الهمزة لما قبلها ثم حذفت كما جزم به
الشاطبي في قوله وبقل قران ويحتمل انه اخذ من قرنت
الما بالهمز واطال في بيان ذلك وبه يعلم ما في جزم الحلبي
بانه لغة في المهموز **قوله** بان يقراه الخ تصوير للنفي واو
ما لغة خلو فيجوز الجمع فمثال ما يخل بالمعني فقط ضم او
كسر تا انعمت ومثال ما يخل بالاعراب فقط ضم او فتح
ها الحمد لله ومثله ضم او فتح هو لا ان لم تكن حركته اعرابية
ومثال اجتماعهما كثير فتلقي ادم من ربه كلمات بضم ادم وضم
كلمات او بعضها فانه يخل بالمعني والاعراب هذا وقد
اعترض الحلبي التصوير المذكور بعد ان قرر النظم بان
المراد التصحيح بمراعاة قواعد التجويد خاصة وان كان
تارك التصحيح بمراعاة قواعد الاعراب اثما ايضا بان
اللايق ان يقال بان يقراه قراءة تخل باعطا الحروف حقها
ومستحقها وغير ذلك مما ياتي ويجاب بان ترك مراعاة قواعد
الاعراب مما يخل بالتجويد ايضا ففي النشر التجويد مصدر
جود تجويدا والاسم منه الجودة ضد الرداءة يقال جود
فلان كذا اذا فعل ذلك جيدا فهو عندهم عباره عن
الاتيان بالقراءة مجودة الالفاظ بريئة من الرداءة في
ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في
التحسين ولا شك ان من اتي به مخالفا لما تقتضيه العربية

لم يات باصل التصحيح فضلا عن نهايته ولعل الشارح اقر
ماذكره علي اعطا الحروف ما مر قصد البيان ما هو الاخفا
في معني التجويد بقي ان مقتضاه بعد ذلك ان من قراه قراة
لاتخل بالمعني ولا بالاعراب لا ياثم وان اخل بالمخارج والصفات
وهو مخالف لظاهر قول النشر عن نص الشيرازي
حسبي الادا فرض في القراة ويجب علي القاري ان يتلو
القران حق تلاوته صيانة للقران عن ان يجد اللحن
والتغيير اليه سبيلا الان يجاب بان الباقي في كلامه بمعني
الكاف كما استعمله الشيخان كثيرا في كتب الفقه فيشمل كلامه
ما اخل فيه بالمخارج او الصفات ويويده ادخاله ترك الاخفا
والاقلاب والغنة في اللحن الحاصل بترك التجويد وبانه
يجوز ان الشارح يري عدم الاثم بفك المدغم والظهار
المخفي ونحوهما كما هو ظاهر قوله صناعة عند قول الناظم
اذ واجب الخ وان اولناه فيما مر ولا ينافيه ما مر عن النشر
لجواز ان يريد بما ذكره كما قد يعلم بما قرره قبيل الاحتراز عن
العدول علي التعلم الي اللفظ الفاسد العجمي والنبطي
القبيح او الي ابدال الحا عينا او الدال تاا والقبيح خاا او
الضاد ظا ونحوها فانه حرام بلا ريب **قوله** فهو اثم
يستفاد انه من شرطية ويجوز جعلها موصولة وهو ظاهر
شرح الحلبي فلا يحتاج الي تقدير **قوله** لانه الخ تعليل لقوله
حتما لقوله من لم يجود الخ مما يلزم عليه من تعليل الفرع
المستفاد مما قبله وترك الاصل وقول الحلبي انه تعليل له
مبني علي ما قدمه من ان من لم يجود الخ علة لما قبله وتقدم

ما فيه **قوله** اي القران الظاهر انه اولي من جعل الضمير
للشان الذي جري عليه الحلبي لانا انما نحمل علي الشان
اذا لم يوجد مرجع **قوله** به اليه بمعني مع او للالتصاق
يعني انزله مجودا **قوله** انزلا الخ اي الي اللوح المحفوظ
الي جبريل اليه صلي الله عليه وسلم الي الصحابة الي
التابعين الي القرا الي رواتهم الي طرقهم الي شيوخنا وقيل
ان جبريل تلقاه منه تعالي **قوله** وهكذا اي بالتجويد **قوله**
منه باشباع الهاء كقراة ابن كثير ويتركه لكن يدخله الكمي
قوله قال تعالي ورتل القران ترتيلا ظاهره انه دليل لكون
القران وصل الينا مجودا ووجهه ان الخطاب وان كان له
صلي الله عليه وسلم فالمقصود غيره لكنه انما يقتضي وجوب
التجويد لا كونه وصل الينا كذلك ويمكن جعله دليلا
لوجوب التجويد وان علله الناظم ليكون علة ثانية لقاطع
مقدر **قوله** علي تؤدة اي مشتملا عليها او حاصلا معها قال
في القاموس التودة بفتح الهمزة وسكونها الرزانة والتاني
قالباقي بتبيين الحروف يجوز ان تكون سببية فان
التاني يحصل بالتبيين المذكور وعبارة البيضاوي اقراه
علي تؤدة وتبيين حروف بحيث يتمكن السامع من عدها
من قولهم نغر رتل ورتل اذا كان مقلجا **قوله** بتركه ذلك
اي بترك القاري التجويد وهو ان اريد به فيما مر ما يشمل
المخل بالمخارج والصفات ظاهر وان اريد به ما يختص
بالمخل بالمعني او الاعراب ففي كلامه استخدام بان يراد
هنا الاعم وهو ما يشمل المخارج والصفات **قوله** ربقاري

رب للتكثير فانه المناسب للمقام من ذم الذي لا يعمل بما
طلب منه واللام في القران مقوية لا معدية لتعدي العامل
هنا بنفسه ثم مجرور رب الظاهر لا بد من نعته وهو منتف
هنا ويجاب بان قاريا نعت لمقدر تقديره شخص كما قال
الدماميني في قول ام معاوية • يا رب قائلة غدا • يا لهف ام
معاوية • التقدير يا رب امراه قايلة علي ان ابن مالك
كالاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وخروف علي عدم
اشتراطه قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام
الفصيح وايضا مجرورها كما في المغني تارة يكون مبتدا ان
كان ثم فعل يمكن تسلطه عليه وتارة يحتملهما ان كان
الفعل الذي بعده مشتغلا بضميره انتهي ومثله فيما يظهر ما اذا
لم يكن فعل ولا خبر كما هنا فاما ان يقدر له خبر او فعل بل
يجب تقديره موخرا لوجوب تصدير رب والظاهر انه اولي
من تقدير الخبر فان الزجاج وموافقيه كما في المغني زعموا
ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب وجملة والقران
يلعنه حال من الضمير المستتر في القاري او من الموصوف
المقدر علي ما مر ثم اللعن هنا ما هو ولعل المراد لعن
القران او لعن منزله **قوله** وعلم بذلك الاولي فعلم
بذلك ثم يحتمل ان تكون الاشارة لكون التارك لذلك من
الداخل في الخبر ويحتمل انه للخبر والاتيان باشارة البعيد
مطلقا لكون الالفاظ تنعدم بمجرد التلفظ فكانها بعيدة
وان اريد بها الخبر لعلو شانه كما في الم ذلك الكتاب **قوله**
طلب التحرز بمعني الوجوب بنا علي وجوب التجويد مطلقا

بلغ مقابلة

وبمعني

لله تعالي

وبمعني ما يشمل الندب ان قلنا بعدم وجوب ما لا يخل بالمعني
ولا بالاعراب **فايدة** قال في النشر اختلفوا في
وجوب حسن الادا فبعضهم علي انه مقصور علي ما يلزم
المكلف قرانه واخرون علي ان ذلك واجب علي كل من
قرا شيا لانه لا رخصة في تغيير القران والخلاف علي هذا الوجه
غريب والصواب الثاني انتهي **قوله** وهو هنا قيد به لان
له معان اخر ففي القاموس اللحن من الاصوات المصوغة
الموضوعة حينيذ الحان ولحون ولحن في قراته طرب فيها
واللغة والخطا في القراة كاللحون واللحانة واللحانية **قوله**
والميل عن الصواب في القراة كما في القاموس او في الكلام كما في
الصحاح **قوله** او يخل بالمعني الاولي فيخل بالمعني كما في
التمهيد وكذا نظيره الاتي **قوله** او الاعراب المراد به
هنا ما يشمل البنا وتقدم في نظيره ان او مانعة خلو **قوله**
كرفع المجرور مثال للخطا في الاعراب سوا اغير المعني ام لا
قوله بضم الها مع تخفيف الواو علي الخبل وهو اجتماع الخبن
الذي هو حذف الثاني الساكن والطي الذي هو حذف الرابع
الساكن وتشديدها كما هو لغة علي الخبن والرواية الاول
وانظر سكون الها **قوله** وايضا مصدر اض رجع كما في المحكم
وغيره فيكون تاما ويستعمل كما قال ابن مالك بمعني صار
فيكون ناقصا ولا يستعمل الا مع شيئين بينهما توافق
ويمكن استغنا كل فلا يقال جا زيد ايضا ولا جا زيد ومضي
عمرو ايضا ولا اختصم عمرو وزيد ايضا وهو مفعول
مطلق حذف عامله او حال كذلك مع صاحبها ومما يونسك

لحذف العامل انك تقول عنده مال وايضا علم وعلي ذلك قول
الشاطبي وايضا ثم ميقات مثلا قال ابو شامة اي امثل النوع
هو الرابع ولا اقتصر علي الانواع الثلاثة انتهي **قوله** حلية
التلاوة الحلية بالكسر الحلي وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات
او الحجارة والزينة بالكسر ما يتزين به قاله في القاموس فتفسير الشارح الحلية الاخص بالزينة الاعم تجريد لمناسبة
المقام والمعني ان التجويد الذي هو الاعطاء الاتي رونق وزينة
للقراءة مثلا التي هي الاتيان بكلمات القران علي ما ياتي
وبنشاعته في الحروف المسموعة صفة مستحسنة هي زينة
لها ايضا فالتجويد زينة للقراءة مثلا التي هي مصدر ويحصل
للزينة في المقروء الذي هو الاثر فقول الحلبي الحلية اراد
بها الزينة اطلاقا لاسم المحل علي الحال علي عكس قوله تعالي
خذوا زينتكم عند كل مسجد علي ما قيل من انه اطلق فيه
الزينة واريد محلها وهو الثوب الذي يواري السوأة لان
اخذ الزينة نفسها وهو ستر العورة الحاصل بالثوب
غير ممكن لكونه مصدرا غير محتاج اليه علي الذي نفسه
لا يخلو عن نظر **قوله** والفرق الخ اي اصطلاحا والا فلغة
فالتلاوة والقراءة بمعني والاداء القضاء والايصال كذا
في القاموس **قوله** ان التلاوة **ان قلت** المحل غير صحيح
فان الفرق كالفرقان مصدر فرق كنصر فصل كما في القاموس
وكون التلاوة والاداء والقراءة ما ذكر ليس نفس الفصل
قلت اما ان يقدر مضاف في المبتدا كان يقال ومحصل الفرق
الخ وفي الخبر كان يقال مفاد ان التلاوة الخ **قوله** قراءة القران

اي كلا

اي كلا او بعضا فانه كما يطلق علما لمجموع اللفظ المنزل
يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكل
بعض منه قاله الشارح في شرح اللب ثم قرر في اثناء كلام
ان مثل اسم الجنس النكرة في الاطلاق علي الكل والبعض
المعرف بلام الجنس اي كما هنا **قوله** متتابعا حال
من القران اي حال كونه تتابع قراءته او من القراءة
وذلك لانه مجاز في التانيث او لانه اكتسب اي
نعت مصدر محذوف اي قرانا متتابعا بعا بعض قراءة
متتابعة **قوله** كالاوراد بان يجعل له حصة من القران
في وقت مخصوص الي تمام الختم او شيا معينا فيه منه
كسورة الملك فقط سواء كان علي ترتيب القران ام لا
علي ظاهر كلامه **قوله** والدراسة بالجر عطفا علي
الاوراد وهي لغة القراءة كما في القاموس وعرفا
كما في شرح الروض ان يقرا علي غيره ويقرا غيره عليه
انتهي وظاهره انه لا فرق بين ان يكون المقروء لهما
مختلفا بان يقرا الثاني علي الاول ما قراه الاول عليه
او لا بان يقرا بعض قطعة ثم البعض قطعة بعدها
وهو المسمي بالادارة فالمدارسة اعم من الادارة
مطلقا ومن ثم لم يذكرها **قوله** والاداء بالنصب والرفع
علي ما مر انفا **قوله** الاخذ من المشايخ بمعني القراءة
عليهم بقرينة جعل التجويد صفة له كالتلاوة والقراءة
واطلاقه يشمل قراءة التلميذ بعد سماعه من الشيخ وقراءته
من غير سماع كما هو المعتاد الان لكن في الحلبي بعد نقل

ذا عن ابن الناظم والحق ان الاداء القراءة. بحضرة الشيوخ عقب
الاخذ من افواههم لا الاخذ نفسه انتهى واعلم انه
يحتمل ان يكون بين التلاوة والاداء عموم مطلق فان
التلاوة تصدق بالقراءة على الشيخ وغيرها ويحتمل ان يكون
بينهما تباين بان تقيد التلاوة بالقراءة لا على الشيخ ويحتمل
ان يكون بينهما عموم وجهي بان يراد بالاداء القراءة على
الشيخ متتابعة ام لا **قوله** فهما اسم منهما اي من كل منهما
فانهم لاجهة للقراءة منفردة عنهما وقد يقال ينفرد
فيما اذا قرا شيأ غير متتابع بلا حضور شيخ فيكون اسم
منهما **قوله** ومراتب التجويد اي منازله كما في القاموس
والمراد ان التجويد يكون مع كل منهما فهي منازل اعتبارية
واثرها على نحو الاقسام الى اشارة الى تفاوت رتبها وبه
صرح بعد **قوله** ثلاثة اما لم يجعل التحقيق مرتبة
مستقلة كما جرى عليه القسطلاني لما قال في النشر انه
نوع من الترتيل وهي نهايته **قوله** ثم الثاني لم يقل الثالث
لانه اخرها **قوله** قال الترتيل في القاموس الترتيل حركة
حسن تناسق الشيء وبياض الاسنان وكثرة ماءها
والحسن من الكلام والطيب من كل شيء ثم قال ورتل
الكلام ترتيلا احسن تاليفه وترتل فيه ترتل فتسير
الشارح بالتودة. معنى الرزانة والتاني كما مر اصطلاح عرفي
وفي النشر الترتيل مصدر رتل فلان كلامه اذا اتبع بعضه
بعضا على مكث وتفهم من غير عجلة **قوله** والحدر بدال
مهملة ساكنة مصدر حدر كنصر وضرب كما في القاموس وان

اقتصر

ثم

اقتصر في النشر على الاول **قوله** الاشراع قال في القاموس
اخذ الخط من علو الى سفل كالحدر والاسراع كالتحدير
انتهى فما في النشر من انه انما اطلق الحدر على الاسراع
لكونه لازما للهبوط فيه نظر وفي جعله الحدر من انواع
التجويد رد على من توهم ان التجويد خاص بالترتيل
لاعتقادهم ان التجويد ~~خاص بالترتيل~~ انما هو الاقراء
في المد واشباع الحركات ونحوها مما لا يتاتى مع الحدر
نعم الترتيل اتم مدا وتحريكا وشدا وغنة واسكانا
من الحدر وفي النشر الحدر عندهم عبارة عن ادراج
القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين
والاختلاس والبدل والادغام الكبير وتخفيف الهمز
ونحو ذلك **قوله** ابي عمرو وقالون حيث قرا بقصر
المنفصل كما يعلم من النشر **قوله** التوسط كذا في النشر
ولعل الاولى التوسط لان الترتيل مصدر رد وهو متعد
ثم هذا اعرفي لا لغوي كما يعلم من الصحاح والقاموس
قوله ابن عامر والكسائي وكذا ابو عمرو وقالون حيث
قرا بالمد في المنفصل كما يعلم من النشر **قوله** بضمها
مع تخفيف الواو وتشديدها على ما مر **قوله** اعطائي
اخره مصدر مضاف للمفعول والفاعل القاري وهذا
معناه عرفا اما لغة فهو الاتيان بالشيء جيدا **قوله**
الحروف اي حروف ما يقرؤه قليلا كان او كثيرا **قوله**
لازمة متعلق لهما وهما صفة صفة وقدره خاصا ليحسن
عطف وستحقها اذ هو على ما قرره الشارح صفة للحروف

ايضا لكنه صفة ناشية من هذه الصفات **قوله** سمي
تشديدا المناسب لسابقيه ولاحقه شدة لا يقال المراد بالتشديد
ضد التخفيف لانا نقول يمنعه **قوله** مما
مر الظاهر ان المراد به الصفات السابقة في قوله صفاتها
جهر الخ فلا يشمل الادغام والاقلاب والاخفاء ونحوها
وقد مر قبيل وهو ايضا حلية الخ ان ترك نحو الاخفاء من اللحن
الخفي للتجويد الا ان يجاب **قوله** مما ينشأ الخ دفع به
ما ينبادر من تكرر هذا مع قوله حقها فانه لا معنى له
ايضا هنا الا ما تستحقه وحاصله ان المراد بالحق
الصفة الاصلية وبالمستحق الصفة الناشية منها
قال الحلبي ولو اعتبر بانه تقسيم تابع اعتبار الصفة
اعم من الاصلية والناشية عنها جاز لكن التفسيري
خلاف الاصل وتتميم الصفة بعد الاختصار في الذكر
على خصوص الصفات الاصلية خلاف الظاهر انتهى
ومن توجيهه الثاني يوخذ جواب ما يقال كان الاولى
حذف مستحقها لان الصفة تشمل الاصلية والناشية
بما حاصله ان حمل الصفة على ذلك يخالف لما مر
في قوله صفاتها جهر الخ فلو اقتصر عليها لاوهم خروج
الناشية تعلم لك ان تقول لو حذف قوله من صفة لوفي
بالمرام هذا ويمكن قراءة مستحقها بالجر عطفا على صفة
فيكون بيانا للحق فلا يتوجه اشكال وكان الشارح
اثر عطفه على حقها مراعاة لاتفاق حركة القاف فيهما الذي
هو ولي **قوله** ونحوها كتفخيم لام الجلالة اذا وقعت بعد فتح

اوضم

او ضم وتفخيم الراء الساكنة اذا وقعت قبل حرف استعلاء
او بعد كسر عارض او نحو ذلك مما ياتي والراء المفتوحة
والمضمومة بقي انه لا حاجة اليه مع الكاف واذا جيب
عن مثله بان احدهما للافراد الذهنية والاخر للافراد
الخارجية **قوله** ورد اي اخراج مجازا اذا اصله كما في
الصحاح والقاموس الصرف **قوله** لاصله اي من اصله
فاللام بمعنى من كما في سمعت له صراخا كما في المغني **قوله**
اي حمزه جعله اصلا لكون الحرف يستقر فيه بعد خروجه
من الجوف فكانه اصل ينبني عليه وينشا عنه **قوله** من
مخرجه من ~~الجوف فكانه اصل~~ قال الحلبي من للبيان
وحملها على التبعيض مع حمل المخرج على النوعي فاسد
لان الجوف مخرج نوعي وحروفه لا ترد الى جزيه بل اليه
كله انتهى وفيه ان حروف الجوف الثلاثة متفاوتة فيه
فالالف منصوبة والياء منسفلة والواو معترضة كما مر
في كلام الشارح ولك ان تقول الظاهر ان مراده بالنوعي
ما يخرج منه مع الحرف غيره كوسط اللسان بالنسبة للجيم
وحينئذ فمقتضاه جعل من تبعيضية ان لكل حرف مخرجا
يشاركه فيه غيره وهو ظاهر الفساد فيتعين جعلها بيانية
لما ذكره الحلبي **قوله** اي نظير ذلك الحرف دفع به ما يقال
ضمير نظيره ومثله ان رجع لكل واحد كما هو المتبادر كان
المعنى ان تلفظ بنظير كل حرف وهو ظاهر الفساد وان
رجع لواحد كان المعنى ان تلفظ بنظير واحد مثل واحد
وهو فاسد ايضا وحاصل الدفع **قوله** وان تلفظ **ان قلت**

اول هذا دون سابقيه وايضا العادة تاويلان والفعل
بالمصدر لا عكسه **قلت** ما كان اللفظ يطلق عرفا على الملفوظ
مع عدم ارادته هنا احتاج لذلك **قوله** بنظيره اشار الى جعل
في بمعنى الباء كما في قول الشاعر • ويركب يوم الروع منا فوارس •
• يصيرونه في طعن الابا هر والكلي • **قوله** اولا ليست ضرورية
قوله او تمتعا بنظيره كذلك صفة وفي قوله او غيره ففيره
المعطف على مجموع عاملين مختلفين وقدم الكلام عليه انفا
قال الحلبي قال فان قلت كون التلفظ بالثاني كالتلفظ بالاول في
رعاية المخرج والحق والمستحق امر يفهم مما مر لتعلق
الاعطاء والرد المذكورين به لكل حرف مما الفايدة في ذكره
هنا قلت التوضيح والتوطية لذكر ما هو معتبر في التجويد
من ترك التكلف والتعسف وفيه ان التلفظ بنظير الحرف
مثله لا يحسن توطية لنفي التكلف والتعسف اذ المراد نفي
التكلف في كل حرف وستة الحرف الاول وفي النشر قد يقال
المراد من النطق بالنظير الاتيان به على وجه مساو
للاول من تفخيم وترقيق حركة وسكون وغيرها مما لا تكون
مخالفته مخلة بالمخارج ولا بالصفات فاذا قرا بالترتيل في
حرف لا يقرا بالتدوير والحدر فيما يجوده الا انه يشكل عليه
ان الكلام في التجويد الواجب وهذا غاية تلفيق والاصح
جوازه الا ان يكون فيه استخدام بان يراد هنا بالتجويد
واجبا اولا **قوله** مجملا ذلك الظاهر ان اسم الاشارة راجع
لكل من الاعطاء والرد واللفظ السابق فمجملا حال منهما
بتاويل ذلك المذكور ونحوه لكن في بعض الشروح انه حال

الحلبي

انتهى

من واحد وفيه مع قصوره نظر فان المعنى لا يستقيم الا على
جعله حالا من كل كما هو ظاهر **قوله** من غير الخ المتبادر
انه متعلق بمجملا اشارة الى انه لا بد مع تكميل ما ذكر ان
يقرا من غير تكلف وقد يقال التكلف في القراة نقص فالاولى
ان يكون متعلقا بمحذوف بيانا للتكميل اي بان ياتي به
من غير تكلف **قوله** في القراة اي حروف القراة مخرجا وصفة
ومستحقا **قوله** ولكن الخ ظاهره انه المتعلق على النسختين
والظاهر انه على نسخة باللفظ تعلقه بالنطق المتعلق
بتكلف فالمعنى من غير تكلف في النطق باللفظ بمعنى
الملفوظ فقول الهروي واما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله
وفي نسخة باللفظ في النطق فلا وجه لصحتها مما كان
ينبغي له ذكرها الا مقرونة بالتنبيه على ضعفها مردود
وفي بعض الشروح هذا كله في حق من قراته بالعتق طبعا
او صنعا اما من قراته بالرخاوة فبالعكس **قوله** التمطيط
المراد به المد في غير محله والزيادة على القدر الجايز في محله
وفي القاموس مطه مده وتمطط تمدد **قوله** الادماج
المراد به الادخال ببعض الحروف وفي الصحاح والقاموس
دمج الشيء دموجا اذا دخل في الشيء واستحكم فيه ثم
قالا وادمجت الشيء اذا لففته في ثوب انتهى وكانه ترك
التدوير لانه لا يظهر فيه خلل فانه ان زاد فيه كان ترتيلا
وان نقص كان حدرا **قوله** بلحون العرب الخ في الحلبي
عن شرح الشاطبية للجعبري عليكم بالحان العرب واياكم
والحان اهل الفسق واهل الكتابين الى اخره وفي الغطلاني

من واحد

عن حذيفة بلحون العرب واصواتها واياكم ولحون اهل
الفسق واهل الكتابين وسيجي بعدي قوم يرجعون بالقران
ترجيع الغنا والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم
وقلوب الذين يعجبهم الخ وفي بعض الشروح بعد سياق
لفظ الشارح وفي رواية والكتابين وفي الجامع الصغير في رواية
الطبراني في الكبير والاوسط حذيفة اقروا القران بلحون
العرب واصواتها واياكم ولحون اهل الكتابين واهل الفسق
فانه سيجي بعدي قوم يرجعون بالقران ترجيع الغنا
والرهبانية والنوح ولا يجاوز الخ **قوله** الفسق والكباير
والمعني وذلك لاجل ارتكابهم الكباير اي جنسها **قوله**
يرجعون قال في النهاية الترجيع ترديد القراة ومنه
ترجيع الاذان وقيل هو تقارب ضروب الحركات في الصوت
انتهي وعبارة ابن حجر الترجيع تقارب ضروب الحركات في
القراة واصله الترديد انتهي **قوله** ترجيع الغنا الخ اي
اهل الغنا واهل الرهبانية واهل النوح علي حد واسئل
القرية قال العلقمي ويحتمل بقاوه علي ظاهره اي الترجيع
الواقع في الغنا ترجيع اهله له الاضافة لادني ملابسة
او ان المراد بالترجيع الترجع فليتامل والغنا بالكسر والمد
من السماع كما في الصحاح وعبارة القاموس ككسا من
الصوت ما طرب به **قوله** الرهبانية قال البيضاوي
هي المبالغة في العبادة بالرياضة والانقطاع عن الناس
منسوبة الي الرهبان وهو المبالغ في الخوف من رهب
كالخشيان من خشي وقريت بالضم فانها منسوبة

بلغ مقابلة

عطف علة علي معلول بتقدير مضاف اي ارتكاب الكباير

الي الرهبان

الي الرهبان وهو جمع راهب كراكب وركبان انتهي ولعل
المراد هنا الخوف فان الخايف يردد صوته في كلامه ففي
الصحاح والقاموس رهب بالكسر خاف ثم قالا والراهب
واحد رهبان النصاري ومصدره الرهبة والرهبانية
والنوح معلوم **قوله** لا يجاوز حناجرهم في الصحاح
والقاموس الحنجرة والحنجور الحلقوم وفي النهاية
الحنجرة راس العلصمة وهي كما في الصحاح راس الحلقوم
وهو الموضع الناتي في الحلق وفي الصحاح الحنجرة مفعلة
مجري النفس انتهي والحنجور فعول بضم الفا الحلق انتهي
وفي قوله مفعلة نظر فصوابه فنعلة وفيه ايضا الحلقوم
الحلق **قوله** مفتونة مبتدا وخبره قلوبهم ويحتمل نصبها
علي الحال **قوله** والمراد بالحان العرب الخ لعل مراده الالحان
الموجودة في الرواية الثانية او هذا حكاية له بمرادفه
والا فالرواية التي قدمها لحون وفي النهاية لحون العرب
والالحان جمع لحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسين
القراة والشعر والغنا ويشبه ان يكون اراد هذا الذي يفعله
قرا الزمان من اللحون التي يقرون بها النظاير في المحافل
فان اليهود والنصاري يقرون كتبهم نحوا من ذلك انتهي
قوله كما جبلوا عليه كالتفسير لما قبله ان لم يجرد عن بعض
معناه ففي القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية
جبل عليها الانسان **قوله** من غير زيادة ولا نقص مستفاد
من قوله جبلوا عليه فهو ايضاح **قوله** علي الندب ظاهره
حصلت المحافظة المذكورة اولا وليس مرادا وكانه تركه

لعلمه من الكراهة بالتساوي **قوله** والنهي اي في قوله
واياكم ولحون الخ واطلاق النهي على مثل ذلك مجاز نظرا
للمعنى والا فالنهي اللفظي قول دال على اقتضاء كف عن
فعل لا بخصوص كف **قوله** صحة القاف الحروف الظاهر الاول
ان الاولى من اضافة الصفة للموصوف والثانية
اضافة بيانية ويحتمل في الثانية جعل الالفاظ بمعنى
التلفظات الصحيحة بمعنى الاتيان بالحروف على
الوجه المطلوب **قوله** والا فعلى التحريم اي بالاجماع
ويفسق به القاري ويأثم المستمع لانه عدل به عن
نهجه القويم قاله في شرح الروض وما حكاه الرافعي
عن بعضهم انه لا يضر التمطيط مطلقا شاذ وان رواه
ابن حمدان عن الحنابلة ثم ما تقرر من الكراهة حيث وجدت
المحافظة يخالفه ظاهر قول الروض وشرحه عطفا على
ما لا باس به وقراءته بالالحان ان لم يفرط انتهى لافادته
الاباحة حينئذ المصرح بها في الحاوي على ما نقله
وما نقل عن القولي والسنديجي والغزالي الاستحباب
واجاب بعض شراح هذا الكتاب بان الكراهة محمولة
على ما اذا حصل في القراءة تكليف هذا كله في القراءة بالالحان
اما تحسين الصوت ويقدم حسنه على غيره فلا نزاع فيه
ففي الروض وتحسين الصوت بالقران مستحب **قوله** والمراد
بالزين الخ وعدم مجاوزة الحناجر عبارة عن عدم صعود
عملهم كما قاله بعض الشراح **قوله** واعلم
قوله ان قراءتنا الخ سبقه لذلك السخاوي في جماله

القرا

القراءة وعبارته ومما ابتدع الناس في قراءة القرآن اصوات
القتالخ **قوله** ابتدعوا اي انشاوا كما في القاموس **قوله**
بالترقيص من رقص كما في القاموس اي لعب ولاك واضطرب
قاله في القاموس ولعل وجه التسمية بما ذكر ان القاري
على الوجه المذكور يضطرب بلسانه ويلوكه ويلعب من
مخالفته للمطلوب **قوله** ان يروم اي يطلب كما في القاموس
والمراد هنا فعل السكت **قوله** ثم ينفر بكسر الفاء وضمها
اي ينتقل وفي القاموس نفرت الدابة تنفر وتنفر نفورا
ونفارا فهي نافر ونفور رمحت وتباعدت **قوله** في عدو
وهرولة مراده الاسراع والا فالعدو شدة المشي والهرولة
قال في القاموس بين العدو والمشي وبعد العنق والاسراع
في المشي **قوله** بالتطريب الاطراب كالتطرب من الطرب بفتح الراء
الفرح والحزن او خفة تلحقك لسرك او تحزنك وتخصيصه
بالفرح وهم قاله في القاموس سمي به هذا النوع لانه نسبة
الى الغناء وان صاحبه كذي الفرح والحزن **قوله** يترنم اي
يتغنى كما يوخذ من القاموس **قوله** بالتحزين الحزن بالضم
والتحرك الهم وحزنه جعل فيه حزنا قاله في القاموس وسمي
به هذا النوع لان القاري به كانه يدخل الهم على نفسه او
يصير صوته كصوت الحزين **قوله** ان يترك الخ مع المحافظة
على تصحيح الالفاظ بدليل انه نهي عنه للرياء **قوله** من خشوع
وخضوع قال في القاموس الخشوع الخضوع كالاختشاع
والفعل كمنع او قرب من الخضوع او هو في البدن والخشوع
في الصوت والبصر والسكوت والتذلل ثم قال خضع كمنع

خضوعا نظاما ونواضع كاستضع وسكن **قوله** وسماه
بعضهم هو السخاوي في جمال القرا وعبارته وينبغي ان
يسمي التحريف انتهي والتحريف كما في القاموس التغيير سمي به هذا
النوع لما فيه من تغيير الفاظ من القرانية **قوله** فلعل
مراده بالعرض المطلوب شرعا في القراة **قوله** علي ما جا
به اي علي الوجه الذي نزل به القران كما سر ايضاحه
قوله ثم التفكر الخ تاخر التفكر عن التصحيح ظاهر واما
التراخي فلعل وجهه ان رتبة التصحيح وهو واجب علي
كل قاري كما سر مقدمة في التفكر فانه مندوب **قوله** اي
التجويد كذا درجوا عليه وهو ظاهر واعترب شارح فقال
ليس بين القاري وبين ترك التكلف والتعسف الا ان يتاني
في الكلام وان يرقي حنكه **قوله** فرق قال الهروي اسم
ليس **قوله** بينه فانه ظرف لمقدر وهو اسمه حقيقة
وهو فرق والا بمعني غير وريا ضة خبر ليس انتهي وفيه
انه اذا كان الا بمعني غير كانت مع ما بعدها كما في
المغني صفة فلا يستقيم جعل رياضة خبر ليس اذ هو
جزء الصفة علي ان الا التي بمعني غير لا يجوز حذف موصوفها
فلا يقال جاني الا زيد وان قيل جاني غير زيد قالا ولي ه
جعله استثنا مفرغا والتقدير ليس بين التجويد وبين
تركه فرق اي شي فارق الا رياضة امر تركه والمراد
ان التجويد في ظن القاري بدون الرياضة المذكورة هو
وتركه سيان لعدم الاعتداد به اذ حقيقة التجويد
وهو الاعطا السابق لا يكون بدون الرياضة المذكورة

والغرض

لان التجويد يوجد بدونها ويكون كعدمه كما قد يوهمه
النظم **قوله** اي مداومته علي القراة لعله بيان مراد من
اطلاق اسم المسبب علي السبب والا فالرياضة التذليل
كما في القاموس راض المهر رياضا ورياضة ذلله وفيه
ايضا راضت النفس طابت وراوضه داواه ويمكن
تجيبها هنا باعتبار ان المداومة المذكورة تطيب بها
القراة وهي لها بمنزله الدوا **قوله** بالتكرار والسماع
الظاهر ان الباء هنا سببية الا انه صحيح بالنسبة
للتكرار دون السماع وقد يجاب بان فيه تغليبا او انه
نظر للمجموع او ان مراده المداومة المعتد بها فكانه اشار
بالسماع الي ان المداومة انما يعتد بها اذا كانت مستندة
للسماع ويجوز ان تكون للمصاحبة ويرد عليه كالذي قبله
ان التكرار وهو المداومة تكفي يكون الشي مصاحبا او
سببا وقد يجاب بنظير ما مر قبله **قوله** لا بمجرد القراي
من الكتب كان يعرف منها مخارج الحروف والصفات
بدون سماع لالفاظ القران من الشايخ فعطف السماع
عليه مغاير فلا بد من الثلاثة الا ان قضية كلامه حيث
لم يعتبر التلقي في جانب الفرق ان المداومة مع السماع كافية
وان لم يتصفح الكتب وهو ظاهر **قوله** وهي اللحي كذا في
القاموس وفي ابن الناظم وتبعوه انه ملتقي الشدقين
من الجانبين **قوله** من اطلاق الخ الذي اخره اعترضه الحلبي وتبعه
الهروي بان اللحي وهو منبت اللحية التي هي شعر الخدين
والذقن ليس جزا للفم زاد الهروي قالا ظهر ان المراد ذكر

المحل وارادة الحال وهو اللسان المعد للبيان انتهى
وفيه ان اللحي ليس محلا للسان فالاولى انه من اطلاق
اسم الشي على مجاوره وقد يجاب عن الشارح بمنع ان
اللحي ليس من الفم ويؤيده ان في كلام فقهائنا ان الناقض
من فرج المراة ملتقى شفريها المحيطين به كاحاطة الشفتين
بالفم وان اللحيين العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى
وفي القاموس شفتا الانسان طبقتا فمه ومنه يعلم ان كلما
احاطت به الشفتان من الفم ومنه اللحي بقي ان من اشترط في
اطلاق الجزء على الكل ان يكون للجزء مزية على غيره
من الوجه الذي اريد من الكل فلينظر ما هذه المزية هنا
عنده **قوله** ولكل امر فكان شمول العظم لهما من حيث
ان اضافة المفرد للعموم وهذا احسن من جعل بعضهم
الاضافة للجنس لما لا يخفى **تنبيه** قال بعض الشراح
قد اتضح لك بهذه الابيات ان تجويد القران يتوقف على
اربعة امور احدها معرفة مخارج الحروف والثاني
معرفة صفاتها والثالث معرفة ما يتجدد لها من حيث
التركيب من الاحكام والرابع رياضة اللسان بذلك
قوله احكام وقواعد الظاهر ان المراد بالاحكام المتعلق
بكلمات مخصوصة كاعوذ واهدنا وبالقواعد المتعلق
بغيرها كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي **قوله** متعلقة
بالتجويد اي لكونه متوقفا عليها لما مر انه اعطا الحروف
حقها ومستحقها من نحو تفخيم وترقيق **قوله** ناشية
عن الصفات **ان قلت** ذكر المصنف فيما ياتي امورا

لمعرفة صح

مطلب

تتعلق

تتعلق بالصفات كبيان الشدة والجهر والقلقلة
فليس كما ذكره ناشيا عن الصفات **قلت** لما كان المستفاد
من الصفات اكثر كان هو المقصود اقتصر عليه
في التوطية فتامل والاحسن ان يقال اراد بهذه من
قوله فرققن الى قوله وبابرق بدليل ذكر توطية اخرى
له الا انه يحتاج لنكتة قصر ذلك على خصوص هذا
مع صلاحية اللفظ لاعم منه فليتامل **قوله** فرققن
بنون التوكيد الخفيفة الظاهر انه هذه الفا هي الفصيحة
اي واذا عرفت ان التجويد اعطا الحروف ما مر فرققن
فلا يقال ان المقام للواو لعدم علم مدخول الفا مما قبلها
قوله من احرف قال الهروي بالنقل والحذف ويجوز
من غير نقل ايضا ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت
الاستفالة انتهى وفيه ان الاولى عدم النقل لتمام الجزء
معه دون النقل لما يلزمه من دخول الخبن وهو وان
كان جايزا فعدمه اولى الا ان يكون رواية **قوله**
مستفله يشير به الى ان بيانية لا تبعيضية والى
تطابق البيان والمبين ولم يحمل الحروف على الجميع ويجعل
من تبعيضية لتنكيرها والنكرة في سياق الاثبات لا عموم
لها ويخرج من اطلاقه اللام والرا لما ياتي فيهما من التفصيل
قوله اي واحذر اشار به الى ان حاذرن امر من حاذر
بمعنى اصل الفعل كواقع وسافر لا اسم فاعل من حذر وهو
واضح على رسمه بالنون كما وقع للشارح اما على رسمه
بالالف كرققن كما في ابن الناظم على ما نقله الحلبي فيحتمل

من م

كما قال ان يكون امرا ايضا بنا على راي الاكثرين ان
نون التوكيد الخفيفة ترسم في غير المصحف بالالف
وان يكون اسم فاعل من حذرت بمعنى تحذرمه
منصوبا بكن المقدرة اي كن حذرا فقوله الهروي
رد اعليه حاذرن بالنون المخففة الموكدة في بعض
النسخ الصحيحة وهو الملايم للمطابقة بين التعاطفين
على انه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادته المبالغة
من صيغة الامر بنا المفاعلة التي هي موضوعة
للمغالبة فالمعنى احذر احذر البتة تفخيم لفظ الالف
وفي نسخة بالتنوين كما في حاذرا فيه نظر فان رسمه
بالالف لا يعين كونه تنوينا كما علمت ولان المطابقة
حاصلة على رسمها بالالف ايضا بتقدير كونه اسم فاعل
نظرا للعامل المقدر اذ هو من عطف فعلية الان قوله
مع افادة المبالغة الخ ان المراد بالمبالغة فيه ما هو اصل
باب المفاعلة من انه لا بد ان يكون بين اثنين فصاعدا
يفعل احدهما بصاحبه ما يفعل الصاحب به نحو ضارب
زيد عمرا فلا ينجه قوله فالمعنى احذر احذر لان
الفعل بهذا المعنى انما يقتضي ان يكون بين اثنين
حذر كل صاحبه لا تكرير الفعل بشخص واحد وان
اراد به ما ذكر فيه الفعل بعد المفاعلة مسندا الى الغالب
فيه فهو انما يتم بيني على فعلته بفتح العين افعله
بضمها اي غلبته ولا دلالة فيه على تكرار ايضا هذا
وما افاده كلامه من ان رقفن مرسوم بالنون في جميع

النسخ

النسخ وان الاختلاف انما هو في حاذرن معارضا
نقله الحلبي عن ابن الناظم وقول شارح تفسيرا
لحاذرن اي حذرني كم من ان يفخم الالف وتحذر
من ان تفخم الالف عند التلفظ بها فيه نظر ايضا لانه
لا يوافق المقابلة كما علم قوله لفظ الالف بالاضافة
البيانية قال شارح لما امر بترقيق الحروف المستفلة
دخلت الالف في ذلك وانما نبه عليها لانفتاح الفم
عند التلفظ بها وذلك يودي الى تسمين الحرف انتهى قوله
اذا وقعت الى آخره تبع فيه النشر وعبارته واما الالف
فالصحيح انها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب
ما قبلها فانها تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع
في كلام بعض ايمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون
التحذير منها بفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها
الى ان يصيروها كالواو ويريدون التنبيه على ما هي
مرققة فيه وانما نص بعض المتاخرين اي كالامام
الجعبري على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء
وهم فيه ولم يسبقه اليه احد وقد رد عليه الايمة
المحققون من معاصريه ورايت في ذلك تاليفا للامام
ابي عبد الله محمد بن نصحان سماه التذكرة والتبصرة
لمن نسي تفخيم الالف وانكره قال فيه اعلم ايها القارئ
ان من انكر تفخيم الالف فانكاره صادر من جهله او غلط
طبعه او عدم اطلاعه وتمسكه ببعض كتب التجويد
التي اهمل مصنفوها التصريح بذكر تفخيم الالف ثم اطال

وتفخيمها

في بيان ذلك وفي التمهيد تبعا لشيخه ابن الجندي الثا
التابع للجعبري ان الالف مرققة ولو بعد مفخم وانما
لم يحمل الشارح النظم عليه وان كان مقتضي اطلاقه
لما ذكروه من انه غير معول عليه لكونه الفه في سن
البلوغ ومما تقرر علم سقوط اعتراض الحلبي علي
الشارح بانه لا يجوز تفخيم الفاظ طال ونحوه اي من
كل ما وقع فيه الف بعد مفخم متمسكا بكلام الجعبري
قوله بعد حرف مستعل اي حقيقة او حكما كما يعلم
من قوله وفخمت بعد المستعلي وشبهه فلو ذكر شبهه
هنا كان اولي قوله تبعته في التفخيم فيه اشارة
الي ان ذات الالف لا توصف بتفخيم كما لا توصف
بترقيق وبه صرح في النشر كما مر قوله وذلك اي
المذكور من ترقيقها بعد المستفل وتفخيمها بعدم
تسليم ان الالف لازمة لفتحة ما قبلها بل هي لازمة
الالف واجاب بان المراد بفتحة ما قبلها فتحته
في حال كون ما قبلها لا مطلقا فثبت التلازم وفيه
بعد تسليمه نظر لانه يلزم عليه اتحاد الدليل والمدلول
قوله فرققت وفخمت اي تبعا لا لذاتها كما علم مما
مر قوله والمراد بشبهه الرا الخ اي اذا لم تكن مرققة
كما في اخراجا قراه ورش ومثل الرا اللام المفخمة في اسم
الله كذا نحو الصلاة في قراة ورش ومن هنا تعلم ان
الالف الممالة في نحو اسري واشتري مرققة لترقيق
الرا الواقعة قبلها بامالتها تبعا لها قوله لانها تخرج

بلغ مقابلة

الخ اعترضه

وفق لله تعالى

الخ اعترضه الحلبي بانه لا يصلح تعليلا لما فهم من
كون اللام والرا شبيهان للمستعلي لانه يستلزم ان
تكون اللام والنون شبيهتين له لوجود العلة المذكورة
فيهما انتهي بل يقتضي ايضا ان الالف بعد الرا ترقق مطلقا
وتقدم خلافه وان كل ما خرج من طرف اللسان كالتا والدال
والزاي والسين المهملة والذال المعجمة والثا المثلثة شبيه
بالمستعلي وليس كذلك ويمكن ان يجاب ان المراد بما يليه
من الحنك الاعلي لا ما يليه حالة كون طرف اللسان متصعدا
كتصعده في المستعلية فيختص بالرا واللام المفخمتين
قوله الذي هو الخ هو راجع الي طرف اللسان وما يليه من
الحنك الاعلي وكون ذلك مخرجا لحروف الاستعلا واضح لما مر
من ان الحروف اصوات لا تحصل الا بتصادم جسمين
بالحنك الاعلي جزء من مخرج حروف الاستعلا فقول
الحلبي فيه ايهام ان الحنك الاعلي مخرج لها وهو فاسد
مندفع نعم من جملة حروف الاستعلا القاف والضاد والخا
والغين المعجمات وليس طرف اللسان مخرجا لها فالمراد
بقوله محل حروف الاستعلا محله في الجملة قوله وحاذر
تفخيم همز الخ كذا في نسخة الشارح بلا نون ولا الف مع رسم
السابق بالنون فكان الاولي هنا كذلك انه اراد لفظ النظم
او احذر ان اراد معناه وقدم تفخيم فقط اشارة الي عطف لفظ
همز علي لفظ الالف ولو عطفه علي الالف لقدر تفخيم وكانه
لما مر ان الاضافة بيانية واغرب القسطلاني فقال ان
همز معطوف علي فرققن قوله من الحمد الخ قدر كل

ايضا حتى لا يتوهم ان التفخيم التحذير من تفخيم المجموع ٥
قوله واعوذ الخ قدر العاطف في الثلاثة لما مر قوله عند الابتدا
الخ قيد للمجموع لكون الهمزة في الحمد واهدنا والله لا توجد الا
في الابتدا والا فترقيق الهمزة لا يختص بالابتدا بل يكون
فيه وفي الوصل لان الهمزة فيه قطع كاعوذ وانعمت قوله
بذلك اي همز كل قوله ما فيها اي الهمزة في كل من المواضع
الاربعة المفهومة من الهمزات وانما باعتبار كون الهمزة كلمة
وكذا في لاحقيه فقوله لمجاورتها العين اي في اعوذ والها ٣
في اهدنا وقوله في المخرج اراد به الحلق والا فالمتجرمعهد
الهاء العين لبست مخرجة معها لخروجهما من وسط الحلق
فقوله لكون العين في اعوذ واللام في الحمد والله وقوله ٤
كون الها في اهدنا فتعلم ان ترقيق الحمد لما في همزته من الشدة
ولامه من التوسط واعوذ لما في همزته ايضا من الشدة والعين
من الانحدار والتوسط واهدنا لما في همزته ايضا من الشدة
ورخاوة الها والله للشدة والتوسط والتفخيم وقد اعتبر الازهري
الهمزة في الحمد مجاورة للحا بنا على عدم الاعتداد باللام لسكونها
هذا وقد جعل الحلبي ذكرة الهمزة مجاورة للحروف المذكورة
سببها على انها ترقق مطلقا وجعل استحقاق الترقيق لما فيها
من الاستفال المقتضي للترقيق ثم نظر في تعليله بكمال الشدة
بان كمالها لا يقتضي الترقيق قال والحكمة التفاق والها الشريفتا
مرققتين مع انهما من المستعلية المستحقة للتفخيم نعم التعليل
بكمال الشدة مستقيم لوامر المصنف ببيانها اذ الحرف الشديد يمنعه
الصوت ان يجري معه مستوجب للبيان لكنه لم يامره الا

بمحاذرة

بمحاذرة تفخيمها انتهى ولم يتعرض لبقية التعليل والظاهر
ان ما نظر في الشرح يجري فيما ذكر ويمكن ان يجاب عن
نظره فان الشارح اشار بتعليله الى انه ليس مراد النظم
الامر بمجرد الترقيق بل به مع تبيين الهمز فترك تعليل الترقيق
لظهوره واشتراكه في جميع الحروف المستفلة قوله فالهمزة
مرققة الخ الفا في جواب شرط علم من التعاليل السابقة
كان قيل اذا عرفت ان الهمزة مرققة مع مجاورتها ما ذكر عرفت
انها مرققة مطلقا اذ لا فرق بين هذه وغيرها لعدم خلوه
مما ذكر فيها قوله ثم حاذر الخ ثم هنا للترتيب الاخباري
لا للترتيب الحكمي لعدمها بين الاخبارين قوله لام لله
اي الاولى كما يصرح به قول الشارح لكسرتها ولم يجعله
على العموم ليشمل الثانية ايضا فانها هنا مرققة ايضا لان
الكلام عليها سياتي في قول النظم وفخم اللام من اسم
الله قوله لكسرتها علل به الحلبي ايضا وكذا باقي ما علل
به الشارح باقي مواضع اللام الا مجاورة التا للام الاولى
من وليتلطف فانه لم يذكره لجعله النظم على اللام الثانية
لكن ذكره غيره ولم ار من نظر فيه لكن يوخذ مما مر عن الحلبي
ان لا تكون هذه التعاليل مقتضية للترقيق لوجودها
في الحروف المفخمة كالقاف المكسورة وان المقتضي انما
هو استفالها فلعل المراد من مجاورة التفخيم التبيين
للام كما عبر به مكي في رعايته في اللام المشددة قوله ولام
لنا لم يلتق بتقدير العاطف بان يقول ولنا تبيين الحرف
المراد قوله ولا مي وليتلطف كذا في رعاية مكي وهو اوجه

ما جري عليه غير واحد من الشراح من حمله على اللام الثانية
ومما قاله الازهري تبعا لابن الناظم من ان المراد الامر بالمحافظة
على سكون اللام بل استبعد الهروي كل البعد قال لان الكلام
هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك هذا ولم يجعل
واو وليتلطف وعطوفيه عاطفة بل قدر العاطف فيهما
وجعلها في التلاوة وكانه اشار الى الاولى عدم الاقتصار
على المعطوف وان كان جايزا في مقام الاستدلال دون
التلاوة كما نبه عليه الدماميني عن ابيها السبكي واطال فيه
واطال فيه في التعليقة الهندية في حرف الميم ومحافظة
على بقاء سكون لام وليتلطف قوله ولا الضالين انما وقف لهم
على الضاد الساكنة من ولا الضالين لانه بدل من لام التعريف
فوقف عليها على لام التعريف من قال ذا وقدم ذا والخفنا
بذلك قاله الحلبي وقال الهروي وانما صح قطع المصحف
الكلمة للضرورة والا فلا يجوز مثل هذا الا في حالة الاضطرار
لا في حالة الاختيار لا قراءة ولا كتابة واعترض بانه غير
متعد لوجه الاعتذار عن المصاحف لانه بعد الادغام يصير ضادا
مشددا فلا يجوز تركه مع ان القلب لا يصح الا عند اجتماعه
مع الضاد دون انفكاكه عنه على ان الوقف على لام التعريف
وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف
بين ارباب الدراية والرواية انتهى قوله لمجاورتها الفساد
لم يبين هنا ان مقصود النظم بالامثلة التنبيه على ان
اللام مرققة مطلقا كما فعل في الهمزة لان من اللام ما هو
ما هو مفخم اما وجوبا كما في الجلالة في بعض احوالها

او جوازا

او جوازا كاللام في نحو الصلاة في قراءة ورش وعليه فعموم
النظم فيه تقصير هذا وقد فخم لام نحو وليتلطف فيما
وقع بين طاء وتاء وطا لكن المحققون على خلافه كما قطع
به الجعبري وغيره قوله الاولى والثانية اشار به الى
ان ال في الميم للاستغراق قوله والميم من مرضى لعل هذا
اشارة لتقدير نظير السابق لا عينه والا اقتضى انها واحدة
في مجموع الكلمتين وهو محال ولعل الناظم اشار لذلك بانها
لا عادة من قوله وبابرق اي وحاذر تفخيم بابرق وكان
الشارح لم يقدره لقربه قوله لمجاورة الجميع اي الميم في
نحالها وبابرق وكان المراد ان مجاورة المفخم سبب لسراية
التفخيم له فينبغي المحافظة على الترقيق لان مجاورة المفخم
سبب لسراية التفخيم مقتضية للترقيق لتخلفها في اجتماع
مستعليين مثلا نحو قضي فالمقتضي حقيقة للترقيق انما
هو الاستفال قوله لمجاورتها الالف المدية نظر فيه الحلبي
بانه يشعر بان الباء تابعة في الترقيق لما بعدها وهو خلاف
ما مر للشارح في شرح وحاذر تفخيم لفظ الالف قال الالف
هي التابعة قال لكنه مقتضى ما في التمهيد ويمكن ان يجاب
بان مراد الشارح ان مجاورة المدية ليس سببا للترقيق
حقيقة اذ سببه انما هو الاستفال كما مر بل هو سبب للتبيين
لكنه عبر عنه بالترقيق فليتامل قوله لمجاورتها الرخوة
نظر فيه ايضا الحلبي بان مجاورة الرخوة لو اقتضت
الترقيق لاقتضت مجاورة الشديد كالباء بين ضنده
واجاب عنه الهروي بان العلة قد تكون مطردة لا منعكسة

انتهي ثم ما ذكره الشارح الي ما ذكره ابن الناظم من التعليل
بمجاورة البا في بهم وبذي كحرف خفي لان الذال ليست
من الحروف الخفية التي هي مجموعة في هاوي هذا وقد
علل في النشر ترقيق با بهم بمجاورة الخفي وبابذي بمجاورة
الضعيف ثم اعلم ان الترقيق للميم والبا لا يختص بالامثلة
المذكورة بل عام حيث وقعا فكان حق الشارح التنبيه
عليه كالهمزة ثم ان البا والميم وان استحقتا الترقيق مطلقا
فالمحافظة في كل منهما متفاوتة ففي النشر بالنسبة للبا
بعد بيان ترقيق الهمزة ما لفظه وكذلك البا اذا اتي بعدها بلغ تقابل
حرف مفخم نحو بطل بغي وبصلها فان حال بينهما الف كان
التحفظ بترقيقها ابلغ نحو باطل وباغ فكيف اذا وليها حرفان
مفخمان نحو برق والبقر بل طبع عند غير من ادغم وبالنسبة
للميم ما لفظه فان اتي متحركا فليحذر من تفخيمه ولا سيما اذا
اتي بعد حرف مفخم نحو مخمصة ومرض ومريم وما الله بغافل
فان اتي بعده الف كان التحرز من التفخيم اكد انتهي قوله وفي نسخة
الخ الاولي اولي لان ذلك لا يتفرع علي ما قبله وعلي الثانية
فلعلها في جواب شرط مقدرة واذا رققت فاحرص الي اخره
وكانه اشار به كما قال بعضهم الي ما في النشر من انها اذا
رققت يجب التحرز من ذهاب شدتها قوله الذي فيها
صفة للجهر ويقدر مثله صفة للشدة اي علي الشدة
التي فيها وفي الجيم قاله الحلبي وفي الهروي وانما لم يقل اللذين
لاجل الوزن المثني او لاتحاد موادهما في المعني او لتقدير
مثله في المعطوف والاظهر ان يقال التقدير فاحرص علي كل

واحد

واحد من الشدة والجهر الذي فيها وفي الجيم انتهي وفي الجوابين
الاولين نظر مع ان النسخة لا تخلو من سقم قوله اي
في البا اشار به الي ان الضمير راجع للمضاف بقطع النظر عن
عن المضاف اليه والاضافة فظاهره انما ذكره الناظم
ثابت للبا والجيم سكنتا او تحركتا وقع بعد الجيم با ودال
او غيرهما وهو كذلك فاذا كان كذا تنبغي المحافظة علي
الشدة والجهر فيهما ساكنتين اكثر منهما متحركتين وفي الجيم
اذا وقع بعدها حرف مهموس سيما اذا سكنت
فما في بعض الشروح من تقييدهما بالساكنين لعله
بالنظر لما هو الاولي بالمحافظة وما في شارح اخر من
حمل الجيم في المتن علي التي بعدها با كما في مثاله حتي الحق
بها التي بعدها دال ليس للاحتراز قوله لئلا تشتبه
الخ منشا الاشتباه تقارب مخرجي البا والفا واتحاد
مخرجي الجيم والشين قوله كحب في الهروي ما حاصله
يجوز ان تكون الكاف تمثيلية ومن في قوله تعالي
يحبونهم كحب الله واقتصر الحلبي كغيره علي الاول
وهو المتبادر هذا والحركات في حب ومعطوفاتها
للحكاية قال الحلبي الكلمات الممثل بها محكية علي
اصالة الجر التي كانت عليها في الايات المذكورة لولا
الحكاية لكان حذف التنوين من حب والحج للضرورة
والاصل عدمها واعترض الهروي عليه بعد ان قرر
ان الجر في حب وحج بالاضافة للوزن او لادني ملابسة
بانه لم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا في القران اي وانما

يعرف مجرورا معرفا كما في واذن في الناس بالحج فيه نظر
لجواز ان يكون مثل به مجردا من ال وهو جايز غير ان لفظ
حج وقع مرفوعا في القران مجردا من ال كما في ولله على
الناس حج البيت ومقرونا بها كما في الحج اشهر معلومات
فما لمرجح لحكاية المجرور على غيره على انه لو ثبت به رواية
عن الناظم فيجوز ان تكون حركته اعرابية ويكون اشارة
للحج مطلقا قوله ثم بين الخ ان قيل ما حكمة تخصيص
حروف القلقله بهذه التوطية ~~السابقة في قوله~~ دون
غيرها مما مر وياتي على انها داخلة في التوطية السابقة
في قوله ثم شرع في ذكر احكام الخ قلنا لما ذكر المص فيما مر
الامر بالترقيق وهنا الامر بالتبيين وبعد امرها لم
يكتف بتلك التوطية وان دخلت فيها بخلاف غيرها
قوله بعض صفات الخ قال الحلبي غرض المص ان
يبين بعض صفات حروف القلقلة كما يفهم من كلام
القاضي لانه لم يذكر في هذا البيت منها سوى القلقلة
نفسها وهو قد بينها فيما مر بقوله قلقلة قطب جد ويمكن
ان يقال ليس غرضه بيان صفتها الحقيقية اعني القلقلة
بل بيان صفتها السببية وهي كونها حقيقة القلقلة
عند الوقف دون سببها عند عدمه مع سكونها
انتهى قوله صفات البا وغيرها الخ ان قلت الاخصر
صفات حروف القلقلة قلت فعل ذلك اشارة الى ان
المقصود بالذات البا ليكون الكلام سابقا فيها فاحتاج
الى تتميم صفاتها فكان غيرها حتى الجيم تابعا لها قوله ولو في

ليس صح

الوقف

الوقف ان قلت الاظهر ولو في غير الوقف لان
القلقلة في الوقف اشد منها في غيره قلت كانه لحظ
في ذلك ان سيكون الوقف عارضا فهو دون المتحرك
فربما يتوهم خروجه من قوله حال سكونها قوله
حرفا مقلقلا بين به ان مقلقلا بفتح القاف الثانية
اسم مفعول وكانه اختاره على كونه اسم فاعل حتى
تكون حالا من فاعل يبين وان قدمه ابن الناظم لانه
كما قال الهروي يحتاج لتقدير مفعول اي حال ولا يناسب
العطف في قوله وحاحصحص فان قلت يجوز قراة
مقلقلا بصيغة اسم الفاعل حال مع تقدير الشارح حرفا
بجعله مفعولا ليبين لا موصوفا لمقلقلا قلت الظاهر
انه لو اراده لقدره معرفة مع انه خلاف الظاهر في مرجع
الضمير في قوله اي بين قلقلته قوله اي بين قلقلته
اشارة الى تقدير مضاف في كلام النظم اي قلقلة المقلقل
ويجوز عدم التقدير بجعل الحكم متعلقا على نفس المقلقل
لكن من حيث قلقلته ولعل الشارح لا ينافيه قوله في غير
الوقف قيد به ليحسن المقابلة في قوله وان يكن الخ لا لكون
التبيين في الوقف انما يعلم من المصراع الثاني فجعل الحلبي
الاطلاق اولى لكونه الاصل فيه نظر وكذا قوله انما سلكه
الشارح مبني على ان تبين القلقلة في الوقف معلوم من
المصراع الثاني دون الاول على ان الهروي رده ايضا بانه
ليس في محله قال اذ كلام شيخ الاسلام في مقام النظام
لمن يتامل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الاصلي

مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينيذ في الاول ان
يقف علي تلك الكلمة التي قبلها سكون اصلي او يدرجها
فتامل يظهر لك وجه الخلل انتهي من النسخة التي وقفت
عليها وهي لا تخلو عن تحريف مع ان كلامه المذكور لا يكفي
في الرد قوله وان يكن سكونه صرف اللفظ عن ظاهره
من عود ضمير يكن للمقلقل لانه يقتضي ان الحرف المقلقل
في الوقف ابين وان وقف عليه بالروم وليس مرادا
قوله في الوقف لا في غيره وان وقف عليه ففي بمعنى
اللام كما يشير اليه الشارح بقوله لغير الوقف والقلقلة
في نحو ذهب وقفا اتم منها في نحو لم يذهب وقفا
كما يدل عليه تفسير الشارح الاتي لغير الوقف ويوافقه
ظاهر تقرير القسطلاني كغيره السكون في المصراع الاول
باللازم لكن قال المرزوي والظاهر ان المراد بسكونه
في الوقف اعم من ان يكون عارضا في الوقف ام
اصليا ليستقيم تمثيل ابن المصنف اتيا بقوله فارغب
انتهي وهو مقتضي ما نقله في النشر عن شرح من
ان القلقلة في المتطرف في الوقف ولو اصليا كما يعلم
من تمثيله بنحو لم يذهب لانه ابين من المتوسط ومقتضي
تعليل بعض الشراح اتمية القلقلة في الوقف بقوله
وسبب ذلك ان القاري حيث وقف ينضب لسانه علي
الحرف الموقوف عليه ضبة واحدة فيظهر الحرف ظهورا
كليا بخلافه في الوصل فان اللسان يكون ملتفتا الي
الحرف الذي بعد الحرف المقلقل فيظهر الحرف ظهورا

دون ذلك

دون ذلك انتهي لكنه لم يمثل بما سكونه في الوقف لا بما
سكونه عارض فليحرر قوله كان قلقلته ابينا فالضمير
راجع للمقلقل بتقدير مضاف اي قلقلة المقلقل ويجوز
رجوعه للمقلقل برعاية الحيثية كما مر نظيره ويجوز ايضا
رجوعه للتبيين المستفاد من تبين اي كان
تبيينه ابين اي اكثر قوله لغير الوقف يدخل فيه
ما سكونه اصلي وهو متطرف وان وقف عليه علي ما مر
وما سكون للادغام واجبا او جايزا وما هو لغير ذلك وقال
الهروي لا شك انه اذا تكرر حرف القلقلة سدغما يكون
المبالغة في القلقلة متعينا نحو الحق انتهي وكان مراده
بالتكرير ان القلقلة فيه اظهر منها في غيره والا فالقلقلة
واجبة مطلقا وفي كلام بعض الشراح ان الساكن
يتحقق له اكثر من المتحرك خصوصا اذا كان قويا
وجاور حرفا ضعيفا انتهي فيفيد ان القلقلة قد
حينيذ اشد منها في غيره وليتطرق بقية الاحوال المتقدمة
هل كلها في مرتبة او لا ثم اعلم ان القلقلة كما تكون في
الساكن كما تقرر تكون في المتحرك غاية الامر انها في الساكن
اقوي كما يصرح به قول النشر وهذه القلقلة بعضها
اشد من بعض الي ان قال فذلك الصوت في سكونهن
ابين منه في حركتهن انتهي وقد يستفاد ذلك من قول
الناظم وبينن مقلقلا ان المراد البيان التام كما سلكه
بعض الشراح هنا ونقل في النشر عن المتاخرين
تخصيص القلقلة بالوقف مع رده بما يعلم مما رجعته

ثم الظاهر ان من جعل الهمزة والباء والكاف من حروف
القلقلة يجري عليها حكمها من البيان وقد يشمله قوله
وغيرها من حروف القلقلة بان يقال اتفاقا او على قول
قوله ومقال الخ هذا داخل في محو ربوة وقريب **قوله**
خلاق يجوز فيه التشديد نحو اخلاق العليم والتخفيف
نحو من خلاق **قوله** الصادقة هو نظير قوله السابق
في بيم بجهة الاولى والثانية وكانه غير الاسلوب
تفننا **قوله** وبينا قدره اشارة لعطفه على مقلقلا
لا على مستفلا ولا على لفظ الالف خلافا لمن يتفقه
بعض الشارحين كالقسطلاني وكان الحامل لهم
على ذلك قول النشر ولذلك لا يجب الاعتناء بترقيقها
اذا جاورها حرف الاستفال انتهى وعليه فجملة
وبين مقلقلا الخ معترضة بين حاحصحص
ومستفلا وقوله حاحصحص معترض بين مقلقلا
وبين مستقيم فانهم جعلوا الامر فيه بالتبيين
لا بالترقيق كقولهم النشر ابقاء والتبيين تقتضي بيان
انفتاحها واستفالها اذا اتى بعدها حرف الطباق
الخ وقول بعضهم يجب على القاري ان يرقق الحا
وبينها الخ **قوله** بيان تصحيح لكلام الناظم واما قول
الهروي في تقرير المتن المعنى بين ترقيق نحو حصحص
بعد قوله عطف المصنف على مقلقلا قوله وحاحصحص
فمبني على ان الترقيق غير التبيين الا ان يجاب بان
الترقيق يحصل به التبيين وبه ذلك لا يخفى ما فيه **قوله**

بلغ تقابله

لمجاورتها

لمجاورتها الضاد المستعلية اي مع استفالها فرعا كتبين
بتلك المجاورة تفخيما فتتغير صفتها او خفيت فتذهب
ذاتها حكما **قوله** والحق ضمه القاف رعاية للقافيه
ورفعه بنا على الحكاية ولو في اية مع انه مجرور بحسب
القاعدة العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على
صحصحص المضاف اليه وحذف العاطف قاله الهروي
قوله لمجاورتها بين الكلمتين الشديدتين انما لم يقل
المستعليتين ايضا لان الاستفال وحده مقتض لذلك
كما مر اتفاقا واجتماعه مع الشدة اولى لعله اشارة الى ان
الشدة وحدها كافية وقد يقال كان يحصل ذلك مع
الاختصار بان يعلل حاحصحص واحطت والحق
بمجاورتها المستفلي مع تقليله سين مستقيم وبسطوا
ويسقوا بمجاورة الشديد هذا والتبيين في الحا المواضع
الثلاثة بعضه احق من بعض ففي النشر ولذلك يجب
الاعتناء بترقيقها اي الحا اذا جاورها حرف استفالا نحو
احطت والحق فان اكتنفها حرفان اي من حروف الاستفال
كان ذلك اوجب نحو حصحص انتهى **قوله** وسين مستقيم
بالفتحة من غير تنوين هي الحكاية لانه كذلك في سورة
الفاتحة قاله الحلبي ويعلم بالمساواة حكمة مستقيم في غير
الفاتحة للعلة المذكورة وقال الهروي مستقيم بكسر الميم بلا
تنوين ضرورة ثم قال ايراد مستقيم نكرة يشمل المعرفة
وجره يصح اعرابا وحكاية لورودة في القران اي صراط
مستقيم ثم استغرب ما ذكره الحلبي بانه ليس كذلك في

باشباع ح

اي حام

الفاتحة فان الموجود فيها معرف باللام انتهى والظاهر
انما قاله الحلبي اولي اذ الضرورة لا يصار اليها مع امكان
غيرها وما وجه القران ممنوع فان ال كلمة مستقلة فيجوز
حكاية دخولها بنحو التمثيل كما هنا **قوله** يسطو اسقوا
حذف النون منهما من باب الضرورة الشعرية والا فلا
يجوز قطع الكلمة عند القرا حال الاختيار ولا الاضطرار
وكذا لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بكتب النون قاله
الهروي ويمكن ان يجاب بانه لما كانت النون علامة رفع
نزلت منزلة واو العطف وقد مر الكلام فيها وبانه يجوز
ان يكون الناظم قصد غير لفظ القران ويعلم منه بالاولى لفظ
القران فيكون ذكره للاية هنا بالاشارة لا بالتصريح **قوله**
الشريدان اي مع رخاوتها وانما كانت تلك المجاورة
مقتضية لذلك لانه لابد من بيان الحرف المتصف بصفته
باظهار صفته لاسيما اذا جاور حرفا اخر متصف بضد تلك
الصفة ومن هنا يعلم ان ذلك لا يتقيد بسين الكلمات الثلاثة
بل يجري في كل سين بعدها حرف شديد سواء كانت ساكنة
او متحركة وبه صرح في النشر فيما نقله الحلبي عن التمهيد
من تقييد السين عند الباء والجيم بالساكنة لعله بالتاكيد لان
السين اذا جاورت الباء والجيم لم يشتد ضعفها كاشتداده
مع المطبق فكانت السين عنده محتاجة لرعاية بنائها
اكثر منها عند غيره والساكنة اضعف من المتحركة فتقوي
الحاجة الى تبيينه اكثر وايراد الحلبي في بعض نسخه ان
قول الناظم وحاصصص الخ يغني عنه قوله السابق وحاذر

تفخيم الخ وجوابه عنه بان هذا شروع في بيان الصفات
الاخري مع اضدادها فيهما تقدم الايماء فلان الكلام
السابق في الترقيق وما هنا في التبيين على ان نسبة الاغنا
لقوله وحاذر الخ غير سديد لانه لم يشتمل على الحروف
التي يمتنع تفخيمها فكانت تستند الى قوله فرقق مستفلا
اولي واما الجواب فلانه لم يتكلم هنا على شيء من الصفات
المتقدمة ولا على شيء من اضدادها كما هو ظاهر وقوله
في تقرير الجواب وبين ضد المستفل بقوله وحاذر الى اخره
لا يخفى ما فيه ايضا فان التفخيم وتركه ليس ضدا للمستفل
وانما ضده المستعلي **قوله** وكل ذلك اي من قوله فرقق
مستفلا الى اخره مما يرجع لتخصيص قوله واحرص مع قوله وحا
حصحص الخ **قوله** قول الناظم ورقق الرا اي ترقيقا اشبه
غير مبالغ فيه كما يعلم مما مر في بحث التجويد من قوله بكمال
من غير ما تكلف ومن ثم قال بعض الشراح هنا يجب التحرز
حالة ترقيقها من تحولها تحولا يذهب اثرها وينقل لفظها
عن مخرجها كما يعانيه بعض الغافلين **قوله** كسرة اي
كسرا تاما وناقصا لتحسن الغاية فان كلام الروم
والاختلاس والامالة ليس فيها كسر تام بل الحاصل في
الروم والاختلاس بعض الكسرة كما سياتي في كلامه اخر
الكتاب وفي الامالة الاخذ بالفتحة نحو الكسرة كما يعلم من
تعريفها فليست كسرة خالصة في الحقيقة ومن ثم قال الحلبي
ادراج الازهري حركة الرا الممالة في عموم الكسرة نظرا الى ان
المراد بها ما هو اعم من الناقصة بحسب الكمية كحركة الرا

ولا ناقصة

والاختلاس او الكيفية كحركة الامالة فيه ما فيه اذ ليست
حركة الامالة كسرة ناقصة بل فتحة ناقصة مما ثبت من ان
الامالة عبارة عن جعل الالف كالياء والفتحة كالكسرة
لا عكسه اذ الاصل الفتح لا الامالة انتهى وهو ماخوذ
من قول الجعبري في قول الشاطبي وترقيقها مكسوره
الخ ما نصه اي رقق السبعة الرا المكسورة كسرة لازمة
او عارضة تامة او مبعضة والممالة الخ جبت عطف الممالة
على المكسورة المقتضي لتغايرهما هذا وفي شرح السخاوي
على الشاطبية والصحيح في تحريد الروم ما قاله شيخنا اي
الشاطبي رحمه الله من انه اسماع الحركة بصوت خفي لانه
الاتيان ببعضها لانها لا تتبعض اي حركة كانت الا ان
يعني بعضها بعض صوتها انتهى ويوافقه عبارة التيسير
والجوهري كما قاله الجعبري هو لانهما مما يوافق الاتيان
ببعضها فراجعه **قوله** ولو لروم يظهر ان اللام اما بمعنى
عند كما في خمس خلون او مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا
كاني ومالكي • لطول اجتماع لم نبت ليله معا ذكرهما في
المغني لان المقتضي للكسر ليس الروم والاختلاس
بل اما العامل او ما ينبئ الكلمة عليه ودخل فيما قبل
الغاية الكسرة الاصلية والعارضة للتخلص من التقا
الساكنين نحو قليحذر الذين او لنفر نحو واخران شانيك
وبه صرح في النشر جاعلا من العارضة حركة الاعراب
وكانه لحصولها بسبب العامل فليتامل **قوله** او امالة
اي كبري او صغري كما في النشر **قوله** تحرك بالحركات

الثلاثة **قوله** وفي الرقاب مثال لما قبل الرا فيه ساكن
وبعده حرف استعلاء ورجالا يصلح لما قبل الرا فيه متحرك
نحو فرجالا او ساكن نحو بيت منهم رجالا وليس بعد
الرا فيه حرف استعلاء **قوله** والقارئين مثال لما قبل
الرا فيه ساكن وليس بعده حرف استعلاء **قوله**
والفجر اي وقفا هو مثال لما الكسرة فيه كروم وتكرار
الامثلة علم انه لا فرق في الرا بين المبتداة كرجالا على
ما مر او متوسطة كالقارئين او مستطرقة كالفجر **قوله**
وشري بالامالة مثال لها ومثال للاختلاس ارنا
مناسكنا في قراءة الدوري **قوله** فتحت او ضمت اي
سواء كانت فيهما اول كلمة او وسطها او اخرها بعد
متحرك او ساكن سواء كان الساكن يا او لا وكان مع ذلك
روم او لا كما في النشر **قوله** او سكنت سكونا اصليا او
عارضيا لوقف او ادغام محضا كان السكون او مع اشمام
كان اصله كسرا او لا وكانت الرا اولا او وسطا او اخرا
وذهب بعضهم الى انها ان كانت في الاصل مكسوره ووقف
عليها بالسكون رققت لعروض السكون كما في النشر **قوله**
ولم تكن الخ كأن كان قبلها فتح او ضم او ساكن غير ياء **قوله**
حال سكونها اشار به الى انه قيد في الساكنة كسرة لازمة ولم
يكن بعد الرا حرف استعلاء كما سيأتي في النظم **قوله** حرف
مهمل محضا او بين بين **قوله** وان وقع بينهما اي بين الكسرة
والرا ساكن ولو حرف استعلاء على احد روايتين اختاره
الداني لكن قال في النشر اختار في بعير التفخيم وفي العطف

الترقيق نظرا للوصل وعملا بالاصل **قوله** فتفخم جواب
اما وليس منه ما اذا وقع قبلها راء مرققة كما في بشر
في قراءة ورش نبه عليه في النشر ودخل في كلامه ما اذا
كان بعد الرا او غيرها وهو الصحيح وفي النشر
ان جماعة ذهبوا الي الترقيق في ثلاث كلمات مريم
والمرء وبين ان المحققين علي خلافه ودخل فيه ايضا
نحو الفجر اذا وقف عليه بالسكون فتفخم وهو الصحيح
ففي النشر وان كان قبلها اي الرا الساكنة للوقف
غير ذلك اي غير كسرة لغير ساكن بعد كسرة او
ياء ساكنة او حرف ممال او راء مرققة فحكمها هذا علي
القول المشهور المنصوص وذهب بعضهم الي الوقف
عليها بالترقيق ان كانت مكسورة لعروض الوقف
ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة في حال
واللازمة لكل حال انتهي وسبقه الي حكاية الخلاف
ابو شامة والجعبري بعد قول الشاطبي وتفخيمها
في الوقف اجمع اشملا في الاول ما نصه ويجوز ان يكون
خبر بترقيق قوله عند وصلهم واجمع اشملا خبر وتفخيمها
بمعني هو اجمع اشملا من ترقيقها اشارة الي كثرة القائلين
القائلين به وقلة من نبه علي جواز الترقيق منه
كما نبه عليه مكي وفي الثاني ويحتمل ان يكون اجمع اشملا
للتفصيل اي التفخيم اكثر جمعا من الترقيق سنها علي وجه
نقله مكي قال والمختار الي اخر ما ذكره ثم قال نقلا عن
مكي لو قال قايل ان اقف في الجميع كما اصل سواسكنت

او رمز

اورمت لكان لقوله وجه لان الوقف عارض ٢
والكسرة مرادة **قوله** كالامالة قلت انما يكون وجها
من وجوه القراات اذا ساعدته الرواية والاصل في
المعدوم ان لا يوثر الي اخر ما ذكر وفي ابي شامة نحوه
فقول بعض الشارحين اذا وقف علي نحو والفجر
لا يقال فيه الترقيق والتفخيم قال الاول نظرا الي ان
اصل الرا الكسر والثاني نظرا الي السكون الذي لم
يتقدمه سبب يوجب الترقيق رجعت الي اصلها وهو
التفخيم وجها واحدا فيه نظر لما ذكر من حكاية الخلاف
قوله علي اصلها كون التفخيم هو الاصل فيها هو
احد قولين وعليه الجمهور ثانيهما لا اصل لها في التفخيم
والترقيق وانما يكون كل لسبب ذكر ذلك في النشر واطال
في بيانها وفيه ان فايدة الخلاف تظهر في الرا المكسورة
اذا وقف عليها بالسكون ولم يكن قبلها ما يقتضي
الترقيق فانها تفخم علي الاول وترقق علي الثاني
ويظهر في الرا اذا نطق بها ساكنة بعد همزة الوصل كابنة
الحرف نحو ارتها فانها تفخم علي الاول وترقق علي الثاني
قال وكلاهما محتمل اذ لا يعلم كيف اللفظ عن العرب قال
والحق في ذلك ان يقال ان من قال الاصل التفخيم ان
اراد اثبات ذلك للرا مطلقا من حيث هي فلا دليل
عليه وان كان يريد الرا المفتوحة والمضمومة لما تحركت
فحين علي التفخيم فلا ترقق الا لسبب فهو جيد انتهي
ملخصا قلت وفي جزمه في الفايدة الثانية بالترقيق

لانا نقول اذا سكنت الرا ولم يتقدمها يوجب الترقيق

علي القول الثاني نظر اذ لا مقتضي له تامل قوله كان
شي يحتمل انها ناقصة وخبرها محذوف اي كان
قبلها شي ويحتمل انها تامة وهو ظاهر قوله من ذلك
المذكور من الحرف الممال واليا الساكنة والكسرة بقيدها
السابق قوله الفار مثال لما قبله ممال قوله خبير وخير
مثال لما قبله يا ساكنة لكن اليا في الاول حرف مد ولين
دون الثاني وهذا سر التكرار قوله قدير مثال لما
قبله كسرة متصلة قوله والذكر مثال لما قبله كسرة
منفصلة بساكن قوله رققت جواب ان وذهب
مكي الي التفخيم فيما اذا وقع قبلها ممال بين بين في
نحو النار في قراة ورش كما في باب الراات لكنه في باب
الامالة جوز معه الترقيق ايضا كذا في النشر قال وهو
قول لا معول عليه ولا يلتفت اليه والصواب الترقيق
هذا وقد يعلم من تسويتهم في الاسباب المذكورة في
اقتضا الترقيق انه لا يراد في الترقيق في اجتماع
السببين فيها بكلمة نحو خبير وقفا حيث اجتمع فيه
الكسر واليا الساكنة وبه صرح بعض الشراح قوله
وبعضه اي بعض ما علم من قوله فان كان شي من
ذلك وهو الساكن بعد كسرة بقيده السابق قوله
معلوم من قوله الخ اي من منطوقه اما مفهومه فيعلم
منه مع مفهوم ما قبله جميع ما مر من قوله اما اذا
فتحت الي قوله علي اصلها الا تقييد الساكنة بكونها
ثبتت بعد ممال او يا ساكنة ولو اخر ذلك علي شرح

بلغ مقابلة

قوله

وفق لله تعالى

قوله كذلك الخ وجعله مفهوما لذلك كان اوضح قوله
ترقيق بيان لوجه الشبه وكان الاوفق بالنظم ان يقول
رققها اذا وقعت بعد الكسر الخ قوله بعد الكسر اي
المتصل بالرا او المنفصل بساكن قوله كما علم مما مر
قوله حيث سكنت سكونا اصليا او عارضا لوقف
او غيره متوسطة كانت او متطرفة كان قبلها حرف
استعلا او لا مكسورة في الاصل او لا قوله استعلا
بالقصر للوزن لا للضرورة كما مر نظيره قال في النشر
وشذ بعضهم فحكي ترقيق ما وقع بعد حرف استعلا
من ذلك عن ورش من طريق الازرق كما ذكره في
الكافي وتلخيص ابن تيمة في احد الوجهين وهو غلط
وفيه ايضا انه يشترط في حرف الاستعلا ايضا له بالرا
بان تكون في كلمتها فلا تفخم نحو ولا تصاعر خدك قوله
او ما كانت الخ يحتمل وهو الظاهر انه اشارة الي ان كانت
معطوفة علي يكن فالنفي بلم مسلط عليه وانما لم يقدر لم
لعدم انسجام الماضي معها وانما اغتفر في المتن لوقوعه
تبعا ويحتمل وهو ما فهمه بعض الشراح انه اشارة
الي ان كانت معطوفة علي لم يكن بتقدير ما ليصح الكلام
اذ بدونها يقتضي ان الرا ترقق بعد الكسرة العارضة
وليس كذلك اجماعا لكن قال الهروي بعد الاول وليس
المراد ان الكسرة لا تكون موجودة اصلا علي ما يتوهم ثم
نقل عن اليمني انه عطف علي مقدر اي تفخم الرا ان كانت
من قبل حرف استعلا او كانت كسرة ما قبلها ليست

اصلا **قوله** يعني وكانت الخ هذا بيان حاصل المعني مع مراعاة
ما علي ما مر اذ نفي النفي يفيد الاثبات فلا يتاتي ما اشار اليه ابن
الناظم من ان قوله ان لم تكن من قبل الي اخر البيت قيد ان
عدميان **وان قلت** الاولي بالنظم ان يقول وكانت الكسرة
قبلها اصلية **قلت** انما اثر ذلك ليدل علي توهم من الاصالة
ان ما كان حرفها اصليا فيخرج عن ذلك كسرة مرفقا فانها
عارضة لكنها لازمة ومن ثم قال في النشر ان بعضهم
فخمها من اجل زيادة المصدر وعروض كسرتها وان الهوا
ترقيقها لان الكسرة فيه لازمة وان كانت لام زايدة انتهي
وانما لم ينبه الشارح كالنظم علي اشتراط انفصال الكسرة
المذكورة في كلام الشاطبي كغيره لان كل كسرة لازمة وقعت
قبل الراء الساكنة لا تكون الا متصلة كما قاله ابن الناظم
كالحجبري لكن نظر فيه الهروي بالذي ارتضي واجاب
عنه بان كسرة الذي للاتباع قال لكن يخالفه ما في شراح
الشاطبية من ان العارض ما حقه السكون فيكسر ابيد نحو
امراة او للتقا الساكنين نحو كسرة ارتابوا ومن ان الفصل
ما كان الكسر في حرف منفصل نحو الذي ارتضي **قوله** في
القران احترازا من غيره **قوله** نحو فرقة من ارصادا ومرصادا
ليس غير كما في النشر **قوله** نحو اركعوا من كل ما كانت
الهمزة فيه للوصل وانما كانت حركة همزة الوصل عارضة لانها
زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تعليل الزيادة ثم لما
احتيج الي تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب
سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات وعليه

فلعل

قلعل وجه القول بعروض حركتها دون حركة ميم مرفقا
مع ان كلا حرف زايد علي بنية الكلمة بدونه بخلاف همزة
الوصل ثم رايت في النشر ان اللازمة ما كانت علي حرف
اصلي او منزلة منزلة الاصل بحيث اسقاطه بالكلمة والفا رضة
بخلاف ذلك وقيد العارضة ما كانت علي حرف زايد
وتظهر فايدة الخلاف في مرفقا في قراة من كسر الميم وفتح
القاف ترقق علي الاول وتفخم علي الثاني انتهي وعلي القول
الثاني يفرق بين مرفقا وارجعوه ونحوه حيث قطع
بتفخيمه دون مرفقا مع ان كل ما قيل في الراء حرف زايد
في كل منهما بان همزة الوصل لما كانت تسقط في الدرج
وهو الكثير كانت نازلة عن فتحة مرفقا فلم تؤثر كسرتها
بخلاف مرفق تامل ثم رايت في الحجبري ما نصه **فان**
قلت فهلا جرت همزة الوصل مجري همزة القطع في النشر
قلت ليست مقصودة لنفسها انتهي **قلت** اطلاق
الناظم كالشاطبي يدل علي ان المنفصل كالمتصل في المنع
من ذلك **قلت** نعم ولكن قرينة اختيار لزوم السبب
وهو الكسرة عينت ارادة المتصل فقط لان اقل مراتب
المانع ان يساوي الممنوع في القوة ليحصل التساقط
فيرجع بعد ذلك الي ما هو الاصل كالتفخيم هذا الذي
هو الاصل في الراء ولكن شرط اتصال المجوز فيلزم منه
اشتراط اتصال المانع فيرقق ما بعده المنفصل في حال
الوصل والوقف علي هذا وهو الظاهر من عبارة التيسير
قاله الحلبي **قوله** نحو ان ارتبتم اعاد نحو لمغايرته لما

قبله من جهة ان عروض الكسرة هنا للتخلص من التقا الساكنين
مع كونه منفصلا بخلافه ثم **قوله** فتحت جواب للامرين قبله
وليستثني من الثاني ان اشر حيث وقف عليه بالسكون في
قراة من وصل وكسر النون فانها مرققة كما في النشر وظاهره
انه لا فرق بين وصل اشربان وعدمه بان وقف علي ان
وابتدأ بعده فليراجع هذا وقد علم مما مر ان اسباب
الترقيق كسرة وياء ساكنة وحرف عماد وفي كلام بعض
الشراح ان الاصل الكسرة والاخران بالحمل عليها لان الامالة
تستدعي تسفل اللسان والياء المشابهة كسرتين قال لا يقال
حيث كانت الياء بمثابة كسرتين كانت اصلا فالكسر محمول
عليها لانا نقول كونها بمنزلة كسرتين امر تقديري ولا
شك ان المحقق اصل للمقدر وايضا الكسر بسيط والياء
اذا قدرت بكسرتين تكون مركبة والبسيط اصل المركب وانما
كانت الياء الساكنة سببا دون المتحركة لان المتحرك بغير الكسر
لا يستدعي تسفل اللسان كالساكنة انتهى وقد يقال في جوابه
الثاني تظر فان البساطة انما تقتضي الاصالة بالنسبة لذلك
المركب من حيث تركيبه والكلام هنا في ان ايهما يكون اصلا
في سببية الترقيق والكسرتان اقوى اقوى علي الترقيق
من الواحدة فتامل **قوله** كغير بسبب كسر الخ متعلق بخلف
علي انه علة لا لبيان الواقع بل احترازا مما اختلف لغير ذلك
كالجر بالسكون وقفا **قوله** ثابت في را الخ قدر المتعلق هنا
ثابت وفيما مر واقعة تفننا **قوله** في را فرق يجوز ان
يكون الخلف في فرق نفسه لكن من حيث رابه **قوله**

كالطود

كالطود العظيم بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء اذ ليس
في القران غيره **قوله** فتفخيم لحرف الاستعلاء اي لقوة
حرف الاستعلاء علي الكسرة والا قد ان حرف الاستعلاء
موجودة عند كل من الفريقين وقد يتبادر من تقديمه
التفخيم انه الارجح لكن قال في النشر بعد نقله الترقيق عن
جمهور المغاربة والمصريين وقطع التبصرة والهداية
والهادي والكافي والتجريد والتفخيم عن سائر اهل الاداء
قال وهو الذي يظهر من نص التيسير والعنوان
والتلخيص والوفي سائر طرقه **قوله** والوجهان صحيحان
الان التصوص متواترة علي الترقيق وحكي عن غير
واحد عليه الاجماع انتهى **قوله** لكسر يوجد اي وجد
فجعله علة للترقيق خلاف ما يدل عليه قوله فيما مر خلف
بسبب كسر اي اخره وفيما ياتي وانما يختلفوا في غيره
كفرقة وقرطاس لانتفاء كسر الخ من ان الكسر علة
لجريان الخلاف لا للترقيق مع ان ذلك الموافق لقول
النشر واختلفوا في قرق من سورة الشعراء من اجل حرف
الاستعلاء وهو القاف انتهى لعله لان الكسر مما اثر
الترقيق نشا منه الخلاف فليس هو علة لجريان الخلاف
اصالة وعبارة بعض الشراح يجوز ان يجعل الكسر
علة للخلاف من رقق قابل المانع لضعف الكسر ومن
فخم غلب المانع لقوته علي ضعف الكسر انتهى **قوله** في
القاف هذا هو الظاهر الموافق لما في النشر خلافا لما وقع
لغير واحد من الشراح ان المراد بالكسر هنا كسرة القا

والقاف معا فيكون المراد حينئذ الكسر ثم ظاهر اطلاقه
جريان الوجهين فيما ذكر وصلا ووقفا وفي كلام
بعض الشارحين ما تقرر في را فرق انما هو في الوصل
والوقف بالروم كالوصل واما الوقف بالسكون فهل
يكون فيه الوجهان كالوصل او يقال من فخم وصلا مع
كسر حرف الاستعلا فخم وقفا مع سكونه بالاولى ومن
رقق وصلا اجرى الوجهين حال الوقف بالسكون فالتفخيم
لعدم كسر حرف الاستعلا والترقيق نظرا الى كسره في الاصل
وهو الوصل او يقال ليس الا التفخيم وجها واحدا لعدم
كسر حرف الاستعلا كل محتمل ولم ار في ذلك نقلا وحيث
لم يكن النقل فالذي يميل اليه القلب اجرا الوجهين في
الوقف كالوصل لانه ظاهر اطلاق عباراتهم فانهم
لم يقيدوا الوجهين لا بوصل ولا بوقف والعلم
عند الله انتهى واقول الاقرب من احتمالاته الثاني
ولا ينافيه اطلاقهم الخلاف فانه اذا قيل بالتفخيم
فقط وقفا عند من يقول به وصلا وبالوجهين
عند من يقول بالترقيق صدق مع ذلك ان في را
فرق خلافا مع قطع النظر عن كونه مرتبا او غير مرتب
فتامل على انه قد يوخذ من قول النظم لكسر يوجد
يختص الخلاف بالوصل فتامل **قوله** في غيره اي
اصالة والا ففي النشر والقياس اجرا الوجهين
في فرقة حالة الوقف لمن امال ها التانيث اي كالكسائي
ولا اعلم فيها نصا انتهى وتنظير الهروي فيه بانه قياس

مع الفرق

مع الفرق لان الامالة فيها مع ضعفها ليست محض
كسرة فيضعف تاثيرها لاسيما وهي عارضة حال وقفها
مردود بتسويتهم في اقتضا الترقيق بين الحرف
الممال واليا الساكنة والكسرة **قوله** واخف تكريرا
اي لا تظهره بان تجتنبه ففي القاموس خفي كرضي
خفا فهو خاف وخفي لم يظهر فهو من باب اطلاق
اللازم وارادة الملزوم ومما يصرح بامتناع التكرير
قول الجعبري انه لحن التحفظ عنه لا به وهذا كمعرفة
نحو السحر ليجتنب وطريق السلامة منه ان يلصق اللا فظ
به ظهر لسانه باعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة ومتى
ارتعد حدث من كل مرة را انتهى لكن في كلام بعضهم
ثم التكرار يتعين ان يخفى اذا جات الرا مشددة اخفا
قليلا بحيث لا يحصل من التكرار ترعيد اللسان بها المرة
كما هو مذهب المحققين وقد يبالغ في اخفا تكريرها
مشددة فياتي بها شبيهة بالطا وذلك خطا لا يجوز
فيجب ان يلفظ بها مشددة تشديدا ينبو به اللسان
نبوة واحدة وارتفاعا واحدا من غير مبالغة في الاخفا
ولا في التكرار انتهى **قوله** تشدد بالاتباع فيه وفيما قبله
هروي وهو مرسوم بالتا في نسخة الشارح التي عليها
خطه وهو ظاهر كلام كثير من الشراح ويوافقه قول النظم
ورقق الرا اذا ما كسرت الخ ولو قرئ باليا التحتية لساغ
ووافق قوله فيما مر وبتكرير جعل وحينئذ ففي كلامه
تذكير الحرف وتانيثه وكل جائز كما مر **قوله** قال مكي الخ كان

انتهى والمراد هنا اجتناب التكرير اللازم لعدم الظهور

غرضه منه الاشارة الي ان قوله اخف اي وجوبا والي ان
قوله اذا تشدد ليس قيدا وبه يصرح قول النشر ويتحفظون
من اظهار تكريرها خصوصا اذا شددت غايته ان التقييد
كما قال للاهتمام والاعتنا او من الحذف والاكتفا انتهى ولعل
سبب الاهتمام ما مر لنا عن الرعاية من انه اكثر ما يظهر
التكرير في المشدد لكن قد يخالف التعميم ظاهر قول الشارح
فيما مر عند قول النظم وبتكرير جعل اي وصف لانها تتكرر
في نحو فروح لا في نار ومر لنا فيه كلام فراجعه قوله فخم
اللام في النشر الترقيق من الرقة وهو ضد السمن فهو
عبارة عن الخاف الحرف ذات الحرف ونحوله والتفخيم من
الفخامة وهي العظمة والكثرة فهو عبارة عن ربو الحرف
وتسمينه فهو والتغليظ واحد لان المستعمل في الرا في ضد
الترقيق فهو التفخيم وفي اللام التغليظ انتهى وقضيته
ان وصف اللام بالتفخيم غير مستعمل البتة لكن في كلام الهروي
انه خلاف الاكثر فقط وعليه فما هنا جار على القليل واتبع
الناظم اللامات بالرات لما بين الرا واللام من المناسبة
في ان كل واحد منهما يتاتى فيه التفخيم والترقيق قاله القسطلاني
وذكر هنا التفخيم خلافا لما مر في الرا لكون كل منهما خلاف
الاصل فاهتم به قوله من اسم الله اضافته بيانية او
من اضافة الاعم للاخص ومن فيه تجوز جعلها بمعنى في
متعلقه بفخم او اللام على انها صفة له او حال وان تكون
للتبعيض متعلقه باللام على ما مر قوله ان وقعت الخ
يجوز ايضا ان يكون الظرف متعلقا بفخم وان يكون حالا

بلغ مقابلة

من اللام

من اللام قاله الحلبي وان يكون صفة للام بجعل متعلقه
معرفة اي اللام الكائنة عن فتح الخ بل او نكرة بجعل ال في اللام
جنسية كما فعله الحفيد في قول التلخيص وكان القسم الثالث
من المفتاح كما مر قوله اي بعد كما في عما قليل ليصبحن
نادمين ويحرفون الكلم عن مواضعه ولتركبن طبقا
عن طبق قاله في المغني لكن في المثال الثاني مخالفة للبيضاوي
هذا ويجوز ان تكون في بمعنى لام التعليل او با السببية
الذين هما من معانيهما كما في المغني فان قلت يمنع من
ذلك انه يقتضي تفخيم اللام من الله وان فصلت عن كل من
الفتح والضم بحرف مكسور قلت هو لازم على صنيع
الشارح في جعل من بمعنى بعد وحينئذ فكان ينبغي للشارح
تقييد الفتح والضم بالاتصال باللام الا ان يجاب بانه ترك
ذلك لعلمه من وجوب الترقيق الذي نص عليه في أفي الله
شك وقل اللهم قوله فتح سوا كان المفتوح جزا من اسم الله
كما اذا ابتدي به كالله اعلم حيث يجعل رسالاته ام لا كقال
الله قوله او ضم بفتح الهمزة نقل حركتها الي تنوين فتح قوله
وضمها الواو بمعنى او لاستحالة قراة اللفظ بهما معا في حالة
واحدة قال الهروي ولا يبعد ان تقرا بالجر على وفق
العمل الاعرابي قوله ونحو قال الله الخ اتي به تمثيلا لما قبله
فتح فقط او ضم فقط بخلاف عبد الله فانه محتمل كما تقرر وكانه
وكانه اتي بنحو لانه نوع اخر على انه فصل بينهما بالضبط
قوله لمناسبة الخ وجه مناسبة الفتح والضم التفخيم عدم
التسفل في اخراجهما كما ان في التفخيم تصعدا فهو تناسب

لفظي ووجه مناسبة التفخيم للفظ الله ان مدلوله عظيم عني
سواء قيل انه الاسم الاعظم ام لا فحسن تفخيم لفظه لتحصل
المناسبة بين اللفظ والمعنى فالمناسبات مختلفات وبه يعلم
ان قول الهروي المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم
الاعظم عند الجمهور المعظم فيه نظر اذ مقتضاه انه على غير
كلام الجمهور لا يناسب تفخيمه وهو غير مراد وعبارة
الحلبي التابع له المناسب للفظ الله الذي هو الاسم الاعظم
وهي اسلم من عبارته هذا وقد يقال لو جعل الشارح ذلك
علتين كان يقول لمناسبة الفتح والضم التفخيم ولكون
التفخيم مناسبا للفظ الله كان اظهر فان كلا منهما كاف
في حصول المقصود كما يفهم من كلام بعضهم على ان
الحجري اقتصر على الثانية حيث قال وجه التفخيم
تعظيم هذا الاسم الشريف الدال على الذات ولعل عدول
الشارح عن ذلك لعدم اطراد العلة الثانية اذ مقتضاها
التفخيم ولو بعد كسرة وليس كذلك وعلل التفخيم ايضا بان
اللام مناسب للراء في قربه من الحنك المناسب للاستعلاء
ولمناسبته لها قبل اللام اذا كان حرف الطباق اي او نحوه
كسائر حروف الاستعلاء ولعدم المناسبة وقفا باللات
عند من يقف عليه بالهاء وحاصل التعليلين الاخيرين ان
التفخيم لما كان مناسبا في الجملة طرد في الباقي واما التعليل
بالفرق بينه وبين سائر اللامات فقال فيه الهروي لعل مراده
ان التفخيم انما هو لمجرد التعظيم اي فرجه لتعليل الشارح
ويمكن ارجاعه للتعليل الاخير بان يقال مراده بالفرق

بينه وبين سائر اللامات جملتها لا كل فرد للاحتراز عن اللام
وقفا كما مر قبيل ثم ما تقرر من تعليل التفخيم بما ذكر هو من
التعليل في سائر المواضع انما هو تشخيص الاذهان فهي حكم
فهي حكم بعد الوقوع فقول الهروي بعد التعليل بالفرق
بينه وبين سائر اللامات انه لا ينافي ان وجه تفخيمها نقل
الخلف عن السلف لا يتقيد بذلك **قوله** بعد كسرة اي
مباشرة كما في الحجري لغيره وكان الشارح تركه لعلمه من
الامثلة كما ترك التقييد بالمحضة لعلمه من قوله وقد
ترققت الخ فكان الانسب بالنظم ان يقول بعد كسر **قوله**
ولو منفصلة اي متصلة او منفصلة كما افصح به الحجري
كابي شامة والمراد بالمتصلة هنا الاتصال الصوري الاسمي كما
في الهروي قال فان الاتصال الحقيقي غير متصور فيما الحرف
الذي يوجد قبل الحركة وسبقه الى نحو ذلك الناظم كابي
شامة حيث قال اني اشاكلهما ولا تكون الحركة قبل لام
اسم الله الا مفصولة لفظا او تقديرا انتهى والمنفصلة ان
تكون في كل حرف منفصلة من اسم الله لا ان يفصل بينهما
بشيء كما علم من التفصيل مباشرة بحول الله والى الله واجب
التفخيم وبذلك علم ان الاتصال ٢ غير الانفصال في الرا
لتصريحهم بان مثل لربهم ويرسول كسرته منفصلة **قوله**
او عارضة وحينئذ يحصل منه مع ما قبله اربع صور من
ضرب اثنين في اثنين اصلية لازمة او عارضة ومنفصلة كذلك
لكن العارضة غير موجودة ومن ثم اقتصر على ثلاثة امثلة
فالله للمتصلة اللازمة واني الله منفصلة كذلك وقل الله

٢

مفصلة عارضة **قوله** علي اصلها كذا درجوا عليه
هنا وهو يفيد انه لا خلاف فيه قليحرر وفي التشريح ما نقل
عنه من حكاية خلاف في ان اصل الرا التفخيم او لا ما نصه
وقولهم الاصل في اللام الترقيق ابين من قولهم في الرا
ان اصلها التفخيم انتهي وهو ظاهر فيما ذكر ايضا ولما كان
الاصل فيها الترقيق اثرت الكسرة قبلها مطلقا بخلافها
بخلافها مع الراكما افصح به في النشر كابي شامة والجعبري
قوله امالة كبري كبري لبيان الواقع اذ لم تقع قبلها
بين بين وخرج بالامالة ما اذا وقع قبلها ترقيق غير ممال
نحو اغير الله ابتغي في قراءة ورش فانه واجب التفخيم خلافا
لمن وهم فيه كما اوضحه في النشر كابي شامة والجعبري
قوله في احد وجهين المتبادر تعلقه بقراءة السوسي فيفيد
ان الترقيق مقطوع به بنا علي الامالة وليس مرادا فان
الحاصل انه اذا قرئ بالفتح وجب التفخيم قطعا واذا قرئ بالامالة
جاز كل من الترقيق والتفخيم واختلف في الاوجه منهما واختار
السخاوي تبعا للشاطبي التفخيم وجماعة الترقيق قال الداني
وهو القياس وابن الحاجب انه الاولي لامرين بينهم في
النشر ثم قال فيه والوجهان صحيحان في النظر ثابتان
في الاداء ويمكن ان يجاب بانه اشار الي الوجه بعد في قوله
وقد ترقق بان قوله في احد وجهين تنازعه كل من ترقق
وقراءة فتامل هذا وقد ترك الشارح مفهوم قول الناظم
اسم الله لعلمه من قول الناظم فرققن مستفلا من احرف
اذ مقتضاه ان اللام مرققة مطلقا وانما نص علي لام الله

مخصص

مخصصا لهذا الاطلاق بيانا لهذا الفصل فتامل **قوله**
وحرف الاستفلا مفرد مضاف فيعم اي جميع حروف
الاستفلا اذ الصحيح ان المضاف مفردا او غيره للعموم ما لم
يتحقق عهد فقول شارح نحو جنس حرف الاستفلا انما
يجري علي مقابلة من انه ليس للعموم مطلقا بل للجنس
الصادق ببعض الافراد لانه المتحقق ما لم تقم قرينة علي العموم
علي انه قد يقال هنا قرينة دالة علي العموم فيجب الحمل عليه
علي القولين قال الهروي ونصب حرف علي انه مفعول
مقدم لقوله نحم ويجوز رفعه علي تقدير نحمه نحو قوله تعالي
والقمر قدرناه علي القراءتين

قوله نحم صرح بهذا الحكم وان كان مفهوما من قوله
السابق فرققن مستفلا لان دلالة المنطوق اقوي وتوطئة لقوله
واخصصا الاطباق وقول شارح انه ليس مفهوما من ذاك
لانه لا يلزم من تنصيصه علي ترقيق الحروف المستفلة التنصيص
علي تفخيم الحروف المستعلية وتقدير كونه مفهوما فلم ينص
هناك علي زيادة تفخيم حروف الاطباق فيه نظر ظاهر اما اولا
فلان قوله ليس مفهوما الخ ممنوع لمخالفته لما تقرر ان
المفاهيم الا اللقب حجة وعلي ان نفليله بقوله لا يلزم الخ
لا يثبت كونه ليس مفهوما كما هو ظاهر اذ ليس الكلام في
التنصيص المذكور وانما ثبانيا فلانه قوله لم ينص الي اخره
مسلم في حد ذاته لكن الذي الكلام فيه انما هو حرف الاستفلا
نحم دون ما بعده **قوله** واخصصا الاتي بدل من نون التوكيد

الخفيفة لكن اخر الصراع في حكم الموقوف عليه وهي تبدل
في الوقف الفا لشبهها بالتنوين وهذا اولى من قول بعض
الشراح ممن ادركناه ابدت لتناسب قوله العصا **قوله**
حركة الهمزة اي همزة اطباق **قوله** والاكتفا الخ اخره لانه لما
نقلت حركة الهمزة الى اللام صارت مكسورة فلا تحتاج لهمزة
الوصل التي بها توصلا للابتدا بالساكن بنا على ان الحركة
العارضة معتد بها ومن لم يعتد بها احتاج لهمزة الوصل
للتوصل المذكور لان حركة اللام حينئذ كالعدم لانه في حكم
الساكن قولان شهيران عند اهل العربية ارجحهما
الحروف المطبقة بيان للمراد ولو قدم على ذلك الاشارة الى
ان ثم مضافا مقدرا اي حروف الاطباق لكان احسن **قوله**
باقي حروف الاستعلا اي جميعها ولو قال من بقي الحروف
المستعلية لكان اخصر واتسب بما قبله لكنه راعى النظم في
التعبير بالاستعلا **قوله** لكونها اقوى تفخيما جعله خبرا
لكان محذوفة ويجوز كما جرى عليه غير شارح جعله صفة
*الموصوف محذوف اي بتفخيم اقوى قال الحلبي وحذف ايا
من اقوى على طريق تمرون الديار اذا كان المراد بالدار وهو
احد الوجهين انتهى

قوله ويجوز وفي كلام بعض الشراح
اشارة اليه ان يكون التقدير واخصص الاطباق بزيادة التفخيم
لكون حروفه اقوى من غيرها ولولا قول الشارح تفخيما لامكن
حمله عليه قال الحلبي حروف الاستعلا بحسب قوة التفخيم
وضعفه اثنا عشر من احوالها الثلاثة اضرب عنداب الطحان

الاندلسي ما يمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا ودونه
ما كان مضموما ودونه ما كان مكسورا وخمسة اضرب
عند الناظم ما كان بعده الف ثم ما كان مفتوحا من
غير الف وهذان الضربان مندرجان تحت اول الثلاثة
ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا
انتهى وظاهره كاطلاق النظم ان الحروف المطبقة في
مرتبة واحدة وان غيرها من الحروف المستعلية كذلك
ولو قيل انها مرتبة كترتيبها في القوة لم يبعد فاقوى المطبقة
الطا المهملة لما فيها من الجهر والشدة والقلقلة ثم الضاد
المعجمة لاستطالتها ثم الظا المعجمة للجهر ثم الصاد
المهملة واقوى غيرها القاف لمثل ما مر في الطا المهملة
ثم الغين المعجمة للجهر ثم الخا المعجمة ثم ابين ذلك بالنسبة
للطا المهملة في كلام بعض الشراح في شرح قول النظم وهي
الاطباق الخ **تنبيه** علم من النظم وشرحه ان الحروف
من حيث تفخيمها وعدمه انتهى اربعة اقسام واجب التفخيم
وهو حروف الاستعلا وواجب الترقيق وهو حروف
الاستفال غير اللام والرا وما الاصل فيه التفخيم وقد
يرقق وهو الرا وعكسه وهو اللام **قوله** نحو بالرفع ويجوز
نصبه قاله الهروي وبقية الامثلة خالدين عافر الزنب
ضامر طامة ظليلا قال الهروي في الثالث نكتة بديعة وهي
ان الضاد مع قوتها اضعف حروف الاطباق لانه مهموس
والقاف اقوى من باقي حروف الاستعلا **قوله** القاف
افخمه كالصاد لينصلح التمثيل لحرف الاستعلا والاطباق

ويجوز ابقاوه علي ظاهره مع رعاية حيثية اي قال من حيث
قافه والعصا من حيث صاده **قوله** والعصا قال الحلبي
ولام العصا عهدية والمراد العصا المذكورة في القران
ولو مضافة نحو الق عصاك انتهي وهو اولي من قول ابن
الناظم في تبيين العهد اي العصا المذكور في قوله اضرب
بعصاك كما افصح به الهروي من قوله وفيه بحث لا يخفي
فان الحكم شامل له ولغيره ايضا في قوله تعالي حكاية عن
موسي قال هي عصاي وقوله تعالي فالقي عصاه ويعم
ايضا قوله تعالي وعصي ادم ربه فالصحيح ان اللام للجنس
الاستغراقي الشامل لما في هذا اللفظ انتهي لكن في قوله
ويعم ايضا الخ نظر ظاهر فان عصا فعل فكيف يدخل في
الاسم هذا وقد رايت لفظ العصا مرسوما بالياء في نسخة
عليها خط الشارح وفيه نظر فان العصي واوي والقاعدة
في مثله من كل اسم مقصور ثلاثي كتابته بالالف كما في وسيلة
الاصابة وغيرها وعبارة الهروي انها بالالف لا بالياء
كما في بعض النسخ انتهي **قوله** وبين الاطباق اي حرفه
كذا في الاصل ثم ضرب عليه وكان وجه الضرب ان
تبيين الحرف يقتضي اظهاره فيخالف ما هو مقرر في هذا
النوع من الادغام **قوله** في الطا صفة اطباق او حال
كما مر نظيره **قوله** من قوله اي مقوله تعالي وهو قال
احطت يصح في هذه انها تبعيضية وانها بمعني في ومع
قطع النظر عن قول الشارح في الطا جعلها بمعني في اظهر اذ
الاطباق ليس بعض الكلمة الا مع مراعاة انها صفة للحرف

الذي هو

الذي هو بعضه وان صفة الجزء جزء **قوله** مع قوله المراد
من المعية المشاركة في الحكم لا بقيد احطت بمصاحبة
بسطت كما هو واضح وكانه اتي به للمفردة للضرورة
قوله ونحو ذلك كفرطت ثم عطفه علي احطت
وعلي بسطت **قوله** لئلا يشتبه الخ كذا علل به غير واحد
وفيه نظر فان الطا واجبة الادغام اتفاقا كما ذكره الشراح
ومع الادغام لا يبالي باشتباه المدغم بغيره فكان الاولي
للتعليل كما سلكه بعضهم ان يقول ليكون الادغام فيه
ناقصا لامتناع الادغام الكامل فيه اذ القوي لا يدغم
فيما اضعف منه وعبارة النشر اذا سكنت اي الطا
واتي بعدها تا وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل
يبقي معه صفة الاطباق والاستعلا لقوة الطا وضعف
التا ولولا التجانس لم يسغ الادغام لذلك انتهي ومن
تعليله يوخذ ايدفاع ما يوهم ايراده من وجود الادغام
الكامل في مثل ودت طايفة لكون التا المدغمة ضعيفة
بالنسبة للطا نعم ايراد ذلك علي تعليل الشارح متوجه وقد
دفعه الحلبي بما يرجع الي ذلك هذا وفي الحلبي ما نصه
واستشكله اي بقا صفة الاطباق ابن الحاجب مع الادغام
لان الاطباق صفة للمطبق لا تتاتي الا به فلو بقي الاطباق
مع الادغام لزم اجتلاب طا اخري لتدغم في التا غير الطا
التي قام بها وصف الاطباق وفي ذلك جمع بين الساكنين
فاذا نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام ولكنه اشتد
التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل

اللسان اطلقنا عليه الادغام مجازا وفرق بين الاطباق
والغنة فان الغنة لا تتوقف على النون لانها غير مخرجه
فان النون من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق
فانه مع المطبق فاخراجه لا ينافي الاتيان به واجيب بان
القراء نصوا على ان من نحو فرط تشديدا استوعب مع
الاطباق ولو كان على ما ذكره ابن الحاجب لم يكن فيه
تشديد ولا يمتنع بقاء الاطباق وانما ينقص طول
الطاء لان الطاء لم تستكمل ادغامه في التاء ولا يلزم اختلاف
طاء اخرى ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا فقياسه على
الغنة مستقيم انتهى وحاصل الجواب ان قول ابن الحاجب
لما اشتد التقارب الى اخره مخالف لتصريح القراء
بالتشديد اذ لو لم يكن فيه ادغام اصلا بل كان الحاصل
مجرد التشبيه بما كان فيه تشديد البتة بالصفة
وان قوله الاطباق لصفة المطبق الى آخره مردود بانه
يكفي في بقاء الصفة وجود اصل الحرف كما هنا فان ادغامه
غير تام على ما هو الفرض فاعتراض الهروي على هذا الجواب
بقوله لا يخفى ما فيه من المصادرة على ما في معارضته
من المكابرة مهيوع هذا وقد يقال في فرق ابن الحاجب
السابق نظر يعلم مما مر عن النشر عند قول الناظم وغنة
مخرجها الخيشوم من النون المخفاة يحول مخرجها للخيشوم
فانها حينئذ مع صفتها من محل واحد لا يحلين فهي مع
الغنة كالطاء مع الاطباق فلا فرق فليتأمل ثم ما تقرر
من وجوب بقاء الاطباق خاص بالقرآن كما هو مراد المصنف

فلا ينافي

فلا ينافي ان من العرب من يبدل الطاء تاء فتريد عم
ادغاما تاما فيقول اخط فانه كما قال شريح انما يجوز
في كلام الخالق لا في كلام المخلوق **قوله** في ابقاء اثره على بقاء
الذي هو صفة الحرف لكونه فعل القاري لتناسب
قوله وبين واحرص وغيرهما **قوله** صفة استعلاء
هي اصالة بيانية او اعم لاخص وفي تقييد الصفة
بكونها استعلاء اشارة لدفع ما قد يتوهم ان المراد
صفة الاطباق لانها المذكورة اول البيت ووجه
الدفع ان عطفه على ما قبله لا يقتضي مشاركته له في
صفته بل عليه بعض الشارحين على انه لو اقتضى
العطف المشاركة فذلك التوهم غير منافي هنا لما تبع
وهو كون القاف ليست من حروف الاطباق **قوله**
مع ادغامها اي القاف يعني ان الادغام متفق عليه
والخلاف انما هو في بقاء الصفة وانما وقع في عبارة
بعضهم من اظهار القاف في نحو لقكم فخطأ محض لان
يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف نبه
على ذلك كله صاحب النشر واطال فيه **قوله** بخلقكم
اي فيه متعلق بقوله وقع الا ان فيه تقديم معمول
الخبر الفعلي وقضيته كالنشر في باب حروف قربت
مخارجها انه ليس في القرآن ما اختلف فيه من هذا النوع
غيره لكن قال الحلبي ولا اختصاص لهذا الخلاف بالكلمة
المذكورة بل هو جار فيما ادغمت القاف الساكنة في الكاف
انتهى وفي الرعاية والتيسير ما ظاهره ذلك ولم ار التصريح

به لغيره ولا وقفت له علي شئ في القرآن **قوله** وعدم
ابقايها الخ ضمنيته ان الداني يقول الوجهين وان الاولي
عنده عدم الابقاء وليس مرادا وانما في النشر في بحث
التجويد ما نصه ذهب مكي وغيره الي انها اي صفة الاستعلا
باقية مع الادغام في احطت وبسطت وذهب الداني
وغيره الي ان ادغامها ادغاما محضا والوجهان
صحيحان الا ان هذا الوجه اصح قياسا وفي باب
حروف قربت مخارجها علي ان الحافظ ابا عمرو الداني
حكي الاجماع علي ان اظهار الصفة ايضا غلط وخطا
فقال في الجامع وكذلك اجمعوا علي ادغام القاف في
الكاف وقلبها كافا خالصة من غير اظهار صوت لها
في قوله الم نخلقكم انتهي فالمراد بقول الشارح تبعا لابي
عمرو الداني ان الادغام ارجح تبعا لما جزم به الداني لانه
وجه هنا وفي النشر والفرق بينه وبين احطت وبابه
اي حيث قطع بابقاء صفة الاطباق واختلف في ابقا
صفة الاستعلا هنا ان الطاء ذات الاطباق قال الهروي
واما ما ذكره الروسي في انهم قرقوا بين بسطت واحطت
وتخلقكم بان اعطا صفة الاستعلا في الاول بزيادة الطا
قبل التا المفردة وفي الثاني بلا زيادة الفاق فلم نره في الكتب
التي اخرها ذكره **قوله** واحرص في القاموس انه جاء
باب ضرب وعلم فهمزته للوصل ويجوز فتح رايه وكسرها
وان اقتصر الهروي علي الثاني الان تكون رواية **قوله** اي
سكون اللام يوهم انه الى عوض من المضاف اليه علي مذهب

بلغ مقابله

الكوفي

وقف حمزة

الكوفي فكان الاوفق بمذهب البصري ان يقول علي السكون
اي اللام الان يكون بيان لحاصل المعني **قوله** في وصلن
اي ونحوه من كل لام ساكنة بعدها نون كما في النشر
قال ومثله تل تعالوا انتهي ولا يختص بذلك اذ مثله
كل لام ساكنة حتي لام هل وبل عند من اظهرها
فلعل التقييد بما ذكره لكثرة اللحن فيه ومثله يقال
فيما بعده **قوله** والنون عطف علي اللام قال الهروي
لجدان ادخل في النظم بم انعمت واقتصر ابن الجم
علي نون انعمت وتبعه الشارح والحكم يشمل الميم
يخطب المتعلم نعم في معني نون انعمت كل نون
ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق انتهي ويمكن
ان يجاب بان الاقتضاء علي النون كما سياتي في النقل
من افراد الميم بالذكر في قوله واظهرنها عند باقي
الاحرف وفي النشر وليحترز من خفائها حالة الوقف
علي نحو الغاوين يوقفون الظالمون خليقون بيانها
كثيرا ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حال الوقف **قوله**
والعين عطف علي اللام والنون علي احرص **قوله** تبعا ٢
لابي عمرو اي تبع تبعا كما جمعوا اجماعا واتفقوا اتفاقا
وخالفوا خلافا ويجوز ان يكون حالا اي تابعا **قوله**
المغضوب اي نحوه من كل ما فيه غين ساكنة ففي النشر
والعين يجب اظهارها عند كل حرف لاتاها وذلك اكد
في حروف الحلق وحالة الاسكان اوجب ليحترز مع ذلك
من تحريكها لاسيما اذا اجتمعا في كلمة واحدة انتهي والاحتراز

عن تحريكها انما يكون ببيان السكون **قوله** مع لام اي
سكون لام ظللنا علي ما قدره الشارح والمراد من
المعية المشاركة في الحكم لا التقييد كما مر نظيره ثم الظرف
يجوز ان يكون حالا من السكون اي احرص علي السكون
فيما ذكر كائنا مع سكون لام ظللنا وان يكون حالا من
جعلنا ومعطوفيه اي احرص علي السكون في المذكورات
كائنة مع لام ظللنا وعلي الثاني لا يحتاج لتقدير لفظ سكون
من حيث الاعراب وان كان المعني عليه **قوله** ظللنا
بالظا المشالة وتشديد اللام كما بنسخة الشارح وفي
الهروي ضللنا بالضاد ثابت في القران عند قوله تعالى
وقالوا ايذا ضللنا في الارض وانما ظللنا بالظا الشالة
فلم يوجد فيه تخفف ولا ضرورة للاتيان بها والقول
بتخفيفها في الورن ولا يغرنك كثرة النسخ عليها واشارة
بعض الشراح اليها انتهي بل التشديد من حيث العروض
اقوي زحافا اذ وزنه مستفعلن بسكون اللام
والتخفف وزنه مستفعلن بسكونهما ايضا
والاول

وبالجملة فلا حاجة الي هذه الكلفة اذ كلها علم من
جعلنا لما مر **قوله** الثانية كانه نظر في جعلنا ثانية
للضرورة والا فهي ثالثة اذ اللام الاولي مشددة
والمشددة بحرفين عندهم **قوله** ليحترز تعليل للحرص
علي سكون ما ذكر والمراد ان سكون هذه الاحرف واجب
ولكن ربما يسبق اللسان الي تحريكها كما يفعله من ذكر

فينبغي

فينبغي للقاري الحرص المذكور حذرا من ذلك واذا
سكن ما ذكر فينبغي له ايضا ان لا يبالغ في الاسكان
بحيث يصير كالمقلقل وان يصل الساكن بما بعده فلا
يسكت بينهما سكتة لطيفة كما يفعله بعضهم كانه يريد
ايضاح الاظهار ويحترز في السلام من الادغام ويقولنا
كالمقلقل اندفع اعتراض الهروي علي الشيخ سيف الدين
بالنسبة للام بقوله قال المصري لا كما تقوله بعض الاعاجم
من قلقلتها قلت اللام ليس من حروف القلقلة اي
احرصا ذكر علي انه ليس في قوله من قصد قلقلتها انها
من حروف القلقلة اذ القلقلة هي الحركة كما مر فكانه قال
من قصد المبالغة في الاسكان حتي يشبه المتحرك علي ان
هذه العبارة وقعت في النشر وغيره فلا يحسن نسبتها
للشيخ المذكور الا ان كان قصد الادب **قوله** كما يفعله
هو نعت مصدر محذوف اي تحريكا كالتحريك الذي
يفعله الي اخره **قوله** فظيع اللحن من اضافة الصفة
للموصوف اي اللحن الفظيع اي القبيح قال في القاموس
فظع الامر ككرم اشتدت شناعته وجاوز المقدار في ذلك
انتهي **قوله** وخلص انت بيني لا كما يتبادر من ان التخليص
تمييز احد المختلطين عن الاخر كتمييز نحاس الفضة منها
قوله انفتاح الزال قيد به وان كان حروف محذور اكلها
منفتحة لان الاشتباه انما هو بين الدال والطا وكذا
يقال في قوله والسين ويجوز عدم التقدير برعاية حيثية
اي خلص انفتاح محذورا عيسي من حيث الزال والسين

كما مر نظيره وكان ينبغي ان يبين وجوب سكون الذال في نحو
نبذناه المذكور في النشر كما بينه في جعلنا فيما مر الا ان
يقال انه لم يرد بجعلنا ومعطوفيه خصوصها بل كلما شابهه
في السكون قوله والسين بين به ان في النظم حذف العاطف
قوله من قوله تعالى عسى ربه اي من نحو قوله اذ لفظ عسى
لا يتقيد بهذا المحل فيشمل نحو عسيتم وعسى الله قوله
خوف بالنصب مفعول لاجله تعليل لقوله وخلص اي
لخوفك الاشتباه على السامع فالشرط من اتحاد الفاعل
والوقت وافادة التعليل موجود قوله محظورا عصى
فيه نشر مرتب كما اشار اليه الشارح انظر لم يقل من قوله
تعالى وما كان عطاء ربك محظورا وعصى ادم ربه كما في سابقيه
قوله اي اشتباه الى اخره اشار الى ان الضمير اشتباهه
بمحذورا عسى اما على معنى كل او المذكور وكان الانسب
بتقدير الدال والسين ان يرجع لهما خوف اشتباه ذال محذورا
بظا محظورا وسين عسى بصاد عصى وعبارة الهروي الضمير
في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقرينة المقام او تقديره
خوف اشتباه كل واحد من محذورا وعسى بمحظورا وعصى
او خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشارح على اختلاف اختيار
كل منهم والاظهر ان ضميره راجع الى الانفتاح اي مخافة
اشتباه انفتاح محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى ووجه
الاظهرية ان محل الاحتياج في صحة الحمل الى لفظة
التقدير هو الثاني دون الاول يعني انه في ما اختاره
تاويلا واحدا في المشبه به وفيما ذكره الشارح تاويلا في

المشبه

المشبه وتاويلا في المشبه به ويؤيده بصحة الحمل النسبة
الاضافية اذ اضافة اشتباهه به من اضافة المصدر
لفاعله اي خوف ان يشتبه انفتاح محذورا عسى
بانطباق محظورا عصى المبتدا والخبر وفيما ادعى اظهريته
نظر ظاهر فان الاشتباه ليس بين نفس الانفتاح والاطباق
كما هو ظاهر بل بين الحرفين المنفتحين والمنطبقين بسبب
اتحاد المخرج كما سياتي الاشارة اليه في كلام الشارح قوله
لاشتباه الدال الخ تعليل لاشتباهه وهو ظاهر على
ارجاع الشارح ضمير اشتباهه لمحذورا عسى اما على ما قدمنا
انه الانسب بتقدير الدال والسين فلا لانه يشبه تعليل الشي
بنفسه الا ان يقال ذاك في ذال محذورا وسين عسى وذا في
الذال والظا والصاد والسين في حد ذاتها فتامل قوله للاتحاد
الخ تعليل لقوله لاشتباه الدال الخ قوله فلا يتميز الخ منه يعلم
انه كما يجب تبيين الاطباق في محظورا عصى ونحوهما وكان
النظم ترك التنبيه عليه لعلمه بالمقايسة ويعلم ايضا انه يجب
تبيين الترقيق والاستفال في الذال والسين وتبيين التفخيم
والاستعلا في الصاد والطا وكان النظم ترك التنبيه عليه لان
الاطباق والانفتاح ابلغ فيعلم غيرهما منهما ولعل المراد ان
التمييز التام انما يحصل بالصفة والا فقد مر ان التحقيق ان
لكل حرف مخرجا فالدال والطا مثلا متغايران مخرجا حقيقة
وقد مر الكلام فيه مبسوطا عند قول الشارح بها تتميز الحروف
المشتركة الخ قبيل قول النظم صفاتها جهر الخ قوله كل واحد
من الاحرف الاربعة والذال الخ هذا استيناف بياني كانه

الانفتاح في محذورا عسى
ونحوهما يجب تبيين م

قال ما الصفات المختلفة في الاحرف المذكورة فقيل ما ذكر ولم
يقيد الذال والظا بالاعجام لعلمه من المقام **قوله** فينبغي الخ
علم هذا من اختلاف الصفة مع كون الاحرف لا تتميز الا
بالصفة **قوله** يخلص بالبنا للمجهول وكونه من باب
التفعيل اولى لمناسب قول النظم وخلص وان صح كونه
من المجرد **قوله** كل حرف من الاحرف الاربعة **قوله** بانفتاح
الفم الخ فيه تسمح لما مر من الاطباق والانفتاح انما هما
الجزء من اللسان على ما يحاذيه من الحنك الاعلى لا الفم
وكانه لم يبال به لكونه مما مر في كلامه قرينة صارفة
عن ظاهره فاندفع قول الحلبي الحق ان العبرة بانفتاح
طايفتي اللسان والحنك الاعلى وانطباق الاول على الثانية
على ما مر انتهى **قوله** وكذلك الى اخره يعني ان الحرفين اذا
اشتركا في المخرج واختلفا في الصفة كالجيم والسين والتا والطا
يجب تمييز كل منهما عن مقابله بالصفة الخاصة به لئلا يشتبه
احدهما بالاخر فقوله مع اخر المراد من المعية فيه مقابلة
احدهما بالاخر في كلمتين نحو الطلاق والتلاق لاجتماعهما في
كلمة **قوله** راع شدة اي احفظها فالمزيد هنا بمعنى المجرد ففي
القاموس راعى امره حفظه كرعاه وفي الهروي راع من امر
من المراعاة والمفاعلة اذا لم تكن للمغالبة فهي للمبالغة وقول
الرومي امر من الرعاية فيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه
القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد انتهى ومقتضى قوله والمفا
الخ انها هنا للمبالغة وفيه نظر لما هو واضح انه ليس المراد
المبالغة في الشدة اذ اصل الشدة حصل للمقصود على ان المفاعلة

اذ م

علة

ترد كثيرا

ترد كثيرا لغير المبالغة ولا مبالغة فيها كما هو معلوم من
كتب الصرف **قوله** كاينة بيان لمتعلق الظرف وانظر
لم ذكره هنا دون نحو وفخم اللام من اسم الله تعالى
وبين الاطباق من احطت واحرص على السكون
في جعلنا مع انه يجوز هنا وفي نظايره المذكورة التعلق
بالفعل على انه يدعي اولويته اذ جعله صفة للشدة
كما جرى عليه الشارح يقتضي ان الشدة لا تراعى في غير
الكاف والتا عملا بمفهوم الصفة **قو** بكاف وبتا
اي فيهما والالف تا مقصورة للوقف لا للضرورة
كما مر نظيره غير مرة **قوله** بان تمنع تصوير لمراعاة
الشدة لا لها وتعبيره بالصوت اولى من تعبير بعضهم
هنا بالنفس ومر الكلام على ذلك مستوفى عند قول النظم
شديد لفظ الخ **قوله** مع ثباتهما الخ كانه دفع به ما قد
يتوهم من قوله ان يجري معهما ان فيهما جريا ايضا
قوله مثال للكاف اي يذكر ما يشتمل عليه وكذا يقال
في نظيره الاتي ولم يقل من قوله تعالى ويوم القيامة
يكفرون بشرككم لكون المحكي هو لفظ القران **قوله** وفتنا
بتقدير العاطف قال الهروي بالف الاطلاق وابدال
التنوين الفا وقفا على ما جا في لغة وفيه نظر لان كلا
الامرين فيه تغيير نظم القران وهو غير جايز
فالاولى ان يقال خلافا لما يتبادر من الشارح وغيره
ان الناظم لم يقصد به لفظ القران بل قصد بهذه اللفظة
على ما وقع في القران مما يماثلها ونظيره قول الشاطبي

كادم او هلا حيث مثل يا وهلا مع انه ليس في القران
لا يقال هذا بعينه جار في قوله تتوفى اذ لفظ القران تتوفاهم
لانا نقول فرق ما بينهما فان فرض لفظ تتوفى فعل يمكن فصله
عن معموله فيجوز ارتكابه للتمثيل وان امتنع تلاوة كما ذكر
نظيره عن ابن السكي في حذف العاطف بخلاف نحو هذا
ولو قرئ يتوفى بالتحتية بالياء ثم التاء اشارة لقوله تعالى
الله يتوفى الانفس لوافق حقيقة الا ان يكون هو الرواية
بقي انه انما خص هذه الامثلة المكرر بعضها بما فيها من
الصعوبة وهي التشبيه بالنسبة للكاف فليعف عما فيها
من الشدة والهمس الى ان قال ولا سيما اذا تكررت او تبدد
او جاورها حرف مهموس وبالنسبة للتاء يتحفظ مما فيها
من الشدة مما فيها ليلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض
الناس ورما جعلت سينا لا سيما اذا كانت ساكنة نحو
فتنة الى ان قال ولكن التحفظ بها اذا تكررت اكثر نحو
تتوفاهم ثم قال لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان
قالوا هو بمنزلة من هوى في القيد يرفع رجله مرتين او
ثلاثا ويردها في كل مرة الى الموضع الذي رفعها منه
انتهى قال الحلبي يعني نقله عن مكي ما ذكره بقوله قالوا
الى اخره بدون التقييد بالقيد ما نصه هذا ظاهر الا ترى
ان اللسان اذا لفظ بالتاء الاولى رجع الى موضعه للفظ
بالثانية ثم يرجع للفظ بالثالثة وذلك صعب فيه تكلف
ولكن لا يخفى ان قوله او ثلاث مرات زايد لان الكلام
في تكررها ثلاث مرات كما مثل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع

بلغ
مقابلة

الرجل

الرجل ثلاث مرات بل مرتين انتهى ويجاب بان الذي
في الرعاية وان لم ينقله الحلبي التكرار مرتين وثلاثا فقوله
مرتين راجع للثلاث بمعنى ان القاري في قراءته كلما
قاد اتي بالتاء مرة وقرع منها كان بمنزلة رفع الرجل
مرة وعودها لمحلها مع ان كلا فعل تام فاذا
اتي بتاء ثانية كان بمنزلة رفع ثان وهكذا الاتيان
الاتيان بالتاء الاولى غير محسوب كما فهم هذا والتباس
من كلام الهروي ان قوله وهذا ظاهر الخ من كلام
الحلبي وليس كذلك بل هو بدون هذا ظاهر في
الرعاية واما الذي في كلامه قوله ولا يخفى الخ واما
قول الهروي وهو غير زايد اذ قد يوجد بالتكرار
ثلاث مرات لا في كلمة بل في كلمات متواليات في قوله
تعالى تتوفاهم الملائكة وصلا وكذا قوله تعالى شعبا
الرادفة ففيه نظر ظاهر لانه لا يفهم منها يدفع
اشكال الحلبي اذ لا فرق بين وجود الثلاث في كلمة
او كلمات في مراد الحلبي وكذا قوله اعتراضا على ما مر
عن النشر من قوله ورما جعلت سينا لا سيما الخ ما نصه
فيه بحث اذ الظاهر المتبادر انها تصير دالا اذا لم يراع
فيها صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز
بينهما باعتبار صفتهما واما السين والدال فبينهما
قرب المخرج انتهى وفيه نظر ايضا فان قوله انها تصير
دالا اذا لم يراع صفة الشدة ممنوع اذ الدال شديدة
ايضا فكيف تصير التاء الا عند عدم مراعاة الشدة التي هي

شي

در

صفة الدال مع ان صاحب النشر انما اخبر عما ثبت عنده
عن بعض الناس حتى جعلها سيامع ان اللايق بما ه
اعترض علي تسليم ان يقول واما السين والتا فبينهما قرب
المخرج تامل **قوله** فيراعي الخ **ان قلت** هذا لاحاجة
اليه لقوله في قول الناظم وهو اعطا الحروف حقها من
صفة لها ومستحقها **قلت** يمكن ان يراد بقوله كل حرف
الحرف الذي يسبق اللسان فيه الي عدم المحافظة علي
صفته كما جعل في النشر السين في ذكر المحافظة على الشدة
في الكاف اذ لا يذهب بها الي الكاف الصماء الثابتة في بعض
لغات العجم فان ذلك الكاف غير جايزة في لغة العرب وفي
الثاني لا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما
جعلت سينا لا سيما اذا كانت ساكنة **قوله** ثم بين
الخ عبارة بعضهم لما فرغ الناظم رحمه الله تعالي من التجويد
واحكامه اخذ في الكلام علي الادغام انتهي وهو بعيد
اذ الادغام وما ياتي ليس من التجويد وقد مر لنا كلام
فيه في قول الناظم والاخذ بالتجويد وهذا اولي من قول
ابي اسحاق الحبي لما فرغ الناظم رحمه رحمه الله
من ذكر المخارج والصفات وتوابعها شرع في الادغام
انتهي لانها ما ان الادغام وما بعده لا يترتب علي شي
من المخارج والصفات وليس كذلك كما هو واضح من
ان سبب ادغام المثلين الاتفاق في المخرج والصفة وفي
المتجانسين الاتفاق في المخرج **قوله** وما يمتنع الظاهر
ان مراده بعض ما يمتنع اذ يبقي منه نحو ما اذا كان الثاني

سكن

قف علي الاوفاق

ساكنا كيظللن واما ما يجوز فتركه لان محله كتب الخلاف
كالشاطبية **قوله** وأولي مثل الخ ادغم مع قاعله جملة
امرية واولي مفعول ادغم مضاف الي مثل وجنس علي حد
راسي زيد وعمرو لا علي حد علي غلامي زيد وعمرو واراد به
غلامي زيد وغلامي عمرو واذ ليس المدغم سوي اولي جنس
فان قلت فالمدغم انما هو المثل والجنس الاولان
لا اولاهما **قلت** الاضافة بيانية علي حد خاتم فضة وكان
الاصل ان يضيف المفرد لما ثبت انه اذا اضيف اسم الجنس
الي شيئين واريد اثبات شي واحد لكل منهما احتيج الي اضافة
الشيئين في موضع الالتباس نحو غلامي زيد وعمرو واراد به
غلام زيد وغلام عمرو ولو لم يكن التباس لم يحتج اليهما كما في
ما نحن فيه ويجوز راسي زيد وعمرو وفان الراس لا يكون
مشتركا بين اثنين بخلاف الغلام وهو ظاهر الا ان الناظم
عدل عما هو الاصل رعاية للوزن وضمير يعود الي كل من
الاولين قاله الحلبي ويمكن ان يجاب عن قوله انما هو المثل
والجنس الاولان الخ بان المراد بالمثل والجنس في كلام الناظم
المثلان والجنسان بجعل المثل والجنس اسم جنس فيصدقا
بما ذكر وبا وليهما الاول منهما اي المثل الاول من المثلين
والجنس الاول من الجنسين ولعل هذا اولي من جوابه
اذ جعل الاضافة بيانية يقتضي ان المعني ادغم الاولين
اللذين هما المثل والجنس فيصير ساكنا في المدغم فيه تامل
قال الهروي واما قول الروسي في بيان اعرابه من ان اولي
مبتدا مضاف الي مثل وجنس معطوف عطف علي مثل وان

سكن

سكن جملة شرطية جوابها ادغم والجملة الشرطية مع جوابها
خبر المبتدا فخطا فاحش لانه لو كان مبتدا لرفع بالالف
وقيل اولا مثل وجنس وكانه تصحف عليه كتابة اليا فقراه بالالف
انتهي **قوله** ولو سكونا عارضا في كلمة او كلمتين فالاصلي نحو هل
لا فان بل موضوع علي السكون لا حظ له في الحركة والعارض نحو
المضارع المجزوم مثل الم نجعل له عينين اذ الحركة فيه هي
الاصل والسكون عارض للجازم كما صرح بمثله في النشر بقوله
فقول الهروي وقول
الشيخ زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم في الادغام المتفق عليه
في الادغام الصغير انتهي مردود لما تقرر **قوله** انت اشارة
الي ان ادغم مبني للفاعل وفايدة الادغام تخفيف اللفظ لثقل
عود اللسان الي المخرج او يقاربه والاستمرار في سنن
واحد والاظهار هو الاصل **قوله** ادخال الشي الخ كذا في
ابي شامة وعبارة الجعبري هو لغة الادخال والستر والخفا
~~والادخال~~ يقال ادغمت اللجام في الفرس اذا ادخلته
في فيه وادغمت الثوب في الوعا وهذه العبارة صريحة كما تري
في ان الادغام لغة مطلق الادخال لكن كما في الصحاح والقاموس
خلافه حيث قالا واللفظ للصحاح وادغمت الفرس اللجام اذا
ادخلته في فيه ومنه ادغام الحروف انتهي اذ قضيته انه لا يقال
ادغم بمعني ادخل الا في هذا الفرد هذا وفي الصحاح والقاموس
اطلاق الادغام علي الغشيان زاد القاموس وتسويد الوجه
قال دغمهم الحر والبرد كمنع وسمع غيبهم كادغمهم ثم قال وادغمه
الله سود وجهه وكان اقتصار الشارح علي الادخال لظهور

الكبير كما قرا به السوسي فالظاهر ان الصحيح اراد به الادغام

وعبارة التفتازاني الاخفا والادخال يقال ادغمت اللجام في الفرس

بلغ مقابلة

مناسبته

مناسبته علي المعني الاصطلاحي **قوله** ايصال الي اخره
ظاهره انه ليس لغويا ويوافقه قول الصحاح السابق
ومنه ادغام الحروف لكن في القاموس ادغمه الله
سود وجهه والفرس اللجام ادخله في فيه والحرف
في الحرف ادخله انتهي وظاهر عطفه علي ما قبله انه
لغوي وعليه فقد اتفق المعنيان ولم يقل ادخال
حرف ساكن في حرف متحرك لظهور انه لا يدخل
الاول في الثاني ولا ينفصل به غاية الامر انهما لشدة
الامتزاج في السمع صارا كالحرف الواحد كما نبه عليه
الجعبري ومن ثم عرفه بانه اللفظ بساكن فمتحرك
بلا فصل اي لاحد الحرفين من الاخر نطقا من مخرج
واحد قال الحلبي في تقرير تفريق الشارح قوله اتصال
حرف ساكن بحرف متحرك يندرج فيه الادغام
والاخفا واما الاظهار لا يندرج لانه فصل متحرك
عن ساكن وقوله يصيران حرفا واحدا مشددا
يخرج به الاخفا وما بعده صفة كاشفة للحرف الواحد
قوله حرف ساكن ولو لاجل الادغام كما يعلم من قوله
الاتي ولو متحرك فعلان **قوله** حرفا واحدا اي كالحرف
كما علم مما مر عن الجعبري وعليه ايضا بين قولهم اللفظ
بساكن فمتحرك لا يناقض قولهم التشديد عوض
الذاهب حينئذ ليس التشديد عوضا عن الحرف
بل عما فاته من لفظ الاستقلال فاذا صغيت الي
لفظك سمعته ساكنا مشددا ينتهي الي متحرك مخفف انتهي

قوله وزن حرفين اي مظهرين مخففين يعني انه اذا
اراد بيان ما يوازنه جي في الميزان بحرفين في مقابلة
المشدد كما يقال مثلا مدّ وزنه ~~وزنه~~ فعل قوله
الملتقيين اي خطا سوا تلاقيا لفظا ايضا ام لا ثم
التقييد بالالتقا انما هو لكون الملتقيين هما اللذان
يدخلهما الادغام والا فالتقسيم الذي ذكره يجري
في غير الملتقيين ايضا ومن ثم قيد الجعبري الغيران
بان يتفقا مخرجا وصفة قال بعضهم اي ذاتية
ليخرج العرضية فانها ليست معتبرة في ذلك والا لما
صح ان يقال اي لتحويل الامثال مع انهما مثلان
انتهى وفيه ان هذا غير محتاج اليه لان الصفة
اذا اطلقت فالمراد بها ما مر من الجهر والهمس
وغيرهما لا ما يشمل الحركة التي عناها بالعرضية ثم
ما ذكر من التعريف قال الجعبري يلزم منه ان يكون
نحو امنوا وعملوا وفي يوسف غير متماثلين اي بنا على
مذهب الخليل من ان حروف المد تخرج من الجوف
اما على جعل مخرج اليا مطلقا وسط اللسان والواو
مطلقا الشفتان فلا قال يعني الجعبري فالتحقيق ان يقول
الغيران ان اتحدا مخرجا او صفة او مجاورا فمتناسبان
والا فمتباينان انتهى قوله كالباين الموحدتين عموم
كلامه يشمل جميع حروف الهجا لكن الموجود في القران
من ذلك سبعة عشر حرفا وهي البا والتا والثا والحا
والرا والسين والعين والغين والفا والقاف والكاف

ذاتا واندرجا في الاسم
فمتماثلان والا فان اتحدا

واللام

واللام والميم والنون والها والواو والبا كذا قال
الناظم تبعا للجعبري وغيره ومرادهم بيان الحرفين
الملتقيين من المختلف في ادغامه والا فلا يختص اجتماع
المثلين بالحروف المذكورة لوجوده في نحو اذ ذهب وقد
دخلوا مما يجب فيه الادغام وفي نحو جا امرنا مما
اجتمع فيه همزتان وهو ممتنع الادغام قوله بان
يتفقا مخرجا لا صفة كذا في النشر وفي الجعبري ان
المتجانسين الحرفان المتفقان في الصفة دون المخرج
قال كالجيم والدال المهملة قوله كالطا المهملة والتا
المثناة اي اذا تقدمت التا نحو قالت طايفة لما صرحوا
به من ان الطا لا تدغم في شي اللهم الا ان يراد بالادغام
ما هو اعم من التام والناقص نحو احطت وبسطت ثم
اعلم ان الحكم على نحو هذين بالتجانس انما يجري على
التقريب في المخارج لا التحقيق من ان لكل حرف مخرجا
قوله وكالظا المشالة والثا المثلثة اتى بالكاف ليلا يتوهم
انه يجتمع مع ما قبله وكذا يقال فيما بعده قوله وهو
مثال للمتجانسين بقطع النظر عن كونهما مجتمعين في الخارج
ام لا والا فالظا لا تدغم في شي والثا لم يقع بعدها ظا في
القران فلو قال كالذال والظا كان اولى لوجود الادغام
في نحو اذ ظلموا لكن يراد البا والميم والتا والذال من
المتجانسين ولم يجب فيهما ادغام وان كان الاول
ساكنا نحو يعذب من يشا في قراة السكون ويا بني
اركب معنا ويلهث ذلك قوله بان يتقاربا ان

قلت فيه اتحاد البيان والمبين قلت المراد بالتقارب
في المبين المصطلح عليه وفي البيان التقارب لغة وهو
هنا قرب مخرج احد الحرفين من الاخر قوله مخرجا
او صفة او مانعة خلو فيجوز الجمع ومن ثم عبر في
النشر بقوله مخرجا او صفة او مخرجا وصفة ثم
المراد بقرب احد المخرجين من الاخر ما يشمل مجاورته
له وما فيه نوع انفصال كالنون واللام عن س
وكالقاف والكاف ويقرب احد الحرفين في الصفة
ما يشمل اتفاقهما في الصفة كالجيم والدال المهملة
وتكافؤهما فيهما كالشين والسين فيدخل التلاحق
والتجاور والتجانس والتكافؤ الذي جعلها
الجعبري اسبابا للادغام وانما ادخل الشارح ذلك
في المتقاربين لقول النشر وسببه التماثل والتجانس
والتقارب قيل والتشارك والتلاصق والتكافؤ
والاكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب اي بادخال
التجانس في التقارب قوله كالدال والسين اي المهملتين
مثال لما تقاربا مخرجا واما في الصفة فاشتركا في
الاستفال والانفتاح والاصمات واختلفا في الدال
مجهورة شديدة مقلقلة والسين مهموسة رخوة صفير
وهذا بقطع النظر عما يدغم منهما فان السين لا تدغم
في الدال قوله وكالضاد والشين المعجمتين مثال لما
تقاربا مخرجا كما صرح به الجعبري لكن اعترض بعضهم
بان الشين تخرج من وسط اللسان والضاد من حافته

ولا

ولا تقارب بينهما واجيب بان انتشار التفشي في الشين
قربها من مخرج الضاد واما في الصفة فاشتركا في
الرخاوة والاصمات واختلفا في ان الضاد مجهورة
مستفلة مطبقة مستطيلة والشين مهموسة مستفلة
منفتحة متفشية وهذا بقطع النظر عما يدغم منهما
فان الشين لا تدغم في الضاد قوله عما ياتي من كون
الاول حرف مد نحو في يوم وكذا قل نعم ان قلنا
اللام والنون من مخرج واحد لا سبحه وتزغ قلوبنا
فلتقم لانها ليست من المتماثلين ولا المتجانسين
وانما استثناها النويري لما ياتي عنه في تفسير المتجانسين
قوله مثال المتجانسين الخ يرد عليه ان مثل نغفر لكم
مختلف في ادغامه مع تجانسهما على الراي المذكور
فلو جعلنا هذا نظيرا لما يجب ادغامه لم يرد ذلك
فان اورد عليه ان الادغام لا يختص بهذا اللفظ
بل يجري في كل لام بعدها را اجبنا بان المراد هذا
ونحوه على ان النظير لا يشترط فيه ان يكون قاعدة
فان قيل جعله نظيرا ينافيه عطف التماثلين
وهو بل لا قلت لا منافاة لجواز ان تكون الكاف
مستعملة فيما يشمل النظير والمثال فامل لا يقال يرد
عليه حينئذ بل ران فاجتمع الرا واللام مع الاختلاف
في ادغامه لانا نقول التارك للادغام فيه انما هو
لعدم التقا الحرفين عنده فانه يسكت على لام بل
هذا وقد اعترض الهروي بعد جعله ذلك مثالا

ذلك بانه لا يجري على كلامه السابق من اختلاف مخرجهما
قال فلو قال اقرب موضع حتى يشمل المذهبين يعني
مذهب الفرا ومذهب الجمهور ان لكل مخرجا من ان
مخرج اللام والرا والنون واحد اي بتاويل المتقاربين
بما يشمل المتجانسين وفيه انه لو عبر بالقرب كما ذكره
لاقتضى وجوب الادغام في المتقاربين مطلقا اذا كان
الاول ساكنا فيدخل فيه نحو ذال اذ ودال قد وتا
التانيث ولام هل وبل والحروف التي قربت
مخارجها كالبا والفا مع انها مع المختلفين وبهذا
يعلم ما اجاب به بعضهم عن المصنف بان مراده
بالمتجانسين ما يشمل المتقاربين من النظر الظاهر
وينبغي ان يعلم ان ما ذكره من وجوب الادغام مطلقا
هو الصحيح فلا يرد ان بعض المتماثلين ورد ادغامه
من طرق شاذة منها ما صرح به الجعبري من اظهار
فامنت طايفة وغربت تقرضهم وطلعت تزاور
وهمت طايفتان وودت طايفة ~~وغربت تقرضهم~~
قوله وابن فيه مع سكون اخر المصراع السابق
سناد التوجيه وهو اختلاف حركة قبل الروي
المقيد بان يكون قبل الروي المقيد فتحة مع ضمة
او كسرة وهو عيب عند الخليل وليس عيبا عند
الاخفش لكثرته في اشعار العرب واختاره ابنا
القطاع والحاجب وغيرهما وهو الصحيح واما
الكسرة مع الضمة فليس بسناد اتفاقا قاله النويري

وقول

وقول الهروي موافقة الحركة فيما قبل النون من
قبيل الزام ما لا يلزم في شعر العرب وان التزمه العجم
ان اراد به ما ذكر عن الاخفش فمسلم والا ففيه نظر
قوله في يوم اي من قوله تعالى في يوم كان مقداره ففي
من التلاوة وصرف تنوين يوم للضرورة وكان الاصل
في يوم كما قدره الشارح في معطوفاته لكنه تركه هنا
تحاشيا من دخول حرف جر على مثله صورة الا ان فيه
عدولا عن ظاهر النظم من جعل يوم مفعولا به الى
جعله متعلقا بالمفعول المحذوف اي اول المثلين
اي الكاين في يوم ولو قدر مضافا نحو مذ كان يقول
واظهر مد نحو في يوم لكان اقرب قوله مع قالوا
وهم حال من قوله في يوم وليس المراد التقييد
كما مر نظيره قوله واولهما جملة حالية وربطها بالواو
والضمير تقوية والا فاحدهما كاف قوله حرف مد
نحو الذي يوسوس وامنوا وعملوا وخرج به حرف
اللين نحو اتقوا وامنوا فانه واجب الادغام مع
المحافظة على تبيين التشديد فيه بلا لوك
كساير الواوات واليات المشددة فانه كثيرا ما
يتهاون في ذلك قوله وان اجتمع فيهما اي في يوم
وقالوا وهم ونحوهما والواو حالية فلا يرد ان بمقتضى
ان الواوين واليائين قد يكونان غير مثلين لكنه
لا حاجة اليه لعلمه من قوله السابق اول المثلين
قوله لئلا تذهب الخ لا يقال هذا يقتضي استقباح ادغام

بلغ مقابلة

في م

حرف اللين لما مر ان فيه مدا ما لانا نقول لعله مد حرف
اللين لم يعتبر فكانه لا مد اصلا ومن ثم نفاه بعضهم
وبان الجعبري وجه اظهار حرف المد لزيادة صوته
او محافظة عليه وقال قبل ذلك ما نصه وخرج عن
الضابط اي ضابط ما يجب ادغامه من المثلين حرف
المد المشار اليه بالهواي فلم يتحقق شخصه لزيادة
حيزه عليه ولهذا قبلت الزيادة هذا اوضح لمن عرف
نسبة حرف المد الي مخرجه وقال ايضا **فان قلت** لم
يقع المد في آمنوا واتقوا وفي يوسف ولم يمنع في هو ومن
ويأتي يوم **قلت** لانه في الاولين محقق سابق وفي الاخيرين
عارض مقارن وهو سبب فلا يكون مانعا انتهي وتعليل
بعضهم امتناع الادغام فيها اذا كان الاول حرف مد
بان صفة المد قايمة مقام الحركة فكانه لم يجتمع مثلان
اولهما ساكن فيه نظر ظاهر اذ الحركة نفسها لا تعد
فاصلة بين الحرفين والا لامتنع ادغام الحرف المتحرك
في مثله علي انه يناقضه ما ذكره بعد جوابا عما اورده
من ان تشبيه المد بالحركة يقتضي ان يكون فيه الخلاف
في ان الحركة مفتوحة اولا ما نصه لا يلزم من تشبيه
الشي باخر من جهة ان يعطي احكامه من بقية الجهات
اذ حاصله ان المد قايم بذات الحرف لا يتقدم ولا
يتاخر اتفاقا فكيف يكون حاجزا بين الحرفين
فليتامل بقي ان كلامه يقتضي انه يجب ادغام ما اليه
هلك وهو احد وجهين اختاره الجعبري قال وبه قطع المالكي ٢

بلغ مقابلة

قال النويري

وقف لله تعالى

قال النويري بعد نقله عن ابي شامة تفسيرا للاظهار الذي
صوبه مكي بالسكت وعن السخاوي ان المختار الوقف
وانه ان وصل فالمختار الاظهار ما نصه قول ابي شامة اقرب
للتحقيق **قوله** وان اجتمع فيه اي قل نعم الواو حالية كما
مر نظيره اذ ليس له صفة غير التقارب والتجانس وهو
اشارة لمذهبي سيبويه والفرا لكن قضيته ان التقارب
بتقديره مقتض للادغام هنا وفيه نظر لان الذي جعله
مقتضيا التماثل والتجانس لا غير الا ان يقال مراده
المبالغة في عدم الادغام بدليل عدم ذكره في سبحه وما
بعده فتامل **قوله** فيها شي اي غير النون نحو ان نشا لما
مر من وجوب ادغام اول المثلين **قوله** نحو الميم الي اخره
بيان لما ادغمت فيه الذي هو شان الشي يعني ان النون
ادغمت في الميم والواو واليا وكذا اللام والرا الداخلان بنحو
ولم تدغم الميم والواو واليا والرا في النون لمانع وكان
يمكن ادغام اللام في النون لعدمه لكنهم تركوه حملا علي
اخواتها لما في المخالفة من الوحشة **قوله** وانما ادغم الخ
هو كالذي بعده جواب سوال تقديره قولكم لم تدغم لام
قل في نون نعم للاستيحاش بمخالفة ادغام لام التعريف ولام
هل وبل في النون **فان قلت** لم علل الشارح بما علل به
الناظم من ان قل فعل اعل بحذف عينه فلم يعل بحذف
لامه ايضا خوف الاجحاف بل يرد شي من ذلك ولاقتضي
الاظهار في قل عند السين والتا والصاد نحو قل تعالوا
وقل سلام وقل صدق الله **قلت** كانه تركه لما اورده

الناظم نفسه عليه من ادغام قرب اجماعهم وجود العلة
فيه وان اجابه عنه بان الراء مكرر يتحرف فيه شدة وثقل
يضارع حرف الاستعلاء لتفخيمه فجذب اللام جذب القوي للضعيف
علي ان الحلبي اعترضه ايضا بانهم اعلوا بقي بحذف القاف
اشتقوا منه الامر فقالوا قِ بحذف اللام وما اعتبروا ذلك
اجماعا قال مع انه لو ادغمت لام قل في نون نعم لم يكن
سوي حذف العين وابدال اللام نونا وهو اسهل من
حذف قه وجواب بعض من ادركناه ممن كتب علي
المتن عنه بان الاعلال في ق من حلبن مختلف وفي
قل من حلبن متواليين فكان الاجحاف اشد فيه نظر
فان توالي الاعلالين هنا اسهل من ذاك لما قاله الحلبي
من بقاء اثر الحرف المدغم بخلافه ثم فلا يقاوم قليتا مع
وما اقتضاه ذلك التعليل الاظهار عند السين ونحوفيه
وعدم اقتضاء تعليل الشارح له فلعله يضره لان مراده
تعليل ما ذكره الناظم خاصة وهو قل نعم قوله سحه
اما ذكره وان لم يكن داخلا في المثلين والمتجانسين علي
ما مر لان كثيرا يدغمه لقرب مخرج الحاء والهاء يغفل عن
كون الحاء قوي قوله ادخل اي مخرجا فلا يرد ادغام الحا
في العين للسوسي في قوله تعالي زحزح عن النار قاله الحلبي
لكن يرد وجوب اظهار فاصفح عنهم ثم رايت في الجعبري تعليل
لادغام زحزح ما نصه وجه ادغامها اي الحا في العين
اشتراكهما مخرجا وانفتاحا واستفالا وزادت العين بالجهر
وتفشيها لشدة تحسن ووجه التخفيف لزحزح ،

كثرة الحروف

كثرة الحروف وتكرار المثلين وقيل اهلم زجر فابدل
للفصل وروي اليزيدي عن ابي عمرو قال من العرب
من يدغم الحا في العين قلت وهذا يصلح دليلا للخصوص
والعموم ورواية التخصيص اقيس لان حروف
الحلق بعيدة عن الادغام لصعوبتها اغتفر زحزح
لذينك اي كثرة الحروف وتكرار المثلين فبقي غيره
علي اصل المنع واورد عليه الاجماع علي اظهار
فاصفح عنهم بالاولي الا ما لا يخرج عليه وفرق
بذينك وضعف ب ادغام الحا في العين قيل علي
قاعدة ان لا يدغم حلقي في ادخل منه ثلث
هما مشتركان المخرج لصحة التاويل علي ما قدمت
واجبت انتهي قوله بعيدة الخ لعل المراد في غير المثلين
فلا يرد ان كلا من الحا المهملة والعين والقاف يدغم
تدغم في مثلها كما مر قوله لصعوبتها الخ فيه نظر
اذ لو ادغمت العين في القاف لقلبت قافا ولفاتت
صعوبة ادغام الحلقي في مثله فلا يستقيم تعليل عدم
ادغامها الادغام فيها بهذا قاله الحلبي ويجاب
بانه ليس المراد ان صعوبتها بعد الادغام بل المراد انها
صعبة في نفسها فكان فيها قوة منعت من اصل الادغام
كما ان القوي لا يدغم في الضعيف مع ان التقليل
المذكور في كلام الجعبري وغيره كما علمت قوله م
تدغم اي لم يجز ادغام العين مع التقارب وان
جاز ادغام نحو اذ وقد من الحروف المتقاربة فلا يرد

م
بلغ مقابلة

ان لا تزغ قلوبنا ليس من المثلين ولا المتجانسين
حتي يحتاج لذكره **قوله** لا تزغ قلوب مع قوله فالتقم
فيه ان التلاوة لا تزغ قلوبنا فالتقمه الحوت وحذف الضمير
من مثل ذلك غير جايز الا ان يجاب بانه ليس المراد
التلاوة بل الاشارة اليها بلفظ غير قراني كما مر نظيره ولهذا
لم يقل الشارح من قوله تعالي علي عادته فليتامل **قوله**
لتباعد المخرجين الشدة والرخوة مستفلة منفتحة مذلقة
منحرفة والتا مهموسة رخوة مصمتة ولا انحراف فيها فلم
يشترك مع اللام الا في الاستفال والانفتاح والا فتباعد
المخرجين وحده ليس كافيا في وجوب الاظهار كما مر
ان من اسباب الادغام التقارب في المخرج والصفة
قوله اذ الادغام ~~التقارب في المخرج والصفة~~ علة لمقدر
اي التباعد مانع من الادغام اذ الادغام الخ **قوله**
وتصييرهما الخ عطف عطف تفسير ولم يكتف بما قبله
لان الخلط يصدق مع بقا قسط من كل من الحرفين
كما في اشمام الصاد زايا **قوله** اسكان وادغام مع قوله
قلب وادغام ومع قوله اسكان وقلب وادغام عطف
ذلك بالواو المفيدة لمطلق الجمع فلا يفيد تقدم ايها عند
تعدد العمل ولعل الاقرب ان يقال في المثلين الكبير
بفرض تقدير الاسكان ثم الادغام وفي المتقاربين الصغير
القلب ثم الادغام وفي الكبير الاسكان ثم القلب
ثم الادغام **قوله** ومن ثم الخ او لكثرة وقوعه اذ الحركة
اكثر من السكون او لما فيه من الصعوبة او لشموله نوعي

اي مع تباعد الصفة اذ اللام مجهورة بين

المثلين

المثلين والجنسين والمتقاربين كما قيل بكل كذا في النشر
مرجحا كثرة الوقوع حاكيا لما في الشارح كالباقي بقيل
وعكسه النووي لكن الجعبري جزم بما في الشارح وانما
اختاره الشارح لان التوجيه بالكثرة انما يناسب التعبير
بالادغام الكثير بالمثلية لدلالته علي الافراد لا الكبير
بالموحدة الدالة علي عظم الجسم فانما كثر منه العمل
انسب بعظم الجسد لا بالافراد ولان التوجيه بالصعوبة
بالصعوبة قد يعارض بوجودها الصغير ايضا سيما المتقا ربين
حيث احتيج فيه للقلب ولان التوجيه بالشمول المذكور
يعارضه انه موجود في الصغير ايضا نحو ربحت تجارتهم
وودت طايفة واذ رين فلعل قايله نظر للصغير المختلف
فيه حيث لم يقع منه في المثلين والمتجانسين دون
دون المتفق عليه لوجود الشمول فيه لا يقال مقتضي
توجيه الشارح انقسام الادغام الي كبير وصغير او اكبر
وكبير او اصغر وصغير مما فيه ثلاثة اعمال كبير او
اكبر وما فيه عملان صغير او كبير وما فيه عمل واحد
صغير او اصغر لانا نقول المراد ان كلا من المثلين
والمتقاربين ينقسم الي قسمين فلا واسطة لان كلا اما
اوله ساكن او متحرك **قوله** غير مثلين اي متجانسين
او متقاربين **قوله** ومن ثم سمي اي الساكن اي ادغامه
وكذا يقال في والمتحرك **قوله** من حيث هي اي لا بقيد
كونها من مثلين او جنسين او متقاربين **قوله**
والحروف ال جنسية فصح الاخبار عنها بقوله قسمان

قوله قمرية تشبيها للام بالنجم وللذي يدغم فيه بالقمر
فانه وان غلب نوره نور النجم الا ان يقال نور النجم
بقي معه فكذالك اللام لا يخفي عند وجود هذه الحروف
قوله وشمسية كانهم شبهوا اللام بالنجم والحروف المدغم
فيها سبب لخفا اللام بادغامها فيهن كما ان الشمس سبب
لخفا نور النجم قال بعض الشراح وهو اولي من قول
بعضهم انه من تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس
والقمر ثم ما تقرر من ان الحروف المدغم فيها او المظهر
عندها هي المسماة قمرية وشمسية جري عليه غير واحد
وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الشمسية والقمرية هي اللام
والخطب في ذلك سهل قوله اربعة عشر انما لم يعدوا
الالف لانها لا تدغم ولا يدغم فيها ولا يظهر عندها ايضا
لاستحالة حرف ساكن قبلها ويلحق بها هنا ايضا الواو
واليا المدتان كما هو ظاهر وما تقرر من ادغام اللام والرا
واظهارهما المذكورين اما باعتبار الحروف الاصول
واما باعتبار الحروف الفروع الخمسة فيدغم في حرفين منها
والمشم نحو الصراط واللام المغلظة كلفظ الله اذا كان
بعد فتح او ضم واما الثلاثة الباقية فلا يكون اللام
قبلها لا مدغمة ولا مظهرة لان الفي الاماله والتفخيم
ساكنان كالالف المنتصبة فالهمزة المسهلة قريبة
من الساكن والساكن لا يدغم فيه ولا يكون قبله ساكن
للاظهار نبه علي ذلك بعضهم وتقدم ما في كون اللام
والالف المفخمتين في الفروع هذا ولو جعلت الحروف

المذكورة

المذكورة كلها من الشمسية والقمرية كغيرها بالنظر لمطلق
الحروف وجعل التفصيل في ادغام اللام واظهارها لم
يكن بعيد فليتامل قوله ابغ بصيغة الامر من بغيته
ابغيه بغا وبغا وبغية بضمتين وبغية بالكسر طلبته
كابتغيته وبغيته واستبغيته او من بغي الشي نظر
اليه كيف هو ورقبه وانتظره او من بغي الشي بغوا
نظر اليه كيف هو ايضا ذكر ذلك في القاموس فلفظه
فهو بايي علي الاولين وواوي علي الثالث قوله
حجك يحتمل وهو الاقرب انه قصد الكعبة للنسك
المخصوص اي اطلب الحج واجتهد فيه في تحصيله
لتنل ثوابه العظيم المشار اليه بخير من ذنوبه كيوم
ولدته امه او راقب نفسك فيه بان لا يداخلك فيه
ريا ويكون من مال حلال كما اشار اليه خير من حج من
غير حله فهو رد ويحتمل انه مطلق القصد اي اطلب
القصد الحسن في جميع افعالك واقوالك ونياتك
او راقب نفسك فيها وفي القاموس انه يطلق ايضا
علي الكف والقدوم والغلبة والحجة وكثرة الاختلاف
والتردد ويمكن مجيها هنا باعتبار انه ينبغي للعبد كف نفسه
عن المحرمات والمكروهات وللخاص كف نفسه عما
سوي الله سبحانه وتعالي ولكل محبة القدوم عليه
تعالي بتقديم الاعمال الصالحة بين يديه وطلب الغلبة
في الحجة علي المبتدعة واهل الاهوا وفرق الضلالة
ومراقبة نفسه في مواضع الاختلاف والتردد ولولا

خرج ا

ان المقام مقام اختصار لجري القلم بما تقر به عيون اولي
الابصار قوله عقيمه العقيم من الذكور من لا يولد له
ومن الاناث من لا تلد من عقم كفرح ونصر وكرم وعني
عقما وعقما ويضم كذا في القاموس والمراد اخذ القصد
الذي لا ثمرة له من ثواب جزيل واجر عظيم ففيه استعارة
مصرحة حيث شبه العمل الذي لا ثواب له بشخص لا ولد
له واستعار له اسمه والقرينة الاضافة قوله لام
التعريف اراد بها هنا قيل ما يشمل الموصولة والزايدة
واما خولام قل وهل وبل ففيه تفصيل للقرا يعلم من
كتب الخلاف وبعضه كقد رب وقل تقم يعلوم بما مر
قوله ما عداها جمعها بعضهم في قوله شتا لي سنا
ثغره صفت زرق ظلمة رست طرفها اخوي رنا
ضم ذي نقر قوله ومخرج بالاشباع قوله اي ميزها
يحتمل وهو الظاهر انه اشارة الي نصب الضاد على
المفعولية ميز والله اشارة الي رفعه على الابتدائية
وجملة ميزها خبر والرابط الها المقدرة قوله بهما اي
الاستطالة والمخرج قوله من الظا امرا بالتمييز
المذكور لان الضاد ليس من الحروف اعسر منه علي
اللسان ومن ثم كانت الالسنة مختلفة فيه حتى جعلها
بعضهم ظا خالصة ومثله لا يجوز في كلامه تعالى
فان قلت كما جعلت ظا كذلك جعلها بعضهم ذالا
معجمة وبعضهم ذالا مهملة وبعضهم ظا مهملة
وبعضهم زايا مشمة وبعضهم ذالا مشمة وبعضهم

ظا مشمة

ظا مشمة وبعضهم ظا مهملة مشمة وبعضهم لاما
مفخمة فلم جعلت الظا كذلك قلت لان الذين
جعلوها ظا اكثر لشدة اشتباهها لمشاركتها لها في
الصفات فلولا هي الاستطالة والمخرج لكانت ظا
علي ان ابن جني قال من العرب من يجعلها ظا في
جميع كلامهم لكنه عزيب كما قاله الناظم قوله اي
الظآت اي كلماتها اي الكلمات التي فيها عدل الي
ذلك من المتبادر من رجوع الضمير للظا صرح به في
المغني من ان كل اذا اضيفت لمفرد معرف كانت
لاستغراق اجزايه نحو كل زيد حسن او لجمع معرف
لاستغراق افراده نحو كلهم اتيه فان قلت
هذا التفسير من اين اخذه الشارح قلت كانه
اخذه من جعل لام الظا جنسية وقد اجاب الدما
عن ايراد التاج السبكي علي ما تقدم عن المغني بانه
كل الطعام وضم كل الطعام واقع الاطلاق المفوه
فان المراد الجزييات لا الاجزا ما نصه يمكن ان
يجاب بان ما في الاية والحديث من قبيل المعرف
الجنسي فهو في المعنى كالنكرة انتهي وانما عبر الظات
لقلتها فيقلم منه الاكثر قوله التي في القرا اي
باقيها اي سوادها وهو لما سياتي انه لم يذكر في الابيات
خصوص اللفظ القراني بل تارة يذكره وتارة يذكر
ما يدل عليه قيد لابد منه لان الناظم لم يذكر جميع
ظات الكلمات مطلقا وهو ماخوذ من المقام قوله

مبني

تجي بحذف الهمزة علي قاعدة حمزة لا كما قال الرومي
انه للضرورة وضميره راجع الي الكل والتانيث
باعتبار المعني وهو الجماعة او الي الظلات قاله الهروي
ويجوز ان يكون حذف الهمزة علي لغة قصر الممدود كما
مر نظيره وفي قوله وضميره راجع الي الكل والتانيث
باعتبار المعني مخالفة لما في المغني من ان الصواب ان
الضمير لا يعود الي كل من خبرها الا مفردا مذكرا علي لفظها
نحو وكلهم اتيه لكن اورد الرماميني عليه خبر البخاري
كل امتي يدخلون الجنة الحديث وفي قوله والي الظلات
نظر لما قاله في الاوضح من ان الجملة اذا وقعت خبرا
وكان الرابط لها بالمبتدا ضمير يجب عوده علي المبتدا
فافهم انه لا يكتفي بعوده الي ما اضيف اليه المبتدا
كما هنا فليتامل وفيه اسناد المجي الي ما لا روح له
كالظلات **قوله** سبعة ابيات لا ستة كما قيل نبه عليه
الهروي **قوله** في بيانها اي تشبيهها كما مر نظيره **قوله**
في الظعن اي في هذه الصيغة ولم يقصد اللفظ
القراني لعدم اضافته وقرنه بال وانما اشار به
كنظايره الا تية اليه كما قد يوخذ من قول الشارح
لم يات منه دون ان يقول وذلك قوله تعالي يوم ظعنكم
وهو في النظم سكون العين وان كان فيه في حد ذاته
السكون والتحريك وبها قري في السبع ومعناه السير
كما في الصحاح والقاموس والمستفاد منهما ان السكون
اكثر لتقديمهما اياه في شرح ابي اسحاق الحسني انه يطلق

ايضا

ايضا علي الشخوص قال يقال ظعنت يظعن ظعنا وظعنا
اذا شخص او سافر انتهي **قوله** ظل بالكسر نقيض النسخ
اي الشمس وقيل بها او هو الفيء او هو بالغداة وبالعشي
ذكره من جملة معاب صاحب القاموس في باب اللام
لكنه ذكر في باب الهمزة ما نصه الفيء ما كان شمسيا فينسخه
الظل انتهي وظاهره انه ليس المراد به هنا من قولهم
ظلل من النار ومن تحتهم ظلل اذ المراد الطباق وقوله
تعالي في ظلال ولا الظل ولا الحرور اذ المراد الثواب والعقاب
وقوله كانه ظلة اذ المراد السقيفة وقوله عذاب يوم
الظلة اذ المراد به سحابة اظلتهم فامطرت عليهم نارا فيه
هلكوا فقول الحسني يقال اظل في اول النهار فاذا رجع
فهو في بيان اللفظ في حد ذاته بالنظر لاحد الاطلاقات
والمراد بهذا وما عطف عليه الي اخر الابيات السبعة
المادة لا خصوص الالفاظ المذكورة نبه عليه الي اخر
الابيات الحلبي وفيه نظر لما بينته من ان المراد في بعضها
الفاظها نحو شواظ **قوله** وستة اي اخرو من ظل اي
من مادته زيادة علي الاثنين وعشرين السابقة تصير
الجملة اربعة وعشرين وقد عدها كذلك الحسني مبينا
محالها فقول القسطلاني في جملته اثنان وعشرون
وصفا او لها تدخلهم ظلا ظليلا فيه اسقاط الموصوف
البقرة وكان حكمه التنصيص علي هذين دون باقي الاثنين
والعشرين انه لم يرد بها معني الظل المعروف لا حقيقة
ولا مجازا بخلاف الباقي فانه تستعمل فيه مجازا كما في قولهم

وقع الرابع ما نصه ضمير الظل كما تقدم
وتبعه الراجح ما نصه ضمير الظل كما تقدم

ظلل ولا الظل ولا الحرور او حقيقة وهو كثير **قوله** انتفاني
النهار عبارة القاموس الظهر ساعة الزوال والظهيرة
انتصاف النهار وامّا ذلك في القيظ **قوله** عظم بضم اوله
وسكون ثانيه اسم كما في الصحاح والقاموس اي اسم
مصدر لا مصدر كما وقع لبعض الشراح **قوله** في العظمة
كذا في غير واحد من الشراح وفي بعضها لما هو ضد الصغر
وهو العظمة وفي بعض معنى العظمة لكن الذي في الصحا ح
ان العظمة الكبر وامّا ضد الصغر فالعظم بكسر اوله
وفتح ثانيه وفي الصحاح والقاموس يقال عظم كصغر
عظما زاد القاموس وعِظَمة انتهى وعليه فكان الاولى
ان يقول من العظم والعظامة **قوله** منه اي من مادته
كما سنظيره **قوله** الحفظ يعني مادته فيدخل فيه انواع
كما يستفاد من قول القاموس حفظه لعلمه حرسه والقرآن
استظهره والمال راعاه فهو حفيظ وحافظ من حفاظ
وحفظة ورجل حافظ العين لا يغلبه النوم والحفيظ
الموكل بالشيء كالحافظ وفي الاسماء الحسنى الذي لا يعزب
عنه شيء في السموات ولا في الارض تعالى شأنه والحافظ
الطريق البيّن المستقيم والحفظة بحركة الذين يحفظون
اعمال العباد من الملائكة وهم الحافظون والحفظة
بالكسر والحفيظة الحمية والغضب واحفظه اغضبه
فاحتفظ ولا يكون الا بكلام قبيح والمحافظة المواظبة
والذب على المحارم كالحفاظ والاسم الحفيظة واحتفظه
لنفسه خصها به والتحفظ الاحتراز والحفظة قلة الغفلة

واستحفظه اياه سأله ان يحفظه واختفظت الحلة
تنفجت او الصواب بالجيم **قوله** اثنان واربعون
جعله الحسني ثلاثة واربعون مبينا محالها قال
ومنها موضع - بالانبيا لكن ذكر بعض من ادركنا ٥
في شرحه انها اربعة واربعون قال ومنها موضعان
بالانبيا وهما وجعلنا السما سقفا محفوظا وكنا لهم
حافظين **قوله** اولها قوله تعالى في البقرة ولا يؤوده
حفظهما جرى على ذلك غير واحد وفي المسالك
والشيخ خالد وغيرهما ان اولها حافظوا على الصلوات
قوله ايقظ بفتح الهمزة امر **قوله** من اليقظة بحركة ضد
النوم كما في القاموس ولعله مصدر بحذوف الزوايد
ففيه يقظ ككرم وفرح يقاظة ويقاظا محركا **قوله**
وتحسبهم ايقاظا جمع المذكر ففي القاموس رجل
يقظ كندس وكتف وسكران ج ايقاظ وهي يقظى
ج يقاظي انتهى **قوله** اي من الانتظار اي
ماخوذ منه لا مشتق اذ الاشتقاق من المصدر
المجرد لا المزيد فيه ولعل عدم ذكر المجرد ليلا
يلتبس بالنظر الآتي **قوله** ولا هم ينظرون
قال الهروي يحتمل ان يكون من الانتظار واد
يكون من النظر كما فسرها فالمثال المتفق عليه
قال انظرني الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله
تعالى انظرونا نقتبس من نوركم فقد احمزه من
الانتظار والباقون من النظر ثم اعلم ان مادة النظر

والانظار والانتظار متحدة في اصل اللغة والاختلاف
انما هو بحسب الابواب الواردة وانما غاير المص
بينهما فللايضاح لاسيما وهو قد تخفى على بعض الشراح
انتهى وجاب عما اورده من المثال المتفق عليه
انظر بي فان المانع من التمثيل به هنا لعدة ذلك
اثنى وعشرين **فان قلت** هو سبيل من اسقاط
المختلف **قلت** لو اسقطه من هذه المادة لاحتاج
الى ادخاله في مادة النظر الاتية ليلا يخرج عن
النظم بعض الافراد على انه كان يعترض عليه
بانه تحكم لان يكون من الانظار فقط للازم
واحد وكان المرجح لادخاله هنا سبقه فتامل **قوله**
عظم بفتح اوله وسكون ثانيه يعني مادته
فيشمل المفرد والجمع **قوله** اربعة عشر في الحسني
خمسة عشر وعدها **قوله** ظهر بفتح اوله اي
هذا اللفظ مفردا او جمعا قاله الحسني ومنه الظهري
لانه منسوب اليه **قوله** اربعة عشر لا موضع
واحد كما قاله الشيخ خالد لكن قال بعض من ادركناه
في شرحه ستة عشر وبين محالها **قوله** اللفظ اي
هذه الماية **قوله** ظاهر بكسر الها وسكون الرا
ضرورة او تنزيلا للوصل منزلة الوقف وقد يكسر
على ارتكاب زحاف قاله الهروي ويمكن كونه امرا
من المظاهرة والمراد مادته فلا ينافيه قول الشارح
عند الباطن الخ **قوله** عند الباطن الخ حاصل ما ذكره

من هذه

فائدة

من هذه ستة وعشرون موضعا خمسة معان ظاهرة
من كلامه وزاد بعض من ادركناه في شرحه خمسة
فصارت الجملة احدى واربعين وتقدم ان الظهر
بنفسه اوله موضعان وبفتحه ستة عشر على ما
مر فالجملة تسعة وخمسون وفي كلام الحسني انها
سبعة وخمسون **قوله** ومعنى الاعانة اعترضه الحلبي
بان التعبير بالمعونة اشمل من الاعانة فكانه لاحظ
مسلكا سفيدا لمعنى التعاون واجاب بمنع عدم الشمول
لان التعاون اعانة من الجانبين اذ باب التفاعل يقتضي
المغالبة باثنين يفعل واحد كل بالاخر ما فعله به
واعترضه ايضا بان الحق ان يجعل مادة الظهر
اي بفتح الظا بادة لما افاد معنى المعونة ومابوده
لان ذلك من الظهر الذي هو الجارحة اذ المعاون
يساعده صاحبه بجوارحه واقواها ظهره غاية
الامر جعل بعد ذلك مفيد المعونة وان كانت بغير
الظهر والذي يعلو او يظهر به كانه يركب ظهره
فالظهر في الاصل عبارة عن ان يشبه الرجل زوجته
بظهر امه **قوله** شواظ بترك التنوين للتنوين **قوله**
وقع منه اي مادته ليشمل تلظى **قوله** لادخان
معه زاد في القاموس او دخان النار وحرها او حر
الشمس والصباح وشدة الغلمة والشاتمة انتهى
فقول بعض من ادركناه في شرحه وقيل معه دخان
لا يوافق ذلك **قوله** وقع منه اي من مادته ليشمل

بلغ مقابلة

نحو الكاظمين **قوله** وقوله في التحرير الخ اعترضه
الهروي انه بمعنى الاطلاع لا بمعنى الظفر مثله
فلا يظهر علي عيبه احد فانه بمعنى الاطلاع كما
ذكره الهروي ايضا لكن لم يصرح بايراده علي
الشارح هذا وناب الظهر بالضم والفتح والظا
متحدة في اصل اللغة كما اشار اليه الحسني فتفرقه
الشارح تبعا للناظم **قوله** كظم ليكون الظا والنون
مجرورا قال في القاموس كظم غيظه رده وحبسه
قاله والكظم محركه الحلق او الفم او مخرج النفس
انتهي **قوله** وقع منه اي من مادته **قوله** ظلم فعل
ماض من الظلم والفه للاطلاق وفي نسخة ظلما
بضم فسكون فالفه تبدل من التنوين رفعا ونصبا
علي الحكاية قاله الهروي **قوله** وقع منه اي
من مادته **قوله** من الغلاظة بكسر الغين في القاموس
الغلظة مثلثة والغلاظ بالكسر وكتب ضد الرقة
والفعل كنصر وضرب انتهي **قوله** وقع منه اي من مادته
قوله ظلام بفتح الظا وكسر الميم قاله الهروي وظاهره
انه غير منون وليس مرادا اذ يلزم عليه الجمع بخلافه
مع التنوين فانه تام **قوله** وقع منه اي من مادته
قوله فاته موضع كذا في ابن المصنف والازهري
والقسطلاني والحلبي وغيرهم لكن قال الحسني
والرومي وغيرهما ستة وعشرون قال الهروي
وهو الصواب **قوله** مخففا من ضمها الضرورة كما قاله

ابن الناظم **فان قلت** صرح القاموس بان
السكون لغة حيث قال الظفر بالضم وبضمتين
وبالكسر شاذ يكون للانسان وغيره كالاظفور
وغيره قلت لعله قصد انه خفف من المضموم
الوارد في القرآن لا ينفي كونه لغة علي انه قرئ به
شاذا كما في الهروي ونا نقله عن الرومي وان لم
اره فيه من ان الناظم لم يقصد ما في القرآن بعينه
بل الاشارة الي ذلك قريب لان ارادة اللفظ القرآني
مع التغيير غير جائز كما مر عن السبكي وغيره وان قال
بعده لا يخفى **قوله** وقع منه اي من مادته **قوله**
اربعة عشر هو الصواب وقول الحسني اثنا عشر فيه
اسقاط موضعي هود ولقمان ما عداهما **قوله** ظاطي كفرح
ظما وظماة فهو ظمي وظمان وهي ظمانة والجمع ظماء
وبضم نادرا من الثلاثي عطش او اشد العطش قاله
القاموس فقول الهروي بالالف كوقف حمزة يحتمل
انه اراد به في النظم مقصور وسكن الهمزة للوقف ثم
ابدلها الفا وانه ممدود وابدل همزة الفا فاجتمع الفان
حذف احداهما هذا وفي الهروي ان بعضهم جعله
بالقصر للوزن بصيغة التمريض **قوله** وقع منه اي
من مادته **قوله** من الظفر الخ هو اولي من قول الحلبي
من الاظفار اذ الاشتقاق من المجرد لا المزيد **قوله** بمعنى
النصر هو موافق معنى لقول البيضاوي اظفركم عليهم
وكان كليهما تفسيرا باللازم اذ الظفر كما في القاموس الفوز

بلغ مقابلة

ابن الناظم

قوله لم تات منه منه اي من مادته قوله ظنا بالنصب
على الحكاية قاله الهروي وفيه انه يقتضي اختصاصه
بما وقع في القران منصوبا فلعل الاولى كونه منصوبا
بمحذوف اي اذكر مثلا قوله كيف جاز القصر اما على
لغة قصر الممدود او على ابدال همزة الفاء بعد اسكانه
للوصل بنية الوقف ثم حذفه لا ضرورة كما وقع للهروي
قوله اي تصرف الخ ظاهره في ان ضمير جاز للظن وهو
المتبادر وجوز الهروي كونه لوعظ وجعله الازهري
والرومي راجعا لجميع الالفاظ السابقة قوله بمعنى
العلم اي سواء كان بمعنى ادرك الراجح او المستوي
او المرجوح او العلم وفيه رد على ابن الناظر فقوله
القسطلاني في الظن بمعنى التهمة فيه نظر قوله منه
اي من مادته قوله وعظ بفتح الواو وسكون العين
بلفظ المصدر كما ضبطه الشارح بخطه وبه يشعر
تقسيره وجعله الازهري والقسطلاني بلفظ الامر
قالوا وعاطفة وللروي بلفظ الماضي قال الهروي
وسكون اخره ضرورة قوله بمعنى التخويف الاضافة
بيانية والظاهر ان قوله بمعنى ليس اشارة الى ان
للوعظ معنى اخر احترز عنه بل تحقيق لمعناه في القاموس
وعظه يعظه وعظا وموعظة وعظة ذكره ما يلين قلبه
من الثواب والعقاب قال انتهى فقول بعضهم
ادركناه في شرحه لغة التخويف واصطلاحا التخويف
من عذاب الله تعالى والترغيب في ثوابه فيه نظر قوله

تسعة مواضع كذا في غير واحد من الشراح لكن قال
الحسني خمسة وعشرون موضعا وهو الصواب قوله
سوي بكسر السين ويجوز ضمه مقصورا بقا وفتحه ممدودا
قاله الهروي ولعل مراده الثلاثة جايزة في الكلمة في
حد ذاتها لما صح به نفسه من تعين الكسر او الضم
مع القصر لكن الظاهر ان الثلاثة جايزة هنا غاية الامر
في الثالث ان اصله المد والقصر وقف عليه بالقصر
كوقف حمزة وهشام قوله جمع عفة اصلها عفة
او عفو او هما لغتان فيها والحذف الها على الاولى
والواو على الثانية قاله الحلبي وقضيته ان اللغتين
بمعنى وهو مخالف للقاموس حيث جعل العفل بمعنى
الفرقة وغيره بمعنى الكرب والبهتان وبه يعلم ان
قول الشارح اي فرقة على العفل دون غيره قوله اي
متفرقين الظاهر انه تفسير مراد بما مر حاصل المعنى
يعني الذين جعلوا القرآن فرقا اي اقساما لتفرقهم فيه
وبهذا سقط قول الحلبي انه عدول عن الصواب قال البيضاوي
وانما جمع جمع السلامة جبرا لما حذف منه قوله فقال
بعضهم سحر الخ عبارة البيضاوي حيث قالوا عنادا
بعضه حق موافق للتوراة والانجيل وبعضه مخالف
باطل مخالف لهما او قسموه الى شعر وسحر وكهانة واسا
الاولين اذ اهل الكتاب امنوا ببعض كتبهم وكفروا ببعض
على ان القران ما يقرونه من كتبهم فيكون ذلك تسلية لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقول الشارح قال بعضهم الى اخره

طير

اشارة للثاني اي بتقدير فقال بعضهم بعضه شعر
وبعضه سحر وبعضه كهانة وقوله وامن بعضهم الخ
اشارة للاول وكان الشارح ترك التفسير الثالث
لصرفه اللفظ عن ظاهره **قوله** بمعنى الدوام عبارة
الهروي اذا كان بمعنى دام او صار ومن هنا قال
الحلبي والمشهور ان ظل في سورة النحل والزخرف بمعنى
صار فيدل على الصيرورة والانتقال ومنهم من
اعتبره دالا على المعنى الاول لما يكون في اسوداد الوجه
بالنهار من الفضيحة البالغة اذ العار يظهر فيه والعرب
تقول الليل ساتر الويل وما ادعاه القاضي كابن الناظم
من ان الباب مقيد لمعنى الدوام يقتضي انه بالمعنى
الاول خاصة فانه يستلزم معنى الدوام ولكن في وقت
النهار بخلاف المعنى الثاني فانه عبارة عن الانتقال
وهو لا يستلزمه كلام التمهيد ظاهر في ان ظل المذكور
دل على الدوام على الفعل نهارا انتهى وما نقله عن
التمهيد موافق لقول الصحاح ظلت اعمل كذا بالكسر
ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل لكن في القاموس
ظل نهاره يفعل كذا وليله وهو يقتضي انه لمطلق
الدوام كما هو ظاهر الشارح **قوله** اثنان منها في
النحل هو تفسير معنى الاعراب فلا ينافي ما قاله غيره
ان ظل مضاف للنحل وزخرف عطف عليه انتهى والاضافة
على معنى في او اللام وان اقتصر الرومي على الاول
وقوله منها تاكيد **قوله** حالة كونهما الخ يجوز كما اقتضاه

بلغ مقابلة

كلام بعضهم

وقف لله تعالى

كلام بعضهم ان يكون سوا خبر المبتدا محذوف تقديره
هما سوا وجعله مجرورا على الوصف للنحل والزخرف
بعيد **قوله** سوا بالفتح واصله المد وقصره للوقف
قاله ابن الناظم وتعقبه الرومي بانه لا حاجة اليه
فان سوا اذا كان بمعنى غير او بمعنى العدل فيه ثلاث
لغات ضم السين وكسرها مع القصر وفتحها مع المد
قال ولا بد ان يحمل ها هنا على الضم او الكسر في هذه
والتي قبلها انتهى وصوب الهروي تعين الفتح هنا لكنه
قال انه قصر للوزن وفيه نظر فالاولى ما مر عن ابن
الناظم ثم قال وجعل الرومي زخرفا نصا على انه مفعول
سوى بنا على انه فعل بمعنى ساوى اي لفظ ظل
الواقع في سورة النحل سوى ظل الواقع في الزخرف
بمعنى ساواه في التلفظ بالظا ولا يخفى ما فيه من
التكلف في المبنى والتعسف في المعنى والقريب انه
اتى بهذا المعنى العجيب وهو ان سوى في المصراع الثاني
بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله ولا
حاجة الى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما
فعله حمزة وهشام في حالة الوقف ثم قال بل يترتب
على مختاره اي الرومي ان تكتب سوى بالياء كما لا يخفى
على ارباب الرسوم بالمبنى **قوله** في السورتين يعني انهما
مستويان في لفظ ظل حيث اتحدت صيغته فيهما لا في
معناه كما وقع للازهري ولا في كونهما بالظا وغيرهما
بالضاد كما نقل عن اليمني ولا في انهما مستويان في انهما

بالظا سوا كان بمعني صار او دام كما وقع للهروي لما في ذلك
كله من البعد قوله او مستويين هو ظاهر في ان ٢
سوا بمعني مستو ويحتمل انه اشارة الي انه مصدر بمعني
اسم الفاعل وجزم به الحلبي لكن جوز الحلبي الامرين قوله
وقع منه اي من مادته وان كان المراد في النظم خصوص
الالفاظ المذكورة قوله علي الحكاية اي لقوله تعالي
وزخرفا وان كل ذلك والمراد السورة التي قبلها هذا
اللفظ والاولي اولي لاستغنايها عن هذا التكلف ومنه
يوخذ ان جر النحل ليس علي الحكاية خلافا لابن الناظم
واعتذار الهروي عنه بانه للرواية غير سديد اذ الرواية
انما تتعلق باللفظ لا بالاعراب حكاية واضافة قوله
ظلت اصله ظللت بلامين بالكسر فحذفت الاولي قال
في الصحاح وهو من شواذ التحقيق ومثله ظلتم قوله ٣
في طه مع قوله في الواقعة وقوله في الشوري لا يضر ترك
الناظم لذلك لعدم وقوع هذه الالفاظ في غيرها فتقييده
في البقية لبيان الواقع قوله من قوله فظلتم مع قوله من
قوله لظلوا وقوله من قوله في شعرا فظلت وقوله
وقوله من قوله فنظل وقوله من قوله فيظللن كانه
اشارة الي انه لا يجوز فصل مثل هذه الاحرف عن
مدخولها لكن مر عن ابن السبكي جوازه في غير التلاوة
كالاستدلال ولا يرد علي الشارح تركه ذلك في قوله
اي كقوله في الحجر فظلوا لان النظم لم يذكره صريحا والمشبه
لا يعطي حكم المشبه به من كل وجه قوله يظللن قال الحسني

اخبر

اخبر بالمفهوم ان الضلال ضد الهدي بالضاد انتهي وفيه
ان ما عدا هذه الالفاظ ليس منحصرا في ضد الهدي
فعن الهروي تمثيلا لما هو بالضاد وقالوا ايذا
ضللنا بمعني غبنا وفيه قالوا ضلوا عنا ولا يضل ربي ولا
ينسي وكذا الضلالة ضد الهداية وكذا الضلال
بمعني الهلاك لقوله تعالي ان المجرمين في ضلال وسعر
او بمعني البطلان لقوله تعالي الذين ضل سعيهم واضل
اعمالهم او بمعني التحير ووجدك ضالا انتهي قوله
شعرا بالقصر علي لغة او للوصل بنية الوقف كما مر نظيره
قوله تظل باشباع اللام قوله والبقية الي اخره ظاهره
ان قول النظم طلب معمول لقول مقدر هو خبر لمبتدا
محذوف تقديره البقية وان ما بعده عطف عليه وفي الروي
الكلمات المذكورة معطوفات علي ما سبق وروم يتعلق
بمقدر وهو صفة او حال لما تقدم عليه من اللفظ وكذا
شعرا يتعلق بواقع علي طريق ما تقدم واما كالحجر فهو
خبر لمبتدا محذوف اي ما وقع في الروم كما في الحجر
بالظا انتهي وقوله لما تقدم عليه من اللفظ فيه نظر فان
بروم يتعلق بظلوا وهو متاخر ولا يصح تعلقه بما
قبله علي انه صفة او حال كما هو ظاهر فكان الواجب ان
يجعله حالا من ظلوا واما كونه صفة له فلا يصح لان
الصفة لا تتقدم علي موصوفها قوله وقع منه اي من
الحظر بمعني المنع لا من محظور كما قد يتوهم ومنه
ان المحظور مشتق ايضا من الحظر وان لم يفصح به الشارح

لان المصدر المزيد مشتق من المجرد وفي الحلبي يحظر ابن
الحظر وهو المنع والمحتظر من الحظر وهو جمع الشيء في
حظيرة وفي الحسني ذكر الموضعين وهو المشتق في الاصل
من حظرت الشيء حزته ثم استعمل بمعنى المنع لانك
اذا حزت الشيء فقد منعت غيرك منه لكن في القاموس
حظر الشيء وعليه منعه وحجره واتخذه حظيرة كاحتظر
كاحتظر والمال حبسته بها والشيء حازه انتهى وهو
موافق للشارح مخالف لكل من الحلبي والحسني قوله قوله
تعالى في سبحان هو احد الموضعين والثاني ما ذكره بقوله
مع قوله في الفرائض والمراد بسبحان السورة التي اولها
سبحان وهو الاسري وليس نظر حكمة العدول عنه المناسب
لقوله في الفرقان دون اقتربت اذ لا مشاركة فان الانبيا
اقترب لا اقتربت قوله كهشيم بجمعه اعتبارا لجمع مرافق
البيضاوي في تفسير الاية لكن المفهوم من الاضافة
عدم اعتباره لكفاية مجرد اختصاصه به فيها قوله
الحظيرة هي كما في القاموس جرين التمر والمحيط بالشيء
خشبا او قصبا والحظار ككتاب الحائط وتفتح وهما
تعمل الابل من شجر ليقيها البرد وعبارة الجوهري الحظار
والحظيرة ما يحوط به على الماشية من خواعمان الشجر
قوله لفهمه عبارة البيضاوي كالشجر اليابس الذي يجمعه
صاحب الحظيرة لماشيته في الشتا انتهى قوله والهشيم
الى اخره عبارة القاموس الهشيم نبت يابس متكسر
فباقيه كل كلا إنتهى وفي القاموس في باب النا ما يفيد

تساوي

تساوي النبات والشجر حيث قال النبت التربية والعرس
واسم لما نبت من دق الشجر وكباره لكن قول البيضاوي
السابق كالشجر يخالفه فان الشجر خاص بما له ساق
والنبات اعم وكنت فظا لفظ كنت لضرورة النظم
ولفظ فظ قال غير واحد من الشراح مشتق من الفظاظة
وفي القاموس الفظ الغليظ الجافي والسيء الخلق اللئيم
الخشن الكلام فظ بين الفظاظة والغلظة بالكسر
والفظ محركة ماء الكرش يعتصر ويشرب في
المفاوز انتهى فقول الحسني مشتق من فظ الكرش
وهو ما وه الجامع الكراهية لان ما الكرش لا يتناول
الا لضرورة عدم الماء فيه نظر لما علم من كلام القاموس
انه بهذا المعنى فتسم تقابل له بمعنى السيء الخلق لا اصل
له فليتامل قوله لم يأت منه اي من مادته قوله
بمعنى الرؤية اي في الاصل كما قاله الحلبي وبه يرتفع
قول الهروي النظر بالظا سواكان بمعنى الرؤية نحو
وانتم تنظرون وتراهم ينظرون اليك وهذا يتعدي
بالي او بمعنى الفكر لكنه ينعدي بفي نحو قوله تعالى
اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض فقال الشيخ
زكريا والنظر بمعنى الرؤية فيه نظر قوله وقع منه
اي من هذه المادة بدليل وانتم تنظرون قوله ستة
وثمانون لعل منها انظرونا نقتبس من نوركم على قراءة
الجماعة بضم الهمزة قوله ستة وثمانون لعل منها الا
قوله اي بقوله وحينئذ فنضرة النعيم بدل وقال

الرومي المستثني محذوف اي الا الذي وبويل متعلق
بمقدر وهو وقع والجملة صلة الموصول المقدر قوله
اي في ويل فيه كلام سبق قوله وفي هل اشارة الي
حذف العاطف ولم يقدر البا نظرا للمعني المراد قوله
اي وفي الاولي الي اخره قضية صنيعه عطف اولي
علي ويل فالبا التي بمعني في مسلطة عليها والتقدير
والا قوله في الاولي من القيامة الي اخره ولا يخفي ما
فيه لانه يقتضي ان الاولي اعم من تاخيره اذ الشي
لا يكون ظرفا لنفسه مع انها هي اللهم الا ان يقال
قوله هذا لجواز ان يعطف علي قول الشارح قوله
ويكون اضافة اولي لناضرة من اضافة الصفة
للموصوف اي والا ناضرة الاولي كسحق عمامة قال
الحسني وقيدها بالاولي لئلا تشتبه بالثانية علي
من لا يتامل المعني واستغني عن تعيين سورتها بذكرها
اذ لا نظر للفظها قوله وهي اي الثلاثة قوله اي الحسن
عبارة القاموس النضرة النعمة والعيش والغني
والحسن كالنضور والنضارة والنضرة محركة قوله
نضر الله امرأ روي بالتخفيف والتشديد وعبد ابدل
امرا قال الهروي والتقييد به للتعدية او للتقوية
يعني ان الفعل المجرد كما في القاموس وصرح هو به قبل
جا من باب نصر بالتشديد للتقوية ومن باب كرم
وفرح فهو للتعدية
قوله والغيظ وهو كما في القاموس من الغضب

بلغ مقابلة

اواشده

اواشده او سورته واوله انتهي وظاهره انه
لا فرق بين ان يكون كامنا او لا لعجز او لا فقول
الهروي هو غضب كامن للعجز وقول الحسني
اصله الامتلا والخنق وهو شدة الغضب
لعلهما اخذا ما ذكراه من غير القاموس قوله
اي منه اي من مادته قوله اي ما تضمنه قوله
بمعني الغيظ قوله لا الرعد اي عطف علي الغيظ
وهو ذ عطف علي الرعد كما اشار اليه الشارح بتقدير
لا اي لا لفظ الرعد كما قال الحلبي ومنه يعلم ان
ثم مضافا مقدارا والاضافة علي معني في كساير
كما اشار اليه الشارح بقوله فيها اي لا اللفظ الذي
في الرعد وان اللام في الرعد للتعريف لا موصولة
كما وقع للرومي حيث قال واللام في الرعد بمعني
الذي اي لا الغيظ الذي في رعد وهود انتهي منه
علي ان قوله لا الغيظ الي اخره فيه ان الذي في الرعد
وهود ليس من مادة الغيظ هذا وما وقع في بعض
الشروح من ان ذلك استثنا فيه تسمح فان لا
عاطفة ليس من ادواته قوله من الغيظ بفتح
الغين اما بكسرها فهو الطلع والعجم الخارج من
طلعه قاله في القاموس قوله بمعني النقص اي
لا بمعني الغضب فلا ينافي ان الغيض بالضاد جاء
بمعني السقط الذي لم يتم خلقه قوله قاصرة
حال اي حال كونها ضادهما قاصرة كما قال

الهروي او قاصر الحكم بالضاد علي هاتين اللفظين
كما قاله الحسني او خبر مبتدا محذوف اي هي كلمة
غيض الواقع فيهما قاصرة كما قاله الرومي ولو
قال اي ضادها قاصرة لكان اولي لان غيض
لا يشمل نقيض او خبر ان المحذوفة مع اسمها اي
فان ضادهما قاصرة كما قاله الهروي **قوله**
عليهما يعني ان الضاد فيهما المستفادة من نفي
الظا قاصرة عليهما لا يتجاوزهما الي غيرهما وهذا
هو المراد من قول الهروي ان كلام الشارح
اشارة الي ان القصر بمعني الحصر اي النفي منحصر
فيهما ومقتصر عليهما انتهي وقوله قاصرة اشارة
الي ان ظاهما قصرت فصارت ضادا كذا قيل
وفيه نظر لانه لم يكن فيهما ظا لتقصر ولو
قصر فيهما ظا اي لو فرض ان فيهما ظا قصرت
لكانت مقصورة لا قاصرة اللهم الا بالمجاز علي
حد عيشة راضية قاله الحلبي ويمكن ان يجاب
عن اسناده الاول بالمجاز ايضا اي ان صورة
الظا الواقعة فيهما قصرت وقد اوضح
الهروي هذا القيد بقوله المعني قصر الالف
ظايهما فصارا ضادا في تلفظهما وذلك لان
الضاد بخط الكوفي لا بد لها من الف قصيرة دون
الف الظا فانها طويلة في الكتابة تفرقة بينهما
في الكلمات المركبة واما بخط غيرهم علي حسب

العرف

العرف الفرق بينهما المركب في الضاد وتركها في الظا
كما لا يخفي علي من يعرف تحقيق حروف الهجا قال
واما ما ذكره الرومي من ان الناظم عبر عن معني
النقصان بالقصور فقصور عن درج المعني
ودرك المعني **قوله** بمعني النصيب فسره به وان لم
يكن له معني اخر لتظهر المقابلة بينه وبين
الحض بمعني الحث **قوله** علي الطعام الالف
واللام اما للجنس اذا كان هذا اشارة الي ما في
القران وهو عوض عن المضاف اليه اي علي
طعام المسكين اذا كان المراد ذكرها في القران
صريحا قاله الرومي **قوله** اي قوله تعالي في
الحاقة الي اخره كان الانسب بسياقه ان يقول
لا الحض علي الطعام فانه بالضاد ومنه قوله
تعالي في الحاقة الي اخره وليفيد ان الحض بمعني الحث
بالضاد في القران وغيره فلا يتقيد بالثلاثة
المذكورة كما يوهمه صنيعه ويجاب بانه قصد
الاشارة الي ان ما في النظم اشارة الي هذه الثلاثة
فانه كناية وافادة ما ذكر حاصلة من قوله فان
الثلاثة لكونها من الحض الخ **قوله** ولا يحضون
لفظه يحتمل المثناة الفوقية وهي قراة نافع وابن
كثير وابن عامر ويحتمل المثناة التحتية وهي قراة
ابي عمرو وقراة الباقين تحاضون **قوله** بمعني
الحث فيه اشعار بترادفهما وبه صرح القاموس

بلغ مقابلة

حيث فسر كلا بالاخر لكن في شرح الحسني عن
الخليل ان الحث عام والحض خاص بغير السير
والسوق **قوله** في صنين كذا رايته في نسخة الله
الشارح المعتمدة التي عليها خطه الشريف بالضاد
وعليه رسم المصاحف الا ابن مسعود لكن قال
الحلبي وفي ابيات الناظم ذكر ظنين بالطاء اي الي
اختياره الظاء على الضاد في القراءة وهو اختيار
المحقق الجعبري على ان نفي المحقق اولى من
نفي المقدر انتهى يعني ان تهمة المشركين اياه صلى الله
عليه وسلم واقعة بخلاف نسبته صلى الله عليه
وسلم للبخل وفي التهمة الواقعة اولى من نفي
البخل المحتمل وقوعه وتعقبه الهروي بان
الترجيح في المعنى لا يغير رسم المبني يعني ان
المصاحف المعتبرة اتفقت على رسمه بالضاد
ولا يغير لكون معنى الظاء ظاهر وانت خبير بانه
انما يرد على الناظم بتقدير وجوده في خطه بالظاء
لا الحلبي **قوله** قال تفسير لغوي وقوله مشهور
تفسير مراد وكانه اشارة الى ان ساسيا في النظم
مجاز مرسل في اطلاق الملزوم وارادة اللازم
اذ العلو يلزمه الشهرة عرفا ثم ما تقرر من ان
الساسي هو العالي نحله اخذ من الفعل الغير
المتعدي بحرف نحو سما الشيء يسمو او سمي كعلم
يسمو اما المتعدي بالباء كسماه فهو العلي تقول

سماه

سماه اعلاه بالام كسماله فهو المرفوع تقول
سما الي الشيء رفع من بعد حتى تستبينه ذكره
في القاموس **قوله** بمعنى متهم فهو فعيل
بمعنى مفعول من ظن المتعدي لواحد وبه صرح
الحلبي وفيه ان فعيلا انما يوخذ من اللازم
قليل راجع فقوله بمعنى متهم بيان للواقع
لا للاحتراز في القاموس الضنة بالكسر التهمة
والضنين المتهم **قوله** قوله من السبعة قيد
به قوله
بمعنى بخيل فعيل فيه
بمعنى فاعل من ضن اللازم وفي التفسير نظير
ما مر ففي القاموس الضنين البخيل يضن بالفتح
والكسر ضنا اي بكسر الضاد وضنانة اي بفتحها
قوله في الابيان السبعة من جملتها وفي ضنين الخلاف
سامي والجر فيه بحرف جر ظاهر فليس من الاقسام
الاتية ولعل مراده ما اتفق على كونه ظا **قوله**
التي ذكر فيها الظا خرج ما لا ظا فيه نحو عضين والخمر
وزحرف او روم وشعرا وويل وهل وناضرة والرعد
وهود وقاصرة والحض فان منها ما هو مجرور بالاضا
وما هو منصوب على الحكاية وما هو مجرور بحرف جر
ومنها ما لا يحكم عليه بشيء لكنت فانها مع ما بعد كلمة
واحدة بارادة اللفظ وجر الكلمة لا يحكم عليه بشيء **قوله**
لفظا الخ منصوبان تمييز لمجرور وكانه اراد بالمحل
الكلمات التي اريد بها الفاظها مما لا يدخله جر كالافعال

والتقدير لاسيما التي يدخلها الجر ومنع منه مانع
كلظي **قوله** بعاطف يتعلق به العطف وقوله سنذكر
او مذكور نعت لعاطف فيتحصل من كلامه ستة
اقسام من ضرب اثنين في ثلاثة وذكر سبعا في
قوله وبعضها بالاضافة اي علي ما هو الجاري
علي الالسنة والا فالتحقيق كما قاله ابن هشام انه
مجرور بالمضاف لا بالاضافة فالمجرور لفظا بعاطف
مقدر نحو الظهر وعظم والحفظ وعظم وظهر واللفظ
وشواظ ان قري بالجر وكظم فظلام فظفر والمجرور
لفظا بعاطف مذكور نحو والغيط والحظ والمجرور بعاطف
مقدر نحو ظل وظلم واغلظ وانتظر واظفر وعظ علي ان
الواو من بنية الكلمة وظلمن وظلت ونظل ويظللن والمجرور
محلا بعاطف مذكور نحو وانظر وظلت وروم ظلوا والمجرور
تقديرا بعاطف مقدر نحو لظي وشواظا ان قري بالرفع
وظما فوظن وظاهر وبحظوا والمجرور تقديرا بعاطف
مذكور نحو وكنت فظا والمجرور بالاضافة نحو مع الخطر
وجميع النظر وقوله وان جاز الي اخره لعل المراد وان
وقع نصب بعضها حكاية نحو ظننا من قوله تعالي
ان نظن الا ظنا وان وقع نصب بعضها بعامل قبله نحو
وكنت فظا والا فنصب بعضها حكاية لا ينافي الحكم
عليها بالجر تقديرا حتي يبالغ عليه بما ذكر هذا تقرير
كلامه والظاهر انه ليس المراد وجوب جر المذكور ان
لما قدمناه من جواز غير الجر في بعضها فتامله **قوله**

وان تلاقيا

وان تلاقيا صادق بتقديم الضاد علي الظاء وعكسه لكن
الواقع منه في القران الاول والمراد بالتلاقي لفظان
غير حاجز يفصل بينهما في الخط كبعض الظالمة او لا
كانقض ظهرك **قوله** اي الضاد والظاء المذكورات
في قوله والضاد باستطالة البيت **قوله** فقد قال
الهروي لا حاجة الي تقدير القول بل الفاء مقدرة بناء علي
حذفها ضرورة انتهي وكانه اراد الاحتراز عن مذهب
المبرد من المنع حتي في الشعر والا ففي المغني عن
الاخفش ان ذلك وقع في النثر الفصيح ثم قال وقال
ابن مالك يجوز في النثر انتهي

قوله لاحدهما من الاخر قال الهروي فالبيان
لكل منهما لاحدهما لان المراد بيان مخرج كل منهما وصفتها
الانفصال احدهما عن الاخر عند نطقهما كما يوهمه التقييد
بقوله ليلا يختلط الي اخره انتهي وفيه نظر فان بيان المخارج
والصفات تقدم في قول الناظم والضاد باستطالة ومخرج
الي اخره فالظاهر ان المراد هنا الاحتراز عن الادغام والابدال
والابدال كما سيأتي تحريره **قوله** للقاري اللام للتقوية
ولمنع توهم اضافة لازم المنون لما بعده **قوله** ليلا
يختلط الاختلاط كما في القاموس الامتزاج وكان المراد
به ما يشمل الادغام والابدال لا يقال هذا تعليل للشيء بنفسه
لان البيان عبارة عن اظهار الحرف بصفته وذلك حقيقة عدم
الادغام والابدال فيرجع حاصله الي وجوب عدم الادغام
والابدال ليلا يحصل الادغام والابدال لانا نقول المراد

بالادغام بالبيان هنا الى قطة على اخراج الحرف من مخرجه
مع صفته بيلا يسبق اللسان الى الادغام او الابدال لثقل
الضاد وخفة الظاء وان لم يقصده القاري هذا واما اشتبه
الادغام لبعد مخرجهما كما قاله الهروي قوله فتبطل به
صلاته يعني ان تعمد وذلك لما تقرر في الفروع من ان
اللحن في غير الفاتحة مبطل للصلاة مع التعمد ان غير المعنى
قوله بعض الظالم هذا وان كان بين الضاد والظا
فاصل بحسب الاصل وهو لام التعريف الا انه لما ادغم
وصار ظا مشددة صدق عليه التلاقي بينهما حقيقة
في اللفظ حال الوصل وحكما في الاصل نظرا الى الفصل قوله
وان كان بجارحة الخ في القاموس في باب الضاد عض لسانه
والحروب شدفهما وهما بالظاء وعض الانسان بالضاد
انتهى وفيه ان ما لا اسنان له وليس بزمان ولا حرب
لم يعلم حكمه من عبارته بخلاف الشارح فانه يفيد انه
بالظا لكونه ليس بجارحة فليراجع قوله ويلزم الى اخره
اشارة الى ان واضطر ليس معطوفا على ما قبله بل معمول
لمقدر فكان الناظم لم يصرح به لظهور المراد وقول
الروي اضطر عطف على بعض الظالم لا يخفى ما فيه فان
بعض الظالم من امثلة ما التقى فيه ظا وضاد وليس هذا
منه ثم اعلم ان المراد ببيان في عبارة الشارح ما يشمل
الاظهار له خصوص تمييز الضاد من الظا والتا والظا
من التا فقول الهروي ان صنيع الشارح ليس في محله
اذ لا اشتباه بين الضاد والظا المهملة ولا بين الظا المشالة

والتا الفوقية

والتا الفوقية حتى يسلك في سلك ما سبق من التمييز
والبيان بين الضاد والظا المعجمتين ليس في محله لما
تقرر على ان قوله وقد اختاره الشيخ خالد حيث قاله
رجع الناظم الى ما كان بصدده من الاحكام المتعلقة
بالتجويد مقتضاه ان فيه امرا زايدا وتخالفا وليس
كذلك كما يعلم بمراجعته قوله من الطاي المهملة قوله
فمن اضطر ونحوه ليشمل الا ما اضطر ثم ولو قال في نحو قوله
تعالى اضطر لكان اشمل على انه لو لم يذكر قوله مما لا يمكن
شمول قول الناظم اضطر لا اضطر ثم بان يقال اضطر متصلا
بضمير او لا هذا هو ولم يقيد القول بسورة كمعطوف فيه
ليعم البقرة والانعام والنحل فتقييد الحلبي بالانعام في
غير محله قوله قوله تعالى اي مقوله قوله مع بيان ظرف
لمقدر حال من اضطر اي كائنا مع وعظت وكذا الحال
في مع افضتم قاله الروي ولا يخفى انه وان كان مما ليس
مرادا لنظم به التقييد بل المراد ان حكم وعظت وافضتم حكم
اضطر في لزوم البيان كما نظيره قوله الظا اي المشالة قوله ٢
التا اي الفوقية قوله او عظت زاد الشارح الهمزة خوفا
من قطعها من مدخولها في كلامه تعالى لكن نقل عن
السبكي جواز مثله في مقام التمثيل ونحوه وانما يصل الناظم ٣
بين حكمي الضاد بحكم الظا لضرورة القافية قاله الحسني
قوله من قوله قالوا الخ انظر ما حكمة تطويل العبارة بهذا
وكان يكفيه ان يقول في قوله تعالى في الشعرا قالوا الخ
قوله الضاد اي المعجمة قوله التا اي الفوقية قوله فاذا

انضم بالاشباع والمراد هو ونحوه من كل ما اجتمع
فيه ضاد وتا نحو خضتم وفرضتم بل قال الحلبي كل
ضاد بعدها حرف من حروف المعجم نحو واخفض
جناحك وقضيت وفرضنا وحضر وسطر ونضرة
وفي تفضيل وينبغي ان يعلم اخذا مما مر من ان المراد
بالبيان ما يشمل الاظهار امتناع الادغام في هذه
الاحرف الثلاثة الكامل والناقص وبه صرح غير واحد
وعبارة بعضهم لا يقال لاي شيء لم يدغم الضاد في التا
من نحو افضتم كما ادغمت التا في الطا من نحو احطت لانا
نقول نحو احطت علم فيه قوة السبب وهو التجانس واما
نحو افضتم فليس كل من الضاد والتا متجانسين انتهى
مما يفعله كثير من قراء زماننا من الادغام الناقص في
نحو افضتم وفرضتم واضطر قياسا على نحو بسطت خطا
ظاهر فليحذر قوله بفتح الضاد الخ كانه احترز عن كسر الضاد
مع سكون الفا من الوقف وان بعيدا خصوصا مع عدم
الاقتران به قوله اي خلصها مخرجا وصفة قوله جباههم
بالضم على الحكاية وبالجر على الاعراب قوله وعليهم يجوز وهو
الاولى قراءته بكسر الهاء مع الصلة ويجوز ضمها مع الصلة
على التخفيف من قراءة ابن كثير وكرر المثال اشارة
الى انه لا فرق بين ما فيه متماثلين ثلاثة وغيره وخص
هذين المثالين لان الحض على بيانهما اذا اجتمعت
مع مثلها او كانت مكسورة اشد قوله ونحوهما بالجر
اي في كل هالم تجتمع ساكنة مع مماثلها اما المجتمعة

بلغ مقابلة

ساكنة

ساكنة مع مماثلها فيجب ادغامها نحو يوجهه ولكن
تجب المحافظة على بيانها مشددة قوله حرف يخفى لما
فيه من الهمس والرخاوة بل يفيد لولا همسه ورخاوته
لكان هزة قوله لما بعدها ان اراد جباههم فظاهر
وان اراد مع عليهم فلان للمعطوف حكم المعطوف عليه
قوله وقصرها بلفظ المصدر والماضي ثم هما يجوزان
يراد لفظه ويجوز ان يكون ضمير اراجعا لها قوله للوزن
تقدم نظيره انه للوصل بنية الوقف ايضا قوله من بون
الظاهر ان من بمعنى في يعني اظهر الغنة الكائنة في النون
الى اخره ويحتمل بقاؤها على ظاهرها وكان الغنة
مخفية في النون واليم ويطلب ابرازها فيهما بالمحافظة
على بيانها والمراد بالنون ما يشمل التنوين وكان الشارح
ترك التنبيه على ذلك اعتمادا على ما مر له في شرح قول
النظم وغنة تخرجها الخيشوم على ان التنوين نون حقيقة
للاتحاد في المخرج والصفة وان افترقا بعدم ثبوت التنوين
وقفا وخطا وما نظر به الهروي من ان الكلام في النون
المشددة والمدغم ولا يتصور ان في نون التنوين ممنوع لنحو
حطة نغفر ومن ثبت لانغرامه لم يذكر في حروف الغنة
الا النون واليم ممنوع ايضا ومع ذلك لا حاصل له قوله
شددا في نسخة سكنا حكاه الحسني بل ظاهر كلامه انها
الاكثر قوله ظاهرتين الى اخره تقييم في الساكنتين كما يؤخذ
من حذف العاطف وكلام الجعبري اصرح في الغنة في تحقيق
تحقيق الغنة اما المتحركتين لاسكون لهما باقيتين على

تحريكهما اخفاء لا ادغاما قوله اكمل الي اخره قضيته
كما قال الحلبي ان المتحركتين والمظهرتين غنة كاملة بالنسبة
الي ما يقابلها مع ان الموجود فيهما اصل الغنة لا كمالها انتهى
ويجاب بان اصل الغنة المذكور يصدق عليه انه غنة كاملة
اذ الغنة صفة قايمة بالحرف لا يمكن تبعيضها كما يصرح
به قولهم في تعريفها انها صوت اغن والصوت لا يمكن
تبعيضه ومن ثم قال الهروي في شرح قول الناظم واظهر
الغنة اي بالغ في اظهارها انتهى والا فالغنة لازمة في كل
الاحوال ونظير هذا ما مر عن السخاوي في الروم والاختلاس
من ان الحركة فيهما كاملة غايته انها لخفا الصوت فيها
جعلوها بعضا من الحركة والمد فان حقيقته موجودة في
جوف المد في حالتي القصر وغيره وان كان متفاوتا فيهما
قليلا مثل قوله وذلك الذكر اي النون والميم المشددتين
الواقعتين في النظم واشار بالامثلة الي انه لا فرق بين ان
يكون المدغم اصليا نحو من نذير وما لهم من الله او مبدلا
نحو الناس اذ النون مبدلة من اللام وانه لا فرق بين كون
الحرف المدغم مستقلا مستمرا في النطق كالمثالين الاولين او لا
نحو جنة وثم وانظر حكمة ذكر لما مع ثم مع اشتراكهما ثم
ظاهر هذا مع تقسيمه الساكن الي ظاهر ومدغم ومخفى وقوله
وفي المدغم اكمل منها في المخفي ان الحرف المشدد اصله
حرفان ساكن فمتحرك في جميع الصور وهو واضح واولي
من توجيه الهروي له بان فيه اجمالا فان مجرده لا يقتضي
التغيير في كلامه ولكن نقل عن ابن الناظم ان المشدد بان

يكون

يكون مع ادغام نحو حينئذ وان وتارة لا نحو وثم وهو
ولضرورته نظر فيه الازهري ولم يبين وجهه ووجهه
السيقي بان التشديد يستلزم الادغام ومنازعته له بان
الامر بالعكس وان الادغام يستلزم التشديد بخلاف
عكسه وانما تبين لك الفرق بحسب اينية اصولها فيه
نظر فتامله قوله واخفين بنون التوكيد الخفيفة فيه بسداد
التوجيه وقد مر لنا فيه كلام وكان الشارح قد رايت
خشية ان يقرا بالبنا للمجهول وتاييه الميم واكد الناظم الاخفا
الاخفا اشارة الي تحقيق الاخفا وقوته فان الاخفا
اقوي من غيره كما يصرح به قول الناظم علي المختار قوله
ان تسكن حرج المتحركة فان سكن ما قبلها نحو ابراهيم بنيه
اظهرت او تحرك كقوله بكم بينهم فمنهم من يظهر ومنهم
من يخفي راجع النشر قوله بغنه اي معها هو علي المختار
متعلقات باخفين لا بتسكن كما توهمه الرومي قاله الهروي
ويجوز جعل بغنة مصدر محذوف اي اخفا مصحوبا بغنة وهو
تصريح بما علم اذ الاخفا كما ياتي في الشرح لا يكون الا كذلك
قوله لا يجوز تعلقه باخفين وتسكن وان اقتصر الهروي
علي الثاني قوله من قول يعني اقوال وبه عبر بعضهم فالاضافة
للجنس اذ هي تاتي لما ياتي له ال علي ان القاموس فسر
القول بالكلام وعليه فالمعنى ظاهر قوله من يعتصم بالله
وام بظاهر من القول فلا فرق في السكون بين الاصلي
والعارضي قوله علي المختار الي اخره عند الجمهور كما دل
غيره وهو مذهب ابن مجاهد وغيره قوله وقيل باظهارها

اي الميم الساكنة جري عليه مكي في الرعاية ونقل عن ابن المناوي
والسمرقندي قوله اي عند المراد قبلها وكذا ما ياتي في
قوله عند باقي الاحرف واحذر لدا وبه صرح الهروي
في الاخيرة وانما لم ينبه عليه الشارح لظهوره ولاسيما
مع الاصلي قوله اذا سكنت هي هنا مجردة للظرفية
عن الشرط فلا جواب لها فان قلت هذا التقييد
غير محتاج اليه لانه مستفاد من قوله تختفي اذ الضمير
فيه راجع للميم الساكنة كاظهرنها قلت انما ذكره اشارة
المتعلق لدا وعبارة الحلبي وحذف عامل لدا لدلالة
ما يدل عليه علي حد اولا يعلموا في احد الوجهين واراد
به ما قدمه في قوله هو اي اولا ظرف لمقدر فسره
المذكور والمراد ان يعلموا اولا المذكور لئلا يلزم
عمل ما بعد ان فيما قبلها وهو غير جايز اي لدا هنا
متعلقة بمقدر لا بتختفي لئلا يلزم عمل ما بعد ان فيما
قبلها فالتقدير علي كلامه احذر ان تختفي لدا الخ لكن قوله وهو
غير جايز الي اخره يخالف ما جوزه السعد في الظرف عند قول
التلخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فيجوز حينئذ تعلق
لدا بتختفي المذكور ثم ما ذكر شامل للميم الساكنة سكونا
اصليا او عارضا المجتمعة مع الواو او الفا في كلمة او
كلمتين ميم جمع كانت اولا قوله وفا قصر للوزن قاله الحلبي
او للوصل بنية الوقف كما مر قوله بفتح ان لا بكسرها علي
انها موطية والمحذر محذوف قوله باخفايك اشارة الي
اعتراض علي الناظم بانه خيف ان يعبر بالاخفا لان الاختفا

بليغ
مقابلة

ليس فعل

وفق لله تعالى

ليس فعل الشخص والتحذير انما هو عن فعله واشار الي
جوابه بما حاصله ان الاختفا لما كان مطاوع الاخفا
كان التحذير منه تحذيرا من اصله ويمكن ان يجاب ايضا
بانه اطلق الاخفا خنقا واراد به الاخفا مجازا من
باب تسمية الشي باسم اثره قوله لها الظاهر ان يقال
اياها ويمكن ان يقال ان اللام مقوية قوله لاتحادها
علة لمقدر اي وانما حذر من ذلك مع علمه من قوله
واظهرنها الي اخره لاتحادها الي اخره قوله بالواو اي
معها قوله مخرجا تمييز محول عن المضاف اي لاتحاد
مخرجها مع الواو قوله وقربها عطف علي اتحادها وعبر
اولا بالاتحاد وثانيا بالقرب لان الميم والواو من الشفتين
والفا من بطن الشفة السفلي كما مر قوله فيظن تفريع
علي التعليل لا الحكم كما توهمه بعضهم من ان الميم تظهر
عند البا لاتحاد المخرج غير صحيح اذ لاتحاد سبب للاخفا
لا للاظهار قوله تختفي عندهما يجوز ان يكون من اخفي
مبنيا للمجهول وهو الموجود وفي نسخة الشارح وينا سبه
قوله باخفايك وان يكون من خفي مبنيا للفاعل
ويناسبه قول النظم واخفين وتختفي قوله ثم اخذ
الي اخره لعله انما خص هذا الحكم بالتوطية لشهرته
حتي افرد بالتاليف وممن افرده الشارح كما سياتي والا
فقوله السابق قبيل واولي مثل الي اخره ثم بين ما يجب
ادغامه وما يمتنع ليتامل له اذ هو من المتقاربين وذكر
هذا الظالت اثنا الكلام علي ما يدغم وما لا يدغم ليعلم

الصاد والظا فلا يدغم اخراهما في الاخري فهو في الحقيقة
تحقيق لبعض ما لا يدغم تامل **قوله** وحكم الخ قدم الاظهار
لانه الاصل ثم الادغام لانه ضده وضد الشي اقرب
خطورا بالبال عند ذكره لمساواته له في هذه الحروف
ثم القلب لانه نوع من الادغام وحرفه واحد قريب
للضبط ثم الاخفا حفظ للاحصا ولانه حالة بين الاظهار
والادغام فيتوقف علي توقفهما قاله الهروي وفي تعليل
الاخفا نتظير اما الاول فلانه ان اراد به تتميم الاقسام
كما هو المتبادر فانما يظهر في محل ذكر احكام ثم فصلت
احكامها مرتبة الي القسم الاخير فيقال ذكر القسم الاخير
تتميما للاقسام لانه لو لم يذكر علم الا ان يجاب بانه
ينظر فيه لما ياتي من قول الناظم كذا الاخفا الي اخره لانه
لما ذكر لكل حكم من الثلاثة الاول حروفا علم ان الباقي
للرابع فلما الثاني فلانه انما يقتضي التاخير عن الاظهار
والادغام لا عن القلب **قوله** الاحرف فيه استعمال
جمع القلة للكثرة تجوزا قاله الحلبي زاد السيفي ويحتمل ان
لا يجوز لان جمع القلة اذا حلي بال دل علي الكثرة انتهي
وفيه نظر **قوله** وحكم
الواو استيناقية او عاطفة ولعل المراد بالحكم الحكم الشرعي
وعليه فيقدر مضاف في قوله اظهار الخ اي وجوب اظهار
الي اخره ويحتمل ان يكون المراد به يراد المحكوم به لانه
يحتاج لتاويل اظهار وما بعده باسم المفعول اي النون
الساكنة والتنوين كل منهما مظهر ومدغم الي اخره **قوله**

تنوين

تنوين نص عليه وان كان لمخالفته وقفا وكتابة قاله
الجعبري **قوله** قيد النون بالسكون ليخرج المتحركة واطلق ساكنة
التنوين لان وصفه الاسكان قاله الجعبري وتركه الناظم
لاشتهار وصف النون به في هذا المبحث وقيل القرينة
التشريك في الحكم بينها وبين ما هو ساكن اعني التنوين
لان الاشتراك في الحكم يقتضي الشركة في الوصف غالبا
قاله الحلبي وحكي الثاني بقيل لضعفه في الاصول **قوله**
عند حروف الهجا اشار به الي ان جملة يلقا صفة
للمضاف اليه اي يوجد كل من التنوين والنون عند
حروف الهجا واقتصر عليه الهروي ويجوز ان يكون
صفة للمضاف اي والحكم الموجود عند حروف الهجا واقتصر
عليه الحلبي وجعله الروي خبرا عن حكم وبفعوله محذوف
واظهار الخ خبر مبتدا وتقديره الهروي بانه تطوير خارج
عن تدقيق المبني وتحقيق المعني وبانه فيه الابتدا بالنكرة
من غير مسوغ اذ الاضافة للنكرة غير مسوغة وغيره
يمنع ان الاضافة للنكرة غير مسوغة فقد صرح بذلك ابن
مالك في الفيته ومثله بقوله وعمل بريزين وكذا ابن هشام
في التوضيح ومثله الشيخ خالد في شرحه بخبر خمس صلوات
كتبهن الله علي العباد **قوله** محصور في اربعة اقسام هي
الي اخره ظاهره ان محصور خبر حكم وفي اربعة متعلقه ٨
واظهار الخ خبر مبتدا محذوف وليس منتفيا بل يجوز
ان يكون اظهار الخ خبر حكم بمعني احكام **فان قلت**
المناسب لما مر للشارح ان يجعل الخبر لفظ اربعة باسقاط

محصور في **قلت** كانه قدم ما يلزم عليه ظاهرا من
جعل الخبر متعددا والمبتدا مفردا المقتضي لكون كل
حكم من احكام النون والتنوين اربعة لان حكما مفرد
مضاف فيعم ودلالة العام كلية محكوم فيها على كل
فرد فرد وان كان مرفوعا بانه وان كان صحيحا لها
من باب الكلي لا الكلية **فان قلت** المفرد المضاف
انما يفيد العموم اذا اضيف لمعرفة لا نكرة كما هنا **قلت**
المضاف للنكرة قد يعم على ان لقايل ان يقول لا نسلم ان
ما هنا نكرة وان اطبق عليه الشراح بل يجوز ان يجعل
كل من النون والتنوين علما على الحروف المحصورة هذا
وذكر بعضهم ان الغرض في مثل ذلك الاشارة الى ان جعل
اظهار وقطوفانه خبرا انما هو بعد اعتبار العطف فيكون
الربط متاخرا عن اعتبار العطف بين جزاي الخبر **قوله**
اربعة وعند الجعبري وغيره ثلاثة اظهار وادغام محض
وغير واخفا مع قلب ودونه قاله الشارح في التحفة والتحقيق
انها خمسة والخلف لفظي واما قول السخاوي ان ما في الواو
واليا ادغاما بجاز لا فهو اخفا حقيقة على مذهب من يبقي
الغنة لان ظهورها يمنع محض الادغام الا انه لابد من
تشديد يسير فيهما فاجاب عنه الجعبري بانه ادغام لوجود
حقيقة الادغام بالقلب قال والقايل به يعترف بوجود
التشديد فيه ومذهبه خلو المخفى منه قال والتحقيق ان
الادغام مع عدم الغنة وهما وهي للمدغم كامل التشديد
وهي وهما وهي للمدغم مدغم غير محض ناقص التشديد

انتهى

انتهى وحاصل هذا التحقيق ان ادغام النون والتنوين
في اللام والراء والواو واليا بنا على عدم الغنة ادغام محض
كامل التشديد وبنا عليها ادغام محض كامل التشديد
لاتفاقهم على ان الغنة للمدغم فيه واذا دغامها في اليم
يبني على الخلاف في ان الغنة لهما ذا على انها للمدغم هو
غير محض ناقص التشديد وعلى انها للمدغم فيه محض
كامل التشديد لكن مقتضى قول الحلبي التحقيق ان
الادغام مع عدم الغنة محض كامل التشديد ومعها
غير محض ناقص التشديد من اصل صوت الغنة
الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود
مع الادغام في احطت وبسطت انتهى مع انه متى وجدت
الغنة كان الادغام غير محض ناقص التشديد قلنا
انها للمدغم او للمدغم فيه فليحرر **قوله** اظهار الخ تقدم تعريف
الادغام في شرح واولي مثل الي اخره وسياتي تعريف
الاخفا في شرح كذا الاخفا واما الاظهار فهو كما في التحفة
لغة البيان واصطلاحا اخراج كل حرف من مخرجه واما
القلب فيطلق لغة على معان منها كما في القاموس تحويل
الشيء من وجهه وتحويل الشيء ظهرا لبطن واصطلاحا
جعل حرف مكان اخر لكن المراد باظهار النون والتنوين
عند حرف الحلق وقلب النون والتنوين ميما عند الباء ويه
عبر في التحفة وانما ذكرت هذه الاحكام هنا وان اطبق
المصنفون على ذكرها في الخلافيات لكثرة دورها والاختلاف
في بعضها لان اكثر ما يليها اجماعية من قبيل التجويد

ضاد

٢

كما اشار اليه الجوهري هذا وقوله ادغام ينقل حركته
الى الساكن قبلهم معطوف بعاطف مقدر وكذا اخفاء ولم يقدره
الشارح مع ان عادته تقدير مثله فينتظر سره وهو قصور
في النظم للوقف **قوله** واقسام التنوين الخ اوصلها
بعضهم الى عشرة احدها التمكين كزيد ورجل وثانيها
التنكير كسيبويه وايه وثالثتها المقابلة نحو مسلمات
ورابعها العوض نحو عواش وبومئذ لاكل وبعض
على الاصح وخامسها الترنم كقول جرير اقل اللوم
عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن •
وسادسها الغالي كقول رؤبة قالت بنات العم يا سلمي
وان • كان فقيرا معدما قالت وان • وسابعها
الضرورة نحو لا ينصرف كقول امرئ القيس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وثامنها الشاذ كقول بعضهم هولا قومك
وتاسعها الحكاية كان سمي شخصا بقاتلة لبيبة قانك
تحكي اللفظ وعاشرها التناسب نحو سلاسلا واغلالا
في قراءة التنوين **قوله** والنون الخ دخل فيه نون التوكيد
الخفيفة وحكمها انها في الوقف تبدل بعد الفتح الفا كما
في لنسفعا وتحذف بعد الضم والكسر كما في اخرين ياقوم
واخرين ياهند ويرد المحذوف فيهما لزوال التقاء
الساكنين وانها تكتب بالالف بعد الفتح وبعد النون بعد
غيره فقوله لفظا وخطا يراد به الاعم من صورتها
وبدلها وقوله وصلا ووقفا تقييد لغير النون المذكورة

بلغ
مقابلة

ثم المراد من هذه الجملة الاشارة الى الفرق بين النون
والتنوين بما يوخذ منه بانه نون ساكنة تثبت لفظا
لا خطا وصلا لا وقفا وما زاده في التحفة كبعضهم
من قوله لغير توكيد لا يحتاج اليه لان ما احترز عنه
وهو نون التوكيد الخفيفة وحكمها انها في الوقف
تبدل لم تتثبت له هذه الاحوال بل تارة تثبت خطا
بصورته وتارة تبدل **فان قلت** يخرج من التعريف
ما حرك فيه التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين نحو خطوا
انظر **قلت** المراد الساكنة اصالة ويدخل في الطلاقه
كابن وقد قال في الجمع واما كابن فتكتب بالنون
قولا واحدا قال ابن مالك وهو شاذ قال ابو حيان وجه
شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كان التشبيه
واي النونة فكان القياس يقتضي ان لا تكتب صورة
التنوين بل يحذف خطا الا انهم تلاعبوا في هذه
الكلمة على انواع من التركيب واخرجوها في الخط عن
قياس اخواتها قال وذهب يونس الى انها اسم فاعل
من كان يكون فالنون اصلية وهي لام الفعل فعلى هذا
لا شذوذ وفي كتابتها بالنون لانها كيابن من بان
يبين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كابن اسم
بسيط فالكاف والنون فيه اصلان وهو معنى كم
لذهب مذهبا حسنا فانه اقرب من دعوى التركيب
بلا دليل انتهى واما الوقف عليها فالسبعة يقفون
بالتنوين الا ابا عمرو فباليا **قوله** ووقفا زاد في التحفة

متوسطة ومتطرفة ويكون في الاسما والافعال والحروف .
وكانه هنا ترك التعميم الاول لان مراده ما يفارق
فيه التنوين النون وهو وان فارقه في كون التنوين
لا يكون وسطا هو معلوم من قوله وخطا ووقفا
حيث افهم ان التنوين لا يثبت خطا ولا وقفا وكلما
هو كذلك لا يكون الا في الاخر وترك الثاني لما ذكرنا في
اقسام التنوين من المعلوم منه عدم اختصاصه
بالاسم اذ يكون في الفعل كما في الترنم والحرف كما في الغالي
قوله فعند الفا هي الفصيحة ظرف لاظهر واضافته
لامية وهي للعموم لاضافته لمعرفة اي فعند كل حرف
اظهر فقول الهروي فالاضافة الجنسية اي الحروف
الحلقية فيه نظر قوله نحو من امن اي في قراة غير ورش
وكانه قصد بهذا امثلة حروف الحلق اي الهمزة من امن
وهلم جرا لاظهار النون والتنوين عندها والا لاخره
عن اظهر كبقية الاقسام الاتية ثم هذه الامثلة الاثنا
عشر الستة الاولي للنون والستة الاخيرة للتنوين وسياتي
ما يعلم منه اظهار النون عند هذه الاحرف لا يختص
بكون النون اخرا بل كما يكون اخرا كما مثل يكون وسطا
نحو ينأون وليس في القران غيره كما قاله ابو شامة
وتنهي وتنحتون وانعمت والمنخنقة وفسينغضون
هذا وكان الاولي تقديم مثال العين والغين علي الحا
والخا ليوافق ما تقدم له من تقدم مخرج العين علي الحا
والغين علي الخا ثم ما تقرر من كون حروف الحلق ستة

واضح

واضح علي ما مر في النظم اما علي ما مر عن الشاطبي
من زيادة الالف فعدم ذكرها هنا لعدم امكان وقوعها
بعد ساكن قوله نحو لكبيرة الا اعاد نحو لانه نوع اخر
قوله اي التنوين والنون فهم منه قاله الهروي انه
اشارة الي المفعول وان اظهر امر واستحسنه وايده
يعطف اذ غمن عليه قال واما ما ضبط في بعض
النسخ بضم همز اظهر وضم الدال فغير ظاهر وان
ذهب اليه ابن المص وتبعه الرومي وذكره الجعبري
انتهي وانت خبير بان كلام الشارح يحتمل للنسختين
فلو اراد ما فهمه الهروي لقد رايت علي عادته
ولو اراد الثاني لقدر لفظ كل اي اظهر كل من النون
والتنوين ليصح كونه تفسيرا لنايب الفاعل المفرد نعم
علي تقرير بنايه للمفعول سكن الرا للتخفيف او
الوصل بنية الوقف بقي انه قدم التنوين هنا علي النون
لتقدمه عليها في قوله وحكم تنوين ونون وكانه
عكس في الامثلة لكون النون قد تكون في الوسط
وهو متقدم علي الاخر ثم ما تقرر ظاهر في غير الغين
والخا المعجمتين اما هما فقد قال في النشر قرا ابو
جعفر بالاخفا عندهما وقرا الباقون بالاظهار
واستثني بعض اهل الادي عن ابي جعفر فسينغضون
وان يكن غنيا والمنخنقة فاظهروا النون عنه في هذه
الثلاثة وروي الاخفا فيها ابو العز في ارشاده من طريق
الحنبلي عن هبة الله وذكرها في كفايته عن الشطوي

كلاهما من رواية ابن دردان ورواه ابو طاهر عن سوار
في المتحنفة خاصة في الروايتين جميعا ولم يستثنها
الاستاذ ابو بكر بن مهران في الروايتين بل اطلق الاخفا
في الثلاثة كساير القران وخص في الكامل استثناها من
طريق الحمامي فقط واطلق الاخفا فيها من الطريقين
وبالاخفا وعدمه قرانا لابي جعفر من روايتين والاستثنا
اشهر وعدمه اقيس وانفرد ابن مهران عن ابن ثوبان
عن ابي نشيط من قالون بالاخفا ايضا عند الغين
والخا في جميع القران ولم يستثن شيا وتبعه علي ذلك
ابو القاسم الهذلي في كامله وذكره الحافظ ابو عمرو في
جامعه عن ابي نشيط من طريق بن شبوذ عن ابي حسان
عنه وكذا ذكره في المنهج واستثني ان يكن عنبا وسو
وفسينغضون وهو رواية المسيبي عن نافع وكذلك
وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن ابي
عمرو ووجه الاخفا عند الغين والخا قربهما من حرفي
اقصي اللسان القاف والكاف ووجه الاظهار بعد
مخرج حروف الحلق عن مخرج النون والتنوين واجرا
الحروف الحلقية مجرا واحدا قوله لصعوبة ادغامهما
هذا التوجيه انما يقتضي نفي الادغام دون الاخفا
والقلب فلا يتعين الاظهار فكان الانسب بما ذكره
التعليل بما علل به الجعبري كغيره من غاية بعد المخرج ولعله
مراد الناشر بالبعد فيما مر قوله كما مر اي في قوله سبحه
حيث قال اذ لا يدغم حرف حلقي في ادخل منه والها ادخل

من الحا

من الحا وهنا حرف الحلق ادخل من النون الساكنة
والتنوين ولبعد مخرجها عن مخرج حرف الحلق
غاية البعد فلذا صعب ادغامها فيه كما مر قوله
وادغمهما اي التنوين والنون قوله بتشديد الدال
اي في النظم للوزن والا ففيه لغتان وجود التخفيف
ايضا كما يفيده القاموس وقوله ابي شامة يقال
ادغم وادّغم بوزن افعل اي والاول للكوفي والثاني
للبصري والجعبري والادغام مصدر ادغم فظاهر
ذلك عدم تفرع واحدة منهما علي الاخري فقول
الهروي ان التشديد لغة في التخفيف فيه نظر قوله
في اللام قدمه علي سبق مخرجها والرا بالقصر كما
مر نظيره غير مرة قوله نحو فان لم الي اخره لم يذكر مثالا ٢
للنون مع اللام والرا في كلمة لعدم وقوعه في القران
علي ما ياتي قوله لتقارب الخ الاول لسيبويه والحذاق
والثاني للفرا وقطرب والجرمي كما مر في كلامه قوله
لا بغنة نعت مصدر محذوف اي ادغاما خاليا
من الغنة نبه عليه الجعبري وظاهر الهروي ان لا داخلة
علي فعل منفي حيث قال والاظهر ان التقدير لا يدغم
ادغاما مقرونا بغنة ثم قضيته انتفا اصل الغنة حينيذ
وقضية ما مر للشارح في قول النظم واظهر الغنة الخ ان
المنفي كمالها لا اصلها ويوافقه قول الهروي هنا امر
بالادغام من غير اظهار غنة فليتامل قوله مبالغة الخ
خصوصا باللام والرا دون حروف يومن لشدة اتصال

مبلغ مقابلة

خرج النون والتنوين بها قاله ابو شامة لكن يرد عليه
ان من جملتها النون وهي شاملة للنون المدغم فيها فالاخراج
فيها اقوى اللهم الا ان يقال ما كان النون المدغم فيه
مجملا للغنة ايضا امتاز عن اللام والراء هذا وفي كلامه
تقييم ذلك ايضا باتباع الصفة الموصوف وبتنزيلها
لشدة المناسبة منزلة القلب التابيب احدهما مناب
الاخر وكانه اراد بالاول ان الادغام يقتضي قلب النون
حرفا من جنس المدغم فيه فتذهب ذاته والغنة
صفة فتذهب بتبعاله وفيه ان هذا لو اقتضى عدم الغنة
لا يقتضي عدمها في الواو والياء مع انه ليس كذلك
وتعقب الهروي بما ذكره عن بعضهم بقوله
وفيه ان الغنة باقية تحتاج لتامل **قوله** وادغمها الازهري
الخ منه يوخذ انه خبر مبتدا محذوف وجمله الازهري
نعت مصدر محذوف حيث قال اي ادغاما لازما
بغير غنة وابن الناظم جعله صفة لغنة حيث قال
اي لا بغنة لازمة بل منفكة وفيه امران احدهما
تذكير الضمير المتصل في لزم العايد للغنة المونثة وهو انما
يجوز في الضرورة خلافا لابن كيسان الثاني ان
مقتضاه ان المطلوب الاتيان بالغنة الجايزة فيفيد
ان تركها قليل وهو خلاف مراد الناظم وبان هذا مراد
الازهري بتوجيه ابن الناظم وبه يسقط تشنيع الهروي
له الى عدم الفهم وناقش الحلبي ابن الناظم ايضا بما
لفظه ان اراد الانفكاك فرم ان يكون بالفعل يلزم

مخالفته

مخالفته تغيير المصنف لتعبير القوم في هذا الباب بالادغام
بلا غنة المقتضي لكون الغنة معدومة صريحا ان كانت
الغنة للنفكة هي المعدومة بعينها وان اراد جواز
الانفكاك لزم ان يكون كلام المصنف اشارة الى تجويز
الغنة وعدمها كما لو حمل اللزوم على مقابل الجواز
فكان المراد لا بغنة لازمة بل جايزة مع انه اي ابن الناظم
جعله قبل ذلك مفيدا الادغامهما فيهما بلا غنة ولم
يتعرضوا لتجويز الامرين اصلا واختار اعني الحلبي انه
جملة مستانفة نبه بها على لزومه ووجوبه وتبعه الهروي
لكن توجيهه بقوله بقية ان الحكم السابق من الادغام
فيهما لزم جميع افرادهما من غير استثنا فيهما بخلاف قوله
وادغمن لغنة في يومن الا بكلمة كونيا عتونوا انتهى يوهم
وقوع النون مع اللام والراء في كلمة وليس كذلك كما مر **قوله**
وفي نسخة اتم فيه اشعار بان الاولى هي المشهورة ولا
يوبده ان ما نقله السيفي عن بعض تلامذة الناظم انها
التي حفظها من لفظه اخرا واتم خبر مبتدا محذوف
او نعت مصدر محذوف كما مر نظيره عن الشارح والازهري
وانما صرح الهروي وظاهر انه لا ياتي فيه ما مر عن ابن
الناظم من جعله صفة لمصدر لما يلزم عليه من ان التقدير
ادغم في اللام والراء غنة اتم بل بغنة دونه وليس مرادا
وان مر عن الحلبي لان اتم مفرد لا جملة واما قول الهروي
والاظهر ان لا تجعل اتم صفة لغنة ليلا يتوهم جوازها
اي الغنة في قراءة او رواية كما صرح الشاطبي من الاتفاق

بقوله كلهم التنوين والنون ادعموا بلا غنة في اللام والرا
ليحملا فقيه ان تنوين الغنة مصرح به في النشر وغيره
وانا نظم لم يلتزم طريق الشاطبي **قوله** لكن المشهور
الخ قد يقال كان الظاهر ان يقول عطفا علي جواز
ادغامهما وان المشهور الخ لان المتبادر من اتمرانه
ارجح فيفيد جواز الغنة وتركها وان الترك ارجح ويجاب ارجح م
بان المراد بالتمام ان الادغام بلا غنة اشرمنه بغنة كما
صرح جري عليه الحلبي والسبتي والهروي فلا يفيد
رجحان الاول ولا عدمه ولعل وجه افادته جواز
الغنة علي هذا التقدير انه قد يتبادر من التعرض لشدة
الادغام بلا غنة فيه بها جواز كل فليتامل علي ان
بعضهم جعل ام بمعني تم قال وعليه فلا يفيد جواز
الغنة اصلا بقي ان صنيع الشارح قد يفيد ان الادغام
في اللام والرا متفق عليه وليس كذلك كما يعلم من النشر
ولعل الشارح تركه لشدة ضعفه **قوله** ادغمن فعل
فعل امر موكد بالنون الخفيفة ومفعوله محذوف
كما اشار اليه نفسها ولا يجوز ان يكون ماضيا مبنيا
للمجهول لامتناع نون التوكيد في مثله ولو اراده
لقال وادغما بغنة **قوله** في حروف فيه اشارة الي
ان في النظم مضافا مقدرا فهو من المجاز بالنقص
وظاهر قول الروي اراد به وصف حروفها انه
مجاز قوي وتقدم لنا كلام علي نظير ذلك ثم اعلم ان حمزة
وابا جعفر في قسم الشعرا والقصص وهما وابو عمرو

وقيل

وقيل وكذا نافع وعاصم والبزي وابن ذكوان بخلف
في يس والاحزاب ونون والقلم الا ان قالون
اظهر في هذه بلا خلاف وخلف من رواية حمزة لم يات
بالغنة في الواو واليا فهو عنده ادغام محض قال
الناظم في النشر وافقه في اليا الدوري والكسائي
من طريق ابي عثمان الضرير واطلق الوجهين الدوري
من الطريقين يعني طريق ابي عثمان وجعفر النهيي
صاحب المنهج وابو بكر في اليا ايضا عن قنبل من
طريق الشطوي عن ابن شنبوذ **قوله** يومن باشباع
النون ولا تكتب بالواو في الهمزة كما في بعض النسخ
ولا بهمزتين يقرا بالابدال لتحصيل الواو في اصل الكلمة
وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبي ينمو قاله الهروي
والظاهر ان اشباع النون لا يتعين اذ غاية ما يلزم علي ٢
تركه الكف وهو حذف السابع وهو جائز فلعل
مراده بيان الاولي واما عدم كتابتها بالواو فلانها
للاشباع وهو ٢ **قوله** نحو من يقول الخ اي نحو اليا من يقول
الخ او نحو ادغامها في اليا منه تعلي الاول التمثيل بحرف
يومن وعلي الثاني للحكم ويجوز ان يكون مثالا لمجموعهما
من حيث اشتمال اللفظ عليهما ثم الامثلة المذكورة علي
ترتيب يومن لعلي ترتيب المخارج والاقدم مثال النون
علي الواو واليم **قوله** وحطة تقفر علي قراة النون
اما علي قراة التا فهو من الاخفا واما علي قراة اليا
فيتكرر مع قوله ولقوم يومنون **قوله** وجه الخ الواو

استيناقية ولم يجر على منوال ما مر في الاظهار والادغام
بلا غنة بان يقول للتماثل في النون وهلم جرا تقنا ولعدم
اتحاد العلة **قوله** في النون قدمها لقوة سبب ادغامها
اذ التقارب مع التماثل اشد منه في غيره **قوله** وفي الميم
قدمه لكثرة الصفات المشتركة بينه وبين النون المقتضية
المقتضية للتخفيف بالادغام **قوله** التجانس اي
التشارك والا فالتجانس عندهم كما مر في كلامه
اتفاق الحرفين مخرجا لا صفة ثم المراد انهما يشتركان
في الصفات المذكورة صار متقاربين **قوله** وبعض
الشدة بقي الاذلاق وكانه تركه لانه ليس صفة للحرف
تكسبه قوة كما يعلم مما مر في الكلام عليه **قوله** وفي
الواو واليا قدم اليا على الاصل **قوله** التجانس فيه
مما مر لكن يقال انهما اشتركتا في الانفتاح والاستفال
والجهر افترقت في الغنة وبعض الشدة والاذلاق
وقد مر ان المتقاربين كل حرف يقارب مخرجا او
صفة وهنا ليس كذلك لتساوي ما فيه الاشتراك
والافتراق عددا الا ان يجاب بان الافتراق في
الاذلاق ومقابله لا اثر له لما مر وبما اشار اليه الرضي
من مضارعة الغنة المد فكانها مشتركة فيه على ان
الواو قيل ان فيها بعض الشدة **قوله** معهما اي الواو
واليا المعية فيه لعلها باعتبار شدة قرب الواو واليا
من النون والتنوين عند الادغام اذ لا فاصل او
باعتبار ان النون والتنوين اذا ادغما في الواو واليا

صارا

صار الموجود لفظا حرفا مشددا يرتفع اللسان عنه
ارتفاعة واحدة فكان الغنة قائمة بالواو واليا والا
فعلى ما قرره من ان الغنة للمدغم تكون الغنة صفة
قائمة بالنون والتنوين فكيف تكون مصاحبة للواو
واليا **قوله** غنة المدغم اي في النون والتنوين والمراد
ان الغنة التي كانت فيهما قبل الادغام استمرت بعده
والا فالادغام يقتضي قلب المدغم من جنس المدغم
فيه وهو حينئذ واو وياء ولا غنة لهما **قوله** ومع
النون الخ اي واتفقوا على الغنة مع النون غنة المدغم
فيه فقوله مع النون معطوف على معهما وقوله غنة
المدغم فيه معطوف على غنة المدغم فهو من العطف
على معمولي عامل واحد اذ معهما حال من الغنة
والعامل فيها ان تضمنها معنى الفعل بنا على ما
عليه الجمهور من ان العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وغنة المدغم خبره وهي عاملة فيه ايضا
ثم الغنة هنا ظاهرة اذ الغنة حيث جعلت للنون
المدغم فيها كانت صفة لها قائمة بها فهي مقارنة لها
قوله غنة المدغم فيه اي وهو النون **فان قلت** فالمقام
مقام الاضمار **قلت** نعم ولكنه عدل عنه لمقابلة
ما قبله على انه لو قال غنته لتوهم رجوعه للمدغم لا
للنون المدغم فيها **قوله** واختلفوا مع الميم اي في الغنة
الموجودة مع الميم ثم الغنة هنا بالنسبة لمذهب الجمهور
الاتي ظاهرة وبالنسبة لمذهب ابن كيسان فيها مما مر

في قوله معهما بجوابيه قوله تغليبا للاصالة كالصريح
في ان الغنة فيه والادغام علي هذا هي الغنة التي
كانت موجودة قبله قوله كالنون كذا في الجعبري
من قوليه واتفقوا الي هنا وفيه بعد ما نصه ووجه
اثبات الغنة مع النون والميم انها للمدغم فيه وهو
مظهر وقال النويري ووجه اثبات الغنة مع النون والميم
انها في المدغم فيه وهو مظهر انتهي وقال السخاوي فاما
الغنة الباقية في الميم لازمة لها علي كل حال قال وقال
السيرافي وغيره في غنة الميم لان النون قد انقلبت الي
لفظة الميم وهي غنة الميم لا غنتها والادغام فيها خالص
لان كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة فاذا وصفت
احدي الغنتين ثبتت الاخري فوجب الادغام الصحيح
مع بقا الغنة اذ ليس الي حذفها سبيل ولذلك قال ابن
مجاهد لا يقدر احد ان ياتي بميمين بغير غنة من غير
انتهي وهو منهم صريح في ان الغنة علي هذا للميم المدغم
لا للمدغمة التي انقلبت اليها النون او التنوين وبه
يصرح ايضا قول الحلبي وذهب الباقون الي انها غنة
الميم كالنون المدغم فيها انتهي اذ لا يصح تشبيه المدغم بالمدغم
فيه به وقول الهروي وذهب الجمهور الي انها غنة الميم
كالنون في انه غنة المدغم فيه لكن في النشر ما لفظه
اختلفوا في الغنة الظاهرة حالة ادغام النون الساكنة
والتنوين في الميم هل هي غنة للنون المدغمة او غنة الميم
المقلوبة للادغام فذهب الي الاول ابو الحسن بن كيسان

بلغ مقابلة

بالقلب

حذف غنة النون

النحوي

النحوي وابو بكر بن مجاهد المغربي وغيرهما وذهب
الجمهور الي ان تلك الغنة غنة الميم لا غنة التنوين
لانقلابهما الي لفظها وهو اختيار الداني والمحققين
وهو الصحيح لان الاول قد ذهب بالقلب فلا فرق
في اللفظ بالنطق بين من من وان من وبين هم منا
وام من انتهي وهو صريح في ان لا غنة للميم المدغم فيها بل هي
للنون المدغمة قبل الانقلاب او بعده وحينئذ يوافقه ظاهر
قول مكي في الرعاية فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الاول
لانه مع النون نون في حال الادغام فالغنة باقية فيها
علي كل حال وهو مع الميم اذا ادغمت ميم ساكنة لانها
لازمة لها علي كل حال فليحرر قوله الا ان الخ وهو استثنا
من حال مقدرة اي الادغام واجب في كل حال الا حالة كون
الحرفين في كلمة فالبا بمعني في ثم قوله ان بفتح الهمزة كما
تقرر بدليل اثبات واو تكون لا بكسرها والا لجزم وقال
تكن والمراد بالحرفين النون الساكنة وما ادغمت فيه ويحتمل
ان المراد بهما مع النون والتنوين ولا يضر اختصاص التنوين
بالاواخر لاحتمال ارادة المجموع واطلق الناظم الاستثنا
ولم يخصه هنا بالواو والياء كالشاطبي وان خصه بهما في النشر
وطيبته فيحتمل وهو الاولي حمل ما هنا علي ذلك وعليه
فانما لم يتعرض للميم لعدم وقوعها مع النون في كلمة في القران
وحكمها في غيره كما قاله الجعبري انها ان خيف اللبس
بادغامها اظهرت كشاة زنما بخلاف ما اذا امن اللبس
فانها تدغم كما في المحي لعدم افعل ولا للنون لوجوب ادغام

النون فيها للتماثل المعلوم مما مر في قوله واولي مثل الخ
اللام والرا لعدم وقوعهما مع النون في كلمة في القران
بل ولا في غيره كما يصرح به قول الجعبري ولو ثبت مثل
عنعلم من علم ونشرح من شرح لقلت علم وشرح
بالاظهار انتهي ويحتمل الاخذ باطلاقه وعليه فيجوز
تخصيصه بيومن وتعميمه فيها وفي اللام والرا ولا
يضره ما مر من عدم الوقوع بالنسبة للام والرا والميم
اذ الاظهار عندها واجب بتقدير وقوعها ولا ما مر من
وجوب الادغام في النون للعلم به مما مر في كلامه قوله
وصنوان اتي به ثانيا لليا لان مثال الناظم للواو وهو
عنوان ليس في القران وبقي من امثلة ذلك بنيان وقنوان
ولا ثالث لهما وهما داخلان تحت الكاف كما دخل تحته امثلة
اللام والرا والميم لو وقعت بتقدير رجوع الاستثنا لذلك
كله علي ما مر قوله فلا تدغمها اي لا توقع بين النون
وما يليها مما مر ادغاما اولا يدغم النون والتنوين علي ما
مر فيما يليهما وبهذا التقدير اندفع ما يقال كان الواجب
ان يقول فلا يدغم النون فيما بعدها اذ المدغم ليس الا
حرفا واحدا هذا وقد استفيد من قوله ولا تدغمها ان
ليس المراد من الاستثنا مجرد نفي كون الادغام بغنة
الصادق بالادغام بغير غنة قوله لئلا يلتبس الخ هو
تعليل للنهي عنه قال الجعبري واللبس انما يحصل بحذف
الغنة اما عند ابقايها فهي فارقة لكن لما خفي الفرق لم
يعتبر قوله وهو ما تكرر احد اصوله قال الهروي كذا

بلغ مقابله

ذكره المص

وقف لله تعالى

ذكره المص اي تبعا للجعبري وفيه ان المراد بالمضاعف
هنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما اتحد فيه عين الفعل
ولامه من حروف اصوله كمد واعد فيصير وزن صنوان
فعلان ليكون مضاعفا لا فعالا فانه يصير باقيا علي كونه
اجوف ووزن دنيا فعلا ومع هذا فقد يقال
انه لفيف لكن في الجملة ~~في الجملة~~ لا يخلو عن الشبهة
ولذا قال الشاطبي مخافة اشتباه المضاعف اثقلا
انتهي وحاصله ان الادغام لا يستلزم بتقدير ان لا يكون
الاصل نونا مدغمة كون اللفظ مضاعفا بل يحتمل في صنوان
بتقدير ادغامه ان يكون وزنه فعالا فيكون من الاجوف
وفعلانا فيكون من المضاعف وفي دنيا ان يكون بعد
الادغام وزنه فعلا فيكون مضاعفا وان يكون فعلا
بتشديد العين فيكون لفيفا وان ذلك الاحتمال بمجرده
وان احتمل معه غيره كاف في خوف اللبس مقابلا لحرف
في الميزان غير الحرف الاول نحو مدا ولا نحو قرح بالتشديد
فيصير اللفظ في صنوان ودنيا بتقدير الادغام علي كل من
الوجهين المذكورين مضاعفا بالمعني المذكور وان
كان غير مضاعف علي احدهما بالمعني المصطلح عليه
وهذا المعني الذي ذكرنا للمضاعف قوله نحو صنوان
مثال للمضاعف فان الواو فيه اصلية وقد تكررت ولكنه
بقي مضاعفا بالمعني المصطلح عليه لان وزنه فعال اذ نونه
اصلية كما يفيده صنيع القاموس من حيث ذكره في باب
النون وهذا مما يدل علي ما ذكرنا من حمل المضاعف علي ما مر

ويمكن ان يقال ان مراده بما تكرر احد اصوله اعم من كون المكرر

قوله لم يتبان اي لم يتيسر بسهولة والا فصنوان يمكن نظمه على وجه لا خرج به عن الوزن قوله من عنوان اي ماخوذ لا مشتق لانه ليس مصدرا كما يفيده قوله وهو ظاهر ضمه الخ ثم العنوان بضم العين وكسرها ويقال فيه عنيان بالوجهين واصله عيان كرمال ذكره في القاموس وانما اقتصر الشارح على الواو لانه المناسب لمثال النظم قوله وهو ظاهر الى اخره الختم كما في القاموس مصدر ختم بمعنى طبع والختام كسحاب الطين يختم به على الشيء والخاتم ما يوضع على الطينة فلعل الختم في كلام الشارح مجاز عما يختم به كالشمع ولعل المراد ظاهره بما يرتسم من النقوش في الشمع بواسطة وضع الخاتم عليه وحينئذ فدلالته على ما فيه باعتبار دلالته على اسم مرسله هذا تقرير كلامه بحسب ما يظهر ويخرج عنه ما يكتب على الكتب من اسمائها كما يخرج عنه ما يكتب على المراسلات اعلاما بالمرسل اليه سواء ختمت بشمع ام لا ولو لاحمل الصنوان على ما يكتب يظهر الكتاب لشمل ذلك كله وكانت دلالته على ما فيه اوضح مما سلكه وعبارة القاموس كل استدللت بشيء يظهر على غيره فعنوان له قوله والاقلاب اي ويقال له القلب كيستعمل مجردا ومزيدا وبه صرح القاموس وان يكون تفسيرا للقلب لانه اشهر قوله للتنوين تقدمه وان كان نونا لتقدمه في الذكر في النظم في قوله وحكم تنوين والوجه والاوجه تعلقه كليما بالقلب على انه مفعول او له لاخطاب لانه تفسيرا وكالتفسير له ولم يجعل اد في القلب عوضا عن بضاف اليه كما فعل الروي لانه انما يجري على قول ضعيف وقوله مما مفعول ثان حذفه لاشتهاره قاله الروي قوله واجب متعلق الخبر الذي هو عند الباء واثره على نحو مستقر للتنصيص على الوجوب قوله للنون تقدم لنا كلام في نظيره قوله لغنة اي معها او مقرونة ولم يبينوا لها للنون المقلوبة او لليم المقلوب اليها والذي يظهر الثاني لانقلاب النون الى ميم ولا يخفى ان المراد القلب مع الاخفاء كما سياتي الاشارة اليه في كلام الشارح والقلب مقيد بامرين الاخفاء والغنة صرح بذلك الجعبري قال وقدم الغنة على الاخفاء اكثر المصنفين والمراد بالغنة في كلامه الكاملة كما صرح به الحسني قوله لعسر الاتيان الخ هو مع قوله ولاختلاف المخرج الخ علة للاخفاء وسياتي تعليله للقلب والمشاركة قوله الطباق التراخي غير مراد لوضوح عدم الفصل بين النون والباء عند وصل اخر الحرفين بالاخر فثم بمعنى الفاء كما في جري في الاتانيب ثم اضطرب والحاصل انه لو ظهر النون والتنوين عند الباء لوجب الاتيان فيهما بالغنة كما مر في كلام الشارح في شرح قول النظم وغنة مخرجها الخيشوم واذا اخرجت الغنة من الخيشوم عسر اطباق الشفتين في النطق بالباء عقب الغنة فقول الشارح لعسر الاتيان بالغنة باصلها قوله ولاختلاف المخرج عبارة الجعبري نوع المخرج وكانه يشير به الى انه انما يبعد الادغام فيهما واذا اختلف حينئذ والا فالحروف

المتحدة في نوع المخرج لا يعسر الادغام فيها وان اختلف
مخارجها كالحروف المشتركة في طرف اللسان وكان
الشارح اسقط لفظ نوع اشارة الى ان اختلاف المخرج
كاف في منع الادغام وان كان اختلاف النوع مبدأ
له ثم الظاهر ان المقصود بالتعليل لامتناع الادغام
انما هو قلة التناسب والا فالنون تدغم في الواو
والميم وهما مشاركان للباقي في كون الثلاثة من الشفتين
ومخالفان للنون التي هي من طرف اللسان **قوله** فتغين
الخ كان الاوفق بما قدمه الناظم من ان الاقسام اربعة
ان تذكر علة لمنع الاخفاء كما فعل في تسميه ثم يقول فتغين
القلب وعبارة السخاوي بعد تعليل منع الاظهار والادغام
والاخفاء ايضا لا تحسن كما لم تحسن الاظهار لان اللفظ
بالباء منع من تمام الصوت بالغنة ولما لم تحسن وجه
من هذه الاوجه الثلاثة لم يبق الا القلب انتهى
ولكنه تبع الجوهري الجعبري القايل بانها ثلاثة
كاسر **قوله** تقلبها الباء هي **قوله** لمشاركتها الخ علة
كون المقلوب اليه ميما وانما القلب فعلته ان
الاخفاء بدونه يلزمه الجمع بين الساكنين على تقدير
الاظهار من غير الاتيان بالغنة ثم اطلاق الشفتين
وهن ثم قال غير واحد ان القلب وصلة للاخفاء المراد
بالغنة هنا كمالها لا اصلها كما يصرح به قول النشر ولابد
من اظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة اخفاء الميم
المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين ان

بورك

بورك ومن يعتصم بالله الا انه قد يختلف في اخفاء الميم
ولا يختلف في اظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب
بعض متاخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك
فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند
الباء انتهى وينبغي ان ينظر ما الفرق بين ما هنا وبين
الميم الاصلية حيث اجروا في الساكنة فيها الخلاف
السابق واتفقوا على الاخفاء بغنة ثم اعلم انه نقل
عن سيبويه في تعليل ذلك ما نصه لانهم يقلبون
النون ميما في قولهم العنبر ومن بعد ذلك فلما
وقع مع الباء الحرف الذي يعرون اليه من القول
ولم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون اذا كانا حرفي غنة
وقال لم يجعلوا النون لبعدها في المخرج من الباء وانها
ليست فيها غنة يعني الباء وكان الشارح لم يعرج عليه
لان فيما ذكره من المشاركة كفاية بل هو يصلح حكمة
لتعليل سيبويه **قوله** بنقم الخ تقدم ايضاحه عند قول
الناظم اذ ولينا الاضراس **قوله** كذا الاخفا بالقصر للوصل
مبنية الوقف او على لغة قصر الممدود او للضرورة ويجوز
ان يكون الاخفا مبتدا وكذا خبر ولكذا ظرف الاخفا
اي كما قلنا النون والتنوين بغنة عند الباء اخفيا
بغنة تمند باقي الحروف والاشارة للاحكام السابقة
تبا وبلها المركوز اي كما وجب كل من الاظهار والادغام
والقلب عند حروفه وقيل الاخفاء عند بافيها وتحز
ان يكون الاخفا مبتدا واخبر كذا ولكذا حال من المبتدا

علي قول سيبويه او من الضمير في الخبر والاشارة بحالها
وعلي هذه الوجوه فاخذ بالبنا للمجهول مستانف
والفه للاطلاق كما صنع الشارح او للتثنية والغرض
تكرير الفعل فالالف لواحد بمعني ذلك وهو الاخفا وان
ثني لفظا كما في قوله تعالي القيا في جهنم كل كفار عنيد علي احد
الاوجه وعبارة البيضاوي او لواحد وتثنية الفاعل بمنزلة
تثنية الفعل وتكريره كقوله فان يزجراني يا ابن عفان
انزجر وان يرعاني احم عرضا ممنعا انتهي ويجوز ان
يكون الجعبري الخبر جملة اخذا وفي الفه الوجهان وكذا
متعلق الاخفا الذي هو مبتدا او اخذ الذي هو الخبر
لكن يرد علي هذا الاخير تقدم معمول الخبر الفعلي عليه
وفي كذا ما مر علي الوجه الثاني قوله لهما اثره علي اخفايهما
لما مر في التنوين والنون عقب القلب والاقلاب فسقط
قول الهروي والتقدير اخفاوهما لا الاخفا لهما كما ذكره
الشيخ زكريا انتهي قوله الخمسة عشر ذكره اشارة الي ان
الالف اللينة ليست مرادة في باقي الحروف وكان الناظم
لم يستثنها لوضوح المراد بقرينة ان الكلام في احكام
النون الساكنة والتنوين والالف لا تقع بعدهما لوجوب
فتح ما قبلهما قوله واخذا به اي الاخفا قال الهروي
بعد ذلك ولا يبعد ان يقال اخذ بهما اي بالقلب والاخفا
او بما ذكر من مجموع ما تقدم اي عمل بها فلا يبعد ان تكون
الالف للتثنية والضمير راجع الي الحكمين من القلب والاخفا
في هذا البيت وقد ابعد الرومي حيث قال واخذا مبني

بلغ مقابله

للمفعول

للمفعول تثنية اخذ ونايب فاعله ضمير راجع الي التنوين
ثم قال ويجوز ان يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق
ونايب فاعله حينيذ راجع الي النون فتكون اللام
في القلب عوضا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض
لحال التنوين لمشاركته للنون في الحكم المذكور انتهي
وهو في غاية من التكلف ونهاية من التعسف مع ان
الاسناد غير صحيح الا ان يقدر مضاف ويقال اخفاوهما
فتامل فانه موضع زلل انتهي قوله نحو ولولا ان
ثبتناك الخ حاصله ان الحروف خمسة عشر وان النون
مع كل تكون في كلمة وفي كلمتين وان التنوين لا يكون معه
الا في كلمتين فيحتاج لخمسة واربعين مثالا وقد سبرها
اكثر الشراح والشارح رحمه الله اقتصر علي ستة امثلة
للمثلثة والصاد المهملة وترك الباقي اختصارا مع وضوحه
ولم يفعل ذلك في الاقسام الثلاثة الباقية لقلة امثلتها
قوله لتراخيها الخ كذا درجوا عليه تبعا للجعبري وحاصله
ان الادغام يقتضي المناسبة التامة بين المدغم والمدغم
فيه والاظهار يقتضي غاية بعد المخرج كما مر عن الجعبري
وهذه الحروف ناسبت الحلقية بمعني انه ليس فيها
البعد الذي في تلك وناسبت حروف الادغام مناسبة
غير تامة فاستحقت حالة بين الادغام والاظهار وليس
ثم الا الاخفا المحض لما مر من القلب عند البا وبه صرح
غير واحد من الشراح فكان اللايق بالشارح ان يذكر
في التعليل ما يعين ذلك وكما في امتناع القلب هنا لعدم

علي ما مر عن الجعبري من ان الاقسام ثلاثة لكن المراد هنا الاخفا

ما يقتضيه من عسر الغنة ثم اطباق الشفتين اذ حروف
الاخفا ليست متقومة ثم اعلم ان حروف الاخفا متفاوتة
في مناسبتها للنون الساكنة والتنوين فما كان اشد مناسبة
كان الاخفا عنده اتم ويظهر فايدته في الغنة فهي عنده
ما قويت فيه المناسبة اكمل فيها عند غيره وفي حروف الاظهار
متفاوتة في البعد من النون والتنوين فما كان فيها ابعد
من الاظهار عنده اقوى نبه على ذلك السخاوي قوله
لغة الستر والكتم اذا كان اذا كان مصدر المتعدي والا
والاقتصار والتواري اذا كان مصدر اللازم ففي
القاموس قيده واخفاه ستره وكتمه ثم قال واختفى
استتر وتوارى كما خفي واستخفى انتهى واختار الشارح
الاول لعله لكونه انسب بالمعنى الاصطلاحي والا فالظاهر
صحة كل من الامرين هنا فان القاري يخفي النون فتخفى عند
كل من الحروف المذكورة فيقال ان القاري ستر النون
فاستتر قوله بحرف اطلاقه قد يشمل غير النون
والتنوين والمراد خصوصهما وقد يشعر به قوله مع بقا
الغنة الخ ويدل عليه ايضا قرينة السياق ثم المراد بالنطق
بالنطق بذلك الحرف عند حرف اخر يعني من تلك الحروف
الخمسة عشر كما يرشد اليه قوله بين الاظهار والادغام
ضرورة ان كلا انما يكون في حرفين قوله بصفة صفة
لحرف وقوله بين الخ صفة للفظ صفة اي نطق بحرف فليس
ذلك الحرف بصفة متوسطة بين الاظهار وبين الادغام
بان لا يكونا في المخفي غاية البيان ولا غاية الادخال

فان قلت

فان قلت الاظهار والادغام فعل الشخص المظهر
والمدغم فكيف يكونان صفتين للحرف قلت يمكن ان
يكونا عبارتين عن اثر ذلك الفعل مجازا وان يكونا
مصدرين للمبني للمفعول فيكونان عبارتين عن كون
الحرف مظهرا او مدغما قوله عار من التشديد المتبادر
ان التشديد بمعنى كونه مشددا نظير ما مر في الاظهار
والادغام وهو صفة لحرف وفيه تقديم الوصف بالظرف
على الوصف بالمفرد وهو قليل ويحتمل انه صفة لنطق
فالتشديد بحاله فالوصفان لامرين مختلفين فلا يرد
ما تقدم لكن قد يلتفت الى حكمة تقديم وصف المتعلق
على وصف المتعلق به على ما تقرر في محله قوله مع
بقا الغنة يجوز تعلقه بنطق ويجوز كونه صفة لحرف
ولا يرد عليه قوله في الحرف الاول المشعر ان ثم حرفين
لما مر من ان المراد النطق بذلك الحرف عند حرف اخر
بالمعنى السابق لكن التعبير بما ذكره يشعر بان الغنة
الموجودة حالة الاخفا هي الغنة الموجودة قبله وليس
مرادا فان الموجود قبله اصل الغنة وبعده كمالها بل
مر عن السخاوي ان الغنة بعده متفاوتة بتفاوت مناسبة
حروفها للنون والتنوين ويشعر ايضا بان كلا من محض
الاظهار والادغام لا غنة فيه وهو غير مراد كما هو ظاهر
قوله ويفارق الخ لا يخفى ان كلا من الفريقين علم من التعريف
فكان الاولى التفريع بالفا قوله بانه هو الخ وبان الاخفا
لا تشديد معه بخلاف الادغام كما علم من التعريف ايضا

وبه صرح في التحفة تبعا للنشر قوله الاخفا الادغام يجوز
جعل الاخفا فاعلا والادغام مفعولا وبالعكس باعتبار
تعلق الحكم اولا بايهما والظاهر ان الاول اولي واعلم
انه كلما ذكر من الاحكام للنون الساكنة والتنوين لا فرق
فيه بين الوصل والوقف ان كانت النون وما اتصل بها
في كلمة ويختص بالوصل لا الوقف ان كانت النون
او التنوين مع ما اتصل بهما في كلمتين كذا ذكروه تبعا
للجعبري قوله احكام المد لم يقل هنا واقسامه
لعله لان المقصود بالذات الحكم الذي هو وجوب المد
وان لزم منه ما وجب مده يسمي واجبا يستفاد من بيان
ذلك بيان الاقسام ضمنا قوله والمد قدمه على القصر
لقوته او لانه المقصود لانه الذي يبحث فيه القرا والمراد
به الفرعي كما سياتي في كلام الشارح لغة الزيادة والظاهر
ان المراد بها هنا مصدر الفعل المتعدي لا اللازم لكونه
متعديا يقال مده فامتد لكن يبقي الكلام في ان الزيادة ظاهرة
في ضم شي الي غيره يزيد المضموم بخلاف نحو سبيكة طرقت
فامتدت الا ان يراد بها بالزيادة الاعم من العين
والصفة كالامتداد هذا والذي في القاموس المد
السير وارتفاع النهار والامتداد من الدواة وكثرة
الما والبسط وطموح العين الي الشي الامهال كالامداد
والحد به والمطل ثم قال والمادة الزيادة المتصلة
انتهي وليس فيه تصريح بما ذكره الشارح فلعله تفسير
مجازي باعتبار ملزومه لبعض المعاني المذكورة ككثرة

مطلب احكام المد

الما

الما والبسط قوله اطالة الصوت هو انسب من
تعبيره بعضهم بالطول لما مر انه مصدر المتعدي
واضافة الاطالة للصوت صحيحة لما مر يقبل الزيادة
والنقص فلا حاجة الي اضافة الاطالة الي زمن الصوت
كما وقع لبعضهم قوله بحرف مدي الظاهر ان البا
بمعني في والمراد اطالة الصوت المتحقق في حرف المد من
باب تحقق الكلي في جزئياته اذ الصوت المطلق يتحقق
في كل من الحروف لما مر من ان الحرف صوت يعتمد علي
مقطع محقق او مقدر فحرف المد صوت معتمد يتحقق
في ضمنية مطلق الصوت فاذا مده امتد ذلك الصوت
كتحقق الانسان في زيد مثلا ثم النسبة في مدي باعتبار
قيام المد به لكن قضيته ان الاطالة في حرف اللين لا تسمي
مدا وليس مرادا ومن ثم قال الجعبري طول زمان صوت
الحرف فلم يقيده بما ذكره الشارح فلعل المراد بالمدي ما فيه
مد اعم من ان يكون حرف مد او لين ويؤيده قول
الشارح الاتي لكن يجوز في عين من فاتحتي مريم
والشوري التوسط علي انه تقدم لنا عن النويري عن
بعضهم في شرح قول النظم وهي حروف مد ان كلا من
حروف المد وحرفي اللين يصدق عليه انه حرف مد وعليه
فلا اشكال قوله من حروف العلة صفة كاشفة قوله
وهو ثلاثة اقسام هي كسابقتها جملة معترضة بين المبتدا
والخبر قوله اتي بكلمة وهي صفة لواجب ويحتمل ان يكون
صفة للازم ايضا بتاويله باتي كل قوله وجايز شامل كما

سيصرح به للمنفصل والعارض قوله الحبس يطلق نفسه
ايضا علي المنع والاصطلاحي يناسب كلا فان ترك المد
حبس للنفس ومنع له علي الاطالة قوله ترك المد قال
الحلبي مد طبيعي تركت منه الزيادة وتعريفه بترك المد تعريف
باللازم لانه يستلزم ترك الزيادة وتركها يستلزم ترك المد
اعني الفرعي انتهي ولعل وجهه ان ال في المد للعهد فكانه
قال المد ترك الزيادة فقط وتركها كذلك يستلزم وجود
اصل المد والا فترك المد يصدق مع انتفا المد الطبيعي
لكن يزاد في حرف اللين مدا ما وانه يجوز مده اذا وقع
بعده سبب للمد علي ما فصل في محله فترك الزيادة علي
ما فيه من المد يجب ان يكون قصرا ولا يشمله قول الحلبي
مد طبيعي تركت فيه الزيادة بخلاف قول الشارح ترك
المد لامكان حمل المد فيه علي ما يشمل الزيادة علي المد في
حروف المد وعلي ما في حرف اللين من المد فكانه قال والقصر
في كل من حرفي اللين وحرف المد ترك المد الفرعي فيه ولعل
هذا مراد الجعبري بقوله الجعبري المد طول زمان صوت
الحرف واللين اقله والقصر عدمهما قوله وهو الاصل
نص عليه لئلا يتوهم من تقديم المد انه الاصل عندهم
قوله ثبتا قال الهروي بالف التثنية اي ثبت كلاهما في
الكلام او في المد الجايز انتهي ولعل الاول اقرب وكان فايدة
قوله وهو وقصر ثبتا دفع ما قد يتوهم من ان اقسام
المذكورة عقلية وليست واقعة والا فقوله وجايز يعلم
منه ثبوت كل من الامرين ولو حمل قوله علي ان المراد وجد

في القران

في القران لكان اقرب وعليه فيكون المراد دفع توهم انها
ليست في القران بل في كلام العرب فقط قوله بيان اقسام
المد لك ان تقول الاقسام ذكرها انفا في قوله لازم الي اخره
ويجاب بان مراده بالبيان التعريف لتلك الاقسام قوله
فلازم سمي لازما للزوم سببه قال في النشر او لكونه يلزم
في كل قراة علي قدر واحد ويقال له مد العدل لانه يعدل
حركة انتهي ومد الحجز كما في الجعبري وهو خبر مبتدا
محذوف تقديره هو اي المد والجملة دليل جواب الشرط
بعده وكان الاحسن التعريف فيه وفي معطوفيه قوله
مد بتشديد دال يوقف عليه بالسكون كما في قوله تعالي
وبث وحج ونحوهما وتخفف للوزن قاله الهروي
والحاصل ان حرف المد اذا وقف عليه بالروم فامره
ظاهر لوجود بعض الحركة وان وقف عليه بالسكون وجبت
المحافظة علي الاحتراز من ظهور الحركة فيه وان ادي لاجتماع
ساكنين وعبارة النشر الصواب الوقف بالسكون مع التشديد
علي الجمع بين الساكنين اذ الجمع بينهما في الوقف يغتفر مطلقا
انتهي والمحافظة علي التشديد هنا تودي الي زيادة حرف
في مستفعلن فوجب التخفيف بحذف احد الحرفين للضرورة
ثم ما ذكره في هذا ياتي نظيره في يمد قوله حرف ساكن
اشارة الي ان ساكنا صفة موصوف محذوف هو فاعل جا
قوله بالاضافة جعل حالين الرومي ظرفا لساكن اي
ساكن في حالين ولعل الشارح كغيره انما لم يعرج عليه لما
يلزم من ترك التنوين وصلا وهو خاص بالضرورة كما مر

للشارح في غير ما موضع قوله في حالي المتبادر منه
بيان الاضافة علي معني في وجوز الحلبي كونها علي
معني اللام وعبارته الاضافة فيه بمعني في او بمعني
اللام لادني ملابسة انتهي وكانه اشارة الي القولين
في الاضافة التي علي معني في فان ابن مالك جعل الاضافة
للظرف فكان ابن مالك جعل الاضافة علي معني في
وغيره علي معني اللام ثم الحاصل من النظم ان اللازم
ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن في حالي الوصل والوقف
فان العارض ما سكن في احدهما يعني الوقف وهذا كما قال
الحلبي احد قولين ثانيهما انه الذي لا يحول عن السكون
والعارض ما يتحرك حالة ما قال الهروي بعد ما هذا
حاصله والمودي واحد والمعني متحد وفيه تامل فقد
يقال تظهر ثمرتها في نحو محياي فانه علي الثاني عارض
لتحوله عن السكون عند من قرا بالتحريك وعلي الاول
لازم عند من سكنه لكون سكونه عنده لازما في الحالين
ثم رايت الجعبري ذكره قوله بقدر الفين الظاهر انه
بدل من بالطول واخره عن بمد لئلا يفصل بين العامل
ومعموله قال في النشر القراء مجمعون علي مده مشبعا
قولا واحدا من غير افراط لا اعلم بينهم في ذلك خلاف
سلفا ولا خلفا الا ما ذكره في حلية القراء عن ابن مهران
من اختلاف القراء في مقداره قال فالمحققون يمدون قدر
اربع الفات ومنهم من يمد ثلاثا والحاذرون يمدون الفين
ثم قال في النشر وظاهر عبارة التجريد صاحب التجويد

ان المراتب تتفاوت فيه كقفا وتهاي المتصل ونحوي
كلام ابن بليمة يعطيه ثم قال فيه بنا علي عموم التفاوت
المحققون علي الاشباع والاكثرون علي اطلاق تمكين
المد فيه وبعضهم دون ما مد للهمز انتهي والمتبادر من
تعبيره بالاشباع ومقابلته له بالتمكين انه اكثر من الفين
فيمكن وهو المتبادر ان الشارح جري علي قول التمكين
ويمكن انه اراد الفين زيادة علي المد الاصلي فيكون الجملة
ثلاثة وهو الاوفق بتعبير النظم بالطول وعبارة الهروي
اهل الاداء اتفقوا علي اشباع الساكن بالمد اللازم في فواتح
السور اي مد قدر الفين لكنهم اختلفوا في قدر مد غير
الفواتح فمنهم من مد قدر الفين غير المد الاصلي كالفواتح
ومنهم من مد قدر الف غير المد الاصلي فعلي الاول يمد
مقدار ثلاث الفات وعلي الثاني مقدار الفين فاختار
الناظم الاول حيث قال وبالطول يمد واختار الاهوازي
والسخاوي الثاني انتهي وانت خبير بان قول الناظم وبالطول
ليس فيه تصريح بترجيح تفيين قدر بل كما يحتمل الثلاثة يحتمل
الزيادة عليها قوله واللازم المقام مقام اضمار قوله لازم
كلمي وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة
قوله والبا فيه للنسبة الي الكلمة ثم هو كما في النشر قسمان
متصل ان كان الساكن مدغما كمثاليه ومخفف ان كان غير
مدغم كمحياي في قراءة من سكن والان ليونس علي الابدال
وهما داخلان في قوله نحو ابنه بان يراد بالنحو ما جا بعد
حرف المد ساكن في كلمة مطلقا فلو قال نحوا لذكرين

ان المراتب

والان في وجه الابدال لكان احسن **قوله** ولازم حرفي
وهو كما في التحفة كل حرف هجاوه علي ثلاثة احرف
اوسطها حرف مد ولين انتهي وهما قسمان ايضا
مثقل ان كان مدغما ومخفف ان كان غير مدغم كقوله صب
ان كانت من صاد والقران ذي الذكر او من المص كانت
مثالا للثاني وان كانت من فاتحة مريم كانت مثالا للاول
عند من يدغم وللثاني عند غيره ثم الظاهر من المتن
والشرح تساوي القرا في مقدار المد في كل من المثقل وغيره
في الكلمي والحرفي وفي النشر انه مذهب الجمهور اذ الواجب
للمد هو التقا الساكنين فلا معني للتفصيل بين المدغم
وغيره وعن كثير ان المد في المدغم في كلمة او حرف متصلا
كان اولا اطول منه في المظهر وعن بعضهم عكسه انتهي
ومنه تعلم ما في قول الرومي السابق ان اهل الادا اتفقوا
علي الاشباع في اللازم الحرفي واختلفوا في مقدار المد في الكلمي
وان كان في الحلبي ما يوافقه **قوله** لكن يجوز في عين الخ فيه
اشارة الي ان المراد بحرف مد ما يشمل حرف اللين وهو
مخالف لما مشي عليه الناظم في قوله وهي حروف مد الخ
وقوله واللين واو ويا الخ فلو قال ويجوز بدون استدراك
لوافقه **قوله** التوسط اي مع المد كما يشعر به قوله يجوز
وظاهره امتناع القصر وهو طريق الشاطبي كما صرح به
الجعبري كابي شامة لكن جوزه ابن الجزري وعبارته
في طيبته ونحو عين فالثلاثة لهم **قوله** الخ احتراز من نحو
عين جارية فانه ليس فيه وصلا الا القصر لعدم مقتضي

المد

المد واما الوقف فحكمه حكم غيره مما سكونه عارض **قوله**
ان جا حرف المد **قوله** ان جمعا الي اخره لما كان قوله
متصلا قد يوهم اتصال المجاورة بان لا يفصل بين
الهمز وحرف المد فاصل فيصدق بالمتصل والمنفصل
دفعه بقوله ان جمعا بكلمة **قوله** يعني بان الخ اشارة
الي ان ان مصدرية وان الجار مقدر وقدره باليكون
تصويرا للاتصال والتقدير والاتصال بان جمع الي اخره
وكانه عدل عن جعله تعليلا واللام مقدرة الذي جري
عليه ابن الناظم لانه اوضح منه لاقتضايه ان الاجتماع
المذكور لازم للاتصال مع احتماله لاتصال المجاورة
السابق وان لم يكن مرادا فليتامل ثم المراد بالجمع الاجتماع
والظاهر انه لا مانع من جعل ان شرطية الا ان يمنع منه
الرواية **قوله** المد اي حرفه **قوله** بكلمة اي فيها **قوله**
لاتصال الهمزة لم يقل لاتصال حرف المد بالهمزة مع
انه الموافق للوجود ولقوله النظم قبل همزة ولقول
الشارح بان جمع المد والهمزة لان نسبة الاتصال
للاحق انسب **قوله** بكلمة حرف المد الظاهر ان
الاضافة بيانية اي بكلمة هي حرف المد ويحتمل ان
صلة اتصال محذوفة وان اليا ~~بيانية اي بكلمة هي~~
~~حرف المد ويحتمل ان صلة اتصال محذوفة وان اليا~~
في بكلمة بمعني في والتقدير لاتصال الهمزة بحرف المد في
كلمة حرف المد قوله وله محل اتفاق الخ في **قوله** مقدار
الف ونصف الخ الذي في النشر تقدير هذه المرتبة

اي م

في بكلمة بمعني في والتقدير لاتصال الهمزة بحرف المد في كلمة حرف المد

لهولا بالفين وقيل بالف ونصف قوله والمد فيه
عند ابي عمر الخ حاصل ما ذكره اربع مراتب قال في النشر
وبقي مرتبة خامسة قال وهي خاصة بمن روى السكت
على المد وكان الشارح ترك التنبيه عليها لذلك
قوله وعند ابن عامر الخ ذكر عنهما في النشر التقدير ايضا
الفان وبالفين ونصف وذكر ان تخصيص ابن عامر
والكسائي بما ذكر من المراتب الثلاث هو مذهب صاحب
التيسير والتذكرة والتلخيص واما غيرهم فعزاها
الى غيرهما على تفصيل وخلاف فليراجع قوله لا يضبط
الى اخره الظاهر انه خبر ثان لا نعت لان المراد الحكم
بامرين التعريف والضبط بما ذكر قوله بالمشافهة
والادمان قال في القاموس شافهه ادنى شفته
من شفته والمراد هنا الاخذ من افواه المشايخ كما
عبر به اول الكتاب في بيان التجويد وكانه لما كان القاري
يقرب من الشيخ عادة عبر به قوله والادمان قال
في القاموس ادمن الشي ادامه انتهى والمراد هنا
تكرار الاخذ من المشايخ كثيرا قوله اذا تي اي حرف
المد قوله بان يكون الخ هذا وانه علم بالمقابلة
من قوله ان جمعا الخ كانه اتى به لئلا يتوهم ان المراد
بالانفصال ان يكون بينهما حرف المد والهمز حاجز
قوله اول اخرى اي اول كلمة مغايرة للاولى ففي القاموس
اخر بفتح الخا بمعنى عند ثم قال والانثى اخرى والمراد
متصلة بالاولى كما هو ظاهر قوله او عرض عطف على

بلغ مقابلة

اتى

اتى قوله وقفا يجوز ان يكون مفعولا لاجله بتاويل
الوقف بارادته والسكون بالتسكين فالشروط
موجودة ويجوز بقاؤهما على ظاهرهما على مذهب
من لم يشترط فيه كونه قلبيا ولا يتحد الفاعل مع عامله
كالفارسي وابن خروف وقول الرومي انه حال فيه
نظر لانه جامد وتاويله بالموقوف عليه غير ملايم
لصاحب الحال الذي هو السكون لانه ليس نفس الموقوف
عليه بل هو قايم قوله او ادغاما قال الحلبي اقتصر
كالشاطبي على سكون الوقف ولم يتعرض للادغام
فاندرج في اللازم تحت ظاهر كلامه ثم قال فظهر
بذلك ان ما زاده بعض الشارحين في قوله او ادغاما
غير ملايم لظاهر كلامه وكانه اعتمد في ذلك على
ما اختاره في التمهيد من حمل التشديد العارض في نحو
فيه هدى سكون الوقف في تجويز الوجوه الثلاثة
انتهى وهو كالصريح في عدم اعتبار ما في التمهيد وفي
انه لم يذكره في غيره وهو عجيب ففي النشر مثله حيث
قسم ما سببه السكون الى لازم وعارض وكلا منهما الى
مدغم وغيره ثم قال واما المد للساكن العارض اي بنوعيه
وقد يقال له ايضا الجايز والعارض فان لاهل الادا من
ايمة القرا فيه ثلاثة مذاهب ~~ثم فيها~~ بالمد والتوسط
والقصر ثم قال والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القرا
لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع
الا عند من احب تفاوت المراتب في اللازم ثم قال وبعضهم

فرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض
سكون الادغام الكبير لابي عمرو فاجري الثلاثة له في
الوقف وخص الادغام بالمد والحقه باللازم كما فعل
ابو شامة في باب المد والصواب ان سكون ادغام ابي
عمر عارض كالسكون في الوقف ثم نقل الثلاثة عن
الجعبري في المدغم كساكن الوقف ثم قال نص الشاطبي
علي كون الادغام عارضا قد يفهم منه المد وغيره وقد
اطال في بيان ذلك فليراجع فمع هذه النقول كيف
يعترض علي من سوي بين الوقف والادغام العارض
لعدم ملايمته لظاهر المتن علي انه يمنع عدم ملايمته
له فان المتبادر من قوله انفا ساكن حالين ان المراد
به غير ما سكونه عارض ولو للادغام فليتامل قوله
نحو يا ايها الناس من هذا التمثيل يعلم ان الاتصال
في الرسم لا يصير مجموع الكلمتين كلمة واحدة قوله
مسجلا حال من السكون كما قاله الحلبي واما قول الرومي
انه صفة لوقف فلا يظهر مع جعله وقفا حالا قوله
بخلاف الخ هو قسيم للوقف بالسكون لا للادغام والسكون
المحض كما هو ظاهر وسكت عن الادغام بالروم للخلاف
فيه فالشاطبي علي انه كالوقف كما يصرح به قوله
واشمم ورم في غير ما مر بهما البيت علي ما قاله جمهور
شارحيه وعبارة ابي شامة لك الي ان تشم وتروم
في جميع الحروف المدغمة ثم قال ويمتنع الادغام الصحيح
مع الروم دون الاشمام فالروم هنا عبارة عن الاخفا

والنطق

قوله

علي

بلغ مقابلة

وقف لله تعالي

والنطق ببعض الحركة فيكون مذهبا اخر غير الادغام
اي المحض وغير الاظهار انتهي واختاره الناظم
في نشره حيث قال ورد النص عن ابي عمرو انه اذا
ادغم الحرف الاول في مثله او مقاربه اشار الي حركة
حركته واختلف ايمتنا في المراد بهذه الاشارة فحملها
ابن مجاهد علي الروم وابو الفرج الشنبوذي
علي الاشمام والجمهور عليهما جميعا فقال ابو عمرو الاشا
غير ما يكون روما واشماما غير ان الادغام الصحيح والتشديد
التام يمتنعان معه ويصحان مع الاشمام قلت وهذا
اقرب الي معني الاشارة والروم هنا عبارة عن الاخفا
والنطق ببعض الحركة فيكون مذهبا اخر غير الادغام
اي المحض وغير الاظهار انتهي باختصار والجعبري علي
امتناع الروم فيه حيث قال قول النظم اسم جار علي
حقيقته لامكانه وقوله رم متعذر لان الحرف المرام
يتحرك بحركة ما قصر والمتحرك يمتنع ادغامه ثم قول
النظم اشمم علي اصطلاح البصريين وروم علي اصطلاح
الكوفيين وهو الاشمام قال واولي منه اشمم لفظا ورم
تقديرا كاعرب بكرا وفتي ثم استشهد بامور تعلم
بمراجعته علي ان الادغام ليس في المتن والعادة
انه انما يبين محترزاته قوله ونحو ولا تيمموا من كل ما
ادغمت فيه احدي التائين في الاخري مع سبق حرف
المد هذا خلاف ما في النشر كابي شامة من ان ذلك
من قبيل اللازم الواجب حيث قال فالساكن اللازم

المدغم نحو الضالين الي ان قال ولا تيمموا ولا تعاونوا
وعنه تلهي وكنتم تحبون وفظلتم تفكهون عند البزي
ثم قال اجمع الايمة علي مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم
لكن في الجعبري ما نصه اتفق السبعة علي زيادة حرف
المد قبل الساكن اللازم ثم قال ان فسر الاسكان اللازم
بالذي ولا يحول عن السكون كان عارضه الذي يتحرك حالة
ما وان فسر بالذي سكن حالي الوصل والوقف كان عارضه
حيث سكن في احدهما ثم قال فنحو محياي علي الاول عارض
وعلي الثاني لازم انتهي فلعل الشارح اختار الاول في تفسير
اللازم وابن الجوزي كابي شامة الثاني لكن قال في ~~الاول~~
النشر من جملة امثلة اللازم والصافات صفا فالزاجرات
زجرا فالتاليات ذكرا عند حمزة ونحو فالمغيرات صبحا عند
من ادغم عن خلاد ونحو فلا انساب بينهم عند رويس
ونحو الكتاب بايديهم عند من ادغمه عن رويس انتهي
فقد يشكل عد ذلك من اللازم مع جعله ادغام ابي عمرو
في نحو والصافات صفا من العارض مع انه في قراته
مدغم في حالي الوصل لحمزة **فان قلت** يمكن الفرق
بان ابا عمرو يجوز عنده الادغام والاظهار بخلاف حمزة
فان الادغام لازم عنده فكان المد معه واجبا لذلك **قلت**
يرد اما اولا فلان من روي الادغام عن ابي عمرو اوجبه
له ومن يقرا من طريق الشاطبية في رواية كذا

ثم لم

قوله فانه كالوصل

فلا

فلا يجوز فيه مد ولا توسط **قوله** نستعين مثال للسكون
باشمام اولا **قوله** الرحيم ملك مثال للادغام لكنه لا اشمام
فيه لكونه مكسورا ولا روم لما هو مقرر من استثنا ادغام
الميم في الميم او بالبا كعكسه ولو مثل بنحو من يقول ربنا
كان فيه الاشمام والروم والمراد بنحو ما ادغم من
مثلين او متقاربين في قراة ابي عمرو وقبله حرف مد **قوله**
في قراة ابي عمرو اي من رواية السوسي لانه جرى في هذا
الشرح علي طريق الشاطبية وان جري علي ما في الطيبة
لم يحتج لذلك لكن يرد عليه ان يعقوب وافق ابا عمرو
في الادغام الا ان يجاب بانه وان وافق ابا عمرو الا
انه قرا باثبات الف مالك **قوله** للسكون المذكور اي
العارض للوقف او الادغام محضا كان او مع اشمام
قوله ثلاثة اوجه في التعبير بالاوجه اشارة الا انها
اوجه جوازا بايها اتي القاري اكتفي به وبه صرح في النشر
حيث قال والاوجه في ذلك اوجه اختيارا لا اوجه
اختلاف فباي وجه قرا اجزا لكنه قال قبل واما
المد للساكن العارض فلاهل الادا فيه ثلاثة مذاهب
الاشباع قال الداني وهو مذهب القدما من مشيخة
البصريين وهو اختيار الشاطبي لجميع القرا واحد الوجهين
في الكافي واختاره بعضهم لاصحاب التحقيق لحمزة
وورش والتوسط وهو مذهب ابن مجاهد واصحابه
واختار الشذاي والاهوازي وابن شنظا والشاطبي
ايضا والداني واختاره بعضهم لاصحاب تدوير القراة

كالكسائي وابن عامر والقصر وهو مذهب الحضري
واختاره الجعبري الثاني في الكافي اختاره بعضهم
لاصحاب الحدر كابي عمرو وقالون انتهى باختصار
فالمراد بالمذاهب في كلامه الاختيارات لا النقل كما قد
يتبادر وفهم من اطلاق الاوجه هنا وذكر الخلاف
في المنفصل بعد ان كلا منهما جايز لجميع القرا قال
في النشر وهو الصحيح وكان مقابله ما ذكره قبل من
اختيار المد لاصحاب التحقيق والتوسط لاصحاب
التدوير والقصر لاصحاب الحدر ثم ما تقرر من
التسوية بين الساكن العارض للوقف والادغام هو
ما قاله الجعبري وصوبه في النشر ثم قال وبعضهم
فرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون
الادغام واجري الثلاثة في الوقف وخص الادغام
بالحدر كما فعل ابو شامة اذا تقرر ذلك فتسوية
الرومي بين العارض والمنفصل في المراتب والخلاف
فيها بشرط ثم الاضافة في ثلاثة اوجه
~~يجوز ان يكون هو معطوفا مبدلا من قوله الطول~~

قوله الطول يجوز ان يكون هو ومعطوفاه بدلا
من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وان يكون خبر مبتدا
محذوف اي وهي الطول الخ وان مفعولا بمحذوف
نقدره اعني وعلى الاول فيتعين العطف سابقا
على الابدال فيكون المحكوم عليه بالبدلية المجموع

يكون
ح

فيكون

فيكون بدل كل واما جره على انه بدل من اوجه
ففيه انه يشترط في البدل صحة حلوله محل المبدل
منه وانه على نية تكرار العامل ولا يستقيم هنا ان
يقال ثلاثة الطول والتوسط والقصر الا بجعل الاضافة
بيانية لكن شرطها غير موجود وقد يقال يجوز هنا زيد
زيد وعمرو وبكر جا ثلاثتهم فليتامل قوله حملا له على اللازم
تقييد ان يعد اي المد فيه الفان كما مر في كلامه بما فيه
بما فيه مع ان قول النشر وله الاشباع كاللازم يقتضي
مجي الخلاف السابق فيه ويجاب عن كلامه بنظير ما مر
بجامع اللفظ اي ان كلا من اللفظين ساكن وان اختلف
السكون قوله والتوسط لم يقدره في النشر بشي بل غاية
ما يستفاد منه كالشرح انه بين الطول والقصر فعلى
ان المد المشبع يقدر بقدر باربع الفات يكون المتوسط
بثلاثة الفات تقريبا وعلى انه يقدر بالفين ينبغي ان يكون
بالف ونصف تقريبا فليحرر قوله لجواز الخ ايضا جمع ان
وجه المد ساكن قول الجعبري وحد المد اللازم انه
تقرر في التعريف انه لا يجمع في الوصل بين ساكنين
ما ادى الكلام اليه حرك او مد او زيد في المد ليقدر
متحركا وهذا في مواضع الزيادة وتحقيقه انها عرض
زيدت على الذات كالحركة لان الزيادة فصلت شبها لانها
مثله انتهى وحاصله ان زيادة المد لما كانت غيرها زايدا
على ذات الكلمة عدت فاصلة بين الساكنين كما ان الحركة
زيادتها على الكلمة كانت فاصلة بين حروفها بحيث لا يتوهم

اجتماع ساكنين تاسع **قوله** في الوقف قال الجعبري مطلقا
اي سواء كان ذلك علي حده ام لا اما في الوصل فلا يجوز الا اذا
كان علي حده **قوله** وفي المد المنفصل خلاف اي اصلا وقدرا
اشار للاول بقوله فورش الخ وللثاني بقوله وتفاوت الخ وكان
الحكمة في تاخير هذا عن العارض وان كان مقدما في النظم عليه
ما تقدم من ان كلا من الاوجه الثلاثة في العارض وان
للقراء خلاف ما هنا **قوله** يثبتونه بلا خلاف اي من
طريق الشاطبية ولا ينافي ثبوت الخلاف عن ورش وهشام
وحفص من طريق الطيبة **قوله** ينفيانه بلا خلاف اي من
طريق الشاطبية ايضا فلا ينافي ثبوت الخلاف عن السوسي
من طريق الطيبة **قوله** وتفاوت المدين قطعا لورش
او في احد الوجهين لقالون **قوله** في الزيادة اي قدرها **قوله**
كتفاوتهم فيها اي قدرها **قوله** في المد المنفصل لقالون والدوري
بقدر الف ونصف وقيل وربع وابن عامر والكسائي بقدر الفين الخ
ما مر في الشرح هذا مقتضى النشر لكن في النشر اختلف
العبارات في تقدير مدة اختلافا لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه
فقل من ذكر مرتبة لقاري الا وذكر غيره لذلك القاري ما
فوقها او ما دونها ثم ذكر من ذلك الخلاف ما حاصله ان
غاية ما قيل فيه ان منهم من قدره بالف ونصف وبالفين
او الفين ونصف او ثلاثة او ثلاثة ونصف او اربعة او اربعة
ونصف او خمسة او ستة ولم يذكر التقدير بالف وربع عن احد
كما انه لم يذكرها في المتصل ايضا **قوله** والحاصل اي حاصل
مسئلة المد والقصر لا حاصل ما في القصر لانه لم يتكلم علي الطبيعي

ولا علي

ولا علي اللاحق للهمز **قوله** وهو المد الطبيعي صريح في ان الطبيعي
قسم من المد ويشكل عليه تعريف النشر للمد بانه عبارة عن
زيادة قط في حروف المد الطبيعي فانه يقتضي خروج الطبيعي
عنه الا ان يقال ان تعريف النشر هو العرفي وان كان خلاف
ظاهر عبارته ومن ثم عدل عنه الشراح بقوله السابق اطالة
الصوت بحرف مدي من حروف العلة بعني اعم من ان تكون
تلك الاطالة محققة لحرف المد او زايدة عليه **قوله** الذي
لا يقوم ذات الحرف اي حرف المد لانه هو صفة كاشفة
سببية لحقيقته ومن ثم قال في النشر عقب ما مر عنه وهو
الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه **قوله** ولا يتوقف علي
سبب الظاهر انه ليس من تتمة التعريف بل هو بيان لحكم من
احكامه فكانه الحامل له عليه تحقق مقابلته للفرعي ومن
ثم لم يذكره في النشر ثم المراد من ذلك ان المد الطبيعي لا سبب
له اصلا لان له سببا لا يتوقف عليه لما هو معلوم من ان
الشيء متي كان له سبب توقف عليه اذ السبب ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته **قوله** نحو الدين
من نحو تفعين وتوقنون والانهار وفي النفس قالوا
انما انزلنا علي وجه القصر في كل من العارض والمنفصل
اذ تسمية عدم الزيادة قصرا مجاز لانه في الحقيقة طبيعي
كما اشار اليه في التحفة **فان قلت** جعله من الطبيعي ينافي
ما مر من انه لا سبب له مع ان كلا من الهمز والسكون سبب
للمد **قلت** لا منافاة لان المراد فيما مر نفي السبب للطبيعي
والسكون والهمز فيهما انما هو سبب للزيادة عليه التي هي الفرعي

واعلم ان بعض الشراح ساق مثلها الواو والفا والالف من غير
رعاية ما هو الاصل فالاقدم الالف ثم الفا ثم الواو لترتيبها
كذلك كما ذكره الجعبري وغيره وجري عليه في الفصل الاتي
للاحق الهمز **قوله** وهو بخلاف ذلك اي فهو الزيادة في
حرف المد ما تقوم به ذات الحرف ويتوقف علي سبب **قوله**
تكلم عليه اي علي اكثره او في الجملة والا فاللاحق للهمز لم يذكره
الناظم **قوله** او سكون او مانعة خلو فيجوز الجمع وبه صرح
في النشر فقال متي اجتمع سببان عمل باقواهما والغي اضعفهما
اجماعا وبين قبله ان السبب اللفظي اقوي من المعنوي
وان الاقوي من اللفظي الساكن اللازم المدغم ثم غيره ثم
المتصل ثم الساكن العارض المدغم ثم غيره ثم المنفصل عرفا
تقدم فيه الهمز الخ لكن جعله الساكن اقوي من الهمز يخالف
قول الجعبري توجيها لتقديم الشاطبي للهمز علي السكون بداه
بالهمز لانه اقوي السببين هذا وجعل الهمز او السكون
سببا يقتضي وجوب المد عنهما وجود احدهما اذ السبب كما
مر ما يلزم من وجوده الوجود وقد علمت انقسام المد الي واجب
وغيره فلعل المراد من كونه سببا ان المد لا يجوز عند انتفائهما
ففي التعبير عنه بالسبب مسامحة وعبارة النشر متي اجتمع الزما
معني حرف المد والسبب مع اللزوم والقوة لزم المد وجوبا
اجماعا ومتي تخلف احدهما او اجتمعا ضعفين او غير الشرط
او عرض ولم يقم السبب امتنع المد اجماعا ومتي ضعف
احدهما او عرض السبب او غير جاز المد وعدمه علي
خلاف **قوله** فزيد الخ تفريعه ذلك علي ما قبله مع تصريحه

بان السبب

بان السبب همز او سكون يفيد ان المقتضي للزيادة هو الهمز
او السكون لا غير وتعليله ذلك بضعفه يفيد ان العلة
الضعف فيقتضي استحقاق حرف المد تلك الزيادة وان
لم يكن بعده همز او سكون يتنافيان ويمكن ان يجاب
بان المراد من قوله فزيد الخ بيان وجه كون الهمز او السكون
سببا للمد فكانه قال لما كان حرف المد ضعيفا احتيج
الي تقوية بالمد عند اجتماعه مع الهمز الذي هو اقوي لكن
هذا التوجيه لا يظهر في السكون وعبارة الجعبري توجيها
لكون الهمز سببا وجه المد ان حرف المد ضعيف خفي والهمز
قوي صعب فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة
القوي ويوجهها لكون السكون سببا وجه المد اللازم انه
مقدر في التصريف انه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا
ادي الكلام اليه حرك او حذف او زيد في المد فيقدر محركا
وهذا من مواضع الزيادة ثم وجه العارض ينظر ما مر للشيخ
في شرح قول الناظم او عرض للسكون وقفا مسجلا ويمكن
ان يكون قوله لضعفه بالنسبة للمجموع اي احد النوعين
لاجلها **قوله** فيتقوي يجوز ان تكون الفا تعليلية وعدل عن
اللام ليدل بتوالي تعليلان بصورة واحدة وان يكون
تفريعيه وحصل معها المط اي انه مسبب عن الزيادة
في حرف المد اللغوي فهو علي غايته **قوله** وليس المد
الخ رفع به ما قد يتوهم من قولهم ان المد يقدر الفين
مثلا انه حرف ومن قولهم ان مد الجزء به للفصل
بين ساكنين انه حركة ومن ثم قال الجعبري في بابه

المد والقصر بعد ما مر عنه في توجيه المد اللازم وتحقيقه
انها اي المدة عرض زيدت علي الذات كالحركة لان الزيادة
فصلت بينهما وفي باب وقف حمزة وهشام والمرشي واحد
وانما يقدر بالزمان **قوله** والمد مع الهمز اي لا يقيد كونه
المتقدم في عبارة النظم لانه في حرف المد المتقدم علي الهمز
ثم المراد بالمد في عبارة النظم الشرح حرف المد لما يلزم قوله
الاتي فلو رش فيه المد والقصر والتوسط ولانه الظاهر من
قوله لاحق له وسابق عليه والا فيمكن تاويل اللحوق والسبق
باعتبار زيادة المد علي حرفه السابق او اللاحق فيكون
هو كذلك **قوله** فلو رش الاظهر الواو وكانه جعله جواب
شرط مقدر اي اذا اردت معرفة حكم ذلك **قوله** المد قال
الجعبري المد هنا دون المد في المتقدم اي علي الهمز لكن في النشر
اختلفوا في قدر هذه الزيادة فذهب الهذلي الي انها الاشباع
المفرط والجمهور الي انها الاشباع من غير افراط وسووا بينه
بينه وبين ما تقدم علي الهمز انتهي ولم ينقل ما ذكره الجعبري
عن احد فليتامل وترتيبه هذه الاوجه علي ما ذكره قد
يشعر بان اولويه المد ثم القصر ثم التوسط وهو المتبادر
من كلام الجعبري حيث قال وظاهر عبارة الناظم ترجيح
القصر حيث ذكره اولا ثم نص عليه اخرا ويليه التوسط
لتكثيره واما قلها لان تفريع المضارع يفيد التقليل وهو
اشهر عند البصريين وبه قطع ابن سريج انتهي وكذا
في تقديم التشديد لكن قال بعد كلام قرره ان غيره
اولي **قوله** متصل اي متصل بالهمز بان يكونا في كلمة واحدة

بلغ مقابله

ومنفصلا اي عنه بان يكون حرف المد اخر كلمة والهمز
اول اخري كما مر **قوله** والمد مع السكون المراد بالمد هنا
نفس الزيادة لانها التي تتصف باللزوم والجواز لاحرف
المد **قوله** وقد مر ذلك المذكور اي عن الطبيعي كما يستفاد
من صنيع الشارح وعن اللاحق للهمز كما مر **قوله** لكن
اختلفا الخ استدراك علي ما فهم من قوله وقد مر ذلك من
ان ما ذكر من الم الله والم احسب يجب مدهما لاندراجه
في اللازم الحرفي **فان قلت** كيف يندرج فيما مر مع قول
النظم فلازم ان جا بعد حرف مد ساكن حالين مع ان ما ذكر
من الم الله والم احسب ساكن في الوقف فيحرك في الوصل
قلت قد يتوهم من قوله ساكن حالين ان المراد بالسكون
ولو بحسب الاصل ويصرف حينئذ علي كل منهما انه وقع
بعد حرف المد ساكن حالين هذا وكان الاولي ذكر هذا
الاستدراك عند قول الشارح فيما مر لكن يجوز في يجي في يا
يحيي يرم والشوري الخ لان ذاك هو الذي فصل فيه الحكم
وما هنا لمجرد ذكر الحاصل وكذا يقال في تعريف الطبيعي
وغيره **قوله** في مد اليم اي يا بها **قوله** من الم الله اي عند
الجميع قال الجعبري لقيم الساكن انتهي يعني ان محل الخلاف
في غير قراءة ابي جعفر فانه حيث سكن علي حروف
التهجي سكن علي اليم فيصير الواقع بعد حرف المد ساكنا
فيتعين مده وكان الشارح لم يذكر هذا القيد لانه شيء كما
في هذا الشرح علي طريق الشاطبي كما مر واما لان التقييد
مستفاد من قوله الاتي اعتبارا بعدم الاعتداد بالعارض الخ

لعله غير الطبيعي او غير اللاحق او نحو ذلك

قوله بالنقل هو لبيان قراءته لا للتقييد فانه لم يرد عنه
الا النقل قوله اعتبارا اي اعتمادا واحدا بعدم الاعتداد
بالعارض وانت خبير بان اعتبار الاحاجة اليه وعبارة النشر
فالمد لعدم الاعتداد بالعارض انتهى قوله وهو الاكثر
عبارة النشر بعد حكاية المد والقصر فيما اذا غير سبب
المد همز كان او سكونا والمد كذا
صحيحان والاول يعني المد ارجح عند جماعة من الائمة
كالداني وابن سريح والقابسي والشاطبي ومجتهم ان
من مد عامل الاصل ومن قصر عامل اللفظ ومعاملة
الاصل اوجه واقيس انتهى فتراه لم يصرح بان الناقلين
للمد اكثر وانما ذكر ارجحيته عند من ذكر ولا يلزم ان
يكون للكثرة بل قوله ومجتهم الخ يدل على ان الارجحية
من حيث النظر فيحتمل ان مراد الشيخ الاكثرية في الاخذ
به لرجحانه قوله وقيل لاعتداد المتبادر ان المراد بالمد
ما سر في اللازم وبعدمه القصر فيمتنع التوسط وبه
صرح في النشر حيث قال والفرق بين ما تغير سبب المد
فيه وما تغير سبب القصر فيه ان المد في الاول هو الاصل
ثم عرض التغيير في السبب والاصل ان لا يعتد بالعارض
فهو على الاصل وحيث انا لم نعتد بالعارض قصرا وكان
القصر ضد المد والقصر لا يتفاوت فان القصر في اثناني
لا يغير الاصل عدما للاعتداد بالعارض فهي كالمد في الاول
ثم عرض سبب المد وحيث اعتد بالعارض مدوا ان
كان مدا للقصر الا انه يتفاوت طولا وتوسطا ما يكثر

التفاوت

التفاوت فيه انتهى لكن جوز الجعبري الاوجه الثلاثة
حيث قال وكذا وصل يم الله لتاخر الساكن والمراجح
الناس ان اعتبر الاصل مدا واللفظ مر ت فيه وجوه
سكون العارض كما مر انتهى ويمكن حمل كلام الشارح عليه
بان يراد بالمد في قوله فقبل يمد مطلق الزيادة الصادق
بالتوسط وغيره الذي لو بقي المد في قوله وقيل لا يمد
نفي المد الطويل يد الصادق بالتوسط ايضا قوله وكذا المد
المنفصل لا يخفى ان جعل الجايز فيما مر قسما مما سببه السكون
فكيف جعل المنفصل قسما لما سببه الوقف وبه يجعل الجايز
هنا اعم مما سببه السكون والتقدير والمد الجايز مطلقا
اي لهمز او سكون ويكون قوله وكذا المد المنفصل من تتمة
التعريف ولا بدع في ذلك فقد ذكر ان القسم قد يكون
اعم من تقسيمه كالحيوان اما ابيض او اسود او نحو
قوله وكذا المنفصل جملة مستقلة لافادة ان المنفصل
يكون في سكون وقف او ادغام فقوله والجايز معناه
والمد الجايز الذي سببه السكون فيكون التعريف لفرد
منه لا لمطلقه هذا وكان الاوضح ان يقول فيما مر وسابق
عليه وهو قسمان واجب وهو المتصل وجايز وهو المنفصل
وسقط قوله هنا وكذا المد المنفصل بالجواز فلبتامل قوله
كما مر اي المذكور في العارض والجايز والمنفصل كالجواز في
قول الناظم وجايز اذا التي الخ وينبغي ان يراد بقوله فيما سبق
وقد مر ذلك غير هذين القسمين وان صح تحوله لهما كما قررنا
ثم قوله هذا وقد ذكر ابن القاصح للمد عشرة

الاوجه الثلاثة في وصف الساكن الخ
بالوجوب والمنفصل

القاب اي انواع داخلة تحته وهو جنس لها ولو عبر بها
كان اولي لان حق الالقاب لمساواة كل منها البقية واللقب
ان يطلق كل منها علي البقية كان يقال مد الحجز هو مد العدل
وعلي اللقب كان يقال المد هو مد التمكين وكل ممتنع لاستلزام
الاول حمل الشيء علي مرادفه والثاني الاخص علي الاعم
قوله ذكرتها في مصنف بينها في شرحه **قوله** معرفة
تجويدك قدر معرفة لبيان قوله من معرفة التجويد فليس
المراد من التجويد وانما كانت معرفة الوقوف متاخرة عن
معرفة التجويد لما علم ان التجويد واجب شرعا وان مراعاة
الوقف والابتدا واجب صناعة والشرعي مقدم علي
الصناعي **فان قلت** هذا يخالف ما مر للشارح من ان
طريق التجويد الاخذ من افواه المشايخ بعد معرفة الوقف
والابتدا **قلت** لا مخالفة لان الكلام في الاخذ والقراة
علي المشايخ كما يصرح به قوله في تعريف التجويد اتحاد القراة
الخ وهي انما تكون انما تكون بعد معرفة ما ذكر وما هنا
في ان معرفة الوقف والابتدا متاخرة عن التجويد فرجع
حاصله الي انه ينبغي للقاري قبل التلاوة معرفة التجويد
وكيفية النطق ثم معرفة محال الوقف والابتدا فالتلاوة
متاخرة عن الجميع وهو الذي بينه بما مر والوقف
والابتدا بعد التجويد وهو الذي بينه هنا **قوله** تجويدك
فسر بالتحسين والاولي تفسيره بما مر في النظم من
اعطا كل حرف ما يستحقه من مخرج وصفة وذلك
الاعطا يستلزم معرفة المخارج والصفات **قوله** من غير تمرن
والمراد معرفة كيفية النطق بالحروف واتيانه للاكمل اشارة الي

انه لا يكتفي بمعرفة المخارج والصفات من غير تمرن
من القاري في محاولة اخراج الحروف من مخارجها
ومراعاة صفاتها لما مر من ان طريقه الاخذ من افواه
المشايخ لا يقال الاخذ المذكور لا يشمل قراة الشيخ بان
يحمل للتلميذ تلك المعرفة من مجرد سماعه لانا نقول
لا يخرج ذلك عن معرفة تجويده لانه يصدق عليه انه
عرف تجويد نفسه **قوله** للحروف قال الحلبي اللام
للتقوية وال للعهد المذكور في قوله اعط الحروف
الخ والمراد حروف الهجا وفسرها ابن الناظم بالكلمات وهو عدول عن الظاهر انتهي ملخصا وقال
الهروي الاولي التعميم ليشمل المفردة والمركبة والمو
والموقوفة الا ويمكن ان يقال انما سلك ابن الناظم
مستلزم لما ذكره الهروي اذ تجويد الكلمة لا يتحقق
الا بعد تجويد كل جزء من اجزايها وهو تجويدها
مفردة ومجموعها تجويدها مركبة ولعله انما اثره علي الحروف
الهجايية لان للحروف مجتمعة هيية لا تحصل لها مفردة
فلا يلزم من تجويد المفردة تجويد المركبة كما يعلم من قول
الناظم ورد كل واحد البيت **قوله** لابد لك
لك ليناسب قوله
تجويدك **قوله** معرفة الوقوف لا يخفي انما ذكره في تفصيل
المخارج الخ نشر علي ترتيب اللف فانه ذكر اولا الكتاب
ان الواجب اولا معرفة المخارج والصفات ثم التجويد
والموافق والرسم وبين الشرح ثم ان المراد بالموافق محال
الوقف قال اي ومحال الابتدا حينيذ فيقدر مضاف

اي معرفة محال الوقوف **قوله** جمع وقف كذا في ابن الناظم
ودرج عليه جمهور الشراح وقال الهروي الاظهر انه
مصدر كالابتداء في القاموس وقف يقف وقوفا دام
انتهى وفيه نظر فان المناسب لقول النظم وهي تقسم الخ انما
هو الجمع لا المصدر ولان الدوام لا يناسب ماهنا ايضا
وانما يناسب الارادة الكف عن القول والفعل على ان
عبارة القاموس دام قيامه ثم جعل الدوام المطلق
~~مقولا~~ على الوقوف قليل ثم قوله باعتبار انواعه
عبارة ابن الناظم ككثير باعتبار نوعه ولعل الشارح
عدل عنه
وقضية كلامه ان الابتداء غير متنوع كذلك وبه صرح ابن
الناظم وغيره وعبارة الحلبي وعد الابتداء لانه غير
متنوع فيه وان كان متنوعا في نفسه لثلاثة انواع
بالقياس الى مقابله انتهى فالمراد من قولهم انه غير
متنوع انهم لم يصطلحوا على تقسيمه لثلاثة ~~انواع~~ والا
فهو لازم لكلامهم تامل **قوله** المذكورة الخ قال
الهروي لعل قول ابن الناظم جميعها باعتبار تنوعها
ما نصه يعني في محل واحد من الاسكان والروم
والاشمام انتهى والظاهر ان ما سلكه الشارح اولي
بل متعين بان كيفية الوقف المذكورة ستاتي في قول
النظم وحاذر الوقف الخ وكلامه هنا في مواضع الوقف
كما مر فلا يصح حمل الوقوف في كلامه على ما ذكره من
من الاسكان والاشمام والروم فليتامل **قوله** وهي

بكسرها

بكسر الهامع قصر الابتداء وفيه الخبر وبسكونها مع
مده وفيه الخبر **قوله** اثنتا اذن قال الروي ظرف
لتقسم قال الهروي ومعناه ح

قوله زايدة اعترضه
الهروي بان اذن الزايدة لا تكون متونة **قوله**
ثلاثة قال الروي وتبعه الهروي تصب على المفعولية
من تقسم وحذف الخ لدلالة الحال انتهى **فان قلت**
جعلها ثلاثة يقتضي ان القسيم الاتي ليس منها وقول
النشر الوقف ينقسم الى اختياري واضطراري صريح
في خلافه **قلت** يجوز ان يكون التقسيم هنا للاختيار
اما بتقدير محذوف والاصل وهي اذن كانت اختيارية
تقسم لثلاثة او يجعل قوله وهي لما تم كالقيد فكانه
قال تقسم ان كانت تامة ثلاثة فليتامل **قوله** تام الخ
جعله الشارح خبر مبتدا محذوف فقدره هي ولم
يجعله بدلا من ثلاثة المنصوب لمخالفته لها رسما وكذا
لفظا في كاف وان امكن ان يكون وقف عليها بلغة
ربيعة او اجرا المنقوص في حالة النصب مجراه في
حالتي الرفع والجر كما هو لغة **قوله** بتخفيف الميم للوزن
عللله في شرح البهجة الكبير في باب الزكاة بما حاصله
انه لا يجتمع في الشعر ساكنان **قوله** وكاف وحسن
وفي نسخة وهي تقسم الى تام وكاف وحسن فصلا
اي بصفة بصيغة الفصل فاطعة اطلاق وبصفة
المصدر كما انه تميز **قوله** قطع الكلمة اي المتصلة

عما بعدها رسما بخلاف وسط الكلمة والكلمة المتصلة
بما بعدها رسما فلا يسمى واحد منهما وقفا بل يجوز الوقف
عليه كما في النشر فقول الحلبي بعد قوله الوقف قطع
الصوت اخر الكلمة الوضعية وقولنا الوضعية يندرج
فيه نحو كلما الموصولة فان اخرها وضعا اللام فيه
نظر الا ان يقال ليس مراده ان يجوز الوقف عليه بل
مراده انه اذا اريد بيان اصل الكلمة وقف على الاولى
من الكلمتين الموصولتين **قوله** عما بعدها اي بتقدير
ان يكون بعدها شي فيدخل في ذلك ما لو وصل اخر
الناس باول الفاتحة ووقف على ذلك فسكته فانه
يسمى وقفا مع انه ليس بعده شي ومن ثم لم يقيد الجعبري
الكلمة بما بعدها وقال انه اولى لعمومه لكن قال الحلبي
ظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف
في شي انتهى وكلام الشارح ظاهر في هذا **قوله** طويلة
عبارة النشر في تعريف الوقف عبارة عن قطع الصوت
على الكلمة وقفا بسعة فيه عادة فهو مستانف القراة
قال ولا يدل التنفس معه ثم قال ذكر مذاهب في
السكت معه اجتمعت الفاظهم على ان السكت
وقفه دون ذلك الوقف عادة وهم في مقداره على مذاهبهم
في التحقيق والحدر والتوسط ثم ذكر خلافا في مقداره
فقول الشارح طويلة مراده فوق السكت ولعله لم يذكر
عبارة النشر ليتاتى على جميع المذاهب في مقدار السكت
فان من اعتبر فيه ان يكون مقدارا منه دون اخراج النفس

يكون

يكون الوقف عنده ما فوق ذلك ومن اعتبر فيه كونه دون
المهلة ولو قوي اخراج النفس زمن الوقف عنده اطول
منه عند الاول ويعلم بتامل **قوله** فان لم يكن الخ اي في
قراته يجب القصر ولو في اثنا سورة ففي النشر القطع عندهم
عبارة عن قطع القراة راسا فهو كالانتها فالقاري به
كالمعرض عن القراة والمنتظر منها الى حالة اخرى سوى
القراة كالذي قطع على حرف الخ ففيه تصريح بان الوقف
يكون في اثنا السورة **قوله** اي الوقوف المذكورة فسر
مرجع الضمير هنا دونه في قوله وهي تقسم اما لبعد العهد
واما للاشارة الى ان الحكم ~~للاشارة~~ باشتراط التمام
انما هو الثلاثة لا مطلقا بخلافه فيما مر على ما مر **قوله**
انما يكون اشارة الى ان الثلاثة لا يكون شي منها
في غير التام كما يفيده قوله الاتي وعرفا ثم قبيح لان
التمام لا يوجد في غيرها والى ان الجار والمجرور خبر
هي وجعله الرومي حالا من المبتدا والخبر قوله التام
ثم قال فالتام خبر مبتدا محذوف والجملة جواب
الشرط اي قوله فان لم يوجد وما سلكه الشارح اظهر
واقل تكلفا على ان في كلامه تناقضا وبنا على ضعف
كما هو ظاهر **قوله** لم تم معناه تقييد التام بالمعنى
لدفع ما قد يقال الحكم على الثلاثة فالتمام يودي الى
تقسيم الشي الى نفسه وغيره وحاصل الدفع ان التام السابق
المراد به الاصطلاحي والتام هنا المراد به اللغوي ثم المراد
بتمام المعنى ان يكون للكلام معنى يفهم منه بان اشتمل على

لانه لفظا ولامعني **قوله** بلي اي بالتام **قوله** وانقطاع ما
بعده وعطف تفسير او علة علي محذوف والمراد بانقطاع
ما بعده عنه دلالته علي معني غير الذي دل عليه الاول
ولو قال واستقنا ما بعده كان اولي لان الانقطاع يشعر
بسبق اتصال فليتامل **قوله** للاكتفا بالوقف الخ اي لجموعها
بخلاف الحسن الاتي حين يكتفي بالوقف عليه دون الابتدا
بما بعده قال في النشر قد لا يقتفر اي الوقف ولا يحسن
فيما يصير من الجمل وان لم يكن التعلق لفظيا نحو ولقد
اتينا موسي الكتاب واتينا عيسي بن مريم البينات فقرب
الوقف علي الرسل وعلي القربي ثم قال وقد يقتفر ذلك
في حالة الجمع وطول لزيادة التحقيق وقصد التقدير قد
يحسن كانه اذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معني او
سبب خفي وقف عليه وان قصر بل ولو كان كلمة
واحدة **قوله** كالتام التشبيه بالنظر الي ان كلا منهما
يجوز الوقف عليه والابتدا بما بعده كما تقرر لكن في التام
لا يتخيل وجه لعدم الاكتفا بالوقف الا الابتدا واما هنا فيتخيل
وجه الامتناع الابتدا بما بعده وهو التعلق المعنوي
المقتضي لكون مجموع الكلامين شيا واحدا بحيث لا يوقف
باحدهما لكنهم لما اكتفوا فيه بعدم التعلق لفظا نزلوه
منزلة التام ناسب تشبيهه بالثاني واما التام فلي كان
الوقف فيه ظاهرا وانتفي التعلق فيه بالكلية كانت تسميته
بالتام انسب تامل **قوله** لفظا يظهر من تقرير الشارح
انه تمييز من تعلق الواقع فاعلا لكان ان كانت تامة

لم

بلغ مقابله

لانه لفظا

يعني الجملة من مسند ومسند اليه كما اشار اليه الهروي
قوله فان لم يوجد الخ اشارة لتفاريع الثلاثة والثاني
جواب شرط مقدر والتفريع علي قوله تام وكاف وحسن
اي اذا اردت معرفتها فانظم الخ **قوله** فيما وقف الخ
الظاهر ان في هنا وفي نظيره الاتي بمعني اللام **قوله** او
كان اي وجد عطف علي يوجد اي ان وجد **قوله**
تعلق اي بما بعده **قوله** لا لفظا اخذه من قوله الاتي
ولفظا فامنعن قال الحلبي لانه اشترط التعلق اللفظي في
الحسن وهو مستلزم للمعنوي فعلم انهما يغتفران فيه
ولزم من هذا ان يكون المعتبر في التعلق المعنوي الذي
لم ينضم اليه تعلق لفظي لا التعلق المعنوي مطلقا اعم
من انه ينضم اليه تعلق لفظي ولا انتهي **قوله** فابتدي
سكن الهمزة للوقف ثم ابدلها يا لما سبقها في قوله يوجد
فقوله الروبي حذف الهمزة من اخره ثم اشبع الهمزة
للوزن فيه نظر علي ان قوله اشبع الهمزة ان لم يكن من
تحريف النساخ صوابه اشبع حركة الدال **قوله** في الاول
وهو ما لم يوجد له تعلق لا لفظا ولا معنيا والظاهر
ان في بمعني علي كما في لاصلبنكم في جذوع النخل وكذا
يقال فيما بعده ويدل له انه عبر بعلي في الحسن **قوله**
وقد اما الخ اشارة الي ان فا التام في جواب اما
مقدرة كما في وربك فكبر وكذا يقدر في الكافي والحسن
ونقدره قد لعله ليكون معطوفا علي جملة ابتدي فيكون
في خبر الجواب **قوله** سمي بها الخ اي ما لم يوجد له تعلق

وهو المناسب لقوله اولا يوجد والمتبادر من قوله او كان
معنى واسمها ان كانت ناقصة فى الكلام حذف جملة وابقا
بعض معمولاتها ولعل الحامل للشارح على هذا التقدير
عطف الناظم ذلك بالواو ولو عطفه باو كسابقه كان
اولى ولم يكن فى الكلام حذف لقطعه على معنى ح كما جرى
عليه عليه الحسنى وكان يمكن الشارح ان يجعل الواو
بمعنى او فيستغنى عن هذا التقدير **قوله** اى يجوز
الابتدا قدر الفاسها على انه مقاد من الا ستثناء منه
بعلم ان قول الناظم جوز لا حاجة اليه **قوله** لورود السنة
الى اخره **فان قلت** السنة هنا عنه صلى الله عليه
وسلم وهو غير الوقف والابتدا المذكورين فكان الظاهر
ان يقول لورود الوقف الخ **قلت** لعل فى الكلام حذفا
اى لورود السنة بالوقف على مطلق رؤس الآى بسبب
وقفه صلى الله عليه وسلم فى خصوص العالمين **قوله** على
العالمين الخ اقتصر عليه ولم يرد الرحمن الرحيم تبعا لحكاية
النشر الخبر بلفظات النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا
قرا قطع قراته اية اية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف
ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين انتهى فلم يذكر فيه انه يقف على الرحمن الرحيم
لكن قضية قوله فى الخبر قطع قراته اية اية انه كان يقف على
ذلك ايضا ويصرح به قول الحبى حكاية عن النويرى شتى
ولو لم يكن لهذا الحديث الا وقف على العالمين ولا الرحيم ثم
فى الوقف عليها من قطع الصفة عن الموصوف انتهى فلعل

الروايات

قوله فى سنن الابتدا الخ قوله فسمى فى نسخة سابقة محلة لان يقف

الروايات مختلفة هذا وفى النشر بعد سياق الخبر المذكور
ولذلك عد بعضهم الوقف على رؤس الآى سنة فى
ذلك وقال ابو عمرو واجب اى واختاره ايضا البيهقى
فى شعب الايمان وغيره من العلما وقالوا الافضل
الوقوف على رؤس الآى وان تعلقت بما بعدها انتهى
لكن تعقب الجعبرى القايلين بالسنية تمسكا بالخبر المذكور
بانه لا دلالة فيه لانه انما قصد به اعلام الفواصل قال
وجهل قوم هذا المعنى فسموه وقف السنة اذ لا يبين
الا ما فعله تعبدا انتهى وقد ينظر فيه **قوله** والابتدا
بالرحمن هو المقصد من الدليل **قوله** فواصل السجع
والقوافى اضافته بيانية اى فهم يبدؤون بما بعد
السجع والقوافى وان تعلق بما قبله فكذا هنا **قوله**
لحسن الوقف اى بالنسبة للقبيح فلا يرد ان كلا من التام
والكافى يحسن الوقف عليه على ان وجه التسمية لا يلزم
اطراده **قوله** لا الاعراب اى بالنظر لقصد القارى فانه
احتمل اللفظ وجها يكون متعلقا بما قبله من جهة الاعراب
على بعض وغير متعلق به على بعض اخر ويتعلق معنى على
بعض ولم يتعلق معنى على بعض اخر اعتبر ما قصده القارى
فيكون الوقف كافيا على تقدير حسنا على تقدير قبيحا
قد يكون الوقف تاما على تقدير اعراب وغير تام على
اخر نحو وما يعلم تاويله الا الله تام على ان ما بعده مستانف
غير تام على انه معطوف ونحو الحمد لله الوقف عليه تام على ان
يكون المبتدا او الخبر محذوفا او على انه مرفوع اى قل الحمد

وغير تام على ان يكون ما بعدها هو الخبر وقد يكون الوقف
تاما على قراءة وغير تام على اخرى نحو مثابة للناس وامنا
تام على قراءة من كسر خا اتخذوا وكافيا على قراءة من فتحها
ونحو الي صراط العزيز الحميد تام على قراءة رفع الاسم الجليل
بعدها وحسن على قراءة من خفض انتهى **قوله** او حال
المومنين يعني ان يكون الكلام المتاخر بيانا لما قبله بيانا
لحال المومنين او الكافرين او بيانا لجملة قصة فليس المراد ان
احد الكلامين متعلق بالمومنين والاخر بالكافرين بل
سياتي من ان اولئك هم المفلحون تام لكونه تمام ما يتعلق
بالمومنين وما بعده يتعلق بالكافرين **قوله** لكونه صفة
الخ هذا قد يخالف ما سياتي من ان الوقف على الموصوف
دون صفته والمعطوف عليه دون المعطوف قبيح الا ان
قول الشارح في الصفة اذا لم يتم معناه بدونها قد يوجد
منه جواب بالنسبة اليها خاصة ويمكن ان يجاب بان
مراده مجرد بيان التعلق اللفظي لا بقيد كون الوقوف
عليه حسنا فليتامل **قوله** فمثال الوقف التام الخ يصح
ان يراد مثال محل الوقف التام وان يراد مثال الوقف التام
الوقف على واياك الخ وكذا يقال في تظيره الآتي **قوله**
واولئك هم المفلحون عدد الامثلة اشارة لتفاوت مراتب
التام وبه صرح في النشر فقال وقد يتفاضل التام في التمام
نحو مالك يوم الدين واياك نعبد واياك نستعين فكلاهما
تام الي ان الاول اتم من الثاني لاشتراك الثاني مع ما بعده
في نهي الخطاب بخلاف الاول انتهى **فان قلت** حيث

كان الثاني مشاركا لما بعده من جهة الخطاب فحقه ان
يكون كافيا لوجود التعلق المعنوي دون اللفظي **قلت**
قال الشارح في مقصده ان فيه حيثيتين فمن حيث ان
الكلام كله صار من المتكلم للمخاطب كان في اوله تعلق
بما في اخره ومن حيث ان قوله واياك نستعين اخر الثناء
على الله تعالى كان مستغنيا عما بعده انتهى وفيه تامل فانه
يقتضي ان مثل هذا يكون تاما باعتبار وكافيا باعتبار نظير
ما مر عن النشر من ان اللفظ قد يكون كافيا على تفسير تاما
على اخر **قوله** روس الاي عطف تفسير وعبارة النشر روس
الاي وانقضا القصص **قوله** قبل انقضا الفاصلة ومثل له
بمثال الشارح ثم قال وقد يكون وسط الاية نحو قد افلح
من اله كر بعد اذ جاني هو حكاية قول الظلم الظالم وهو ابن
ابي خلف ثم قال تعالى وكان الشيطان للانسان خذولا **قوله**
بعد انقضايها صادق بكلمة واكثر لكن قيده في النشر بكل
وقضيته انه لا يكون بعد الانقضا باكثر **قوله** وكذا عليها
بتكبون انظر حكمة تعدد الامثلة مع انه في النشر اتى بمثال
ثالث وهو يم يجعل لهم سربا **قوله** اي
بالصبح عبارة النشر اي مصبحين وملبلين ناول في
المعطوف وفي البيضاوي مصبحين لذلك داخلين في
الصباح وبالليل اي مسا او نهارا وليلا انتهى نحو
الثاويل في كل من المعطوف والمعطوف عليه **قوله** على
سقفا اي انه فسر بالزينة فان فسر بالذهب فعطف على
محل من فضة قاله البيضاوي **قوله** لا ريب فيه بنا على ان

فيه خبر لا وان هدي للمتقين خبر مبتدا محذوف وهو
احد وجوه تظهر اما علي غير ذلك كان يجعل فيه صفة
للريب وللمتقين خبره وهدي حال او جعل خبر لا محذوفا
وفيه خبر مقدم لهدي فلا يكون نكرة لا للكافي بل للقبيح
وكان الشارح لم يعرج علي شيء من هذه الاعاريب لما
في النشر ليس كلما يتعسفه بعض المعربين او يتكلفه
بعض القراء ويتأوله بعض اهل الاهواء بما يقتضي وقفا
او ابتدا ينبغي ان يتعمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعني
الاتم والوقف الاوجه وذلك نحو الوقف علي وارحمنا
انت الي ان قال ومن ذلك الوقف علي لا ريب والابتدا فيه
هدي فهذا يرده قوله تعالي في سورة السجدة لا ريب فيه من
رب العالمين **قوله** ومما رزقناهم ينفقون هذه الايات
علي ما في البيضاوي من ان والذين يومنون عطوف علي الذين
يومنون بالغيب سواء جعل الذين يومنون مبتدا او موصولا
بالمتقين او منصوبا بامدح او خبر مبتدا محذوف اي هم
الذين لان ما بعده متعلق بما قبله لفظا فلا يكون كافيا
وانما قاله علي ما في الكفاية الكشاف الكبير وهي من ان
والذين مستانف خبره اولئك علي هدي فليتامل **قوله**
فالوقف عليه حسن هو مع كونه لم يات بنظيره فيما قبله
مستفاد من قوله ويقال الحسن فلعله توطئة لما بعده
قوله لان المعني مفهوم حقه ان يريد وله تعلق بما بعده
لفظا يخرج بالاول القبيح والثاني التام والكافي وكانه
استغني عنه بقوله لكونه تابعا لما قبله **قوله** ولا يحسن

الابتدا

وقف م

او ان لا ريب يحسن فيه خبر مقدم لهدي

الابتدا بما بعده التبادر عطفه علي المعني اي ولانه يحسن
فيكون من التفعيل والظاهر خلافه فان عدم
الابتدا بما بعده حكم ترتب علي كون الوقف حسنا
فالاولي جعله مستانفا لبيان هذا الحكم وليس عطفا
علي تابعا اي ولكونه ليس الخ **قوله** بعناه اشار
به الي ان التام هنا هو التام المذكور في قول الناظم
وهي لما تم اشمل للاقسام الثلاثة لا ينحصر في القبيح
قوله الوقف عليه تحذره لعدم صحة وصف اللفظ بالقبيح
قوله قبيح خبر مبتدا محذوف ورد عليه بعض الشارحين
وجعله بعضهم كالمروي خبرا والاول اولي تامل **قوله**
وعلي الرافع الخ كالوقف علي الفعل دون فاعله او دون
نايبه او المبتدا دون خبره وكان واخواتها دون اسمايها
ومثل ذلك الوقف علي المرفوع دون رافعه كالوقف
علي الخبر المقدم علي المبتدا **قوله** وعلي الناصب الخ كالوقف
قبل واحد من المفاعيل او علي عامل الحال او الخبر دونهما
او علي ان وظن واخواتهما دون منصوباتهما ومثل
الوقف علي لن واخواتها دون منصوباتها ومثل
ذلك عكسه كالوقف علي اياك من اياك نعبد كما في
النشر **قوله** وعلي الشرط الخ مثله الوقف علي دليل
الجواب دون الجواب **قوله** اذا لم يتم الي اخره لعل
المراد بعدم التمام عدم تعين الموصوف بدون الصفة
وبالتمام خلافه كما في الحمد لله فان معناه متعين بدون
الوصف ومن ثم مثل به بتمام للحسن ومثله لسم الله

بلغ من يلي

لا التام المذكور في قوله تام دونما لتام خبر مبتدا محذوف اي هو التام

وبهذا علم ان ما وقع للهروي من ان الوقف علي
بسم الله والحمد لله قبيح ليس في محله وان وقع لغيره
ايضا **قوله** وكذا علي المعطوف الخ لعل حكمه هنا بكذا الاشارة
الي عدم اعتبار القيد المذكور في الصفة فيه ولكن اعتبر
الحلبي فيه القيد المذكور ثم قال لانه ان تم معناه بدونه
لا يكون الوقف قبيحا بل حسنا انتهي ويرد عليه ان في النشر
جعل المقتضي للوقف علي كل من امهاتكم وبناتكم الي الا ما ملكت
ايمانكم طول الفواصل لاتمام المعني هذا وفي الحلبي ايضا انه
يجوز الوقف علي المعطوف عليه دون المعطوف اذا كان من
عطف الجمل قال لانهما يجريان مجري الجملتين المنقطعة احداهما
عن الاخري انتهي وفيه نظر **قوله** علي ذلك ايما علي غير
ما تم او علي القبيح **قوله** عليه ايما علي ذلك المتبادر من
تقرير الشرح ان عليه نائب فاعل يوقف وقال الحلبي انه ضمير
يعود الي مصدر يوقف والمعني يدفع الوقف **قوله**
اي ولاجل الخ ليس المراد ان القبح يجوز للوقف اضطرارا
بل المراد ان القبح يقتضي منعه وجواز الوقف للمضطر لاضطراره
وبه يعلم اولوية الشرح الاولي لان المعني عليها ويجوز
له الوقف علي ذلك حال كونه مضطرا له اضطراره
قوله وفي نسخة يوقف اي وله ان يوقف كما يعلم من
قوله بيانا له اي ولاجل الخ وانما لم يذكره لاتفاق النسختين
عليه **قوله** مضطرا هو حال من ضمير القاري علي
النسخة الاولي كما مر ومفعول له بمعني اضرارا علي النسخة
الثانية كما قاله الحلبي فقول الهروي انه حال من الواقف

بن علي

باعلي نسخة يوقف ولا يبعد ان يجعل المضطر مصدرا
للثلثة والا ظهر انه صفة لمصدر محذوف اي يوقف
وقفا مضطرا فيه نظر لان ما في ذكره من الوجه الاول
والاخير يحتاج لتقدير محذوف اي مضطرا اليه والاضطرار عدمه
قالاولي ما قلنا وقوله الهروي ايضا بعد فعل التسختين
وانت تعلم ان نسخة المصارع احسن من المصدر وهو
كذلك في النسخ بعد اعتبار الاكثر فيه نظر لان ما ادعاه
من الحسن لم يبين له وجها وقد بينا احسنية النسخة
الاولي ولانما ادعاه من الكثرة في محل المنع **قوله** لعي او
غيره كالاختبار والتعليم كما في النشر ومنه يعلم انه ليس
المراد بالاضطرار ما لا مندوحة عنه للقاري وفيه
ايضا يفتقر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة
ونحو ذلك في حالة الجمع وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يفتقر
في غيره ومما اخر الوقف والابتدا ببعض ما ذكر ولو كان
يسيرا ذلك لم يصح وهذا الذي يسميه السخاوي بدعي الترخص
ضرورة نحو قبل الحرف والمقترن الخ **قوله** ولكن
يبدا الخ قد ركن لانه للاستدراك لان جواز الوقف
يوهم جواز الابتدا ثم يبدا يجوز ان يكون مبنيا
للفاعل او المفعول وعلي كل فهو بالف بدل من همزة
او بهمزة ساكنة والسكون اما للوصل بنية الوقف كما في
قراءة قنبل شيا واما للتخفيف واما للوزن **قوله** مما
قبله يصدق بجميع ما تقدم علي الموقوف عليه مع انه
ليس منه وانه يبين انه مبتدا الشي منه فقوله اي من الكلمة

بيان المراد مما يبدا به لكن قضيته انه يكتفي بالبداة بكلمة
وان لم يكن اول الكلام فان كانت صفة او صلة او انشا
او نحوه وفي شرح الطيبة لابنه ما يصرح به ومن ثم قال
في شرح النظم ان يخل الابتدا بالكلمة اذا حسن الابتدا
بها انتهي وما تعقبه به الهروي من قوله ولعله مبني
علي ان التمام عنده مما يحسن السكوت عليه من الكلام
واما علي المتبادر من كلام النظم وتقسيمه لانواع التعلق
فمعني التمام استيفا الكلام المسند والمسند اليه فيه نظر
ظاهر **قوله** واقبح الي اخره لم يتقدم له امثلة حتي يكون
هذا اقبح فان كلا من هذين المثالين الوقف فيه علي الناصب
دون منصوبه وهو من جملة ما سبق علي ان في تسمية ذلك
من الضاف والرافع وغيرهما امثلة الثاني فان المتبادر من
الامثلة العلمان التي هي امثلة لهذه القواعد وقد اعترض
الهروي علي ابن الناظم في مثل ما وقع للشروح بان الوقف
ليس بقبيح فضلا عن ان يكون اقبح وانما الذي في غاية
القبح هو الابتدا بما بعده انتهي وفي قوله ليس بقبيح نظر
من فانه من الوقف علي الناصب دون منصوبه نعم قد
يقال ليس باقبح ويمكن ان يجاب عن ابن الناظم بانه
جعل الاقبح مجموع الوقف والابتدا وهو صحيح لانه اذا
كان الابتدا اقبح كان المجموع اقبح وعن الشارح انه
نظر للغالب ان من وقف علي شي ابتدا بما بعده **قوله**
فان وقف عليهما مضطرا الخ ظاهره ان هذا ليس مستفادا
من المتن وفيه نظر اذ قوله وله الوقف الخ شامل لهذا **قوله**

زايدة

زايدة خبر مبتدا محذوف اي هي زايدة **قوله** وجب اي
حكم بوجوبه عندهم ومعني يجب علي ان النسخة الاخري
اي علي القرا العمل به ويجوز تجريد كل عليهما والاولي اولي
من الفعلين عن الزمن فيكون المعني من وقف واجب
لصحة المعني عليهما والاولي اولي لسلامتها من سناد
التوجيه وحتي في المحلين تعليلية **قوله** اذا تركه يأثم اشارة
الي ان الوجوب شرعي اما الصناعي فكثير نحو قوله فلا
يحزنك قولهم فان الوقف عليه موكد وعبروا عنه بالوجوب
واللزوم كثيرا **قوله** لان الوقف والوصل اي كلا منهما
قوله لا يدلان والحاصل منهما من ايهام خلاف المراد في
المواضع التي نهي عن الوقوف فيها او امر به انما هو بتوهم
السامع استقلال ما بعدها او اتصاله مع كونه خلاف
الواقع فليس التوهم من ذات الوقف والوصل
قوله حتي يختل اي المعني بتركهما اي الوصل والوقف فيكون
الوقف واجبا او حراما لنفي ذلك الاخلال **قوله** يستدعي
تحريمه تصريح بان غيرا متعلقه حرام وهو يقتضي انه
ليس سبب يقتضي وجوب الوقف في موضع **قوله**
كان قصدا الخ فقصد الوقف علي ما ذكر محرم للوقف
وقد يقال الحرام انما هو القصد لا الوقف ثم يتامل هل
الكاف استقصائية او ثم فردا اخر **قوله** واني كفرت
ونحوهما صرحوا بان المراد من قولهم يحرم الوقف علي
ان الله ثالث ثلاثة ونحوه حرمة الابتدا لا الوقف اذ لا
مانع ولا ايهام فيما لو قال لقد كفر الذين قالوا ان الله

ثالث ثلاثة فيكون فيجوز ان يكون المراد بحرمة الوقف
في نحو واني كفرت حرمة الابتدا وان يكون على ظاهره
ومحض قولهم المذكور بما اذا اتصل الموقوف عليه
بعامله كان الله ثالث ثلاثة وما هنا بغير ذلك نحو ان
الله لا يستحيي فانه ليس معمولا لشي قبله واني كفرت
وان كان معمولا لما قبله لكنه بتراخ عنه فيقوي الايهام
قوله من غير ضرورة اما فيها كان اضطر القاري او
اختبر فيجوز قوله ومع عدم الي اخره هذا مفهوم
قول النظم غير ما له سبب فالمعنى الذي اشار اليه الشم
بقوله كان قصد الوقف الخ وصرح به ليترتب عليه قوله
فالاحسن الخ اذ لا يستفاد من النظم الا انه غير حرام
وهو لا يستلزم طلب اجتنابه فليتامل قوله لانه اسم
ليس صريح في ان المجرور بحرف زايد اذا طلبه
رافع كان في محل رفع لا مرفوع بضمة مقدرة وفي كلام
قوله
ويجوز الخ هذا يشعر بترجح ما قبله ولعل وجهه ان
الاصل في غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل
واما نصبها فعلى خلاف الاصل بتضمنها معنى الا كما
يعلم ذلك من التوضيح وشرحه هذا وقد قال الحلبي
جوز بعضهم نصبها حالا والاولى اظهر وعبارة الهروي
جوز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثنا ايضا انتهى
وفيما قالاه نظر وان قضيته ان نصبها على الاستثنا
مغاير لنصبها حالا وفي التوضيح وقد تخرج اي غير عن الصفة

وتضمن

وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها
اليه وتعرف هي بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام
فيجب نصبها نحو قاموا غير زيد قال شارحه بعد تقرير
كلامه وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على
الحال وفيها معنى الاستثنا وهو ظاهر مذهب سيبويه
واليه ذهب الفارسي في التذكرة انتهى وهو صريح في ان
الاستثنا لا ينصب وانما الناصب لها العامل المتقدم عليها
وان ضمنت معنى الاستثنا فتامل قوله يحتاج وجهه
ان له في المقطوع وقفين وفي الموصول وقفا واحدا
كما سياتي قوله والموصول حقه ان يزيد التانيث قوله
بينهما بقوله الاولى امر بمعرفتهما لان البيت ليس فيه
بيان ومن ثم قال الشارح بعد ثم بين المواضع الخ قوله
لمقطوع بدا به لانه الاصل والمراد بالقطع ان لا يخلط بما
بعده وبالوصل ان يخلط به حسا نحو بيسما او حكما
نحو كالوهم قاله القسطلاني وسياتي الاشارة في كلام
الشارح ولعل هذا مراد الرومي بقوله ومعنى قطع الحرف
رسمه بتقدره في اخر الكلمة ومعنى وصله ان يكتب بتقديره
في وسط الكلمة انتهى قوله وموصول بالجر عطفا على
لفظ مقطوع ويجوز نصبه عطفا على محله نظير ما مر في
ولا حرام لكن الخط يا باه الا على لغة ربيعة قوله بزيادة
اللام جعلها بعضهم بمعنى في قال الهروي انه ليس
في محله لان المراد هنا معرفة المقطوع والموصول ويترتب
عليه علم الوقف والوصل قوله واعرف تا ظاهره

ويمكن ان يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتا الى اخره وكانه لبعده لم يعرج عليه الشارح وابعد منه جعلها بمعنى على والتقدير اعرف المرسوم على المقطوع والموصول وتا الى اخره

ان تا معطوف على محل الجار والمجرور ويجوز ان يكون معطوفا
بالنصب على محل المجرور بالجر وبالجر على لفظه واما
ما فهمه الهروي من ان الشارح جعله معطوفا على
ما قبله ففيه نظر لا يخفى لان تقدير الفعل انما هو لبيان
العامل في المعطوف عليه لا انه مستقل **قوله** تا بالقصر
للوقف كما تقدم نظيره في كلام الشارح غير ما مرة لا للوزن
خلافا للرومي على ان قصر الممدود لغة **قوله** التانيث
اضاف التا اليه بيانا لمراد النظم والقرينة عليه ظاهرة
كما سياتي في كلامه لكن قال الجعبري في باب مذهب
الكسائي في امالة ها التانيث انما تسمى ها التانيث
لا تاؤه ومن ثم زاد من عبر بتا التانيث المنقلبة
في الوقف ها انتهى ولا فرق فيه بين كون التا المذكورة
موقوفا عليها بالتا والها لما قال في الوقف على اواخر
الكلم ولم يخرج هذا اي ما وقف عليه بالتا من قوله
ها تانيث كما توهم لان الموقوف عليها بالتا يقال لها
ايضا ها التانيث ولا يقال تا التانيث الا للمنقلبة
وقال في باب مرسوم الخط واختلف في الاصل بحسب
الاعراب عليها وقال ثعلب في اخر من انها هي الاصل
لاضافتها اليها ورسمها ها غالبا انتهى وليتامل معنى ذلك
ولعل الاولى تسميتها ها التانيث وسياتي في الشارح
حكاية الخلاف بابسط من هذا وبالجملة فكان ينبغي
اما التعبير بها التانيث او زيادة المنقلبة ها في الوقف
قوله التي تكتب الى اخره قيد بذلك لان ما كتب بالها فالوقف

عليه بالها

ما هو فقال سيبويه وابن كيسان التا هي الاصل

عليه بالها لا غير وما كتب بالتا يجوز في الوقف عليه
بكل من التا والها وكانه حمل كلام النظم في هذا وان
كانت معرفة احدهما تستلزم معرفة الاخر لان هذا هو
الذي ذكره الناظم بعد بقوله ورحمة الزخرف الخ وانما
ذكره دون غيره لقلته وخروجه عن الاصل فان
الاصل في هذه التا ان ترسم ها **قوله** كما ان الخ
الظاهر ان الكاف تشبيهية وما موصولة وان وما
بعدها فاعل بمقدر والمعنى اعرف المقطوع والموصول
وتا التانيث على وجه كالوجه الذي ثبت عليه انه
موجود في مصحف الخ فالتعبير بالاشارة من وضع الظاهر
موضع المضمر وفي مصحف متعلق بموجود واولى منه
ما سلكه الرومي من انه متعلق اتى وبالجملة فقيامه اتى
في موضع الحال من المقطوع والموصول وتا **قوله** الذي
اتخذه فيه ايما الى انه لم يكتب بنفسه وهو كذلك فانه
انما امر فقط لكنه يقتضي تخصيص المعرفة بمصحف الامام
ويرد عليه ما ياتي من ان بعض الكلمات الاتية اختلفت
فيها المصاحف فكان الاولى جعل الاضافة في مصحف الامام
للعموم لانها تاتي لما ياتي له الاشارة فيشمل ما اتخذه
لنفسه وغيره كالذي ارسله لمكة والشام والكوفة و
والبصرة ومن ثم قال الهروي بعد حكاية كلام الشارح
والاظهر ان المراد بمصحف الامام جنسه **قوله** المحتاج
الى اخره قضيته ان ثم مواضع غير المذكورة كتبت مقطوعة
وموصولة وبالتا

وفي كون ما لم يذكر هنا كتب بذلك ويحتاج لمعرفته نظر
لان فايدة معرفة القطع والوصل والتا تظهر في الوقف
كما مر وهو موجود فيما لم يذكر ايضا فليتامل **قوله** كلمة
ان الخ فيه تصريح بان مفعول اقطع محذوف وان
بأبعشر بمعني في وان الكلمات بمعني المواضع والافلك
من العشرة الاتية كلمتان ولعل ذلك حكمة التعبير ببعني
ويجوز ان لا يقدر مفعول ويجعل ان لا مفعولا كما
ساتي عن الهروي ويمكن تنزيل الفعل منزلة اللازم
اي اوقع القطع في عشر فلا يحتاج لتقدير مفعول علي
انه عند التامل يظهر ان هذا اولي فان كلمة ان وان
كانت صريحة في ان المواضع العشرة واحدة الا انها في
نحو ان لا ملجا وفي نحو ان لا تعبدوا مصدرية ناصبة
للفعل فهما اثنان حقيقة ثم الظاهر ان الاضافة
في كلمة ان بيانية او اعم لاخص فلو ترك كلمة وقال
فاقطع ان كان اخصر **قوله** الناصبة يجوز نصبه نعتا
لكلمة وجره وهو اولي نعتا لان **قوله** او للفعل الاولي
وللفعل لانها ناصبة لكل لا للاخر **قوله** بان ترسمها
الخ لعل المراد ان لا توصل النون بلا النافية فما ترسمها
لان بتقدير مضاف اي نونها وكان الانسب بمعني
الوصل الاتي ان يقول بان ترسمها بالنون **قوله**
وهي الخ فيه اشارة الي ان كلمات تنون وقال الهروي
ضبط تنوين كلمات واضافتها والثاني يحتاج لتقدير
اي اقطع ان في عشر كلمات ان لا والاول اسلس

بلغ مقابلة

ان

في المبني

في المبني واحسن في المعني فان لا مفعول اقطع
او خبر مبتدا محذوف تقديره هي ان لا انتهي
وحاصله انه بتقدير الاضافة ليس في الكلام ما
يصلح مفعولا ولانه من تقديره وبتقدير عدمها يجوز
ان يكون ان لا مفعولا وان يكون خبر مبتدا محذوف
فقوله والثاني يحتاج الي تقدير لعل المراد به انه يحتاج
الي تقدير ولا بد بخلاف الاول فانه يجوز فيه التقدير
وعدمه تامل **قوله** مع سكون العين حال من لا **قوله**
ملجا يجوز فتحه علي الحكاية وجره منونا علي الاعراب
او الضرورة قاله الهروي الا ان ادعاه الضرورة
فيه نظر والحكاية يدخل علمها في النظم الكف وهو حذف
السابع الساكن لدورية مع ملجا علي هذا مستقل
نفسه تنوين **قوله** وان لا اله الخ قدر ان لانها التي
تقطع ويجوز جعله معطوفا علي لا ملجا بتقدير
العاطف وكذا يقال في ان لا يشركن وهذا اولي من
جعل الرومي يشركن معطوفا علي تعبدوا لان
يشركن في النظم مقرون بلا فلا يصح عطفه بدونه
فان عطف معها كان التقدير وان لا يشركن تامل
وقال الهروي في نسخة ملجا وان لا اله وهي اولي
كما لا يخفي انتهي وكان وجه الاولوية ان النسخة
الاولي لم يذكر فيها ما هو مقطوع ومن ثم قدره
الشارح كما تقرر لكن يلزم علي الثانية زيادة حرف
في النظم وهو غير جايز الا ان يدعي حذف همزة ان

لعله بغير

او ان النسخة بدون واو **قوله** وان لاتعبدوا
قدر ان لا لانها التي يقع القطع بين جزيها ثم
يحتمل ان يكون اشارة الى انه معطوف على له بعد
تقدير ان كما تقرر وان تكون ان لا مقدرة وهي
مع ما بعدها معطوف على قوله ان لا مع ملجا وان
يكون معطوفا على ملجا لكن يبعده عدم تقدير
الشارح لفظ مع **قوله** في ليس المتبادر منه انه
مثله مجرور ونجار مقدر وعليه فيجوز في بس
الحكاية وحرك النون للوزن ويجوز الاعراب
وجره بالفتحة لمنعه الصرف للعلمية والعجمة قاله
الجوهري في قول الشاطبي وبس اظهر ويحتمل ان
يكون منصوبا بنزع الجار في وعليه فالحركة
للوزن او الاعراب هذا وقد جوز الهروي
كالرومي نصب بس على الظرفية **قوله** وان لا
تعبدوا الا الله يحتمل انه قدره تنبيها على انه
محذوف من النظم وعلى انه باق معطوف على
بس وحذف العاطف للضرورة وسكنت انا
لذلك او على لغة من يقدر الفتحة في المنقوص
المجرور عليها قراءة جعفر الصادق من اوسط
ما تطعمون اهليكم **قوله** بخلافه في اولها ان
بخلاف ان لا تعبدوا الا الله الواقع في اول
هود وكان الاظهر في المقابلة ان يقول بخلاف
اولها اي الاول فيها **قوله** وان لا تشركوا بي شيا

عطف

عطف على بشركن وكذا يدخلن تغليبا تقديرا طف
كما اشار اليه الشارح **قوله** وان لا يدخلنها
اليوم هي في النظم بتخفيف النون وقال الهروي
خفف نون يدخلن وقطعت مما بعدها عن ضميرها
المتصل بها رسما لضرورة الوزن وقال الحسن
خففت لضرورة الوزن فصارت كلمة دالة على
ما في الكتاب انتهى فلعل المراد بقوله خففت لضرورة
الوزن انه اتى بها مخففة لا انه خفف الكلمة القرانية
حتى يلايم قوله فصارت الخ وعلى هذا فكان
ينبغي للشارح رحمه الله تعالى ان يبقي كلام النظم
ثم يتعقبه بقوله اشارة لقوله تعالى ان لا يدخلنها
اليوم بنون اذ فيما سلكه صعوبة فانه ينبغي عليه
قراءة يدخلنها بالتشديد لانها الكلمة القرانية وهو
خلاف ما في البسلم وحرر في قول النظم ولا الف ما له
تعلق بهذا **قوله** بالدخان اخذه من قول النظم
على احتراز عما في النمل من قوله ان لا تعلوا علي فانه
موصول **قوله** ان لا تقولوا عطف على ان لا مع ملجا
بعاطف مقدر وهو اشارة لقوله تعالى الم يوخذ عليهم
ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق وهو الغيب
بلا خلاف فقول الهروي على خلاف في الخطاب
والقصة سهو فان الذي فيه الخلاف انما هو شهدنا
ان يقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين او يقولوا
او ليس فيهما لا **قوله** وان لا اقول فيه اشارة الى ان لا

اقول عطف على لا تقولوا قوله موصول لم يبينه على
الخلاف فيه في ان لا اله الا انت لان الاشهر كما قال اللبيب
الوصل وان اطلق الخلاف في العقيلة والنشر قوله
واقطع اشارة الى ان ما معطوف على مفعول اقطع
بعاطف مقدر قوله بالرعد يتبادر منه ان ينطق
ان ما محذوف مقدرة في قوله الخ وان بالرعد ظرف
لان ما نرينك بعض الذي نعدهم ولا ينبغي بل لو تقدم
بالرعد على قوله في قوله تعالى الخ ليكون ظرفا لان ما
على الاصل جار بل كان اوضح قوله وما عداه الخ
اخذه من بالرعد لانه اما حال او صفة وكل يفيد
التقييد فيخرج ما عداه قوله واما المفتوح الخ مترجحة
في ان المفتوح بالرفع صفة مبتدا مقدر خبره صل
وهو صحيح لان المختار عدم امتناع وقوع الجمل
الطلبية خبرا كما يفيده قول الالفية في النعت وامنع
هنا ايقاع ذات الطلب افهم انه لا يمتنع في غير النعت
لكن قال الرومي انه منصوب صل ويحتمل ان الشارح
لم يرد بامّا التي قدرها موصوف المفتوح بل اراد
اما التفصيلية في مقابلة اما المكسورة السابقة فيهمز
التقدير واما أمّا المفتوح الهمز لكن يبعده عدم تقرير
الفاء في الجواب ولعله اشارة الى انه يجوز في الشعر
قوله بيم ام الخ فيه رد على ابن الناظم في جعله الموصول
فيما ذكر نونا وان الاصل ان ما يعطفه على ان هذا
وقد قال الهروي ان في النظم قصورا نحو ذلك لعدم

بلغ مقابلة

تقدم ام

رحمه الله تعالى

تقدم ام هنا لك انتهى وكانه اراد بالقصور عدم
الشمول للافراد المرادة وهو غير متات هنا
ويمكن ان يجاب بان الناظم نظر للمشاركة في اللفظ
وان اختلف الحرف المدغم في الكلمتين وهذا قد
يوخذ من بيان حكمه ذكره هنا وانما ذكره بعده
اي انما استطرادا او لما حسنها من نسبة اللفظ استثنا ه‍ا
انتهى قوله نحو ما اشتملت الخ هذا التعميم اخذه
من اطلاق النظم كالعقيلة ومن تصريح شراحها
كالنشر بها وهمه قول المقنع وقوله اما اشتملت عليه
الارحام هي في المصحف حرف واحد ومعناها ام الذي
من التقييد في الايهام غير مراد قوله مما نهوا المجموع
مفعول اقطعوا ايها الكتاب نون عن بينهم ما واعتقد
ايها القراء انها مقطوعة لتعرفوا كيف تقفون عليها
قوله واقطعوا اشارة الى ان من مما معطوف على عن
بما نهوا بعاطف مقدر قوله عنه قيد لبيان الواقع
قوله ملكت ايمانكم يخرج الكثر مما عموها بالروم
وانفقوا مما رزقهم الله بالنسا قوله اي سورة الروم
يقتضي ان العلم مجموع المتضايفين ولعله لم يقدر نظيره
في غيرها اكتفا قوله وانفقوا مما الخ الظاهر اسقاط
هذه الجملة وجعلها شرطا لقول الناظم خلف المنافقين
قوله لكن خلف الخ مقتضاه رفع خلف على الابتدا
وخبره بنت وقال الهروي ضبط بالنصب بناء على
انه ظرف لا تقطعوا بتقدير مضاف اي مع خلف المنافقين

ان ام ان الاولى ... الاول ... والاكثار ... المقصور ام

قوله وجعلها ... الاول الانسب ... ما اسم اذا قطعوا

وا

وعبارة الرومي وخلف بمعني اختلاف مضاف الي المنافقين
ملابسة الظرف او المنافقين ظرف لمخلف بتقدير في وعلي كلا
التقديرين قوله خلف ظرف لاقطعوا بتقدير المضاف اعني مع
خلف اي مع خلف واقع في سورة المنافقين **قوله** فيه
وفيما ياتي مما الخ هذا جعله غيره وجها ليقطع مطلقا فلو
حذف قوله مما اختلف فيه وقال ووجه القطع فيه وفي غيره
كون الاصل الخ كان اولي **قوله** كون الاصل الخ عبارة الحسني
الاصل في كل كلمة كانت علي حرفين فصاعدا ان تكتب منفصلة
من التي بعدها سواكان حرفا ام فعلا او اسما الا ان المعرفة
فانها لكثرة دورها نزلت منزلة الخ فادخلت عليه فوصلت
والافاوها فانها لما حذفت الفها بنيا علي حرف واحد
فانفصلا بما بعدها والا ان تكون الكلمة الثانية ضمير امتصلا فانه
كتب موصولا بما قبله للفرق والا ان يكون حرفي هجا ولانهما
وصلا رعاية للفظ انتهي وكل هذه المواضع خارجة بقول
الشرح وكذا يخرج ما اقتضاه قوله هي علي حرفين من ان
كل كلمة علي حرف تكتب متصلة **قوله** ووجه الوصل اي
فيه وفي غيره مما اختلف فيه او اتفق عليه **قوله** وفي نسخة
الخ هذه الخ معني لانه تخرج بقوله تلك اكثر ما عمروها
يا لروم واتفقوا بما رقمهم الله كما مر **قوله** اي واقطعوا
اشارة الي انه معطوف بعاطف مقدر علي قوله عما نهوا
قوله ام من قوله ام من اسس الخ يقتضي ان قول النظم
ام من اسسا مقول لقول مقدر وان قوله فصلت في النسا
وذخ مجرورة بجار مقدر وعليه فمن بمعني في ومتعلق

اقطعوا

اقطعوا محذوف اي اقطعوا ام من قوله ام من
اسس ولو قال واقطعوا ام من من اسس في قوله ام
من اسسي وممن فصلت في قوله ام من يأتي امنا
ومن النسا في قوله ام من يكون عليهم وكيلا ومن
ذخ في قوله ام من خلقنا لافادان فصلت وما بعدها
معطوفة علي اسسي بعاطف مقدر في غير ذخ فتكون
مجرورة بالاضافة الي كل معني في **قوله** بالف الاطلاق
عبارة الرومي بالف الاشباع انتهي وقد يقال فيه تغيير
نظم القران ومثله لا يجوز فلعل المراد كما مر نظيره انه قصد
به الاشارة الي الكلمة القرآنية لاحكايتها ولو ضبط حذف
الالف لم يلزم عليه ما ذكر ولا خلل به في الوزن غايته انه
يدخله الكف وهو حذف السابع الساكن وهو جايز لا يقال
يلزم عليه الوقف علي متحرك وهو غير جايز لانا نقول افتي
الشهاب الرملي بجوازه **قوله** في النوبة لم يذكره النظم لعدم
وقوع اسسي في غيرها فهو لبيان الواقع **قوله** سميت الخ
لعل وجه تخصيص اظهار هذه الكلمة هنا دون ما قبلها
وما بعدها خفا هذا الاسم بالنسبة لغيره من اسما السور
ومن ثم قال الحسني وقد يعد في الدلالة ولو قال فصلت
النسا خلقنا حيث ما لكان اقرب لعادته ولعدم نظيره
انتهي وقال الحلبي غير ممنوع من الصافات لامتناع
التقا الساكنين في نحو الرجز وكون تخفيف المشدد خلاف
الاصل انتهي وكان مراده انه لو خفف المشدد في صافات
لامكنه مع تغيير التركيب والا فلا يترك البيت مع بقا التركيب

بحالة فليتامل **قوله** وما عدا ذلك الخ المتبادر رجوع
الاشارة لأم في المواضع الاربعة وهي عليه محترز عما ذكر
في الروم والنسا ومما رزقناهم في المنافقين فان ما
عداها موصول وعبارة الهروي بخلاف ما عدا هذه
الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما رزقناهم ينفقون
ومما نزلنا علي عبدنا واما قوله من مال الله ومن ما
مهين وشبهه فمقطوع ولعله قيده لقوله ملكت لهذا
وكذا لا خلاف في نحو ممن يقع وممن افتري ونحو ذلك في
ان من موصولة نحو الموصولة انتهي وفي قوله ولعله
قيده الخ نظر لانه ليس فيه ما حتي يحتاج لاخراجه ذلك
بان لفظ ما في ما لا وما المذكورتين جز كلمة بخلافها في مما
المذكورة في النظم وايضا فقد قيده كون المذكورة وهذه ليست
فيها نعم هي خارجة بقوله مما هذا ويمكن رجوع الاشارة
للمواضع السبعة وان لم يمثل لمعرر الثلاثة الاولي لامكان
دخولها تحت نحو **قوله** واقطعوا حيث الخ اشارة الي ان
حيث معطوف علي عما نهوا لا علي ام من خلافا للرومي
هذا وظاهر حله ان حيث وحده مفعول والاولي
ما سلكه غيره من ان المفعول مجموع حيثما والمعني اوقعوا
القطع فيه بان تفصلوا حيث من ما وقد جري علي مثل
هذا في قوله عما نهوا ومما **قوله** في موضعي البقرة لبيان
الواقع لا للاحتراز اذ ليس في القران غيرهما **قوله** واقطعوا
ان لم قدر اقطعوا هنا وفيما بعد اشارة لعطفه ان لم وما
بعده علي عما نهوا لا علي ام من وقول الرومي ان ان لم

عطف

عطف علي ام من مع عطفه اي ما المكسورة علي عما نهوا
الاخري علي الصحيح ولا علي الضعيف **قوله** همزته
تنويه ان الفتح وصف لجزء الكلمة لا لكلها وان ذلك الجزء الهمزة
لا النون واما المكسور فسياتي **قوله** حيث ما وقع قيد به
لئلا يتوهم رجوع الانعام له ايضا لان قوله تعالي ذلك
ان لم يكن ربك مهلك القري بظلم في الانعام **قوله** ان ما
المكسورة اشارة الي ان اضافة كسر ان في النظم من اضافة
الصفة للموصوف وهو واضح وقول السيفي علي حذف
مضاف والتقدير وكسر كلمة ان ما يات في الانعام وان
صح اعرابا لا يستقيم معني اذ الغرض بيان حكم القطع لا
للاخبار بان المكسور في الانعام ولم يقل الشارح
المكسورة الهمزة كسابقه لتعين المكسور هنا بخلافه
فيما مر لان الساكنة تقدمت في وان ما بالرعد **قوله** لانعام
يجوز ان يكون مجرورا بجار مقدر وان يكون مجرورا باضافة
ان ما اليه وان يكون منصوبا بنزع الجار وعليها اقتصر
الهروي وكلامه له يحتملها بجعل في في كلامه لبيان
معني الظرفية علي الاضافة او بيانا لحرف الجر الذي
حذف علي نزع الجار او المقدر علي الاول لا يقال علي
هذا يكون من الشاذ لان حذف الجار مع بقا عمله لذلك
لانا نقول قال ابن مالك محل شذوذه عند عدم التقدير
اما فيه فلا **قوله** وما عداه نحو انما صنعوا الخ يستثني
منه ما سيذكره في النحل فان فيه خلافا **قوله** ان ما
المفتوح هذا الموصوف يدل عليه قوله قبل كسر ان ما

وقوله بعد يدعون قوله بالمثناة فوق وتحت قرئ بهما في
السبع قوله اي في الحج ولقمان علم ذلك من عدم وجود ذلك
في غيرهما معتدا بيدعون قوله وخلف ما في الانفال فيه حذف
ما الموصولة وفي الجارة وقد تقدم ما في كل فلو اضافه لملابسة
الظرفية كما صنع الرومي لم يحتج لذلك قوله بدرج الهمزة عدل
عن نقل حركة الهمزة والمراد هنا كما عبر به فيما قبله تفننا ولم
ينبه على الاجتزاء بحركة اللام عن همزة الوصل اكتفاء بما مر
قوله اي وفي النحل تورك على النظم فانها اسم للسورة معرفة
فلا تغير الا ان عذره الضرورة قوله في الاولى الخ هو
مخصص لمفهوم والمفتوح يدعون قوله ففي الثانية
الى اخره هو مخصص لمفهوم كسران لانعام وجمع بين
المكسورة والمفتوحة اختصارا مع اشتراكهما في الخلاف
هذا وفي الهروي اعلم ان في كلامه ما لا يخفى من الايهام
فانه اوهم ان كلا منهما مفتوحة وابهم المكسورة اي لم
يعينها مع ان في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة
قال محرق وانما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعليه
انما يبلوكم الله انما سلطانه انما قلنا لشيء انتهى وخطاؤه كما
لا يخفى لان كلا من المثالين الاخرين اسمية ولا يعين وقوع
الجملة الفعلية بعدهما من قوله يتولونه الا بتكلف لا يخلو
عن تعسف في الجملة نعم لو قال وما عداها حرفية لكان
فيه معرفة محضة قوله بالف الاطلاق يجوز كما في غير
واحد من الشراح ان تكون للتثنية نظرا الى وقوع الخلف
في السورتين قوله وما عداهما المراد غير ما مر مما يجب

بلغ مقابلة

فتحه او

فتحه او كسره مما مر في الانعام والحج ولقمان فلو اسقط
قوله السابق وما عداه نحو انما صنعوا الخ وقال هنا كما
في بعض الشروح وما عدا هذه المواضع نحو فاعلموا انما على
رسولنا وانما صنعوا كيد ساحر وانما يدعون لواقع موصول
كان اولى قوله لام واتاكم قدر المضاف هنا دون نظايره
السابقة مع ان المعنى عليه لبقاء اللفظ القراني على حاله
ولو سلط اقطعوا على لفظ كل لكان منصوبا اما بفتحة
مقدرة ان حكي او ظاهرة ان لم يحك قوله بابراهيم لمناسبة
الواقع للاحتراز قوله واختلف عطف على اقطعوا قوله
وكلما دخلت امة الخ هذه الثلاثة ليس في النظم ما يدل على
الخلاف فيها واجازه الرومي بانه سكت عنها اكتفاء بما ذكره
ولاشتهاره عندهم فيها لكن قال الهروي انه جواب
بارد قوله بالمومنون اي السورة التي فيها لفظ المومنون
قوله موصول فيه يعلم ان كلما على ثلاثة انواع متفق
على وصله متفق على قطعه مختلف فيه قوله ان كانت
ظرفا الخ عبارة الجعبري والكتاب على قطع الموصولة نحو
كلما كان فيك حسن وعلى وصل الوقتية نحو كلما جئت
اكرمتك انتهى وكانه اراد بالموصولة ما قابل الوقتية لتدخل
النكرة الموصوفة ويحتملهما ويوافقه قول الشهاب
البرلسي كلما تكتب موصولة اذا كانت ظرفا فان لم تكن ظرفا
كتبت مفصولة قوله فهي الخ لم يعبر بالشرطية والظرفية
كالزجاجي لعله للاشارة الى ان الشرطية ليست المقتضية
للفصل بل الفصل وعدمه جايزان مع كونها ظرفا اولا كما

يفهم ما مر عن الجعبري وغيره وبهذا يندفع قول الحلبي
بعد حكاية كلام الشارح ومفهوم هذا الكلام ان الوصل
دائر على الظرفية وجودا وعدما وان مراده الظرفية
المحضة التي لا شرطية معها او الظرفية ولو مع الشرطية
فعلى الثاني يلزم ان يكون قوله او شرطا فقط وعذا اشارة
الى وجوب القطع بتقدير كونها شرطا محضا وهو فاسد
لما جزم به ابو البقا في اعراب قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه
مع انها حرف في كل موضع لها فيه جواب فان مقتضى هذا
انها كانت شرطا متى كانت شرطا كانت ظرفا فهي لا تكون
شرطا محضا اصلا وعلى الاول يلزم ان لا تكون نحو كلما
جاءكم رسول موصولا لعدم تمحض الظرفية ولذا قال
ابو البقا ان قوله استكبرتم جواب كلما ولو كانت لمحض
الظرفية من غير شرطية لم يكن لها جواب وجزاء انتهى قوله
وان اختلتها الخ قد يوخذ من هذا الجواب عن النظم
في عدم استيعاب المتخلف بان العلة المقتضية لجريان
الخلاف فيما ذكره موجودة في الثلاثة المذكورة والحكم
يدور مع العلة وجودا وعدما تامل قوله كذا اختلف
الخ جعله جملة فعلية بالاشارة للاختلاف المفهوم مما مر
والتقدير لذلك الاختلاف اختلف الخ ويمكن جعلها اسمية
ويكون الاشارة لكلما ردوا والمعنى وقل ببيسما ككل
ما ردوا في جريان الخلاف قوله في قطع بيس اي بما
كما هو ظاهر قوله من قوله الظاهران من بمعنى في
او تبعيضية لا بيانية وفيه اشارة الى ان قل ببيسما مقول

لقول

لقول محذوف واختاره على تقدير الجار وحده الذي
سلكه غيره لان حذف القول وكثير الجار كثير قوله
بالبقرة بيان للواقع اذ ليس في القران بيس مقرونا
بفعل غيره قوله والوصل صف اي اذكر فيما ذكر دون
غيره اخذا من تقديم المعمول كما في اياك نعبد واشار
الحسني الى ان مفعوله بيسما المقدر وان الوصل منصوب
بنزع الجار حيث قال حبب بسما بالوصل الخ قوله
بالاعراف لبيان الواقع اذ ليس في القران بيس مقرونا
بخلفتموني غيره وكذا يقال فيما بعده قوله وما عداها
اي المواضع الثلاثة وفي بعض النسخ عداهما اي النوعين
المختلف والمتفق وعلى كل فيدخل فيه قوله تعالى فبئس
ما يشترون لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا بال عمران
وليس فيها غيره خلافا لمن توهم خلافه وما بين به لا يشمله
قوله اي واقطع يشير الى ان المقام للواو وان اقطعا
في النظم موخرة من تقديم قوله الموصولة في الاحد عشر
قوله بالانعام بيان الواقع لنظايره الاتية قوله وفي قوله
تعالى لمسكم عطف على قول الشارح في قوله تعالى مثل الخ
وهو بيان معنى الاعراب والا فالمتم معطوف على اوحي
بمقدر وقد يقال في اشتهت قوله وفي يبلو الظاهر ان
في هذه غير التي في النظم في قوله فيما وهي ومدخولها
عطف على في في قوله تعالى قل الخ بتقدير مضاف اي واقطع
في عن ما في اية يبلو ومن قوله من قوله بيانية ويمكن
بقطع النظر عن الشرح ان يجعل يبلو معطوفا على اوحي

او على ما من فيما والتقدير اقطع في ما من قوله يبلوكم الله
فيما اتاكم وهذه الاوجه الثلاثة جارية في قوله ثاني فعلن
قوله وفي قوله وننشئكم معطوف على قوله تعالى قل
الخ وقوله في اذا وقعت حال من ننشئكم ويمكن مجي بقية
الاوجه الثلاثة السابقة بتكلف وكذا يقال في وفي قوله
فيما رزقناكم في روم قوله اي في الروم اشارة لان
اسم السورة ذلك كما مر وكذا يقال في شعرا الاتي قوله
والى ذلك اشار الخ منه يوخذ ان قوله كلا معطوف على فيما
ولا بد من تقدير مضاف لان كلا لا تضاف الى مفرد كما قاله
الحلبي واقطع كلا موضعي تنزيل فقول الشرح عطفا على
قوله تعالى قل الخ وفي قوله فيما هم فيه يختلفون الخ بيان
معنى الاعراب هذا ويمكن مجي الاوجه الثلاثة السابقة
هنا وكذا يقال في قوله وفي قوله اتتركون الخ قوله شعرا
بالقصر لغة او ضرورة او للوصل بنية الوقف كما فسر وفي
نسخة ظله قوله وهذه الخ اي هذه المواضع الاحد عشر
متفق على قطعها اي القطع فيها لكلمة في عما ثم ما ذكره من الاتفاق
والاختلاف لم اره لغيره والذي في العقيلة كالمقنع واقره
الجعبري وغيره ودرج عليه شراح هذا الكتاب عكسه على
ان الذي كان في اصل النشر خلاف هذا ثم ضرب عليه بخط
ولده رحمهما الله واصلح كما ترى وكانه وقع للهروي النسخة
الاصلية وصورتها على ما نقله وهذه الاحد عشر فيها
خلاف الا الاخر فمتفق على قطعه انتهى قوله اي المواضع
الخ كذا في ابن الناظم وغيره وعليه فلا يستفاد جريان الخلاف

فيما سبق

بلغ مقابلة

اي

فيما سبق من النظم قال بعضهم ولعله انما اقتصر على
القطع فيها لشهرته وقال الرومي الاشارة راجعة
للشعرا القريبة والمعنى صل الشعرا زيادة على القطع في
العشرة السابقة بلا خلاف في غير الاحد عشر فيكون الخلاف
مستفادا من النظم ثم اعترض على الشارح بان في كلامه اضطرابا
وكان وجهه انه استفيد من اول كلامه ان في غير الشعرا
من السور المذكورة خلافا في قطعه ومن اخبر كلا فما
لا خلاف فيه انتهى وهو مردود بان المفهوم من قول
النظم وغير ذي صلا على ما قرره الشارح وجوب الوصل
بجعله مقابلا لما قرره من الخلاف والوفاق فيما قبله
بلا تناقض على انه انما سرى له هذا من النسخة الواقعة
له وقد مر انها مرجوع عنها وان كانت صوابا هذا وفي
بعض النسخ وغيره ولي اخر وغيرها من حيث المعنى
موافقتان لما شرح عليه الشيخ قوله بالبقرة صرح به هنا دون
محل لاحقيه كانه للتنبيه على انه محترز قوله في فعلن
ولهجر من تعداه الامثله ان الوصل فيما ذكر يعم الخبر
والاستفهام وبه صرح غيره قوله اي صلها بضمير المونث
كذا في بعض الاصول ثم ضرب عليه وجعله صلة لضمير
المذكر وعليهما كانه اشارة الى ان الالف اطلاق فلم يرد ان
المفعول محذوف ثم يحتمل كما قال الحلبي ان يكون كلمة غير
منصوبة بصل او مرفوعة على الابتدا والعايد محذوف
فقول الهروي اعتراضا على الشيخ قوله صلا اي صلها
غير صحيح لان مفعول صل غيرها انتهى فيه نظر لا يخفى

وهما

هذا وما يستفاد من كلام الشارح من ان الالف اطلاق
غير متعين لجواز ان يكون بدلا من النون الخفيفة
كما قاله غيره **قوله** كالنحل صل الكاف تنظير به
اذ ليس الغرض الحاق ما في البقرة بالنحل في الحكم
قياسا على ان الشافعي قال في رأيته ومثله اينما في
النحل مشتهرا فلو كان الغرض التشبيه لانعكس الامر
بما في كلام بعضهم مما يوهم انه في من قبيل القياس
غير صحيح واغرب منه قول الهروي قوله كالنحل بالعطف
على المعنى او على اصل المعنى لانه لم يظهر للعطف
وجه وكذا لم يظهر فرق بين المبني والمعني في كلامه وما
علل به العطف من قوله ليلا يلزم التشبيه من جميع
الوجوه مردود بما صرح به من ان الاصل في المشبه
ان يكون دون المشبه به **قوله** اي وصل الخ ظاهره
ان مفعول صل محذوف كما قدره وهو غير متعين لجواز
ان المعنى صل اي ارفع الوصل في اينما الخ **قوله** فاينما
تولوا فثم وجه الله اخذه من الفاء اذ ليس في غيره مما سيذكره
فاولانه اول موضع كما في القسطلاني تبعا لابن جبارة
في شرح العقيلة من انه يحتمل ان مراده اينما في جميع القرآن
ما عدا الثلاثة المذكورة بعيد **قوله** بالبقرة لبيان الواقع
وكذا بالنحل ليس ضروريا وانما اتي به توطئة للتغيير **قوله**
اي كما تتصله بها اي توصل اين بما **قوله** اي والاختلاف
هذا يقتضي ان يختلف في النظم مبتدا وانه على صيغة اسم
المفعول ولا مانع منه فان ما لا بد من الفعل على ثلاثة احرف

يستوي

يستوي فيه لفظ المصدر واسم المفعول واسم الزمان
والمكان ويمكن ان يجعل بصيغة اسم الفاعل والمعني
بحاله وجعله الهروي اسم فاعل لكن قال التقدير
مختلف رسمه اذ الرسم مختلف قال واعرب فرق حيث
قال ومختلف حال اي وصف لنا مختلفا في الشعراء الظلة
وهي اصل الشيخ زكريا انتهى وفيه نظر فان الذي في نسخ
الشيخ الشعراء الاغير فلعله وقعت له نسخة كذلك **قوله**
وابن ما تثقفوا الخ هذا وما بعده عطف على اينما كنتم تقدرون
وهو حل معنى الاعراب فلا يأتي ان الاعراب والنسا في النظم
معطوفان على الشعرا بعاطف مقدر وملفوظ **قوله** اي
ذكر الخ سيه يعلم ان وصف في النظم مبني للمجهول وهو
خبر قوله مختلف وفي كلام غيره ان في الشعراء الخ خبر مختلف
وان وصف جملة مستانفة وعبر عنها الروي بانها
معترضة وهو جار على طريق الزمخشري في مثله قال
اليمني وفي بعض النسخ اتصف والمعنى واحد انتهى واعترضه
الهروي بان الفعل اللازم لا يبني للمجهول انتهى والمراد
لا يبني لذلك الا بالصلة فكاف فانه ليس في كلام اليمني
المذكور ما يدل على البنا للمجهول فلعله بني للفاعل
ولا ينافيه قوله والمعنى واحد لان مراده ان النسختين
دلا على ثبوت الحكم لما ذكر في النظم **قوله** اي ذكره
اهل الرسم الا انهم لم يجعلوه فيها على حد سوا فقد
قال الجعبري في شرح قول العقيلة واختلف في سورة
الاحزاب والشعرا وفي التناهل الوصل بعضهم ما نصه

نسخة بدل عما ذكر فان الفعل الخ وفي نسخة بدل الشارح

واختلفت اي المصاحف فاكثرها علي قطع اينما تكونوا يدرككم
الموت بالنسا واستويا في اينما كنتم تعبدون بالشعرا
واينما ثقفوا بالاحزاب انتهي وهذا التفصيل ظاهر
من قول العقيلة وفي النسا الخ حيث اعاد العامل في نفي
قول القسطلاني كابن المصنف ان القطع في الثلاثة اكثر
نظير قوله واينما كنتم ~~تعبدون وهم او سهو قلم انتهي~~
~~ومثل به ايضا~~ تدعون قال الهروي وفي بعض نسخ ابن
المص اين ما كنتم تعبدون وهم او سهو قلم انتهي ومثل
به ايضا في شرحه علي الرائية قوله وما عدا الثلاثة اي
والموضعين المتفق علي وصلهما فلو قال ما عدا
الخمسة نظير ما مر انفا كان اولي قوله تقدم في كلام الشيخ
عند قول النظم فاقطع بعشر كلمات الخ ما يصرح بان
الوصل في مثل هذا عدم كتابة النون والقطع بخلافه
وبه صرح في المقنع في هذه قوله في هود قضية تقرير
في انه مجرور وجعله الرومي منصوبا علي الظرفية
وزاد الهروي علي هذا انه مجرور باضافة ان لم
اليه بالفتحة نيابة عن الكسرة لعدم صرفه بالعلمية
والتانيث لكونه علما علي السورة وانه منصوب بنزع
الجار والتقييد به احترازا عما سياتي قوله يستجيبوا
لكم قدره الشيخ لبيان المحل لا للاحتراز عن شي اخر
من السورة المذكورة قوله فان لم تفعلوا الخ جعل
بعضهم ما عدا ما في القصص موصولا وهو وهم
فقد قال الجعبري قال يعني ابا العباس بن حرب

فان لم

فان لم مقطوع بالقصص وبقي مفهومه وصل الكل وهو
غلط انتهي قوله مقطوع وجه القطع الاصل ووجه
الوصل اتحاد عمل ان ولم وهو الجزم وان كان عمل لم في
لفظ الفعل وعمل ان في محل الفعل ولم معا وكذا قال
البيضاوي في قوله تعالي فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وتفعلوا
مجزوم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة
بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف
الشرط كالداخل علي المجموع وكانه قال فان تركتم الفعل
ولذلك شاع اجتماعهما انتهي كذا قال غير واحد من الشراح
زاد الحلبي وانما نبهت علي هذا هنا وفيما ياتي لانه زايد
علي تعليل الشيخ السابق في قول النظم خلف المنافقين
عمران قوله وصل ان لن يجعلا اشارة الي انه معطوف
علي مفعول صل وهو فان لم يعاطف مقدر وكذا يقال في
وصل كيلا اي اوقع الوصل في ذلك والن يجعلا قال
غير واحد من الشراح اطلاق وفي النظم تعبير اللفظ القراني
ويمكن انه لم يرد نظم القران بل ذكر كلمة اشار بها للفظ
القران كما مر نظيره فليتامل قوله لكم موعدا في الكهف
للتعيين لا للاحتراز وكذا يقال في عظامه بالقيمة قوله نحو
ان لن ينقلب الخ شمل ان لن تحصوه في المزمل فقضيته
ان لا خلاف في قطعه لكن حكي فيه خلافا في المقنع
واسقطه من العقيلة قال الجعبري في الاعتذار عنه
ان الشاطبي حمل كلام المقنع في الوصل علي انه حكاية
لم يثبتها فلم يعد عدم ذكره بعضا في النظم وكان الشيخ

لذلك لم يذكر الخلاف **قوله** مقطوع وجه القطع الاصل
مع التنبيه على ان العمل للثاني ووجه الوصل التقوية
مع مجانسة الادغام كذا قاله غير واحد **قوله** وصل
قوله لكيلا ان **قلت** لا حاجة لهذا وهلا استغنى بقوله
كيلا تحزنوا وعطف على تحزنوا تاسوا كما فعل غيره
قلت لعل المانع من ذلك ان عطف تاسوا على تحزنوا
انما يستقيم لو كان مجموعهما بحمل واحد واما مع كونهما
ابيتين فلا كما هو معلوم في ان العامل في المعطوف هو
العامل في المعطوف عليه وليس هذا من قبيل جاء زيد
وعمرو فان العامل في المعطوف هو عين العامل في المعطوف
عليه واما كيلا المقدرة مع تاسوا فغير المذكورة مع تحزنوا
على ان فيه سلامة من حكاية لفظ القرآن بغير اللام الجارة
قوله في آل عمران تعييني للسورة وبالحديد وبالاحزاب
بيان للمحل للاحتراز **قوله** مج المتبادر من صنيع
الشيخ انه مجرور بمقدر وقال الرومي هو خبر مبتدا محذوف
اي ثالثها مج انتهى ويجوز ان يكون مبتدا خبره محذوف
اي كذلك او ثابت وعليها فالجملة معترضة ويجوز ان يكون
معطوفا على كيلا بتقدير مضاف اي صل كيلا مج اي الواقعة
فيها **قوله** وما عداذلك الخ ظاهره ان الاربعة السابقة
لا خلاف في قطعها قال الجعبري وهو ما نقله في المقنع
وتبعه في الفضيلة وحكى عن بعضهم خلافا في كيلا تحزنوا
في آل عمران **قوله** وهو لكيلا تاسوا الخ ما اوهمه كلامه
من الحصر غير مراد فان مثله لكيلا يعلم بعد علم شيئا بالنحر

قوله مقطوع

قوله مقطوع اي بلا خلاف كما هو صريح كلامه وهو قضية
كلام الجعبري في شرح الفضيلة لكن قال الحسني والقول
بان الاول اي ما في الاحزاب موصول ليس بصحيح **قوله**
وثنيت قطعهم اشار به الى ان قطعهم فاعل فعل محذوف
ويجوز ان يكون مبتدا خبره محذوف اي قطعهم ثابت
لكن قد يرد على الاول ما مر جوابه من ان الفعل لا يحذف
مع بقاء فاعله الا في اربع ليس هذا منها ففي التوضيح وشرحه
يصح حذف فعل جوابا ان اجيب به نفي او استفهام محقق
او مقدر يدل على تقديره لفظ المبني للمجهول او استلزمه ما
قبله من فعل او فسره ما بعده انتهى ومن ثم ما وقع للشيخ
في قوله تعالى شهادة بينكم سعر الخ قال الشيخ في
حاشيته اي ليعلم مادة اثنان بجعل اثنان
انعم وتبع في ذلك اللسان ورد بان حذف الفعل
دون فاعله لم يجز الا ان يشعر به ما قبله كرجال في قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فمن قرا يفتح الباء اي
يسبحه رجال وان يجاب به نفي مثل زيد في جواب ما قام احد
اي بل قام زيد او استفهام كزيد في جواب من قرا اي قرا زيد
وما هنا ليس بشيء من الثلاثة انتهى **قوله** من من اي نونه
ويأتي في تقريره ما مر في كيلا **قوله** وما عداها الخ مثله
في الرومي ولكن في المقنع بعد ذكر الابيتين وليس غيرهما
قال الجعبري اي لا مفصولا ولا موصولا وتبعه شراح الكتاب
لكن قال الحلبي بعد قوله ولا ثالث لهما والكتاب على الوصل
ولعل هذا مراد الشيخ بقوله وما عداها الخ **قوله** ويوم

في قوله الخ هو معطوف على المصدر في كلامه وعليه فقوله
النظم يوم هم مجعول للقول المقدر نظير ما مر له في ليلاتخرنوا
وتقدم ما فيه وجعله بعض معطوفا على عمى يشمل النظم
بعاطف مقدر وبعض آخر مبتدا خبره محذوف اي يوم هم
مقطوع قوله بقادر وقوله بالذاريات بيان للسورة لا للاحتراز
ولم يستغن بالذاريات عن قوله على النار لان فيها محلا آخر
وهو حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون قوله فالمناسب الخ
اي لانه حينئذ ليس جزءا مما قبله ولا ينزل منزلته فكان
القطع انسب قوله مرفوع بالابتداء خبره ما بعده وهو
يارزون ويفتنون ويوم مضاف للجملة اي يوم بروزهم
وفتنتهم قوله وما عداهما الخ محترز ما قيد به من قوله
يارزون الخ وليس في النظم ما يدل على هذا القيد مع يقينه
قوله يومهم الذي يوعدون في الذاريات والمعارج قوله
فالمناسب الوصل ان المضاف اليه منزل منزلة الجزء من
المضاف فالانسب وصله كما مر نظيره قوله مجرور باضافة
يوم له قوله وثنى قطعهم الخ يأتي فيه ما مر في يوم هم
من الاوجه الثلاثة الا ان العاطف هنا مذكور قوله عن
مجرورها قال الجعبري في شرح الشاطبية ولا يلزم من
فصلها عما بعدها ان يتصل بما قبلها كما توهم انتهى وكان
الذي توهمه السخاوي كما يفهم من قوله في شرح
العقيلة وقول الشيخ وجعل مستقلا بما ليس بشديد
لاخلاله بالمقصد قوله بالكهف وقوله بالفرقان
وقوله بالمعارج وقوله بالنسا لبيان المحل لا للاحتراز

تمام

كما مر نظيره قوله ومال هذا الرسول قد يتوهم منه انه
جعل هذا زايدا على النظم وليس مرادا فان مال هذا
شامل للسورتين غايته انه قصد زيادة الايضاح قوله
ومقال الذين وقوله ومقال هو لا يحتمل انه اشارة الى ان
في النظم حذفا وانه بيان معنى وعليه فقوله والذي عطف
على هذا المذكور وهو لا كذلك بمقدر قوله موصول
قال الجعبري وجهه كونها غير مستقلة لكونها على
حرف واحد وهذا اشكال اصلا ثانيا في نحو هذا والذي لاصل
انما كان كلمة يفصل لكن رفض هذا في نحو ما ذكر مما تقدم
ووجه القطع في الاربعة السابقة الجري على الاصل الاول
انتهى وتبعه غير واحد لكن قال القسطلاني وجه القطع
ما حكاه الكسائي وهو ان يجري مال مجرى ما بال وما شان
لانهما بمعنى واحد فكما ان بال وشان يفصلان كذلك كلام
مال انتهى ولم يذكر وجه الوصل ولعله لمثل ما ذكره
الجعبري وعلله ابن الناظم بتقويتها لانها على حرف
واحد وانها غير مستقلة لانها تكتب موصولة بما دخلت
عليه فاعترضه الحلبي بانه اذا كان وصلها في الكتابة
معللا بالتقوية وهي معللة بكون اللام غير مستقلة في
الدلالة فان كان وصلها في الكتابة معللا بكونها غير
مستقلة في الدلالة فلو علل هذا بانها تكتب موصولة لزم
الدور لانها عبارة عن وصلها في الكتابة انتهى ويجاب بان
مراده بقوله لانها موصولة بما دخلت عليه انها تكتب كذلك
في اصطلاح الكتاب وحاصله توجيه الوصل لما ذكر في المصاحف

بالحرمين علي اصطلاح الكتاب وهذا صحيح لا دور فيه
قوله علي ما اي ومنعه علي اللام لانها علي حرف واحد
فلا يجوز فصلها عن مجرورها كالبا قوله علي اللام
قضيته ان هولا لا يقفون علي ما وهو ظاهر الشاطبية
وكثير من شراحها لكن الجعبري بعد ان شرح النظم علي
ظاهره ووجه فصل اللام في هذه المواضع ووصلها في
غيرها قال فعلي هذا يعني الفصل يجوز لكل من القرا الوقف
علي ما وافرد ابا عمرو بتقدير وقف علي ما دون اللام فانفرد
بجواز ومنع بخلاف الباقين فانهم اجازوا الامرين وتحرير
العبارة منع ابو عمرو الوقف علي اللام واجازه الباقون
فلهم ثلاثة وله اثنان واذا ابتدا بما بعد اللام اثبت همزة
الذين انتهي وحاصل ما في النشر ان من عدا ابا عمرو والكساي
لم ينقل عنهم شي في الوقف لا علي ما ولا علي اللام لكن يوجه
لهم بالوقف علي كل منهما بنا علي مذهبهم في اتباع الرسم
من ان في المتصل وقفا واحدا وفي المنفصل اثنين وهذا احد
يشير اليه قول الشيخ اتباعا للرسم وعليه فقول الشيخ
علي اللام ليس بمنع الوقف علي ما لهم بل لدفع توهم امتناع
الوقف علي اللام لكونها علي حرف واحد فليتامل قوله اي
وصل فيه اشارة الي ان في النظم عاطفا مقدرا اي وتحين
قوله التا ظاهره انه مفعول صل وان تحين معمول قول
محذوف ولا يتعين ذلك بل يجوز ان تحين هو المفعول
علي معني اوقع الوصل في تحين وقد يقال لا ينافيه
قول الشيخ يجوز ان يكون حل معني الاعراب قوله في صـ

بلغ مقابلة

تعيين

وفق الله تعالي

تعيين للمحل لا للاحتراز كما مر نظيره قوله كما هو اشارة
الي ان قول النظم في الامام ليس متعلقا بصل لعدم صحة
المعني اذ الوصل في الامام علي تقديره ثابت في نفسه
فلا معني للامر به فيه بل بمحذوف اي كما هو ثابت في
مصحف الامام والكاف فيه يحتمل ان تكون بمعني اللام
او بمعني علي قوله اي غلط قايله اي غلطه ايمة الرسم
معتمدين علي غيره من بقية المصاحف ومن ثم قال الجعبري
عند قول العقيلة ابو عبيد فزا ولات حين الي الامام بالكل
فيه اعلم النكرا ما نصه وجميع الرسام بالغوا في انكار
الاول اي ما في مصحف الامام للثاني اي ما في غيره
من المصاحف لكن في النشر واما ولات حين فان تاها
مفصولة من حين في مصاحف الامصار السبعة ثم قال
ابو عبيد التا مفصولة من لا موصولة بحين وذكر عنه حججا
لزيد ثم قال ~~واحد الايمة المجتهدين~~ ثم ذكر غير ذلك من
حجج بان وهو مع ذلك امام كبير وحجة في الدين واحد
الايمة المجتهدين مع اني انا رايتها مكتوبة في المصحف الذي
يقال له الامام لا مقطوعة والتا موصولة بحين ورايت
به اثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره ابو عبيد فرايته كذلك
انتهي فقوله هنا وهلا مخالف لذلك هذا واكثر الشراح
علي تقدير نسخه وقيل لانه نقل هذه عن بعض النسخ
وما في النشر موافق لقول الجعبري وانكارهم غير متوجه
عليه لانه حكي ما راي ولا علي الامام لانه حاكم عليهم
وتحكمهم بعدمه في بقية الرسوم لا ينهض لان كلا من العثمانية

لعله فنادوا

٢

٥

اصل برمته ويتوجه الانكار عليهم من ثلاثة اوجه
احدها رواية العدل الضابط وثانيها انكارهم
ما ثبت في كلام العرب وهو قياسي الخط ثالثها
اعتقادهم ان اتصال التا بحين لازم لانفصالها
عن لا وليس كذلك انتهى باختصار قوله اي لانه
لا يصلها اي التا بها اي بحين اي وقال بعضهم لا يفتقر
وصلها بها في الامام احد صحة النقل وبهذا التقرير
اندفع ما يقال لا يستقيم جعل هذا مقابلا لقول النظم
او لا تحين في الامام صل لانه اخبار عن مصحف معين
وقوله لا تصل نهي عن رسمها موصولة ويجوز ان يكون
وجهه اتباع الاكثر قوله هي لا النافية الخ هذا قول
الاكثر وقيل اصلها ليس فقلبت تاوها الفا كما قال
السخاوي مذهب جماعة من العربية منهم ثعلب
واستدلوا على ذلك باشيا منها ان اهل الحجاز وقريشا
يقفون بالها وكذلك عامة القرا قال ومذهب سيبويه
والفرا وابن كيسان وغيرهم ان التا هي الاصل لان الاعراب
يلحقها دون الها قوله والباقون اتباعا لصريح الرسم
كما قالوه وهو مبني على ما مر من ان التا منفصلة عن حين قوله
وقال ابو عبيد الخ تقدم ما فيه مع الجواب عنه قوله ووزنوهم
الاولى قراته بالصلة لقلة الزحاف فيه عن الاسكان قوله
وكالوهم يتعين فيه عدم الصلة لتمام الجزئية لان وزنه
لوهم صل مستفعلن فما وقع في الحلبي من الصلة
مردود ثم ان الناظم خالف ترتيب القران لضرورة النظم

قوله بالمطففين

قوله بالمطففين لتعيين المحل لا للاضراب قوله صل
باشباع كسرة اللام للوزن قوله اي صلها الخ اي
اوقع الوصل بينهما كما وقع نظيره لابن قاسم في الايات
في بحث الاستثنا بان يصل الواو بما بعدها ~~في وزنوهم~~
~~وكالوهم~~ والمواقف لما نزل في المواضع السابقة ان
يقول اي وصل الواو بما بعدها في وزنوهم وكالوهم
قوله حكما انما قال ذلك لانها بحسب الحقيقة مفصولة
بل كل واو كتبت فهي مفصولة عما بعدها كما لا يخفى وعلم
من كون الواو موصولة انه لا يجوز الوقف على وزنوا
وكالوا دون هم لما مر من ان الموصول فيه وقف واحد
والمفصول فيه وقفان كما نقل عن عيسى بن عمر من ان
كالوهم ووزنوهم كلمتان وانه كان يقف على كالوا
ووزنوا ويبتدي بهم مخالف لما تقرر على انه انما ياتي
على ان هم ضمير منفصل موكد للواو والمختار انه كلمة
واحدة والاصل كالوا لهم فلما حذفت اللام اتصل
الضمير وصارتا كلمة واحدة فلا يجوز الوقف في اثنايها
قوله كذا اسم الاشارة راجع للوصل قاله الروض
وحاصله انه معمول للا تفصل بالنظر للمعنى فكانه
قال صل هذه المذكورات وصل كالوصل بتمامه ويوا
قول الشيخ الاتي وقول الهروي كذا محمول على التشبيه
المعنوي بين قوله وصل ولا تفصل لان مولاهما
واحد ~~فلا يجوز الوقف في اثنايها~~ وان كان بين الامر
والنهي خلاف ضروري انتهى قوله ولو معرفة هو

فقه

اولي من قول الحلبي ال التي للتعريف بان الحكم لا يختص
بها قوله ها التنبيه ويا النداء اضافتهما لبيان الواقع
وهما متصوران بان كل كلمة علي حرفين فاكثر انما ينطق
بلفظها كما يقول ال وهل دون الالف واللام والها واللام
اما الممدودتان فحرف هجا لان حروف الهجا اذا كانت علي
حرفين وجب مدها عند الاكثر سوب به لان قصر
الممدود لغة اذا ركبت مع العامل هذا وفي نسخة كذا
من ال وها بتقديم تا علي ها فتوهم الرومي ان ها
ضمير فقال واضافة اليا للضمير العايد لال للمناسبة بينهما
في التعريف وعدم الكتابة موصولا انتهي لكنه قال لعل الناظم
نهي عن فصل لام التعريف ويا النداء وها التنبيه عن مدخولها
الخ ولذا اخطاوه الهروي قوله ما بعد الثلاثة هذا صريح
في ان مفعول تفصل محذوف وعليه فمن اصلية وجعلها
الرومي زايدة وما بعدها مفعوله وهو صحيح ايضا خلافا
للهروي قوله بل صلة الاولي اي صلة لان عدم
الفصل هو الوصل قوله وان كانت الخ ان وصلية لا غايية
فالواو للحال قوله لشدة الامتزاج علله غيره بالتشبيه
بها ويا بان الالف محذوفة منهما في جميع المصاحف فصاريا
علي حرف واحد فوجب اتصالهما لان كل كلمة علي حرف
حكمها كذلك كما سياتي قوله نحو الكتاب والرجل والمتعين
ال في الاول قمرية وفي الثاني شمسية وفي الثالث موصولة
فلذا عدد الامثلة قوله ها انتم وهولا وهذا عدد الامثلة
اشارة الي انه اذا حذف الالف منها لا يلزم ان يكتب ما بعدها

علي صورة

علي صورة الابتدا به وان كان هو الاصل فتكتب انتم بالف
صورة الهمزة ودل علي صورة ذا الاشارة ولكن خولف ذلك
في هولا فتكتب واوا قوله فلا يوقف الخ اي لا اختيارا
ولا اختبارا لما مر من وصل الثلاثة بما بعدها رسما
والموصولة ليس فيها الا وقف واحد كما ياتي قوله تتمة
في التعبير بها اشارة الي ان حق الناظم التعرض لما فيها لانه
لما نبه علي الكلمات السابقة وسكت عن هذه اقتضي انها
مقطوعة علي الاصل وفي القاموس التتمة ما يتم به الشي
وهي بكسر الياين كما سمعناه من مشايخنا ونقل عن بعضهم
بفتح التا الاولي وكسر الثانية كما نقل عن المصباح لكن لم
اجده فيه قوله بالبقرة والنسا بيان للمحل لا للاحتراز وكذا
معطوفهما فاهما قوله وكذا الخ فصله لانه قاعدة بخلاف
ما قبله قوله نحو بالله وبه اشار بذلك الي انه لا فرق في الحرف
بين تقدمه علي الكلمة التي اتصل بها وتاخره عنها قوله
الا ما مر من نحو فمال كذا بخط ابيه بها مشبه وعبارة
الهروي كل كلمة علي حرف واحد متصلة اما اولا واما
اخرا بخلاف الواو العاطفة الخ فليتامل قوله بخلاف الواو
العاطفة فان مقتضاه انها ليست علي حرف واحد وليس
كذلك فان اراد انها مستثناة من الوصل لكونها لا توصف
به ففيه ان مثلها يوصف به كما مر قوله وكذا حينيذ ويوميذ
الخ لم يضفه الي نعما ومهما وربما لان الهمزة فيه صورت علي
خلاف القياس فكتبت في حينيذ ويوميذ يا وواوا في اليوم
فالمخالفة بينهما في جهتين الوصل والابدال قوله ونحو

مناسككم وانلزمكموها الاولي ذكره قبل حينيذ ويوميذ
لمشاركته ما قبله في كونه قاعدة قوله وكذا يلنؤم بطه
الغرض فيه وصل صورة همزام بنون ابن اما وصل يا بابن فمعلوم
من قول النظم ويا لا تفصل والحاصل ان الالف من يا محذوفة
وهمزة ابن ثابتة كما في العقيلة ونقله الجعبري عن رواية
السخاوي له في الشامي وصورة همزة ام واو متصلة بما قبلها
فالاصل ثلاث كلمات جعلت كلمة واحدة قوله واما قال ابن ام
الخ مفهوم قوله بطه وهو وارد علي النظم لما مر ان القطع هو
الاصل قوله ثم في المنفصلين الخ بين بذلك فايدة معرفة
الموصول والمقطوع وكان التعبير بثم للاشارة الي تفاوت
معرفة الحكم ومعرفة الوقف والوصل من الرتبة قوله وقف
ان قلت هو غير محتاج له قلت ممنوع لان مع حذفه يصير
المعني ان كل واحد فيه وقفان وفساده ظاهر قوله اخر الثانية
اما الاولي فلا يجوز الوقف عليها الا اذا اريد بيان الكلمة قوله
وويكان الله وويكانه الخ لم يضمه لنعما لنقله ذلك الداني
والشاطبي قوله موضعي منصوب بفعل مقدر او علي نزع الجار
في او علي الظرفية او بتقدير الجار كما نقله الشارح عن ابن مالك
قبيل الاستثنا في حاشية ابن الناظم قوله اليا بالكاف اقتصر
عليه لانه الذي في الداني والعقيلة واما الكاف فهي وان كانت
موصولة بما بعدها فحكمها مستفاد مما قدمه ان كل كلمة علي
حرف واحد توصل لكن هذا انما يتم بنا علي ان الكاف كلمة
اما علي القول بانها جزء كلمة والاصل ويلك حذف اللام فلا
قوله قال الداني الخ كذا نسخته التي عليها خطه والظاهر

ان الموصول

ان الموصول محذوف والاصل قاله فان حكم الوقف لم يتعرض
له الشاطبي في العقيلة كابي عمرو في مقنعه قوله ووقف الخ
ليس هذا في كلام الداني والشاطبي كما علم وفايدته دفع
ما يفهم من قوله السابق وفي المتصلين وقف واحد اخر
الثانية في امتناع الوقف علي كل من اليا والكاف قوله تندم
بفتح الفوقية والنون وضم المهملة مشددة وبالاضافة
لما قبلها كما ضبطه قوله وتنبئه بضم الفوقية وفتح النون
وكسر الموحدة مشددة وبالرفع عطفا علي كلمة كما ضبطه
ايضا قوله واعلم الي اخره ليس هذا من جملة التتمة بل مستانف
ومن ثم صدره باعلم وذكره استطرادا لمناسبة الحذف والاثبات
والمقطوع والموصول قوله اتيتم الخ خرج الافعال والحروف
الواقعة علي يا المتكلم والاسما المضافة لها غير المنادة وسياتي
بعضها في كلامه وعبارة الجعبري كل موضع اتصل بعباي او
بالمتصل به نحو رب اغفر لي ان قال فكذا يلنؤم انتهي يعني
فاليا من امي علي قراة كسر الميم محذوفة لاتصالها بالمنادي
قوله فاليا ادخل الفا في الخبر لما في المبتدا من العموم الشبيه
بشرط نحو من ياتيني فله درهم لكن في كلام بعضهم ما يقتضي
اختصاصه بما اذا كان ما بعد الفا مسببا عما قبلها نحو ما ذكر
وفي تحقق ذلك هنا نظر فليراجع قوله ورب ارجعون اشار
به الي انه لا فرق بين وجود حرف الندا وعدمه قوله ويا عباد
اشارة الي انه لا فرق في التكلم بين الخلق والخلق وتوطية للمستثني
قوله فاليا ثابتة ذكره وان كان هو مودي الاستثنا توطية
للاتفاق ومن ثم فرعه وكان ذكر الاتفاق مع انه وان لم يذكر يحمل

الكلام عليه لمقابلته بقوله واختلف الخ والحاصل ان
القاعدة التي ذكرها بعضها مكرر نحو يا قوم اعبدوا وبعضها
متوحد نحو رب ارجعون والمستثنى منها ثلاث كلمات
كل واحدة في سورة فالاولى في العنكبوت والثانية في تنزيل
والثالثة في الزخرف **قوله** وسقطت الخ يجوز ان يكون هذا
وما بعده معطوف على قوله واعلم ولا يصح عطفه على اختلفت
لان ذاك في حيز الاستثنا من المضاف ليا المتكلم وليس هذا
منه ويجوز ان يكون حرفا ويعنون لم يذكر لهذا كالذي بعده
قاعدة وقد ذكر الجعبري ما حذفت منه وما لم تحذف كما سياتي
وكان الشارح لما لم يبين ذلك اعتذر عنه بقوله الاتي وقد عد
ابن الناظم وغيره **قوله** فالكسائي الخ ما ذكره من الخلاف بين
القرا في الوقف على ما ذكر لم يتفرع على الخلاف في ثبوتها
في المصحف فان كثيرا اختلف في الوقف عليه مع الاتفاق
على حذف اليا منه كالراعي فلعل ذكر الخلاف فيها لمناسبة
ذكر الخلاف في رسمها **قوله** وقد عد الخ عبارة الجعبري اليا حذفت
من الكتابة في كل موضع اتصلت عبادي او بالمتصل به نحو رب
اغفر ويا قوم ويا عباد الا عباد الذين امنوا واسرفوا وفي
عبادي لا يخلف وكذا بينؤم وحذفت ايضا لغير الجزم في غير
ما ذكر الناظم في الرواية من قوله تعالى بالبقرة فارهبون
فاتقون كالنحل ولا تكفرون وال عمران واطيعون والاعراف
ويونس وهود لا تنظرون والرعد متاب ماب عقاب والحجر
لا تفضحون ولا تخزون والانبيا فاعبدون معا كالعنكبوت
فلا تستعجلون المومنون بما كذبون معا فارهبون ويحسبن

وكذبون

وكذبون وبما منه اطيعون وموضع النحل يشهدون
والقصص ان يقتلون ويس فاسمعون والصافات سيهدين
وص عذاب كغافر عقاب والزخرف سيهدين اطيعون
والذاريات ليعبدون وان يطعمون فلا يستعجلون والمرسلات
فكيدون ونقل ولي دين وكذا وسوف يوت الله المومنين
واخشون اليوم ويقض الحق وينج المومنين بيونس بالواد
المقدس معا بهاد الذين واد النمل والواد الايمن بهاد العمي
بالروم ان يردن الرحمن صال الجحيم يا عباد الذين امنوا
اتقوا ربكم فما تغن النذر الجوار المنشات الجوار الكنس
ومن كل منون نحو غواش وناج ودان واما ذا الايد
فصحيح فليقرا ذلك كل للكل بحذف الحالين الا ما حصي لابن
كثير في الرعد وبناد المناد وقال مكي لا يوقف على نحو يقض
لانه بين مخالفة اصل او رسم قلت مخالفة الاصل مفتقرة
للدلالة عليها كيا رب وما ليس بعليل الحذف في الزوايد
وقد اثبت يعقوب خلاف المتحرك في الحالين والساكن
المنفصل في الوقف وثبت اليا في الخط فيما سوى ذلك
نحو واخشون ولايم ويا تي ما سمى فاتبعوني يحببكم الله ٢
ولين لم يهدني ويوم ياتي بعض وياتي تاويله واتهتدي
وتراني واستضعفوني وكادوا يقتلونني بالاعراف فكيدوني
جميعا وما نبغي وفي اتبعني بيونس من يتبعني فانه مني يهود
وتاتي كل نفس وان اتبعتني فلا تسالني فاتبعوني واطيعوني
وان يهديني بالقصص واولي الايدي افمن يتقي
لو ان الله هداني ولولا اخرتني الى اجل وكذا نحو يوتي

الحكمة وياتي الله بقوم واو في الكيل وياتي الارض واتي الرحمن
عبدا وبهادي العمي بالنمل ونحو حاضري المسجد ومحلي
الصيد وادخلي الصرح ومهلكي القري فثبت ذلك للكل في
الحالين الا في الساكن ففي الوقف انتهي **قوله** وكل واو الخ
يجوز ان يكون منصوبا عطفا علي كل اسم فقوله وسقطت
وثبتت معترض **قوله** ثابتة سوا كان بعدها متحرك او ساكن
الا انها في الاول ثابتة لفظا وفي الثاني ثابتة خطا محذوفة
لفظا فاذا وقف عليها عادت الواو وانث ثابتة لان كلا اكتسب
التانيث من المضاف اليه **قوله** يرجو رحمة ربه مفرد رعاية
للفظ من جمع نظرا لمعناها كما يدل عليه قوله قبله يحذر الاخرة
وقوله ويعفو عن كثير مفرد حقيقة لرجوعه لله تعالي
وقوله وبنوا اسرايل جمع حقيقة ولذا ذكر الثلاثة الاولي
وحكمة ذكر الثلاثة الاخيرة الاشارة الي انه لا فرق في الواو
بين ان تكون ثابتة لفظا وخطا كالثلاثة الاولي وكونها محذوفة
لفظا لا خطا كالثلاثة الاخيرة والاول منها مفرد حقيقة والثاني
والثالث جمع كذلك للاخبار بها عن جمع في قوله تعالي انهم
صالوا النار انهم لصالوا الجحيم فكان الاولي ذكر الثالث
مقرونا بلام لما مر انها لا تفصل اما صالي الجحيم بالصافات
فيحتمل الافراد نظرا للفظ من وللجمع نظرا لمعناها لكنه مرسوم
بالياء وهو ظاهر علي القراة المتواترة فاما علي الشاذة بالضم فيضم
للمستثني وعبارة البيضاوي وقري صالوا بالضم علي انه
محمول علي معني من ساقط واوي لالتقا الساكنين او
تخفيف صايل عن القلب كشاكي في شايك او محذوف

وخطا صح

ثم

منه

بلغ مقابلة

منه كالمس كما في قولهم ما باليت به بالة فان اصله باليه
كعافيه انتهي **قوله** الاربعة دخل في المستثني منه قوله
تعالي نسوا الله وهو كذلك فالواو ثابتة قال الجعبري نحن
المسمع وغلط من نقل عن القرا حذفها ولذا جعله في
العقيلة وهما دايما لم يذكر قوله تعالي وصالح المومنين
المومنين لانه واحد اريد به الجنس فليس فيه واو البتة
واما التي من الصالحين فلا مدخل هنا لان الكلام في الواو
التي هي لام الكلمة وهذه ليست كذلك وحكمها انه اختلف
فيه فقال ابو عبيد اتفقت المصاحف علي حذف الواو
ونقل الحلواني انه في الامام بالواو وجمع بينهما الجعبري
بان ابا عبيد ينقل غالبا عن الخاص بعثمان فلعله في
هذه نقل عن العامة وبان المثبت راي الواو اولا والنافي
راي بعده كون ما بعد الكاف فبقي بعدها حرف هو النون
ودرست الواو في المدة التي بينهما **قوله** واو الواحد اي
الواو التي هي لام في فعل اسند للواحد والا فالواو لا دلالة
لها فيه علي شي لانها جزء كلمة ثم اذا وقف علي شي من هذه
الاربعة وقف بالحذف تبعا للرسم واذا وقف علي غيرها
وقف بالواو كذلك **قوله** ورحمت الخ يجوز رفعه علي
الابتدا والخبر جملة زبره اي لفظ رحمت ونصبه بفعل
يفسره زبره وهو ظاهر قول الشارح فيما بعده زبره
لا علي حكاية ما في الزخرف لتعدده مختلفا فان الاول
منصوب والثاني مرفوع **قوله** ربك قدره مجانسا من
ذكر المضاف بدون المضاف اليه الذي سلكه النظم

للضرورة في موضعي اشارة الي ان الاضافة علي معني في
فجعل الزخرف ظرفا قال الحلبي او اللام والاضافة لادني
ملابسة انتهي وكذا يقال في الخمسة بعد وقوله بنحو متعين
من الاطلاق قوله لا بالها نص عليه وان علم مفهوما
من النظم لبيان ما حق الكلمة ان تكون عليه باعتبار القاعدة
الرسمية في مثله قوله اي كتبه اي امر بكتابته ثم يحتمل
انه اخبر بكتابته كذلك بخصوصه لغرض الكتبة ذلك
عليه لجهل او غيره فانه امرهم بالكتابة علي لغة قريش وان
يرجعوا اليه فيما اختلفوا فيه ويحتمل انه اسند الفعل
اليه لكونه امرهم بالكتابة مطلقا فاتفق انهم كتبوا
ذلك كذلك ولو قال الشارح اي رسمه لكتابة المصاحف
لوفي بذلك قوله عثمان بيان للضمير لا انه فعل محذوف
فاعله فان قلت ابو بكر امر قبل عثمان قلت نعم لكن
الامر بكتابة المصاحف الاربعة وهم زيد وعبد الرحمن وابن
الزبير وسعيد هو عثمان بعد ان استخلص من حفصة
ما كان امر بكتابته ابو بكر وحين حضره الموت دفعه لعمر
ثم دفعه عمر لحفصة باشارة خديجة لما راي اختلاف
المسلمين في القران قوله وزبر ايضا هذا علي تقدير النصب
في رحمت الزخرف كما مرت الاشارة اليه اما علي الرفع فهو
فهو معطوف بمقدر كالاربعة بعده علي مفعول زبر
قوله وفي روم ظاهر في انه معطوف بمقدر كما مر وهو
واضح وكثيرا ما يحذفه النظم فلا حاجة لقول الرومي
وروم وهو كاف والبقره معطوفات بحسب المعني

علي الاعراف

علي الاعراف واضافة الاعراف الي الروم والكاف
الي البقرة لفظا لادني ملابسة وهو اشتراك كل من
المضافين في وجود لفظ رحمت في المضاف اليها انتهي
قوله اي الروم فيه اشارة الي ان اسم السورة ذلك
وكذا يقال في كهيعص كما مر نظيره هود حذف
في لقربه ولدفع توهم ارادة مطلق رحمت السايل
لرحمت من عذاب وعلم من عطفه ان المراد رحمت
الله وبركاته فيخرج واتاني رحمة من عنده قال الحلبي
وهو مجرور بالمعني علي احد وجهين نحو هندا وبالكسرة
مع حذف التنوين للوزن علي الاخر وكاف مكسورة الفا
للوزن انتهي ويوافقه ما للشارح في حواشي العراقي
عند قول النظم في الخصايص قال العراقيون والشيخ
ابو حامد الخ وفي قوله او بالكسرة الخ نظر لما صرح به الرضي
من انه اذا حذف التنوين للضرورة تبعه في الحذف الجر
بالكسرة ويتعين منع صرفه كذلك وعليه يقرا هود بالفتحة
وعليه اقتصر الهروي اما لكونه ممنوع الصرف اصالة
علي احد الوجهين او للضرورة علي الاخر والوجهان
والوجهان اللذان اشار اليهما هما الوجهان في علم المونث
الثلاثي الساكن الوسط قوله رحمت ربك في كاف اعاد
المضاف دون سابقيه لاشتراك الثلاثة في رحمة الله
بخلاف هذا وكذا يقال في رحمة الله في البقرة قوله وما
الخ بيان للمفهوم وعلم ذلك من قاعدة المطلق مثله
قوله يقفون بالها اي علي رحمة وما اشبهها من كل ما كتب

فيه ها التانيث بالها وحكمة ذلك الوقف التيسير على
قاعدة معرفة ما رسم بالتا وحاصله ان ما كتب بالها
كالصلاة فالقرا كلهم يقفون عليه بالها اتباعا للرسم
وما كتب بالتا كامثلة النظم اختلفوا فيه كما بينه الش
قوله كساير الهات اي قياسا عليها وكانهم لم يبالوا
بمخالفة ذلك للرسم لانهم كثيرا ما يخالفونه حيث كان
الرسم مخالفا للقياس قوله الداخلة في الاسما اي
اللاحقة لها والا فالغالب استعمال الدخول فيما يطرا
على الاول ثم في جعل التا لاحقة للاسم وان كانت
خبرا باعتبار الحركات الاعرابية جرى على الظاهر
جوابه من ان علامة التانيث معه منفصلة عن الكلمة
على ان في التعبير باللحوق مسامحة فالتشبيه بتا التانيث
الواقعة عوضا عن اصل كالصلاة قوله يقفون
بالتا فيجرون فيه الاشمام والروم على القاعدة في مثله
قوله تغليبا الخ اي اختاروا الوقف بالتا على الها
التي هي لغة قريش تبعا لفرع الرسم قوله وهي لغة
الرسم ما ذكر قوله لغة طي اي وحمير وانما اثرهم
لعراقتهم في العربية قوله الموجودة في الوصل اي سوا
في ذلك الكلمات المتفق على رسمها ها والمختلف فيها
وعبارة الجعبري وفي قوله المكتوبة ان المرسومة بالها لا خلاف
فيها بل هي ما في الوصل ها في الوقف وقد اختلف في الاصل
ما هو الخ وهو ظاهر في التعميم قوله قوله سيبويه وجماعة
عبارة الجعبري س وابن كيسان انتهى فلعل الاقتصار عليهما

اي ح

بلغ مقابلة

لامتهما

لامتهما وتقدمها قوله قالوا وانما الخ عبارة غيره قال
سيبويه وانما الخ وهو الاوفق بقوله الاتي وقال ابن
كيسان الخ فلعل المراد قال جمهورهم او رئيسهم والظا
ان الحصر هنا وفيما ياتي باعتبار ان هذه الثلاثة هي المنظور
اليها فلا ينافي وجود غيرها ثم التعبير هنا بالابدال وفيما ياتي
بالجعل تفسير قوله عفريت وملكوت قال الجعبري اي لغير
تانيث قوله بل لو فرقا الخ في الاتيان ببل اشارة الى انه لم
يرتض الفرق الاول والظاهر ان فرق خبر مبتدا تقديره الابدا
فرق اي فارق قوله ولهذا الخ ظاهره ان هذا متفق عليه
ويدل له قول الجعبري توجيها لقول الشاطبي ها التانيث
وقال ها التانيث لا تاه لانه المصطلح في الاسم الخ وانظر حكمة
التعبير اولا بمستدلين وثانيها بلهذا قوله لان التانيث لم يقل
ساوى بينهما على لفظ العلم الذي يحتاج لنفيه قوله لانها حينئذ
اي حين اذ وصلت لا حين اذ جعلت بالتا وانما يختص بالوصل
بالعدم فناسبها قوله بتعاقبها الحركات فان تعاقب الحركات
لا يختص بالتا وانما يختص بالوصل قوله والها ضعيفة جملة
حالية قوله يشبه حروف هو من ذكر المسبب بعد السبب
فلو فرعه بالفا كان انسب فان المراد انها لما ضعفت اشبهت
حروف العلة وهي لا تقبل الحركات فكانت الها مثلها قوله لخفايها
على الضعف قوله فقلبوها تفريع على اولها ضعيفة الى اخره
بملاحظة ما قررنا قوله تناسبها في الصفة التي منها الهمس قوله
اقوى بالشدة ليكون احمل للحركات قال الجعبري فالمواضع
المرسومة بالها على الاول باعتبار الوقف والمرسوم بالتا

علي الاصل وعلي الثاني المرسومة بالها علي الاصل وبالتا باعتبار
الوصل ومن ثم اعتبر فيه اتصال تا قوله وزبر بالتا ايضا
نعمتها ظاهر في نصب نعمتها وما بعدها ووجهه ما مر في الاعراف
وجعله غيره مرفوعا بالابتدا والخبر محذوف قوله اي البقرة
المتقدمة في اخر البيت السابق واضافتها علي معنى في قوله من
قوله الخ بيان نعمت الله بالنصب اشارة لتقدير عاطف ومعطوف
قوله ثلاث بالنصب صفة لنعمت الله او حال منها واصله
ثلاثا حذف التنوين للضرورة ومن اعتبره جعله مرفوعا
وقال الرومي منصوب علي الظرفية اي في ثلاث يعني انه
ظرف لنعمت الله المقدر فاندفع قول الهروي لا يصح قول
الرومي انه نصب علي الظرفية اذ ليس في الكلام ما يصلح
ان يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقوله نعمتها مخل بالمعنى
فان ضمير نعمتها راجع للبقرة انتهى نعم قد يرد علي قول
الرومي ان المقدر هو عين الثلاثة فلا يظهر الظرفية
لان الشي لا يكون ظرفا لنفسه الا ان يقال الظرفية باعتبار
ان المراد بالمواضع الثلاث الايات الثلاثة التي فيها لفظ
نعمت لا خصوص لفظ نعمت قوله اخيرات نعمت ثلاث
قوله في نحل اشارة الي انه مجرور بمقدر وكان مقتضى ما مر له ان
اي النحل لانه علم للسورة قوله من قوله الخ بيان كما مر قوله
نعمت الله فيه ما مر قوله اي ابراهيم اشارة لان ما ذكره النظم
ليس اسمها نعم هو لغة فيها كما في القاموس ودرج عليه شارحوه
وقول الحسني حذفت منه الالف والياء لانه اسم اعجمي وهو اذا
عربته العرب بني الفاظه للخفة ويضطر الي ذلك ضرورة الوزن

بلغ مقابلة

لعله لما مر

قال الهروي

قال الهروي لا حاجة اليه اي لما مر انه لغة قال وفي كونه معربا
نظر لا يخفى قوله معا قال الرومي حال من ابراهيم اي كائنا
بموضعيه معا ومراده انه حال من المضاف المقدر اي في
موضعي ابراهيم وقد يشير له قول الشارح لثلاث النحل وموضعي ابراهيم
وبه يعلم ان قول الشارح اي موضعين حل معنى لا اعراب
قوله صفة تبع فيه ابن الناظم ومثله للازهري واعترضه
الحلبي فانه نكرة دون ما قبله وعدم ال في النحل لا ينافي بقا تعريفه
لان مفهومه لم يتغير لقوله هذا عنوق طالعا فالعلمية باقية
مع عدم ال صرح به ابن هشام انتهى وانت خبير بانه انما
ياتي علي اضافة ثلاث لنحل واضافة موضعين المقدر لابراهيم
اما علي عدم الاضافة فلا قوله في عقود اشارة الي انه مجرور
بمقدر متعلق بزبر وقوله الثاني صفة لنعمت الله ويوافقه
قول الرومي الثاني صفة نعمت الماخوذ من عقود اي لفظ
نعمت الثاني في عقود انتهى فقول الشارح اي في ثاني العقود
تفسير معنى وقال الحلبي عقود الثاني بمعنى ثاني علي القلب
مرفوع علي انه عطف علي المرفوع قبله انتهى وجوز الهروي
نصبه انتهى ويجوز ان يكون الثاني بدل بعض من عقود اي
الثاني منه قوله الذي فيه اي معه فهم جزء صلة الموصول
الواقع صفة للثاني ويعرب منه قول الرومي صفة الثاني
اي نعمت الثاني للمايدة المعروف بقوله اذ هم وقال الحلبي
هم بدل كل من الثاني بتقدير ذكرهم وعلي كل فلا حاجة اليه
لتعين المراد بقوله الثاني قوله وفي نسخة قال الهروي
وكما في نسخة بدل هم ثم بفتح المثناة اي هناك كما فعل الشيخ

هم

انتهى

زكريا وهو تصحيف للمبني وتحريف للمعني واغرب من
هذا ما ذكره اليمني من ان في بعض النسخ ثم بضم التا
اي ثم لقمان من النسخة الواقعة لي وفيها لقم بان قوله
المشاة لايل ثم قوله اي هناك مع ان الضبط ليس في كلام
الشارح وادعا التصحيف والتحريف فيه نظر غاية الامران
النسخة الاولي لاتها تقيد محل الثاني في الجملة وقوله اغرب
الخ لااغرابة فيه بل هو موافق لقوله بعد ثم فاطر تامل
قوله ثم فاطر عطفه بثم لتاخر فاطر عن لقمان في التلاوة
قوله كالطور صفة لفاطر فاطر الحلبي والمراد التنظير
في الحكم لا القياس فقوله الرومي لقمان ثم فاطر والطور
وعمران معطوفات علي السور المتقدمة صحيح في عمران
لامكان تقدير عاطف كما قد يسر الله علي الشارح غير صحيح في
الطور لان الكاف في الطور الواقعة حتي في نسخة ليست من حروف
العطف قوله وال عمران اشارة الي ان حقه التعبير به لانه
العلم قوله من قوله تعيين للمحل لا للاحتراز قوله لعنت
بالنصب وغيره جعله مرفوعا علي الابتدا والخبر محذوف
ثم يحتمل علي الاول وهو الظاهر قرانه في النظم بغير تنوين
علي الحكاية وبا لتنوين علي الاعراب وفيه علي الحكاية الحبل
قرما عبر فيما الحتي قوله بها صفة لعنت كما قالوه وفي
كلام ابن الناظم الضمير في لعنتها يعود لال عمران وهو
يقتضي ان نسخته ليس فيها با لكن النظم الذي حكاه
فيه البا فلعل في العبارة تحريفا قوله والنور عطف علي
الضمير المجرور لاتصل من غير تاكيد بالمنفصل علي مذهب البعض

كذا في

انتهي

كذا في الرومي والهروي والظاهر انه استيناف فانه
لايشترط التاكيد بالمنفصل الا في العطف علي الضمير المرفوع
لا المجرور فكان الاولي ان يقول عطف علي الضمير المجرور من
غير اعادة الجار قوله فيجعل لعنت بيان للمرسومة بالتا فيها
فخرج اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله فهو بالها فليس
المراد عموم ما فيها ومن ثم قيد الشاطبي في عقيلته بقوله
فيجعل لعنة مقدرا قوله امرات بالنصب والتنوين كما خطه
وجوله غيره بالرفع والاضافة بعده علي معني في والاول
اولي لقلة زحافه اذ فيه الطي وهو حذف الرابع الساكن وفي
الثاني هو الكف وهو حذف السابع الساكن قوله اذا
اضيفت اراد به ضابط هذه المواضع ليسهل استحضارها
وليس قيدا اذ ما خرج به يخرج بقول النظم يوسف وعدل
عن قول ابن الناظم وسعوه المذكورة مع زوجها تنبيها علي
ان ذكرها علي وضع الاضافة قوله موضعي يوسف قدر
موضعي دون في كسابقه ولاحصر تنبيها علي التقدير وهو
مستفاد من الاطلاق قوله من ال عمران مبين ظاهرها
في عمران اي ال عمران قوله وفي قوله امرات فرعون
قدر العاطف هنا وفيما بعده لتعيين عدم اضافة يوسف
لما بعده وهو ظاهر وما جري عليه الرومي من ان يوسف
مضاف لعمران وهو للقصص وهو للتحريم ثم استقربه الهروي
قوله امرات نوح استفيدت الثلاثة من الاطلاق ولما
كانت الالفاظ متقاربة لم يقل مواضع تحريم كما قال موضعي
يوسف قوله معصيت بسكون التا كما خط الشارح ومخ

٢

به الحلبي فيكون نصبه مقدرا وقال الهروي بعصيت
مفعول لكونه مبتدا وجوز جره حكاية انتهى وفي تعليله نظر
لان مجرد كونه مبتدا لايقتضي ثبوته لجواز تسكينه اما
للتخفيف او الوصل ففيه الوقف علي ان ثبوته يخرجه الي
متفاعل وليس من اجزاء الرجز وايضا التنوين بتقدير محته
لايتوقف علي الرفع بل يمكن علي جعله منصوبا ومجرورا
بجار مقدر واما الجر علي الحكاية كما ذكره يعني بغير تنوين
فصحيح لكن يدخله الخبل واما علي ما مر عن الشارح فيه
الخبن وهو اقل تغييرا ومن ثم اختاره **قوله** في موضعين
حال من عصيت او صفة وهو اولي واتي بفي قرارا من ايهام
جعل معصية هي الموضع **قوله** بقدسمع باسكان العين
متعلق بنخص فقول الشارح ذلك يفيد ان يخص بالتحتية
وان تايب الفاعل يعود علي لفظ معصية ويجوز ان يكون بالفوقية
وانثه باعتبار الكلمة وجعل الهروي نايب الفاعل يعود للسورة
ان كان بالفوقية وللفظ قدسمع ان كان بالتحتية وعليه
فقوله بقدسمع صفة لمعصية ومتعلق نخص محذوف
اي نخص السورة به **قوله** في الدخان اشارة لجره بمقدر
وجعله بعضهم مضافا علي معني في وتجويز الهروي
نصبه علي الظرفية بنزع الخافض فيه تدافع فان النصب
علي الظرفية علي معني الخافض لانزعه **قوله** وسنت
عطف علي سجرة وكانه لم يقل وزبر بالتا لقربه **قوله**
باسكان التا للوصل سببه الوقف او للتخفيف وانما
سكن لان تحريكه يخرجه لمتفاعل وتقدم انه ليس من

ع قائلية

وبه نستعين

اجزاء الرجز **قوله** في قاطر اشارة لجره بمقدر ويجوز اضافته
واما الظرفية فلا تمكن لجره لفظا **قوله** اي حالة اشارة
لنصب كلا علي الحال والغرض منها مجرد التاكيد والا
فالتعميم مستفاد من الاطلاق **قوله** ومن قوله بستت
الاولين في الانتقال فيه العطف علي معمولي عاملين مختلفين
فان من قوله معطوف علي من قوله والعامل فيه
الفعل المقدر والانتقال عطف علي قاطر والعامل فيه
في **قوله** اي اخرها تفسير للحرف حملا له علي المعني اللغوي
وهو الظرف وكانه اطلق عليه ظرفا لقربه من الاخر
ويمكن ان يراد به الكلمة كما هو عرف القراء فيكون اضافة
تسمية اليه علي تقديرها سعافيه **قوله** اخرها فقال
ابن الناظم اي اخرها قال الهروي غير مستقيم للفرق
بين الاخر والاخري وحمل النظم علي ان اخري صفة
لسنت اي سنة اخري في عافراي غير سنته اخري في السورتين
الاخريين **قوله** قرت عين بضم التا علي الحكاية كما يدل
له زيادة الشارح بي ولك وخرج به قرة اعين بالقرقان
والسجدة ويمكن نصبه في النظم علي الاعراف **قوله**
وجئت اشارة لعاطف مقدر ولم يذكر زبر بالتا كالذي
قبله لقربه ثم هو يجوز تنوينه علي ما هو المتبادر من
قول الشارح من قوله وجئت تعميم علي الاعراب
بالنصب زبر وبالرفع علي ما خبر وعدم تنوينه علي
الحكاية لكن يدخله الكف **قوله** فطرت هو وبقيت وابنة
وكلمت بسكون التا خط الشارح وصرح به الهروي

للوصل ففيه الوقف في الاوليين علي قراة من وقف بالتا
وبالوقف في الاخيرة لكونها اخر البيت علي قراة من ذكر
فان قلت لم لم يجعل الكلمات الثلاثة في النظم جزا من
الايات الشريفة بان يزيد بعد فطرت وبقية لفظ الجلالة وبعد
كلمت ربك كما فعل في قرت عين لي ولك اختصارا قلت
يتعين سكونها في النظم وتحركها في التلاوة قوله بهود
خرج به غيرها كقوله بقية مما ترك ال موسي واولوا
بقية وهذا القيد اخذ به النظم واعتذر عنه الهروي بانه
اكتفي بعدم التنوين لوجودها كذلك في هود اي دون
غيرها وفيه بعد لا يخفي مع كونها ضبطها بالسكون كما مر
اذ الثلاثة تشترك في ذلك بتقدير كونها بالتا قوله انبت
بالتنوين كما قاله الهروي ويجوز نصبه ورفعه علي ما مر
ويحتمل ترك تنوينه علي الحكاية وان دخله الكف قوله
في اوسط جعله مجرورا بمقدر وغيره نصبه علي
الظرفية وخرج به نحو وجعل كلمة الذين كفروا السفلي
وكلمة الله هي العليا مما اتفق عليه علي الافراد
واما ما اختلف فيه نحو كلمة في الانعام ويونس والطول
فهو داخل في القاعدة الاتية فاقتصار الهروي علي الانعام
فيه نظر قال الحلبي وعند عبد الوارث ويونس والازرق
انهم جمعوها هاهنا عن ابي عمرو ولكن الناظم ذكرها
في متفق التوحيد كان ظني ولم يدرجها في قاعدة
ما اختلف فيه جمعا وفردا باعتبار طرقه قوله كلما
بالرفع مبتدا خبره عرف اي كل لفظ قوله اختلف

مبني

مبني للمجهول كعرف قوله جمعا وفردا تمييزان
للتشبيه قوله فيه متعلق اختلف قوله بالتا
متعلق عرف كما اشار اليه الشارح قوله اي رسم
يمكن ان يكون تقدير المتن عرف هو اي رسمه بالتا
غايته انه علي حذف مضاف اي الضمير الذي هو نايب
الفاعل هذا والمراد من هذه القاعدة ان ما اختلف
القرا فيه افرادا وجمعا اتفقت المصاحف علي كتابته
بالتا علي كل من قرا في الجمع والافراد وهي ~~لا خلاف~~
التي تحتاج للتنبيه علي كتابتها بالتا اذ الجمع المونث
السالم لا خلاف في رسمه بالتا قوله حفص وحمزة
والكساي بالتوحيد صورة والا فهو جمع حقيقة قاله
الهروي وفي القاموس جمع الجمل اجمال وجامل وجملة
وجمال بالكسر وجماله وجمالات جمع جمل لكن في
البيضاوي جمالات جمع جمال او جمالة جمع جمل انتهي
فجعل جمالات جمع الجمع قوله واختلف ايراد علي النظم
لاقتضايه الاتفاق علي رسمها بالتا ثم مراد الشارح
اصل الخلاف وان كان مختلفا ففي الحلبي رسم الاول
اي ثاني يونس بالتا في الشامية والحجازية وبالها في
العراقية ورسم الثاني اي حرف الطول بالتا في اكثر
المصاحف وبالها في اقلها هذا وقد بقي منه مواضع
كتبت بالتا علي خلاف الاصل وهي يا ابت وهيهات
ومرضات ولات واللات وذات قوله وجوبا متعلق
بابدا وبصفته من الضم والكسر والمراد الوجوب الشرعي

اي
بالضم

في الكلمات القرانية والاستحباب في غيرها لان الشارح
لم يقصر الكلام علي الاول بدليل ذكر اغزي يا هند
هذا وفي قول الهروي انه اشار بابدا وجوبا الي الواقع
في نحو قل ادعوا حال الوصل نظر فانه ليس شي مما ينبه
علي ذلك وانما اراد بيان حكم الكلمة في الابتدا **قوله**
بهمز الوصل وهي همزة ساكنة موجودة في الابتدا مفقودة
في الدرج ومحلها الفعل الخماسي كانطلق واقتدر والسداسي
كاستخرج واحرنجم وامرهما وامر الثلاثي الساكن ثاني
مضارعه كاضرب فلا يكون في مضارع مطلقا ولا
ماضي لثلاثي مجرد كما مر ولا رباعي في العدد ماضيا
كان او امرا كاكرم واعطي **قوله** من فعل اي فيه كما
في ماذا خلقوا من الارض اي فيها لا يقال ما المانع
من كونها باقية علي التبعيض لانا نقول ليس المراد
مجرد بيان صفة الهمزة التي هي جزء من الفعل بل المراد
انه يوتي بالهمزة بصفتها اول الفعل هذا وهمزة الوصل
تكون في الفعل والحرف والاسم وجزم الناظم الفعل
الفعل كما قال ابنه لان الهمزة فيه بالاضافة ولعل مراده
بها الكثرة والا فلا معني لتفرعها في غيره فمحلها فيه بضم
نية بضم قياس مصحف حرف كقول الحريري زينت زينب
يقد يقد **قوله** مع اشارة الي ان البا للمصاحبة وهي التي
تصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها حال
وتقدره هنا ابدا بهمز الوصل مضموما **قوله** الهمزة اثر
علي الهمزة لقربه في النظم لان الضم اذا وجد انما يقوم

لعله لثبوتها

بالواحد

بالواحد **قوله** ~~في النظم لان الضم~~ من فعل فيه اقامة
الظاهر مقام الضمير والاصل ثالثه وكانه عدل
عنه تنبيها علي ان الضم لا يجري في جميع اقسام الفعل
فانه انما يكون في امر الثلاثي وفي الماضي المبني للمجهول
ولا ينافيه قاعدة ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت
عينا لانها اكثرية **قوله** لازما اي اصليا كما عرفه
بعضهم ويدل له مقابلته بالعارض **قوله** ولو تقديرا
لادخال نحو اغزي يا هند **قوله** ثالثا من علي عين الفعل
وان وقع التعبير به في بعض الشروح ليشمل ما اذا
كان زايدا نحو اجتمع واستغفرت **قوله** نحو انظر
الخ اقتصر في التمثيل علي الامر ولم يرد به الحصر
لوقوع الثالث مضموما في الماضي المبني للمجهول
كما مر نحو اضطر واتخذ **قوله** اذا صله علي جعله
من امثلة ما ثالثه مضموم فقلت لاستثقال الكسرة
علي الواو **قوله** بعد سلبها اي لان المتحرك مشغول
بحركته فلا يقبل حركة غيره **قوله** ساكنان هما الواو
واليا **قوله** فحذفت الواو ولم تحذف اليا لانها فاعل
قوله بخلاف قسيم قوله نحو انظر لخروجه بقوله لازما
قوله مما ياتي في قوله واكسره حال الكسر اذ المراد به
الاعم من الكسر الملفوظ والمقدر **قوله** لان ضم تعليل
لوجوب الكسر وانما لم يكسر من انطلق مبنيا للمجهول
مع ان ضمه عارض اذ الاصل المبني للفاعل لان ضم
الثالث في هذا البنا اصل **قوله** اذ اصله علة لعروض

بلغ مقابلة

الضم قوله نقلت لاستثقال الضمة علي الياء قوله سليها
ماسر قوله ساكنان هما الياء والواو ونظير ماسر قوله فحذفت
الياء ولم تحذف الواو لانها فاعل هذا وقد ذكر وافي
تصريف نحو امشوا انه سكنت الياء للاستثقال ثم حذف
للالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو وليسلم
من القلب يا فالضمة علي هذا مختلفة وعلي الاول منقولة
وعلي ماسر في اغزي يا هندان يقال اسكنت الواو
للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الزاي
لمجانسة الياء وليسلم من القلب واوا قوله ويجوز
يجوز ايضا اخلاص الكسر كما في الكافية وشرحها وجه
الضم بالنظر الي ان الضمة الاصلية مقدرة والمقدر
كالموجود ووجه الكسر النظر الي الحالة الراهنة
قال في شرح التوضيح ولم يجز هذا ان الوجهان في
امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عرض باصل
الكسر فالغي العارض بمعارضة اصلين ولا كذلك
اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز
الاعتداد به دون الضم في امشوا انتهى ولم يجز الاشمام
في امشوا ايضا لانتفاء علته قال في التوضيح وفي تكملة
ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قيل يا المخاطب
واخلاص ضم الهمزة وفي التسهيل ان همزة الوصل
تشم قبل الضمة المشمة قال الازهري في شرحه يعني
اذا اشمت الهمزة ولا ففيه مخالفة كلام ابي علي من
وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة انتهي

وفيه نظر

وفيه نظر فقد يقال لا مانع من ان ابا علي يقول باشمام
الزاي مع اخلاص ضم الهمزة وان ما في التسهيل باشمامها
فليراجع وحينئذ فجملة ما في اغزي خمسة مذاهب الضم
والكسر واشمام ضم الهمزة كسرة واشمام ضم الزاي
واشمامها قوله بان تحو نصب لله ثم جر الضمير
علي جر الكسرة وفي الجعبري وكيفية اللفظ علي القا
بحركة ماسر مركبة من حركتين امرار الاستوعاجر ٢
الضمة فقدم الاقل يليه جر الكسرة الاكثر ومن ثم
تمحضت الياء وتنظير مكي بالامالة يوهم الشيوع قال
الحافظ قاتحو الواو اذهي تابعة لحركة سابقها وليس
كذلك وكلامه يوهم الشيوع وقيل يشار بالضم مع القا
او قبل او بعد وكل باطل ومع تعذر التشكل بالكسر
والانطباق بالضم معا وقيل لم يسمع ولا قاري له
وبعد تمنع الياء وقيل صريح الضم وليس بشيء لانه ان
كان مع الواو بلغة لم يقرأ بها اي بفتح الياء فخروج عن
كلام العرب وقيل ضم مختلس وهذا ان اقتصر
عليه امتنع الهمزة بين بين وان ضم اليه جزء مماثل
فهو الضم او مغاير فهو الاول انتهي وهو وان
ذكره في معتل العين كقيل وهو غير مسئلتنا فقد
ذكر اصل الخلاف الازهري في شرح التوضيح ه
والمرادي في نحو اختير المبني للمجهول وهو نظير اغزي
في ان الياء لم تمل الهمزة وفي النشر

قوله

حال الكسراي الاصل وان عرض ضمه وكانه ترك التنبيه
عليه اكتفا بقوله قيل بخلاف نحو امشوا الخ **قوله** والفتح
اي في كل منهما **قوله** اضرب وارجع وامش امثلة للكسر
الثالث وعده اشارة الي انه لا فرق بين الصحيح والمعتل
ولا بين ما اشتمل علي حرف حلقي اولا **قوله** اعلم واذهب
مثالان لمفتوح الثالث والثاني منهما غير حرف حلق
وبعده الي اخره بصيغة الامر **قوله** انطلق واستخرج
الاول خماسي والثاني سداسي ويحتمل كل صيغة الامر
والمضي فقول الهروي وقد ذهب ابن المص وتبعه الشا
الي حصر هذه الامثلة مختصا بالامر من الثلاثي
المجرد ولعلهم جعلوا اكرامه لذلك غير سديد **قوله**
فيما ذكر اي ذكره الائمة من توابع همزة الوصل قيد خل
فيه ما لم يذكره النظم كالاجتماع والاستخراج **قوله**
النطق بالساكن قد يشعر بان الابتدا بالساكن متقدر
وهو المشهور وجزم به ابنه ويحتمل ان المراد التوصل
من غير كلفة وبشاعة وعبارته في حاشية البيضاوي
هذا اي قول البيضاوي لان متدابهم ان يبدوا بالمتحرك
ويقفوا علي الساكن يشعر ان الابتدا بالساكن ممكن
وموجود في اللغة لكنه مستكره وبه صرح السكاكي فقال
دعوي امتناع الابتدا بالساكن فيما الرله حروف
المد واللين ممنوعة وتبعه الشريف فقال والحق جوازه
بضرب من الابتدا بالمد الا ان ذلك لدوانها لا لسكونها
انتهي واثر التغيير بالنطق علي الابتدا لانه بعد وجود الهمزة

لا ابتدا

لا ابتدا بالساكن حتي يتوصل بها اليه **قوله** بها الباسببية
والي معدية وهما متوقفان يتوصل **قوله** ومن ثم الخ
مقتضاه اذا روعيت المقابلة في الوصل والقطع ان
يكون وجه تسمية همزة القطع بها انه يقطع بها عن
النطق بالساكن وليس كذلك فالاولي ان يقال سميت
التسمية انه لما سقط في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها
نبه عليه الحلبي وقد يقال رعاية المقابلة ليست ملازمة
في وجه التسمية فلا يقتضي ما ذكر علي ان هذه حكمة ولا
يلزم اطرادها **قوله** وكذلك الخ الاشارة راجعة للتوصل
بها الي النطق بالساكن لا تسميتها همزة وعبارة ابن القاسم
سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الي النطق بالساكن
ولهذا سماها الخليل سلم اللسان **قوله** في مضموم يحتمل
ان في بمعني مع واضافة مضموم لما بعده من اضافة
الصفة اي ووجه ضم الهمزة مع ثالث الفعل المضموم
ويحتمل بقاؤها علي ظاهرها وجعل الفعلين اقامة
الظاهر مقام المضمر اي ووجه ضم الهمز في الفعل او
اللفظ المضموم ثالثه ويحتمل جعل علي هذا المضموم صفة
للهمز دال في الفعل بدل من مضاف اليه اي ووجه
ضم الهمز في الهمز المضموم ثالث فعله والتغاير
بين الظرف والمظروف علي هذا اعتباري بجعل
المظروف الهمز الجزئي الموجود في الخارج والظرف
فيه الامر الكلي الشامل له ولغيره ولعل الاحتمالات
جارية في قوله في مكسورة وفي تاليه **قوله** في مكسورة

مضموم

متعلق بكسرة المعطوف علي ضمه كما ان في مضمومه
متعلق بضمه فليس فيه العطف علي معمولي عاملين
مختلفين **قوله** المناسبة هو علي حذف مضاف اي
ارادة المناسبة لان الضم صفة التكلم والمناسبة معني
قايم باللفظ فلا يصح اسنادها لوجهه وعلي هذا لو قال
طلب المناسبة والخفة كان اوهم وقال الحلبي الضم
للمناسبة والكسر لانه الاصل بوصفها مكسورة لانها
جي بها لدفع الابتدا بالساكن فكانت الكسرة لما بينها
وبين السكون من التقابل وانما جعل مقابل السكون
خصوص الكسرة لا مطلق الحركة لان الكسرة مستقله
والسكون اخو الفتحة العلوية انتهي ملخصا **قوله**
وطلب الخفة ذكر الخفة بعد المناسبة من ذكر المسبب
بعد السبب او الخفة مسببة **قوله** الحمل قال الحلبي
ليس في هذا الكلام دلالة علي اصالة الكسر انتهي وكان
مراده ان حمل الفتح علي الكسر انما يظهر لو كان الكسر
اصلا للضم وذلك لا يعلم من تعليلهم الوصل
بالمناسبة والخفة ويجاب بانه وان لم يعلم مما سبق
لكون الكسر هو الاصل معلوما في نفسه واتي به
في مكسور الثالث للمناسبة وهي سببية في شرح
الثالث لو كسر وانما يجعل فتحة فترك الفتح حملا
علي الكسر كالمثني والجمع وقال الهروي الاظهر
اي في التعليل لدفع الاشتباه في بعض الصور
باعتبار بعض الصيغ اي كما علم فانه يلتبس امره

لو فتحت

لو فتحت همزته كمضارعه المبدو بالهمزة اذا جزم
او وقف عليه باعلم والماضي فلان همزة القطع غالبا
تكون مفتوحة فلا بد من ظهور المغايرة **قوله** وفي
الاسما فيه مع وفي جناس مركب لقول الشاعر ه
اذا ملك لم يكن ذا هبه مذ عرف وليه ذا لهبه ه
قوله الاتية قيد بها احترازا من ايمن الله في القسم
بانها تفتح **قوله** اي لام التعريف تبع فيه ابن الناظم
وهو يقتضي اخراج الزايدة كساير اقسامها والموصولة
مع ان همزتها همزة وصل فلو قال اي غير ما فيه ال لكان
اولي فلعل المراد بذلك مطلق اللام تسمية للكلي باسم
جزييه ولكن ياتي ذلك ظاهر قوله لانها حرف لا اسم
لان فيها الموصولة وهي اسم ومن الزايدة ال في الناس
علي قراة ابن ذكوان بوصلها في احد وجهيه يبدا بها
مفتوحة كما جزم به الجعبري واستظهره في النشر **قوله**
اي كسر الهمزة فيها يشير الي ان في الاسما متعلق بكسرها
واتي بالضمير في فيها لتقدم مرجعه ولم يقل غير اللام وان كان
مقتضي الحال لانه تنبيه علي ما فيه وجعل الرومي الاسما
جزا لكسرها مقدما والواو في قوله وفي ابن الخ عاطفة
علي الاسما وفي جارة لمدخولها المذكور **قوله** وفي
يوم هم اضافة اللام كسرا او وفي فلو قال واكسره
في الاسما غير اللام كان اظهر **قوله** فيما يكثر دوره لعل
المراد بالنسبة لمقابله مما فيه همزة فلا ينافي ان غيرها
كثير الدور ايضا **قوله** واستثني لام التعريف في التعبير به

ما مر **قوله** منقطع ظاهر علي ما عند يونس ان المراد لام
التعريف فان اريد مطلق اللام كان الانقطاع بالنسبة
لغير الموصولة اذ هي من الاسماهذا او جوز الهروي
في غير الجر صفة للاسم وعليه فلا استثناء لان الوصف
لا يستلزم ان يكون المضاف اليه بعضا من الموصوف
كما يقال مررت برجل علي حمار **قوله** ومن ثم هذا يقتضي
انه علي ضط ابن الناظم يكون استثنا متصلا وفيه
كما قال الحلبي نظر فان الضم في الكسرة لهمز الوصل من
الفعل فلا يكون همز الـ داخلا فيه فان اريد ان الضمير
لمطلق همز الوصل قلنا هذا ممكن ايضا علي جعل الاستثنا
من الاسما بان يقال فيجيء همز الاسما غير همز اللام ويكون
الاخراج من مطلق الهمز **قوله** منها اي من الاسما
قوله يعني من ضميره اي البارز فانه الراجع للهمز
وانما قال الشارح يعني لان ما قد يتوهم من ظاهر
العبارة ان الاستثنا من الفعل فاسد **قوله** اي واكسر
ايضاح لكلام ابن الناظم واشارة الي ان في النظم مضافا
علي هذا التقدير وهو لفظ همز والي انه كان الاولي
في التعبير لان الهمزة ليست في اللام بل في ال لكن اجاب
الحلبي عن هذا بنا علي انه مستثني من الاسما بان
لا تحمل في الداخلة علي الاسم علي الظرفية بل علي المصاحبة
نحو ادخلوا في امم امي مع امم انتهي بالمعني واكسر الهمز
المصاحب للاسم وافتح المصاحب للام وعلي قياسه
يقال بنا علي كلام ابن الناظم ان اضافة الهمز المقدر للام

لا يتأتي

لا يتأتي في خلافه وهي مصاحبتها له حكاية فعلي غير الهمز
للام **قوله** فيما ذكر اي في الفعل المكسور الثالث والمفتوح
وهذا يتأتي في الاستثنا متصلا كما تقرر فلو اسقطه امكن جعله
متصلا بالطريق التي قدمناها **قوله** من حيث اللفظ اذ
لو كان الاستثنا مما ذكره لكان مقدما علي قوله وفي الاسما
قاله الحلبي واقتصاره علي النقل من حيث اللفظ يقتضي انه
لا بعد فيه يعني وهو صحيح ان جعل الاستثنا منقطعا
لا متصلا كما مر الاشارة اليه **قوله** بالجر يجوز رفعه
خبر مبتدا محذوف ونصبه علي لغة تميم بدلا من
الاسما قال الهروي او عطف بيان وهو ولي انتهي ولعل
وجهه ان المبدل منه في نية الطرح قد يقال انه في
نية الطرح من حيث العامل لخلاف البيان المقصود منه
الايضاح **قوله** مع ابنف المراد من هذا التركيب ان
الهمزة في ابنه همزة وصل لان ابنا انما تكون همزته للوصل
اذا كان مصحوبا بابنت كما هو ظاهر التركيب واما قوله
امرئ فيمكن عطفه علي ابن بعاطف مقدر وكذا عطف قوله
اثنانة **قوله** اصله سموخصه بالذكر لشهرة الخلاف فيه
قوله ابن قال ابنت اصله بنو بحمل "لقولهم في تكسيره
ابنا واقعال في الاصل جمع فعل اي بفتح العين فاعل
بحذف اللام وسكون الاول فادخلت عليه الهمزة انتهي
والمتبادر من قوله اعل بحذف اللام انه حذف اعتباطي
كالحذف في يد ودم وقول الهروي استثقلت الضمة علي
الواو فحذفت لالتقا الساكنين فيه انه لو كان الحذف

للاستقال لبقيت في حال النصب لزوال الفعل وان
المحذوف لعلة كالثابت فلا يحسن جعل الهمزة بدلا
فان الاسما قبل التركيب موقوفة بلا حركة حتى يحكم
بثقلها **قوله** ابنت اصله بنوة كشجرة لانها مونث
ابن وحكمها حكمه قاله ابن الناظم وهو يفيد ان الواو
حذفت اعتباطا ايضا وقول الهروي بعد ما مر له
في ابن حكم ابنة حكم ابن يوهم ان الاعلال لاستثقال
الضمة على الواو وهو فاسد لانفتاحها فلعل
مراده التشبيه في اصل لامه واو **قوله** امرء
اصله مرء سكنت الميم وادخلت عليه الهمزة
وفعل ذلك وان كان تاما لان لامه كهمزه ويلحقه
التخفيف فيقال مر **قوله** ابني اصله كابنيين
بنتان وشتتان كجملان وخبران بدليل قولهم
في النسبة بنوي فحذفت اللام واسكنت الياء الهمزة
قوله وبقي انما اخل بها لعدم وقوعها في القران
وما قيل من ان اهمال ابنت لان البيت لم يسعه مردود
بانه يسعه ويسع ايضا بان يقال ابن امرء
وامراة وامراة واثنين **قوله** واسم ابنة وابنت
ابنم اثنين ولا يرد ان يلزمه ترك ثلاث تنوينات
للوزن لان الناظم ترك اربعا في قوله في الظعن ظل ٥
الظهر البيت قاله الحلبي على ان عدم سعة البيت
لما ذكر لا يصح ان يكون تحذيرا فقال به ولو في بنت
الخ ومثل هذا لا يقال تركه للضرورة كما وقع لبعضهم

قوله التي تكسر خرج به ايمن فان همزته
وان كانت للوصل مفتوحة وتركها الناظم عامر وللخلاف
في انها همزة وصل او قطع فقد قال ابن الناظم النون
همزته للوصل يذهب بصري وكونها للقطع مذهب
كوفي **قوله** قياسا لعل المراد به انه اذا ثبت ان همزها
للوصل وضعت لكون فلا يعدل عنه الا لمقتض
كما مر في الفعل المضموم ثالثه ضما لازما ثلاثيا في ما
مر جوابه في ان الهمزة في هذه الاسما سماعية واما
الهمزة القياسية في الاسما فهي الواقعة في مصادر
الفعل الخماسي والسداسي وضابطه كل مصدر بعد
الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا كالانطلاق
والاكتساب والاحمرار والاحميرار والاستخراج
والاعشيشاب والاجلواذ والاقعنساس
والاسلنقا والاحرنجام والاقشعرار **قوله** اصله
سنهة بجمهة الخ تبع فيه ابن الناظم وفي القاموس السنة
وتحرك الاسنت ج استاه واسه ويضم العجز او
حلقة الدبر انتهى وهو يفيد ان الاصل في السنة
السكون وان الاست والسنة فعاله لان احدهما
اصل للاخر كما صنع الشيخ الشارح كابن الناظم وقوله
بجمهه الخ قد يقال لا دليل فيه لجواز ان يكون ما ذكر جمعا
لسنة وان الاست تارة اخرى يجمع على غير ذلك **قوله**
بمعني ابن اي وهو معني ابن لانه لا تكون همزة ابن

وصلية الا اذا كان بمعني ابن كما قد يتوهم وقد يتشعر به قوله
زيدت فيه الميم فالحركة في اليم مانعة لحركة النون رفعا ونصبا
وجري علي ما بسط في النحو **قوله** مبالغة اي في تحقيق
البثوة فهو مساو للتاكيد **قوله** مراة بسكون الراو وفتح
الهمزة وفيه لغة اخري فتح الراو بعدها الف ساكنة بنقل
حركة الهمزة للراء ثم ابدالها قياسا لسكونها بعد فتحة ويمكن
تحول كلامه لها **قوله** اي احذر اشارة الي ان حاذرا من
المجاذرة وان معني اصل الفعل وهذا يدل علي امتناع
الوقف بالحركة لكن في كلام الحلبي ان الوقف علي الساكن
استحساني عند الكل انتهي فقول ابن الناظم فلو وقفت
علي المتحرك كان خطا يل الوقوف عليه لا يكون
الا ساكنا او في حكمه لان الابتدا بالمتحرك ضروري
كما بين والوقف علي الساكن استحساني انتهي قد يدل
علي ان المراد بالخطا الخطا الصناعي فلا ينافي كون
السكون استحسانيا حتي لو وقف بحركة لروم وبه
افتي الشهاب الرملي هذا ويمكن ان يراد بالاستحساني
ما قابل الضروري علي معني ان الابتدا بالساكن متعذر
فاختلاس الهمزة ضروري بخلاف الوقف علي المتحرك
فانه لا يتعذر فكان اختيار السكون ولو علي سبيل الوجوب
استحسانيا او الوجوب يقال له حسن **قوله** الوقف
مصدر وقف المتعدي يقال وقفت الدابة وتفاحبستها
فوقفت هي وقوفا وهو منصوب بحاذر **قوله** بكل متعلق
بالوقف علي معني لا يقف بكل الحركة وقيل متعلق بمحذوف

اي احذر

اي احذر ان تقف علي كلمة قاطعا في اخرها بكل الحركة **قوله**
بالاسكان عبر به دون السكون وان فعله القاري
فهو الذي ياتي والسكون اثره **قوله** المحض المراد به الخالي
من الاشارة فلا ينافي ان الصاحب للاشمام ليس فيه
شي من الحركة ايضا وهذا في غير النون الخالي من هاء
التانيث اما هو فيوقف عليه بابدال تنوينه الفا **قوله**
او مع الاشمام عطف علي المحض اي قف بالاسكان
الخالص او بالاسكان مع الاشمام ولهم من التعبير مع
صاحبة الاشمام للسكون وانه ليس موقوفا به
قوله لان الغرض تعليل للوقف بالاسكان لانه الذي
سلب معه الحركة ويجوز ان يكون يحاذر الوقف بكل
الحركة ويراد بسلب الحركة سلبها كاملة فيصدق بالروم
قوله ابلغ في تحصيلها اي الاستراحة من الحركة وافاد
تعبيره بابلغ ان في الحركة استراحة ووجهه ان في الوقف
عليها قطع الحرف عما بعده وقضية اطلاقه ان ذلك جار
حتي في الهمزة فيكون ساكنها اخف من متحركها وهو ما صرح
به الجعبري في سورة فاطر لكن خالفه المصنف في تمهيده
فقال ان كل حرف ساكنه اخف من متحركه الا الهمزة فمتحركها
اخف **قوله** الا اذا استثني من مقدر اي يوقف بالاسكان
المحض او الاشمام في جميع الاوقات الا اذا الخ وعلي هذا
فالاستثنا متصل وقال الحلبي انه منقطع ولو كان متصلا
لكان الوقف بالروم بكل الحركة ويوافقه قول الهروي
استثنا مفرغ من اعم الاحوال اي احذر الوقف بتمام الحركة

في جميع احوال الوقف الا اذا رمت الخ وقوله الرومي استثنا
من الوقف بكل الحركة **قوله** رمت اي اردت الروم ليتفرع
عليه قوله فبعض حركة فانه لو اريد الروم حقيقة لكان
بعض حركة تقريبا للشي علي نفسه وقال الهروي يعناه
الا اذا رمت الوقف للروم انتهي فحمل رمت علي قصدت
وجعل فعوله بحذوف **قوله** ايت به يدل علي ان بعضا
في النظم مرفوع علي الابتدا وجعله غيره منصوبا بفعل
بحذوف اي ايت ببعض حركة والظاهر جواز الجر بمقدر
كما يشعر به قوله بكل اي فأتت ببعض الحركة ثم المراد
البعض بلا تنوين كما هو ظاهر وبه عليه القسطلاني
قوله فالروم كان الاولي ان يقول وهذا حقيقة الروم
لان الغرض من ته الاشارة الي النظم فسره بما ذكر كما
قاله ابن الناظم لكن قال الحلبي انه خلاف الواقع مع ان
تعريفه به غير مانع لدخول الاختلاس المشارك له في
تبعيضها انتهي ويجاب بان قوله خلاف الواقع ممنوع
ففي النشر الروم عند القراء عبارة عن النطق ببعض
الحركة انتهي فقول ابن الناظم انه عرفه به صحيح سواء اراد
في النشر او هو الظاهر او في النظم يحمل كلامه هنا علي
ما في النشر او بان قوله غير مانع مما يقتضي فساده لجواز
التعريف بالاعم عند بعضهم وفي النشر بعدما تقدم وقال
بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتي يذهب معظمها
وكلا القولين واحد انتهي فجعل المراد من الاول هو الثاني
فكانه نظيره **قوله** ومن ثم اي ومن كون الروم الاتيان

ببعض

ببعض الحركة ضعف صوتها اي الصوت الذي هو
تلك الحركة **قوله** لقصر زمنها علة للعلة اي انما كان
كون الروم الاتيان ببعض الحركة سببا لضعف الصوت
لقصر زمنها اذ البعض اقل من الكل هذا وفي جعل
الروم الاتيان ببعض الحركة تسمع لان الحركة لا تبعض
كما يعلم مما مر اول الكتاب غاية الامر انه لما خفي الصوت
عند النطق بالحركة بحيث يظن السامع ان القاري
ببعض الحركة تبعيضا **قوله** دون البعيد يعني القريب
غير المصغي وقد تنازع فيه المفهومان ولعله قد
يسمع اتفاقا وان لم يقصد السماع وقد لا يسمع لنحو
غفلة **قوله** الا بفتح استثنا من مقدر والاقل ببعض
حركة في الوقف علي اي متحرك باي حركة الا بفتح
الخ اي الا بحركة مفتوح ولعل هذا مراد الرومي
بقوله انه مستثنى من وقف والا فالفعل لا يستثنى
منه ولا من التا **قوله** وهو حركة ابنا انما فسرته
ان الفتح المقابل للنصب قد يكون في الاول والوسط
ولا يتصف باعراب ولا بنا لان الروم خاص بالحرف
الاخير وهو محل الاعراب او البنا لغير **قوله** او
بنصب او منصوب وفي نسخة وينصب والاول
اولي لانه يدخل القافية الطي وهو حذف الرابع
الساكن **قوله** حركة الاعراب في المنصوب وحل عليه
علامة الجر فيما لا ينصرف كما لا يخفى بقي ان فتحة الاخر
قد لا تكون اعرابا ولا بنا كالعالمين فلو قال في الفتح

الاعراب

وهو حركة غير حركة لشمله قوله فلا ترم اي عند المحققين
والا فجوزه فيهما بعضهم كاشمامه واثر ترم علي الروم
لمناسبة رمت قوله لخفة الفتحة لحصولها باوثق فتح
للشفة بخلاف الكسرة فانه يتاتي خروجها لاعمال
العضلة السفلي والضمة فانه يحتاج فيه لاعمال العضلتين
قوله وسرعتها اي سرعة خروجها او سرعتها في نفسها
لقصر زمنها قوله ولا تكاد تخرج عطف مسبب علي سبب
ولو عبر بالفا كان اولي قوله في الوصل فسبق تبعيضها
في الوقف خصوصا وسبب الوقف تعب القاري وان
تبعيضها ممتنع لتقوية في يهدي ويختصمون بل هذا
اولي نبه عليه الجعبري وزاد تعليلا اخر وهو ان الغرض
من الروم الاشارة الي حركة الحرف فلما اشار القاري
بالروم للكسرة والضمة كان عدم الاشارة علامة علي
الفتح قال وانما عبر ذلك للفتح لخفته كما مر قوله يشارك
الاختلاس تعرض لذلك لان تعريف الروم السابق
يشمل الاختلاس قوله دون الوصل لم يقل كما عرف
كسابقه لان في قوله يجوز في الوقف لا يستلزم امتناعه
في الوصل هذا وتبع في ذلك ابن الناظم كالجعبري
وقد يرد عليه ما صرح به في النشر من ان الاشارة
في نافيا حال الوصل روم او اشمام عند الكل لكن
ذكر الجعبري ان حركته اختلاس وعليه فلا ورود
قوله كما عرف اي من قول الشارح الا بفتح او بنصب
قوله اقل من الذاهب فنقول الروم بثلث الحركة تقريبا

بلغ مقابلة

والاختلا

وبالله تعالى

والاختلاس بثلثيها فهما متباينان لانهما لا يجتمعان
علي حركة ما وان اشتركا في التبعيض كالانسان
والفرس فانهما وان اشتركا في الحيوان انفرد
الانسان بالناطق والفرس بالصاهل فلا يقال فيهما
عموم وخصوص بل التباين لعدم صدقهما علي فرد
ففي قول ابن الناظم بينهما عموم وخصوص وقرره بمثل
ما ذكر الشارح نظر ظاهر نعم في الحفيد علي التهذيب
اطلاق اخر لبيان النسب وهو ان المتباينين هما
اللذان ان لم يشتركا في شي من اجزا الماهية فالذين بينهما
عموم وخصوص هما المشتركان في بعض اجزايها وجعل
علي ذلك بين الانسان والفرس عموما من وجه لاشتراكهما
في الحيوان وانفرد الانسان في الناطق والفرس في الصاهل
كما مر فيمكن تخريج كلام ابن الناظم علي ذلك وعليه فكان
الاولي تقرير العموم باشتراكهما في مطلق التبعيض وانفراد
الروم بكون الماتي به اصل من الذاهب وكونه لا يكون
الا في الوقف وانفراد الاختلاس بكون الشارح
الماتي به اكثر من الذاهب وجواز كونه في الوصل ومن
ثم لم يذكر الشارح نسبة بينهما بل قرر التخالف بما
يقتضي التباين وقول الجعبري الاختلاس والروم
مشتركان في التبعيض ويفترقان في ان الاختلاس مختص
بالوصل والثابت من الحركة اكثر من المحذوف لا يقتضي
العموم والخصوص بل ظاهر في التباين قوله يكون
في الحركات يتامل قوله لا يكون في فتح ولا نصب قوله امن

لا يهدي مثال للفتح قوله نعما بيان للكسر قوله يامركم
مثال للضم قوله عند بعض القرا واجمع للثلاثة لكن
القاري به مختلف فهو في الاول قالون وابي عمرو والثاني
هما وشعبة والثالث الدوري عن ابي عمرو قوله ولا يختص
مقابل قوله يكون في الوقف ولم يذكر مثال الوصل والوقف
وكيف تمام لانه لذلك وصلا ووقفا ولا ينافي هذا ما اقتضاه
كلام الجعبري في شرح قول الشاطبي ورومك اشمام الخ من
ان الاختلاس لا يكون في الوقف لان مراده ان الحرف الموقوف
عليه لا يدخله اختلاس وما ذكره هنا من انه يكون في الوصل
والوقف المراد منه انه يكون في الكلمة الموقوف عليها كما في
يهدي من انه ليس في اخرها علم للقرا ردا على شي واحد
ولعله قال قوله لا يختص الحال باختلاس الاحرف
في الوقف خلافا لما توهمه الحلبي قوله والثابت من الحركة
منه اكثر مقابل قوله والثابت من الحركة منه اقل ففي كلامه
لف مرتب والاعتبارات الثلاثة متداخلة لاجتماعها في حالة
متباينة قوله كان ياتي بثلثيها اشار بالكاف الى تحقق الاختلاس
مع الزيادة على الثلثين قليلا او البعض عنهما لذلك ومن هنا
يعلم ان تعريف بعضهم الاختلاس بانه الاتيان بثلثي الحركة
اراد به التقريب وكان الاولى للشارح ان يذكر نظيره في الروم كان
يقول اقل من الذاهب كان ياتي بثلثها قوله اشم قال الهروي
اي وقف بالاشمام انتهى فجعل الفعل مستعملا في اخر مجازي
والاولى ابقاوه على حقيقته ويقدر في الكلام محذوف اي
اشم عند الوقف قوله اشارة اي للاشارة الى ضم الحركة في

الكلمة

الكلمة الموقوف عليها قاله الهروي فجعل نصب اشارة
على المفعول لاجله والبا في بالضم بمعنى الى على هذا
فمعنى الاشمام ليس مستفادا من النظم وقال الرومي
اشارة تمييز من اشم وقوله بالضم متعلق اشارة وقوله
في رفع وضم متعلق باشم انتهى وكانه يشير بذلك الى ان
معنى الاشمام الاشارة بضم الشفتين لكن يحتاج للتقييد
فانه عقب تسكين الحرف لانه ان تراخى عنه كان اسكانا
مجردا ثم هذا المعنى يحصل بجعل اشارة منصوبا بنزع
الجار البا ويكون للتصوير اي ويحصل بالاشارة بالضم
اي الى حركة الحرف ويمكن رفعه خبر المحذوف اي وهو
اشارة الخ وجره بتقدير جار اي اشم باشارة هذا وفي جعله
اشارة تمييزا نظر لان التمييز هو الرافع لابهام اشم او نسبه
وهما منتفيان هنا فان النسبة في اشم لا ابهام فيها والاشمام
عبارة عن صفة واحدة الى بيانها بالتعريف فليس قوله
اشم من الاشمام المبهم لانها اربعة العدد والمقدار
وشبهه وما كان فرعا للتمييز قوله في رفع وضم اي مرفوع
ومضموم اي في الوقف عليهما قوله خاصة قيد به لعدم
استفادة الحصر من النظم لان مجرد الامر بالاشمام فيهما
لا ينفي وقوعه في غيرهما الا ان يقال انه في مقام البيان قوله
من نحو قبل ونستعين مثل بالاول للضم والثاني للرفع
قوله لانك تعليل لما ابهمه التقييد بخاصة من امتناع
الاشمام في غير الضم والرفع وهذا التعليل تبع فيه ابن الناظم
والجاربردي وفيه اخذا من الجعبري نظر بانه لو قيل

بالاشمام في غير الضم لكان بالاشارة الي حركة الحرف الموقوف عليه
ففي المكسور خفض الشفة السفلي وفي المفتوح برفع العليا والضم
انما هو لاشمام المضموم قال الجعبري معني قوله اي الشاطبي
واراد ان كلا من الروم والاشمام ممكن في الحركات الثلاث لكن
اقتصر علي المذكور لورود الرواية فيه وجه امتناع اشمام الكسرة
ان اشمامها يكون بحط الشفة السفلي ولا يتاتي غالبا الا برفع العليا
فتوهم الفتح وتعين هذا امتناع اشمام الفتح لا لان ضم الشفتين يختص
بالضمة ان ذلك اشمام الضمة انتهي **قوله** وحقيقة ذكره هذا التعريف
يدل علي انه لم يجعل التعريف مستفادا من النظم وهو
ظاهر في اعراب الهروي السابق **قوله** ان تضم اثره علي
ضم لا مورد كرتها في رسالة الفرق بين المصدر الصريح
وبين ان والفعل **قوله** بعد الاسكان الاولى عقب
الاسكان لما مر من انه ان تراخي الضم كان سكونا مجردا
لا اشماما واثر التقييد بالاسكان علي السكون الذي عبر
به في التمهيد لما قال الحلبي ليفهم منه اختصاص الاشمام
بالمتحرك **قوله** اشارة بالنصب ليس من تمام التعريف
بل سبب للضم ولو اقتصر الجعبري علي انه ضم الشفتين
تبعا للشاطبي في قوله والاشمام اطباق الشفاه بعدما
سكن **قوله** وتبع المتبادر وهو الاقرب عطفه علي نضم
ليكون مولا مصدر والقياس فيه كالنصر وقصية قولهم
اماتوا ماضي ودع ان هذا المصدر مستعمل فكانه قيل
ضمك الشفتين وودعك بينهما بعض الشراح الذي يكون
رفعه وتكون الجملة حالية من ضم بضم علي التقديرين فالقصد

بلغ منائه

الودع

ايجاد فرجة

ايجاد فرجة بين الشفتين فالترك هنا بمعني الجعل وظاهر
القاموس انه اطلاق حقيقي حيث قال في جملة معانيه
والترك الجعل كانه قد وتركنا عليه في الاخرين اي القينا
انتهي لكنه علي الاول يفيد صريحا كونه جزءا من التعريف
وعلي الثاني يكون التعريف الضم فقط مغنيا فيه الانفراج
المذكور **قوله** بينهما انه يشير بهما علي صورة النطق بالضمة
بلا صوت **قوله** ليخرج عليه لترك بعض الفراج منه **قوله**
منتهاي بعض الانفراج والمراد المحل المنفرج **قوله** النفس
بفتح الفاء والمراد ضم الشفتين مع قوله لعدم خروج بينهما النفس
قوله فيراهما اي يبصرهما بدليل قوله الاتي فهو شيء الخ وعليه
فضمومتين حال وهو تفريع علي وقوع الخ **قوله** المخاطب
اي بتقدير الخطاب والا فالاشمام لا يتقيد بخطاب بل يفعله
القاري ولو خاليا ثم التقييد بالمخاطب لعله لما لان
الغالب ان الذي يدري ضم الشفتين من القاري هو
المخاطب لاقباله عليه وان كانت الروية توخذ من
مطلق الحاضر **قوله** فيعلم تفريع علي يراهما الخ **قوله**
انك ايها القاري **قوله** الحركة اي حركة الحرف الذي
سكنته **قوله** فهو شيء اي واذا كان الاشمام ضم
الشفتين الخ كان شيا يختص الخ فهو تفريع علي التعريف
وشلها تسمي الفا الفصيحة **قوله** بادراك الباء داخلة
علي المقصور عليه يعني ان ادراكه مقصور علي العين
لا يتجاوزها للاول وفي اضافة الادراك للعين اشارة
قوله دون الاذن خصها بالذكر لانها التي تدرك الاصوات

اي الشفتين فو بعض الشراح
اسائغ لتعليله واكاد

لا لانه قد يدرك بغيرها كما يدرك بالعين فهو حصر حقيقي
لا اضافي فكانه قال يختص بادراك العين دون غيرها
قوله فلا تدركه تفريع علي يختص الخ واثر التعبير بالادراك
علي التعبير بالمعرفة التي عبر بها بعضهم تنبيها علي ان المنفي
عنه ادراكه من الغير لا معرفته في نفسه سميت ليمكن من
فعله ومن ثم قالوا واللفظ للجعبري الاعمي يدرك الروم
لسماعه له الاشمام لعدم المشاهدة الا بمباشرة او تنبيه
انتهي والمراد بالمباشرة ان يلمس عضو القاري
والظاهر انه يكفي في جواز اجازته بذلك اخبار واحد وان
اقتضي التعبير بالكثير خلافه قوله بخلاف الروم فانه
يدركه الاعمي كغيره لما مر انه الاتيان ببعض الحركة فله
صوت يسمع هذا وقد قال الجعبري الذي ذكر الناظم اي
كالشاطبي هو مذهب الفرا والبصريين الا ابن كيسان
ومذهب الكوفيين فيه ان المسموع هو الاشمام وغير
المسموع هو الروم وعلي هذا يخرج ما نقل عن الكسائي
من اشمام الكسرة لان الروم عندها ولا قسامه في الاصطلاح
واللغة تساعد الفريقين تقول رمت افعل وما فعلت وكذا
رمت اشمام الحركة ولم اشمها او رمت الحركة ولم الفظ بها
وتقول اشممت الفضة ذهبا انلتها شيا منه وكذا اشممت
الحرف انلته شيا من علاج الحركة او شبه بشي منها لكن ومذهب
الكوفيين اقوي ماخذا لظهور الحقيقة انتهي قوله واشتقاقه
اي اخذه لان حقيقة الاشتقاق تتوقف علي حصول معني
اشتق منه في المشتق وهو منتف هنا لان الشم هو استنشاق

الرايحة

الرايحة والاشمام ايصال الرايحة اليه ويمكن ان يراد
حقيقته بان يجعل الشم مستعملا في امر مجازي تشبيها
له باستنشاق الرايحة ثم يشتق منه الاشمام وعلي
هذا فقول الشارح كانك الخ تصوير للمشتق بعد التجوز
دون المشتق منه ولو نبه عليهما كان اولي قوله من الشم
لان المصدر المزيد مشتق من المجرد كما صرح به السعد
في شرح التصريف قوله كانك الغرض منه تعليل
الاشتقاق اي كانك الخ قوله الحرف رايحة مفعول
اشممت واضافة الرايحة للحركة بمعني الضمة مجازية
والمراد الاشارة الي الحركة تشبيها لها بالرايحة الحقيقة
ففي الكلام استعارة بان الباء سببية والغرض توجيه
التشبيه قوله العضو اي الشفتين قوله بها اي الحركة
اي ولم يشتق بها فاشبه ما لو اوصل رايحة شي لغيره ولم
يوصله اليه قوله الفرق اي عند السامع ثم هذا الفرق
جار بعينه في الروم وعبارة الجعبري وجه الاشارة الدلالة
علي حركة الحرف الموقوف عليه ووجه الروم الاشمام
الاكتفا بالاشمام محافظة الاصل انتهي ولكن يقال انما
تركه السامع لعلمه بطريق الاولي لانه اذا حصل الفرق
الذي هو مجرد الاشارة ففي الذي هو بعض الحركة اولي ثم
هذا الفرق يقتضي كما في النشر استحسانا الوقف بالاشارة
اذا كان بحضرة القاري من يسمع قراته واما اذا لم يكن بحضرته
احد يسمع تلاوته فلا يتاكد الفرق بين ادراك الروم
والاشمام لانه غير محتاج ان يبين لنفسه انتهي قوله منه

اي الاشمام قوله فسكن في التفريع فينطق فلعله
استعمل الفا بمعنى الواو مجازا قوله وبين ما هو ساكن الاولى
حذف بين وعطف ما هو ساكن الخ على ما هو متحرك الخ لان بين
لا تضاف لمتعدد وذكر الثانية يصير كالا فضافا لمفرد
الا ان يدعي ان الثانية تاكيد وما اما موصولة او موصوفة
قوله في كل حال من الوصل والوقف ولو عبر بهما كان اولى
واخصر ثم ما تقرر هو اشمام الوقف وقال الجعبري احد
معانيه الاربعة يعني كما ذكره في اول سورة الفاتحة اشمام
الوقف هذا وخلط حركة بحركة نحو قيل وغيض وحرف
نحو الصراط واصدق واشمام تامنا لكن نظر بعضهم في جعل
تامنا قسما رابعا وقال انه من اشمام الوقف قوله لا يدخلان
ولا احدهما والغرض من هذا تخصيص قول النظم الا اذا رمت
وقوله واشم الخ قوله ها التانيث قيدها الجعبري بالمحضة
قال ليخرج به نحو نفقة لان مجموع الصيغة للتانيث لا مجرد
الها لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها ثم اشار
الى انه لا فرق بين بقايها على التانيث ونقلها الى معنى اخر
قال ليندرج المشخصة اي الدالة على الوحدة والمبالغ
بها نحو نعجة وهمزة ولمزة انتهى ويوخذ منه ان ليس المراد
بها التانيث ما دل على مونث وفسر ابو شامة بها التانيث
بانها التي تكون تا في الوصل وبها في الوقف وعليه فيدخل
فيها نحو نعجة وهمزة ولمزة ونفقة والصلاة والزكاة قوله
التي لم ترسم تا اما ما ترسم تا بان وقف عليه بالتا جاز فيه
الروم والاشمام وبالها امتنعا فيه وعبارة الجعبري الموقوف

عليها

عليها بالها قال ليخرج ما يوقف عليه بالتا نحو بقيت الله
ومرضات انتهى فافهم ان ما يوقف عليه بالها لا يدخله
روم ولا اشمام وان رسم بالتا قوله تشبيها وجه الشبه
ان الها التي بدل التا لا حركة لها كما ان الالف لذلك وعبارة
وعبارة ابي شامة تعليلا لامتناع الروم والاشمام في الها
لان الحركة انما كانت للتا والها بدل عنها في الحالة التي تقدم
الحركات فيها وهي الوقف لكن في ابن الناظم وبعضوه
جعلهما علتين وعليه فوجه الشبه دلالتها على التانيث
كالفه لكن هذا يقتضي سكون ها التانيث وصلا ووقفا
لكون الفه كذلك الا ان يقال المراد من قولهم انها لما
اشبهت الف التانيث لزمها السكون كما لزمها انه لزمها في حال
الوقف لا مطلقا قوله نحو قال لهم الناس الغرض منه تقييد
ميم الجمع بالتي حركت لالتقا الساكنين وسياتي مقابله قوله
قطعا يحتمل رجوعه لها التانيث وميم الجمع ورجوعه لميم الجمع
خاصة ويدل له مقابلته بالميم المختلف فيها وعليه فالقطع
في الاولى مستفاد من عدم ذكر الخلاف فيها بان الاصل فيما
اطلقوه في الادغام عدم الخلاف هذا وظاهر كلامه ان القطع
في هذه الميم لا فرق فيه بين من مذهبه القبله وغيره وقال
الجعبري هذا عند المسكن اصل من وصل احتمل انه وافق المسكن
عند الساكن فيجوز له الروم والاشمام انتهى ولعل المراد تجوز
الروم والاشمام عند من جوزهما في الموصول قبل فيحرك قوله
حركة الموقوف عليه اي الاصلية بدليل ما بعده قوله عارضة
اي والعارضة لا يدخلها روم ولا اشمام فان بذلك بدل

بلغ مقابلة

ويحتمل انه جرى على اصله ثم حذف للساكنين فيجوز

ميم الجمع كما نقله الشاطبي حيث قال وعارض مسكنا كان
اولى قوله كحركة وانذر الناس قد يوخذ منه انه ليس المراد
بالعارضة مطلقها بل ما حرك لساكن بعده ومثله فانتقلت
حركة الهمز المنفصل اليه ويصرح به قول الجعبري واما
الحركة العارضة فقسمان للساكنين وللثقل والاول
قسمان ما علة تحريكه باقية في الوقف وهو ما حرك لساكن
مثله نحو حيث واحسن فهذا ينزل منزلة اللازم في جواز
الروم والاشمام والثاني ما علة تحريكه تقدر فيه في الوقف
وهو ما حرك لساكن بعده متصل او منفصل نحو يومئذ لا لغوا
ولا سوا الفصل وانذر الناس فلا يجوز في هذا روم ولا
اشمام وعنه احترز باسم ما يعارض المحض وعليه يحمل
اطلاق النظم والتفسير وحركة الفعل قسمان ما همزته
متصله نحو بل الارض والمرووف والسو في جواز الروم
والاشمام والثاني ما همزته منفصلة قل اوحي وانحر ان
فلا يجوز فيه روم ولا اشمام وعليه نزل اطلاقهما انتهى وكذا
يقال اطلاق الشارح انه ينزل على هذا المنفصل وقول
الجعبري لا كغواش لعل المراد منه ان حركته اصلية وانما
نص عليه ليتوهم ليلا يتوهم فيه عدم الاشمام والروم كما في
يومئذ بجامع ان التنوين عوض فيهما كما يستفاد من النشر
هذا وقد عرف الجعبري الحركة اللازمة انها المستحقة
باعتبار ما هي فيه وعليه محركة نحو حيث لازمة ففي عده لها
من المعارضة نظر قوله نحو لكم واليكم عطف على نحو قال
لهم الناس والمراد به كلما جاز فيه الصلة وعدمها واعاد

نحو

نحو لاختلاف النوعين قوله ولو على قراءة الاولى باسقاط
لو فان الميم انما تحرك على قراءته وزيادة لو يقتضي جريان
الخلاف مطلقا وقد يعتذر بان التعميم بالنسبة لقراءة قالون
حيث جوز الصلة وعدمها فبتقدير الصلة تكون القراءة
ابن كثير وبتقدير عدمها كالباقي وكذا ورش حيث سكن
تارة ووصل اخرى ففي مواضع الصلة كابن كثير وفي غيرها
كالباقي وادخلهما بالغاية ليلا يتوهم انه عندهما روم
مطلقا لتجويزهما ترك الصلة ومما يصرح بالخلاف ليس
عند الكل قول الجعبري وقوله للواصل بيان ان التفريع
عليه قوله لعروض حركتها اي لعروضها في المحركة لالتقا
الساكنين قوله لانها انما حركت تعليل لعروض الحركة وقضيته
ان السكون هو الاصل وكالمصنف قول الجعبري عند قول
الشاطبي وجعل ميم الجمع وجه الضم انه الاصل ومن ثم
اجمع عليه عند ايصال الضمير نحو دخلتموه الا من شذ ووجه
الحذف والاسكان تخفيف ما كثر دوره مع امن اللبس واسكنه
بخلاف الها لقربها انتهى باختصار لكنه علل امتناع الروم والاشمام
نقلا عن الداني عند قول الشاطبي وفي ها تانيث الخ فيه قال
يعني الداني لانها عارضة لاصل الصلة فاذا ذهبت
فادنت الى اصلها من السكون وادعى فيه الاجماع انتهى
وهو صريح فيما ذكر الشارح فلعل المراد ان الضم وان كان
اصلا لكنه لما كثر السكون جعل اصلا ثانيا حتى انه اذا اريد
تحريكه توقف على سبب فليتامل قوله لاجل واو الصلة
قضيته ان الصلة دايما واو وفي كلام الهروي ما يقتضي

انها قد تكون يا حيث قال والكسر موصولا الخ ويصرح
به قول الجعبري السابق ضمها عند بعضهم الا اذا انكسر
ما قبلها فانه يصلها بيا نحو عليه **قوله** بخلاف ها الكناية
حيث اخر فيها الروم والاشمام ففي قوله فيما ياتي اما
بمعني علي اي علي ما ياتي من التفصيل والخلاف او باقية
علي ظاهرها اي في جملة ما ياتي من جواز الروم والاشمام
قطعا من اخذ العبارة علي احد قولين في الشق الاخر
قوله لانها محركة الخ تعليل لما تضمنه قوله بخلاف من جواز
الروم والاشمام **قوله** بخلاف الميم اي فان سكونها هو
الاصل والحركة عارضة وهذا معلوم من قوله حركة
الميم فيما ذكر عارضة ومن قوله لعروض حركتها وكانه
اتي به توطية لما بعده **قوله** بدليل قراة الجماعة تبع فيه ابن
الناظم وهو بمجرده لا يثبت كون السكون اصلا لجواز
اطباقهم عليه وان كان خلاف الاصل لسبب فينصب
علي ان المرجع اليه في القراة انما هو الرواية والمراد بالجماعة
هنا ما عدا نافعا وابن كثير فانهم الذين قروا بالسكون
فقد قلت تفريع علي قوله بخلاف ها الكناية فيما ياتي
لانها محركة الخ **قوله** في الوقف لو قال الواقع لان الكلام
في الروم والاشمام ولا يكونان الا فيه **قوله** سائر
اي الاصلية في الوقف والمراد انها عوملت بذلك عند
القايل بالروم والاشمام فيها وكانه استغني عن ذلك
بقوله السابق فيما ياتي علي ما مر هذا فقد قلت الها
في الوقف مقابلة ساير الحروف المتحركة لكان اولي لان

سائر الحركات

الها في

الها في الوقف ساكنة والروم والاشمام طاريان عليه
قلت المقابلة لحركتها فلعل المراد بقوله عوملت
حركة الها انه نظر اليها قبل الوقف فاتي بالاشمام في
الوقف علي الها نظرا لحركتها في الوصل **قوله** وعوملت
تفريع علي قوله بخلاف الميم الخ **قوله** الميم المراد الميم المتحركة
للعلة المذكورة في قوله نحو لكم واليكم **قوله** بالسكون اي
عوملت كالعصمة السكون الاصلي في الوقف من عدم الاشمام
والروم **قوله** كالمحركة لالتقا الساكنين يحتمل ان المعني كالميم
المحرك لذلك وانه كالحرف المحرك لذلك فكانه لم يعامل معاملة
المحرك كسابقه يقينا **قوله** ها الكناية هي عرف القرا عبارة
عن ها الضمير يكني بها عن الواحد المركب الغايب قاله ابو
شامة وفي كلام الجعبري ما يصرح بتخصيصه بالمنصوب
والمجرور وهو المراد هنا وان كان في اصطلاح النحاة فيشمل
ما ذكر ضمير المونث والجمع والمركب المفرد المرفوع ثم التعبير
بالكناية والمكني اصطلاح الكوفيين واما اصطلاح البصريين
فهو الضمير والمضمر وفي كلام الجعبري الضمير اخص بها من
الكناية فليتامل وجهه فانهما لغتان كما تقرر هذا والاضافة
فيما ذكر بيانية فان الها نفس الكناية بمعني المكني به فان
اريد بها المصدر فلا **قوله** او واو او يا مدنيين او ليتين **قوله**
تخلفه في نسخة الشرح بالتحتية اشارة لقوله وما انفقتم
من شي فهو يخلفه ومثله اجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه
والرسم يحتملها **قوله** ولابيه وشروه واليه ولو ذكر لهما لعلم
عدم تخصيص اليا والواو بالموضعين صريحا **قوله**

والروم صح

فة

فبعضهم غير عن الشاطبي حيث قال وبعضهم يري لهما في كل
حال شرحه الجعبري بقوله **قوله** اجاز فيها اي بها الكناية
المفيدة بما ذكره **قوله** اجرائها اي الروم والاشمام والمكسور
والاشمام في المضموم فقط **قوله** علي القاعدة اي من جريان
الروم في المضموم والمكسور والاشمام في المضموم فقط **قوله**
لاستثقال لانه اذا كان قبلها ضمة او واو وتودي للخروج من
ضم حقيقة او حكما لان الواو بمثابة ضمتين اي ضم او كان
قبلها كسرة او يا فتودي للخروج من كسر لذلك لان اليا
بمثابة كسرتين لما صرح به من ان الضمة نصف الواو
والكسرة نصف اليا والفتحة نصف الالف ولذا سموا الفتحة
الالف الصغري والكسرة اليا الصغري والضمة الواو الصغري
وهذا ظاهر في الروم اما الاشمام فالحاصل فيه مجرد الاشارة
الي الضم فليس فيه الخروج من ضم الي ضم ومن ثم قال الجعبري
وجه منع الروم والاشمام في حركتي الهاء احد المذكورات
استثقال الخروج من ثقيل الي مثله او الاشارة اليه توضح
لاستراحة انتهي فكان الشارح اراد بالخروج الي الثقل ما يشمل
الاشارة المذكورة ثم قال الجعبري وقال مكي استغنابدلالة السابق
وتظهر فايدة التعليلين في نحو لاهله حمزة وانسانه وعليه
الله يخفض فيستغنان علي الاول دون الثاني انتهي واراد
بقوله انه جابدلالة السابق ان الغرض من الاشمام والروم
الاشارة الي حركة الموقوف عليه والضم والواو مثل الهاء دليل
علي انها مضمومة في الوصل والكسرة واليا قبلها دليل علي كسرها
في الوصل وقوله وتظهر فايدة التعليلين الخ مراده ان

حمزة يقرا

لعله
وانسانه

ومع ذلك

حمزة يقرا لاهله امكثوا بضم الهاء وان حفصا يقرا وما انسانيه
الا الشيطان ومن اوفي بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما
ما ذكر علي قراتها باشباع الاشمام والروم علي التعليل الاول لما فيه
من الخروج من ثقيل لمثله وحاجزا علي التالي لعدم وجود ما يدل
علي حركة الهاء في قراتهما بان اليا والكسرة لا يدلان علي الضم بل علي
الكسرة **قوله** او الف او ساكن صحيح خوصنه وعنه كما في النشر
قوله دخلا اي الروم والاشمام **قوله** فيها اي بها الكناية بقوله
وعلي هذا فالحاصل من ذهبان جوازها مطلقا وهو القول الاول
والتفصيل وهو الثاني ولم يعلم من كلام الشارح اي القولين ارجح
وفي كلام الشاطبي السعد عن الاول بقوله وبعضهم يري
بهما في كل حال وشرح الجعبري بقوله كالداني والنحاس وعن
الثاني بقوله وفي الهاء للاضمار يوم ابوها الخ وشرحه الجعبري
ايضا بقوله كمكي وابن سريج لكن قال ابو شامة بعد تقرير
المذهبين ما نصه هذه المسالة لم يذكر في التفسير وقد ذكرها
مكي فقال اذا وقفت علي ها الكناية وكانت مضمومة وقبلها
ضمة او واو ساكنة او كانت مكسورة وقبلها كسرة او يا ساكنة
وقفت بالاسكان لا غير عند الفراء قال فقد ذكر النحاس
جواز الروم والاشمام في هذا وليس هو مذهب الفراء وقف
عليها فيما عدا هذين الاصلين كسائر الحروف بالروم والاشمام
على قد ذهب كثير الي الاشارة مطلقا وذهب اخرون الي المنع
مطلقا وهو ظاهر كلام الشاطبي قالوا والوجهان جيدان
وفي حاصله البيان الاول امس وذهب جماعة من المحققين
الي التفصيل فمنعوهما اذا كان قبلها ضم او واو ساكنة او كسرة

مع مثلثة

او باسكنة واجاز والا لم يكن قبلها ذلك وهذا الذي قطع
به مكي وابن سريح والهداني والجعبري وغيرهم وهو اعدل
المذاهب انتهي باختصار وقوله وهو ظاهر كلام الشاطبي
لانه رحمه الله لما خص التفصيل بطيبة والجواز مطلقا باخري
اشعر بان غيرها يمنع مطلقا ولا يتعين ذلك لجواز انه يفيد حكاية
المذهبين فقط ومن اقتصر الجعبري كابي شامة عليها **قوله**
بلا خلاف تبع فيه ابا شامة والجعبري حيث اقتصر في شرح
قول الشاطبي وفي انها للاضمار علي ما ذكره الشارح وقد علمت
مما مر عن النشرات ينفعتهم منع الاشمام والروم مطلقا وفيه
وفيما بعد ما مر واما سبط الخياط يقال اتفق الكل علي روم
الحركة في ها ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو فيه قال واتفقوا
علي اسكانها اذا تحرك ما قبلها نحو ليقض امامه وانفرد بهذا
المذهب انتهي ولا مطابقة كما حكاه الشارح **قوله** العلة
السابقة الانتقال من ثقيل لمثله واقتصار الناظم علي ما ذكر من
الوجوه لانها المقروء بها والفصحي والا ففي الوقف اوجه ففي
الجعبري من احكام الوقف المتفق عليه في القران ابدال
التنوين بعد فتح غيرها التانيث الفا وحذفه بعد ضم وكسر
خلافا للازدي انتهي السبع مدا كان يوصي الي الاحوال
الثلاثة ولو تبعه في حذفه مطلقا ومنه ابدال نون الناس
الحقيقة تغير فتح وهي ليكونا وتسعفا ونون اذا الفا وفيه
اشارة الالف من انا خلاق ثم بدا بها ومن المختلف فيه
ابدال تا التانيث هاء الاسم العامل وخلافا لطي وفيه زيادة
ها السكت ومنه في غير القران تضعيف الحرف الموقوف عليه

بغير حركة ان لم يكن همزة ولا علي لان عليها قراءة عقبة عن
عاصم مستطير ومنها نقل حركة الحرف الموقوف عليه الي
ما قبله ان كان صحيحا الا فتحة غير الهمزة خلافا للكوفيين
والادغام النظر في غير الهمزة بفصل لتميم ومنه ابدال الالف
ياء او واوا او المد بينه همزة ومنه ابدال الالف الروي
وما يدعهم انتهي وهو صريح في ابدال التنوين في الاحوال
الثلاثة حرف مد وحذفه مطلق لا يختص بالشعر فقول
القسطلاني فيهما وقاية الشعر فيه نظر فاني في التشر بقين
التحفظ في الوقف علي المشدد المفتوح ترك الحركة نحو
صواق ونحو الجواب اذي ذلك الي الجمع بين الساكنين فانه في
الوقف مغتفر مطلقا وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لاحد
الساكن ويعد خطا واذا وقف علي المشدد النظر وكان
قبله اصل حروف المدا واللين نحو ذوالشان تبشرون واللذين
وها بني وقف بالتشديد وان اجتمع في ذلك اكثر من ساكنين
وقد مر اصل ذلك خلافا للداني في جامع البيان من التفرقة بين الالف
وغيرها **قوله** اي انتهي تفسير باللازم ففي القاموس تقضي فيه
وانصرم واثره علي ما في القاموس لان النظم وجد فيه
لم يتقدم ولم ينقطع باينا ويوخذ من تفسير الشارح ان
انقضي من الناقص لا من المضاعف ويصرح به ذكر القاموس
له في المعتل خلافا للزوزني قال وفي بعض النسخ قد انقضي
والاول اصح انتهي ولعل الاصحية من الرواية والا فالوزن
صحيح عليهما **قوله** نظمي بفتح اللام لغة لاضرورة كما وقع للسيفي
قوله لهذه اللام للتقوية لان النظم يتعدي بنفسه كما في

القاموس وفيه اشارة الى ان نظما باق على مصدريته
قال الهروي ويحتمل انه بمعنى اسم المفعول انتهى وعليه
فالمقدمة بدل وال في المقدمة للعهد الذكري قوله وهي اشارة
الى ان تقدمة خبر مبتدا محذوف وجوز بعضهم كونها مبتدا
انتهى ولعل الخبر لقاري لا مني وجاز الابتدا بالنكرة لانها عامله
او موصوفة وجوز بعضهم ايضا كونها حالا انتهى وهي ولقاري
متعلقاها قوله لقاري قال الهروي يجوز ان يكون مفردا
مرادا به الجنس او جمعا حذف نونه للاضافة قوله القران
مفعال بحركة الهمزة كما مر قوله لها اي المقدمة متعلق ختام
اي كاين مبتدا وهو بمعنى كالختم به اذ المختام مجموع الحمد
والصلاة والسلام والافختام الشي حقيقة لا يتعدد فان
كان المعنى ما يختم به الشي فلها حال منه قوله على سيدنا
حذفه الناظم لتعينه قوله ختام خبر الصلاة والسلام وحذفه
لتعينه ايضا وقول الهروي ان السلام مبتدا خبره محذوف
فقدره كذا وانه كلام مبتدا لا بمعنى السلام عليه صلى الله
عليه وسلم بل مما يدل غالبا عند ختم المراسلات انتهى وفيه
من النعمة ما لا يخفى قوله لها جوز الهروي ان تكون الصلاة
والسلام ختاما بتحمد قوله على النبي المصطفى في نسخة على النبي
احمد الخ بصرف احمد قال الهروي والاولى اولى للسلامة
من صرف ما لا ينصرف والوصف له صلى الله عليه وسلم بالمصطفى
وفي اخرى على النبي المصطفى واله وصحبه الاطهار قوله
مقدمة فبينها وبين المقدمة جناس كقوله تعالى اقم وجهك
للدين القيم قوله الحمد مبتدا لله صفة او متعلق قوله ختام

خبره

بلغ مقابلة

خبره وقول الرومي الحمد لله مبتدا وخبر والجملة في محل المفرد
على الرفع رفعت مبتدا وختام خبرها لا يخفى ما فيه والله اعلم
تمت الحاشية المباركة بعون الله تعالى قبيل العصر يوم
الاحد المبارك السادس والعشرون من شهر ربيع الاول
سنة الف ومايه وتسعة من الهجرة النبويه على صاحبها افضل
الصلاة والسلام ونقلت هذه النسخة من نسخة نقلت من
مسودة الشيخ زين العابدين حفيد شيخ الاسلام زكريا الانصاري
على يد كاتبها الفقير خضر المنوفي ومالكها الشيخ الامام
العالم العلامة العمدة البحر الفهامه صاحب التصانيف
والتاليف وقد صار عمدة في الافتا في هذا العصر
لاهل مصر والريف عامله الله بلطفه
وحلمه وادام نفع المسلمين بافتايه
ومولفاته وعلمه واسال الله ان
ينوفني واياه مسلمين بفضله
وكرمه وان يغفر لنا ولوالدينا
ولمشايخنا ولكل المسلمين
اجمعين امين امين
والله الموفق
للصواب
والله المرجع
والمآب
والحمد لله
وحده